سوريا

١٩١٨ - ١٩٥٨

« التحدي والمواجهة »

وليد المعلم

الطبعة الاولى دمشق ١٩٨٥

عدد النسخ ٥٠٠٠

مطبعة عكرمة دمشق

الغلاف تصميم دعد وقاف

المقدمة

يتناول هذا الكتاب، فترة حديثة من تاريخ سوريا، كانت حافلة بالصراع الدولي من أجل السيطرة على سوريا، فيها تحركت المحاور العربية، ومعها تفاعلت الاوضاع الداخلية، فغدت صورة الاحداث فريدة من نوعها.

لماذا سوريا؟

١-لان من يقود سوريا، يقود الشرق الاوسط، ولكن بقدر ماتبدو قيادة سوريا سهلة وبسيطة، بقدر ما هي صعبة ومعقدة. فهي المرآةالتي تعكس كل ما يجري حولها عربيا ودوليا، وهي مركز رصد السياسات والصراعات، ومركز اشعاعها ومصدر فعلها وردود فعلها.

٢-لسوريا مركز استراتيجي يمسك بمفاتيح الشرق الاوسط، وموقع سياسي يجعل جميع الطرق الى الشرق الاوسط تؤدي الى دمشق، وجميع الطرق في المنطقة تنطلق من دمشق.

٣-سوريا هي مركز اشعاع القومية العربية منذ مطلع هذا القرن، وهي بعث الفكر التقدمي الذي ربط القومية بالاشتراكية، وهي المبادرة نحو تحقيق أول وحدة عربية في تاريخ العرب الحديث.

٤-كانت سوريا مقرا للمؤتمر السوري الذي اعلن استقلال البلاد على أساس النظام الملكي. منها صدر اول دستور نادى بالنظام الجمهوري، وفيها حدث الانقلاب العسكري الأول الذي اطلع العرب على اسلوب البلاغ العسكري رقم١.

٥-سوريا هي اول بلد عربي تحرر في اسيا وافريقيا دون اي امتياز لاجنبي، ودون عقد

دينيـة أو طائفيـة او اقليمية ، في برلمانها الاول انتخب اول ممثل عن اليهود ، وفي مجلس نوابها انتخب اول ممثل شيوعي في العالم العربي .

٦-شعب سوريـا كان أول شعب تفتـح وعيـه ضد الاستعـمار ومشـاريعـه ، فأطلق شعارات الحياد الايجابي ، وهو اول من بادر الى كسر طوق السلاح الغربي وفتح قناة العلاقات مع السوفييت .

٧-ولأن سوريا حملت مشعل النضال العربي من اجل تحرير فلسطين والمغرب العربي والجـزيـرة والخليـج ، منها انطلق المتطوعون للدفاع عن ثورة الكيلاني في العراق ، ومنها اندفع المجاهدون نحو فلسطين ، ومنها زحف المتطوعون لنجدة اخوانهم المناضلين في الجزائر .

عوامـل كثـيرة تجعـل فهم الاحـداث في سوريا سهلا وممتنعا في وقت واحد كل شيء ممكن في سوريا ، وكل شيء مستحيل فيها . . . .

هذه هي سورية التي تفاعلت فيها كل التيارات وتحددت منها كل المواقف . . .

انها اصعب المعادلات في الشرق الاوسط وأكثرها تعقيدا، والا لما كانت سوريا . . .

وليد المعلم

تمهيد
الانتداب والكتلة الوطنية

الانتداب :

ما كاد ناقوس الحرب العالمية الاولى يدق في عام ١٩١٤ ، حتى تحركت الاطماع الفرنسية-البريطانية لاقتسام تركة الدولة العثمانية ، فدارت محادثات سرية في ربيع عام ١٩١٥ بين بريطانيا ، فرنسا وروسيا في مدينة بطرسبرغ ، انتهت عام ١٩١٦ بالتوقيع على معاهدة بطرسبورغ(١) التي حددت مناطق نفوذ الدول الاوربية الثلاث في تركة الدولة العثمانية . (٢)

وعملا بما جاء في المادة الرابعة من معاهدة بطرسبورغ التي تقضي بعقد اتفاق

---

(١)نص معاهدة بطرسبورغ بالملحق الوثائقي. (الوثيقة رقم ١)

(٢) ابلغت دول معاهدة بطرسبورغ ايطاليا حين انضمت اليها في الحرب العظمى بنود هذه المعاهدة، فوافقت الحكومة الايطالية على الانضمام اليها في ١٧ اذار ١٩١٦ ضمن الشروط التالية :

ا ـ ان تعرض القضية الشرقية بحذافيرها على بساط البحث بين الحلفاء بعد انتهاء الحرب .

ب ـ ان تعطى لايطاليا في المناطق التي تضم الى روسيا سائر الحقوق والتعهدات التي ستعطى لفرنسا في الدولة العثمانية .

ج ـ ان تعترف الحكومة الروسية بالمنطقة التي ستعطى الى ايطاليا في المملكة العثمانية .

د ـ ان تكون حصة ايطاليا في البلاد التي تنسلخ عن الدولة العثمانية مساوية تماما للأراضي التي ستعطى لفرنسا وبريطانيا .

خاص بين انكلترا وفرنسا لتحديد حدود الدولة العربية التي ستخضع لنفوذهما، انتدبت فرنسا جورج بيكو احد قناصلها السابقين في بيروت، وانتدبت انكلترا السير مارك سايكس المختص بالشؤون العربية، لعقد هذا الاتفاق فاجتمعا بالقاهرة وتفاوضا طويلا تحت اشراف قنصل روسيا باعتباره ممثلا لدولة حليفه بموجب معاهدة بطرسبرغ وتم التوقيع في ٩ايار ١٩١٦ على اتفاق سايكس-بيكو(١) الذي يعتبر الاساس الذي تقوم عليه سياسة البلدين في بلاد العرب.

في شهر ايلول ١٩١٨ شرع جيش الشمال العربي بقيادة الامير فيصل بن الحسين في مهاجمة مراكز العثمانيين في شرق الاردن وبقية المناطق العربية، فاجلوهم عنها وما زالوا يطاردونهم حتى اوصلوهم الى «كيليكية» فاسرعت الحكومة التركية في طلب الهدنة التي تمت في «موندروس» يوم ٣٠ تشرين الاول والتي تقضي بجلاء الجنود الاتراك عن جميع بلاد العرب بما في ذلك ما بقي لهم من جنود في اليمن والحجاز.

كان الوضع العسكري في بلاد العرب بعد الهدنة كما يلي :

فلسطين : احتلال عسكري بريطاني، وحكومة عسكرية بريطانية.

العراق : احتلال عسكري بريطاني، وحكومة عسكرية بريطانية.

سوريا الداخلية : حكومة عربية برئاسة الامير فيصل بن الحسين يمتد نفوذها من شمال الحجاز حتى كيليكية.

سوريا الساحلية : احتلال عسكري فرنسي وحكومة عسكرية فرنسية.

الحجاز : حكومة عربية معترف باستقلالها برئاسة الملك حسين بن علي.

كيليكية : احتلال عسكري فرنسي وحكومة تركية.

انتخب السوريون ممثلين عنهم الى المؤتمر السوري، الذي عقد جلسته الاولى يوم ٧ اذار ١٩١٩ وأعلن استقلال البلاد السورية بحدودها الطبيعية استقلالا تاما لا شائبة فيه على الاساس المدني النيابي، وحفظ حقوق الاقليات، ورفض مزاعم الصهيونية في جعل فلسطين وطنا قوميا لليهود او محل هجرة لهم، واختار المؤتمر

---

(١) نص اتفاق سايكس بيكو بالملحق الوثائقي (الوثيقة رقم ٢).

السوري الامير فيصل بن الحسين ملكا دستوريا على البلاد باسم فيصل الاول.[1]

في ٨ آذار ١٩١٩ اصدر فيصل الاول مرسوما ملكيا بتشكيل الوزارة السورية برئاسة السيد رضا الركابي.[2]

وفي ١٥ ايلول ١٩١٩ اتفق البريطانيون والفرنسيون المجتمعون في مؤتمر فرساي على اطلاق يد فرنسا في سوريا الداخلية مقابل :

١ ـ التنازل عن المطالبة بضم ولاية الموصل الى اراضي الاحتلال الفرنسي على ان تنال فرنسا ٢٣,٥٪ من نفط الموصل.

٢ ـ الاعتراف بان تكون فلسطين تحت الانتداب البريطاني.[3]

٣ ـ ضم اراضي شرق الاردن الى فلسطين.[4]

جلت الجيوش البريطانية التي كانت في سوريا الداخلية، تمهيدا لاحتلالها من قبل الجيش الفرنسي الذي كان يحتل سوريا الساحلية. ثم خطا الفرنسيون والبريطانيون خطوة عملية حاسمة في سياستها السرية وذلك عندما اصدر المجلس الاعلى للحلفاء المنعقد في «سان ريمو» بتاريخ ٢٥ نيسان ١٩٢٠ قرارا يقضي:[5]

---

(١) غالب العياشي ـ الايضاحات السياسية واسرار الانتداب الفرنسي على سوريا ـ دار اشقر ـ بيروت ١٩٥٤ ـ الصفحة ٥٥.

(٢) رضا الركابي رئيسا للوزارة ـ علاء الدين الدروبي رئيسا لمجلس الشورى ـ رياض الصلح وزيرا للداخلية ـ عبد الحميد القلطجي وزيرا للحربية بالوكالة على ان يديرها يوسف العظمة رئيس الاركان ـ فارس الخوري للمالية ـ جلال الدين وزيرا للحقانية ـ ساطع الحصري للمعارف ـ الدكتور عبد الرحمن الشهبندر للتجارة والزراعة.

(٣) جاء الاصرار البريطاني على وضع فلسطين تحت الانتداب خلافا لمعاهدة بطرسبورغ التي نصت على ان تكون فلسطين دولية. وهذا يشير الى عزم بريطانيا على تنفيذ وعد بلفور عام ١٩١٧ باعطاء اليهود وطن قومي في فلسطين.

(٤) امين سعيد ـ تاريخ الاستعمارين الفرنسي والايطالي في بلاد العرب ـ الجزء الثاني ـ مطبعة عيسى الباني الحلبي ـ القاهرة ١٩٣٦. الصفحة ٣٨٨.

(٥) امين سعيد ـ تاريخ الاستعمارين الفرنسي والايطالي في بلاد العرب ـ الصفحة ٣٩٠.

ا ـانتداب انكلترا لفلسطين وشرق الاردن مع تنفيذ وعد بلفور.
ب ـانتداب فرنسا لسوريا ولبنان(١)
ج ـانتداب فرنسا لمقاطعة كيليكيا.

رفض العرب قرار «سان ريمو» وقرروا التصدي للعدوان، فعكفت حكومة الركابي باعداد العدة للمقاومة فادخلت التجنيد الاجباري وباشرت بانشاء جيش نظامي ورفضت الاعتراف بانتداب فرنسا حينما ابلغ اليها.

في ١٤ تموز ١٩٢٠ وجه الجنرال «غورو» انذاره المشهور(٢)الى الملك فيصل وحدد مدة اربعة ايام لقبوله، دارت خلالها مفاوضات طويلة بين الحكومة الركابية والجنرال غورو للوصول الى اتفاق يحول دون وقوع الحرب. دعا الملك فيصل المجلس الحربي الاعلى لاستشارته، فتبين له عدم قدرة هذا الجيش الناشيء للصمود اكثر من بضع ساعات، فاشارت الوزارة الركابية على فيصل الاول قبول الانذار واعدت مذكرة بذلك يوم ١٨ تموز. لكن المؤتمر السوري قرر عدم الاعتراف باي اتفاق او معاهدة تعقدها الحكومة ما لم تعرض عليه ويصادق عليها، واستجاب الشعب لقرار ممثليه فخرجت المظاهرات تجوب الشوارع وتطالب باستقالة الوزارة.

لم تعبأ الوزارة الركابية بالمعارضة الشعبية وباشرت بتنفيذ احكام الانذار، فسرحت الجيش السوري وجلت عن المراكز العسكرية المحصنة على الحدود، وجمدت المؤتمر السوري، فسادت الفوضى واشتد الهياج واقتحم المتظاهرون سجن القلعة لاخذ السلاح المدخر في مستودعاتها، واطلقوا سراح السجناء، ولم تهدأ الاضطرابات الا باستقالة الوزارة الركابية التي خلفتها وزارة حرب برئاسة السيد

---

(١) صك الانتداب بالملحق الوثائقي (الوثيقة رقم ٣).
(٢) جاء في الانذار: ا ـ قبول الانتداب الفرنسي.
ب ـ قبول ورق النقد السوري عوضا عن العملات الذهبية.
ج ـ تأديب المجرمين الذين اظهروا عداء لفرنسا.
د ـ التصرف بسكة حديد رياق حلب للنقليات العسكرية الفرنسية.

هاشم الاتاسي.[1]تذرع غورو بعدم وصول رد الحكومة السورية اليه، فاصدر الامر الى جيشه بالزحف الى دمشق.

وفي ٢١ تموز بعث فيصل الاول ببرقية الى دول الحلفاء عبر القنصل الايطالي يلفت نظرها الى قبوله لانذار غورو، ويحمل الحكومة الفرنسية مسؤولية عدوانها على سوريا[2]لكنه لم يتلق اى رد جوابا على برقيته، بينما كانت الحملة الفرنسية تواصل تحركها باتجاه دمشق.

قررت الحكومة السورية الدفاع عن استقلال البلاد حتى النفس الاخير، فاعلنت الحرب على فرنسا يوم ٢١ تموز ودوى اعلانها ارجاء الشام فتدافع الناس الى التطوع لخوض معركة غير متكافئة ضاربين بذلك اروع الامثلة في التضحية. وفي صباح ٢٤ منه دارت المعركة الفاصلة في ميسلون بين المتطوعين السوريين الذين لا يتجاوز عددهم ثلاثة الاف متطوع حاملين البنادق والعصي، وبين الجيش الفرنسي المؤلف من ٩ آلاف جندي مزودين بخمس بطاريات مدفعية ميدان، وبطاريتان مدفعية عيار ١٥٥، وعدد كبير من الدبابات والرشاشات والطائرات.[3]

استمرت المعركة نحو ساعتين، استشهد خلالها ما يزيد على ٨٠٠ شهيد بينهم يوسف العظمة وزير الحربية.

سار الفرنسيون فوق جثث القتلى والجرحى باتجاه دمشق، ودخلوها يوم ٢٥ تموز، فاستقالت وزارة السيد هاشم الاتاسي بينما نقل فيصل الاول مقره من دمشق الى الكسوة حيث اصدر مرسوما ملكيا بتشكيل وزارة جديدة برئاسة السيد علاء الدين

---

(١) السيد هاشم الاتاسي رئيسا للوزارة - علاء الدين الدروبي للداخلية - رياض الصلح رئيس مجلس الشورى - الدكتور عبد الرحمن الشهبندر للخارجية - يوسف العظمة للحربية - فارس الخوري للمالية - جلال الدين للعدل - ساطع الحصري للمعارف - جورج رزق الله للتجارة والزراعة.

(٢) نص البرقية بالملحق الوثائقي (الوثيقة رقم ٤).

(٣) امين سعيد. المصدر السابق.

الدروبي.[1] وفي ٢٧ تموز اذاع الجنرال غوروبيانا اعلن فيه الادارة العرفية في البلاد، وفرض على الحكومة السورية شروطا قبلت بتنفيذها[2]. ووجه انذارا الى الملك فيصل بمغادرة سوريا، فغادرها يوم ٢٩ تموز ١٩٢٠ متوجها الى درعا ثم الى حيفا حيث غادرها الى لندن للمطالبة بعرش له، بينما عاشت سوريا في ظلام سجن كبير فرضه الاحتلال الفرنسي عليها.

استتب الامر للفرنسيين في سوريا، وبدأت لجان حكومية لجمع الغرامات الحربية الباهظة تجوب المدن السورية، بينما تمزق الجيش الفيصلي وتوارى رجال عهده، فالتفت غورولمطاردتهم وعقد المجلس الحربي التابع للجيش الفرنسي في المشرق اجتماعا في ٩ آب ١٩٢٠ واصدر احكاما غيابية باعدام مجموعة من الوطنيين[3]، وبالنفي بحق مجموعة اخرى منها كبار ضباط الجيش السوري.[4]

---

(١) علاء الدين الدروبي للرئاسة - عطا الايوبي للداخلية - بديع المؤيد للمعارف - جميل الالشي للحربية - فارس الخوري للمالية - يوسف الحكيم للزراعة - جلال الدين للعدل - كانت هذه الوزارة آخر سهم أطلقه فيصل للتفاهم مع الفرنسيين بغية الحفاظ على عرش الشام لكن الجنرال غورو انذره بعد يومين من تشكيل هذه الوزارة بوجوب مغادرته للاراضي السورية.

(٢) فرض الجنرال غورو على الشعب السوري :

ا - دفع ١٠ ملايين فرنك فرنسي غرامة حربية.

ب - نزع سلاح الجيش السوري وتقديم ١٠ الاف بندقية للجيش الفرنسي

ج - تسليم كبار المدنيين والعسكريين السوريين للمثول امام المحاكم العرفية

د - انهاء الحكم الفيصلي

(٣) عقوبة الاعدام بحق كل من السادة : علي خلقي - احمد مريود - الامير محمود الفاعور - فؤاد سليم - صبحي الخضرا - صبحي بركات - منح هارون - عوني القضماني - شكري الطباع - عمر شاكر - سليم عبد الرحمن - عمر بهلوان - عثمان قاسم - سعيد حيدر - عبد القادر سكر - خليل باكير - حسن رمضان - عادل ارسلان - محمد اسماعيل - رشيد طليع - عوني عبد الهادي - احسان الجابري - فاتح المرعشلي - رضا الرفاعي - احمد قدري - رفيق التميمي - بهجت الشهابي - نبيه العظمة - عيد الحلبي - ياسين دياب - شكري القوتلي - خالد الحكيم - حسن فرحات - صادق حمزة - علي حرب - محمد تامر.

(٤) عقوبة النفي الى جزيرة ارواد بحق كل من السادة : كامل الاسعد - عبد اللطيف الاسعد -

واصــل الفــرنسيون تنفيذ برنامجهم في تجزئة سورية الى دول وحكومات على اسس طائفية، فاصدر الجنرال غورو قرارا يقضي باحداث الدول التالية :

١ـ دولة لبنان الكبير
٢ـ دولة العلويين
٣ـ دولة دمشق
٤ـ دولة حلب
٥ـ دولة جبل الدروز
٦ـ سنجق اسكندرون ويتمتع بادارة خاصة مرتبطة بدولة حلب.

آثار تقسيم البلاد الى دويلات طائفية ثائرة السوريين لادراكهم الغاية الحقيقية منه، وهي تمزيق شملهم واثارة النعرات الطائفية بين ابناء الوطن الواحد، بينما استغل الفرنسيون هذا التمزيق لزيادة عدد موظفيهم ومستشاريهم، فانشأوا في بيروت حكومة مركزية عليا لسورية اطلقوا عليها اسم «المفوضية العليا» وهي تسيطر على الحكومات الجديدة سيطرة مباشرة وتعين لها الحكام والوزراء والموظفين وتضع لها الانظمة والقوانين.

واوفد الى جانب كل حكومة محلية بعثة فرنسية تتألف من المستشارين لكل فرع من فروع الادارة فهنالك مستشار للداخلية وآخر للمالية وثالث للزراعة. . . وهكذا، ويـرأس كل بعثـة منهـا رئيس اطلق عليـه اسم «منـدوب المفوض السامي» له مساعد وهيئة سكرتارية ويحيط به عدد كبير من الموظفين الفرنسيين.

سيطـر الفـرنسيـون على الشـرطـة والـدرك واصدار جوازات السفر والجمارك، كذلـك فعلوا في اجهـزة التعليم فملأوا المـدارس والمعـاهـد بالاساتذة لتدريس اللغة الفـرنسيـة وجعلوهـا لغة رسمية والزامية للاطفال في المدارس الابتدائية بدلا من اللغة العـربيـة وبـالمقابل تضخمت نفقات الجهاز الاداري الذي يتحمل الشعب السوري

حسن يوسف ـ نصر الله الصعب ـ محمد بري ـ عبد الحسين شرف الدين ـ احمد اللحام ـ ياسين الجابي ـ سليم طبيخ ـ عبد الفتاح المدفعي ـ عارف الجراح ـ ياسين الحواصلي ـ محمد غصوب .

رواتبه من خلال زيادة الضرائب ومضاعفتها. (١)

عمت الثورات السورية انحاء البلاد، مؤكدة رفض الشعب السوري لسياسة التجزئة والتفتيت، واصراره على التضحية بالروح والمال في سبيل الاستقلال، ورفضه تسخير خيراته لصالح الاجنبي المحتل.

ويرى الباحثون ان هذه الثورات مرت بثلاثة ادوار : (٢)

الاول : ثورات الساحل السوري من عام ١٩١٨ - ١٩٢٠ اي قبل معركة ميسلون.
وتشمل ثورة الدنادشة - ثورة الشيخ صالح العلي - ثورة الحمام - حوادث الشوف والحولة.

الثاني : ثورات سورية الداخلية من عام ١٩٢٠ - ١٩٢٥ اي بعد معركة ميسلون، وتشمل ثورة حوران - القنيطرة - اضطرابات دمشق وحمص وحماه - ثورات الشمال (ابراهيم هنانو، والشيخ صالح العلي).

الثالث : الثورة السورية الكبرى من عام ١٩٢٥ - ١٩٢٧، اطلق شرارتها سلطان

---

(١) جاء في تقرير وضعته اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري في القاهرة عام١٩٣٣، وبعثت به الى لجنة الانتدابات التابعة لعصبة الأمم المتحدة مايلي:

بلغ عدد الموظفين الفرنسيين في سورية ولبنان١٨٢٢٣ موظفا منهم ٨٧٨٠ في دولة سورية و٩٤٧ في المفوضية العليا و٨٥٠٠ في الحكومات المحلية الاخرى.

بلغ مجموع رواتب هؤلاء الموظفين ٩٩٠, ٨١٠, ١٠ ليرة سورية سنويا (الليرة السورية ٢٠ فرنكا)، يضاف الى ذلك مبلغ ٠٠٠, ٧٥٠, ٤ ليرة تأخذها فرنسا من الخزينة السورية باسم نفقات جيش الاحتلال. وبذلك يبلغ مجموع ما تدفعه سورية سنويا ٩٩٠, ٦٦٠, ١٥ ليرة سورية.

وصل معدل الضريبة الجمركية الى١١٪ ثمانية بالمائة منها للحكومة و٣٪ لسداد الديون ثم اصدر الفرنسيون بعد عام١٩٢٤ قرارا برفع الضريبة الجمركية الى١٥٪ وفي عام١٩٢٦ الى٢٥٪ وذلك بحجة مواجهة نفقات الثورات السورية، وفي عام١٩٣٢ وصلت الضريبة الجمركية الى٤٠٪ وذلك لسد نفقات الجهاز الاداري الكبير الذي اصطنعه الفرنسيون.

(٢) امين سعيد تاريخ الاستعمارين الفرنسي والايطالي في بلاد العرب - الجزء الثاني - القاهرة ١٩٣٦.

باشا الاطرش في جبل العرب ثم امتدت الى غوطة دمشق فبقية المناطق السورية .(١)

أعيت الثورات السورية سلطات الاحتلال، التي سارعت بتعيين «ديجو فينيل» مفوضا ساميا فأطلق وعودا بالتوقيع على معاهدة سورية ـ فرنسية تحصل البلاد بموجبها على الاستقلال، واصدر في ٢٦ نيسان ١٩٢٦ قرارا بتعيين «الداماد احمد نامي» رئيسا للدولة والحكومة(٢) بينما انشيء في دمشق «حزب الشعب»(٣) لقيادة الحركة الوطنية وتنظيمها، فكان أول حزب سياسي يقوم في البلاد في عهد الانتداب .

لم تنجح حكومة «الداماد» بالحصول على المعاهدة المنشودة ولا باجراء انتخابات تأسيسية لوضع دستور للبلاد . لكن «ديجوفنيل» نجح في اخماد الثورات السورية، وفي شق الحركة الوطنية وحزب الشعب من خلال تعاونه مع بعض اعضائه من بقايا حزب الاستقلال، وملاحقة البعض الاخر من الموالين للدكتور الشهبندر.

هرب الشهبندر وانصاره الى بغداد ثم القاهرة وانشأوا فرعا لحزبهم في القاهرة،

---

(١) ذكر المرحوم امين سعيد ان عدد الجنود الفرنسيين الذين تصدوا للثورات السورية بلغ ١١٠ الف جندي، وقدرت خسائر القوات الفرنسية بثلاثين الف جندي . ضرب الفرنسيون اثناء الثورات السورية مدن دمشق وحماه والسويداء وراشيا وحاصبيا والنبك ودمروا عددا كبيرا من القرى في غوطة دمشق والقلمون ووادي التيم وجبل العرب وقرى عكار.

(٢) ضمت وزارة الداماد السادة : حسني البرازي ـ شاكر نعمة الشعباني ـ يوسف الحكيم ـ فارس الخوري ـ لطفي الحفار ـ واثق المؤيد .

(٣) تشكلت قيادة حزب الشعب من السادة : الدكتور عبد الرحمن الشهبندر رئيسا ـ حسن الحكيم امينا للسر، لطفي الحفار ـ فوزي الغزي ـ سعيد حيدر ـ احسان الشريف ـ توفيق شامية ـ فارس الخوري ـ عبد المجيد الطباع ـ ابو الخير الموقع ـ اديب الصفدي ـ أعضاء مجلس قيادة الحزب .

ضم الحزب في صفوفه فلول اعضاء حزب الاستقلال الذي نشأ وترعرع في العهد الهاشمي واثناء الثورة العربية الكبرى .

بدأ يتراشق الاتهامات مع المنشقين عن الحزب في دمشق. [1] بينما انشق المؤتمر السوري ـ الفلسطيني حين حاول السيد هاشم الاتاسي تأسيس المؤتمر السوري ـ اللبناني .

بعد نجاح «ديجوفنيل» في مهمته، اصدرت الحكومة الفرنسية في ١١ تشرين الاول ١٩٢٦ قرارا بتعيين «بونسو» خلفا له، فاذاع بيانا في بيروت اكد فيه عزم فرنسا على توقيع المعاهدة مع سوريا ووعد باجراء انتخابات الجمعية التأسيسية .

مارس «بونسو» السياسة التي سار عليها «ديجوفنيل» في شق الحركة الوطنية واثارة الفتن والاضطرابات في البلاد، فاجرى اتصالات سرية مع الشيخ تاج الدين الحسني من جهة، ومع السيد هاشم الاتاسي من جهة ثانية، مما حمل «الداماد» على تقديم استقالته من رئاسة الدولة والحكومة في ٨ شباط ١٩٢٧ .

لقد أحدث تمزيق «حزب الشعب» واخماد الثورات الوطنية فراغا سياسيا في البلاد أتاح الفرصة للسيد هاشم الاتاسي، ورجالات «حزب الاستقلال» والمنشقين عن حزب الشعب، تأليف كتلة سياسية جديدة تحل محل حزب الشعب، وتقود الحركة الوطنية في سوريا ولبنان لكي تكون الجانب السوري المفاوض مع سلطات الانتداب الفرنسي من أجل وضع الدستور والتوقيع على المعاهدة المنشودة.

الانتداب والكتلة الوطنية :

اصدر المفوض الفرنسي «بونسو» بيانا في ٢٦/تموز ١٩٢٧ دعا فيه الى تشكيل حكومة مؤقتة برئاسة الشيخ «تاج الدين الحسيني» مهمتها الاشراف على انتخابات اللجنة التأسيسية التي تضع الدستور الدائم للبلاد. فعقدت مجموعة من الزعماء

---

(١) جاء في نشرة حزب الشعب من القاهرة بتاريخ ١ حزيران ١٩٢٦ مايلي :

احبط الاستقلاليون مفاوضات اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري ـ الفلسطيني مع «ديجو فنيل» التي استهدفت توقيع المعاهدة. وحمل البيان هذه المسؤولية للسادة هاشم الاتاسي شكري القوتلي، لطفي الحفار، خير الدين الزركلي، عادل رسلان واسعد داغر.

المصدر : غالب العياشي ـ الايضاحات السياسية ـ الصفحة ـ ٣١٥ ـ وما بعدها.

الوطنيين(١) مؤتمرا في بيروت ٢٥ تشرين الاول ١٩٢٧ قررت فيه خوض الانتخابات المقررة باسم «الكتلة الوطنية». في تموز ١٩٢٨، فاز مرشحو الكتلة الوطنية فوزا ساحقا فانتخب السيد «هاشم الاتاسي» رئيسا للجمعية التأسيسية التي وضعت الدستور الدائم، والذي نص على النظام الجمهوري البرلماني في البلاد. اعترض المندوب السامي على بعض مواد الدستور لتجاهلها واقع الانتداب فاصدر بيانا عطل فيه الدستور، وعلق الجمعية التأسيسية، لكنه لم يستطع الغاء الفوز الذي حققته الكتلة الوطنية، مما شجع اصحابها لعقد مؤتمرهم الاول في حلب عام ١٩٣٠ الذي حضره «هنانو» والثاني في الشهباء عام ١٩٣١.

لاحظ رجال الكتلة التفاف المواطنين حولهم وازدياد قاعدتهم الشعبية فلمسوا الحاجة الى تنظيم يربطهم، كانت البلاد في اشد الحاجة لمثله. فعقدوا مؤتمرهم الثالث في حمص عام ١٩٣٢ حيث انتخبوا ابراهيم هنانو زعيما للكتلة والاتاسي رئيسا لها، واقر المؤتمر القانون الاساسي للكتلة الوطنية(٢) باعتبارها هيئة سياسية غايتها تحرير البلاد السورية المنفصلة عن الدولة العثمانية من كل سلطة اجنبية وايصالها الى الاستقلال التام وتوحيد اراضيها المجزأة في دولة ذات حكومة واحدة واعتبرت الكتلة الوطنية تأليف الاحزاب السياسية مخالفا لوحدة الجهود، وحددت تشكيلاتها بالمكتب الدائم ومجلس الكتلة والمؤتمر العام.

انتخب المؤتمر اعضاء المكتب الدائم المؤلف من سبعة اعضاء والذين تستمر عضويتهم مدى الحياة(٣) وحدد القانون الاساسي شروط انتساب الاعضاء من ذوي

---

(١) هاشم الاتاسي، عبد الرحمن كيالي، عبد الرحمن بيهم، عبد الحميد كرامي عبد اللطيف بيسار، فاخر الجابري، عبد القادر كيلاني، نجيب الارمنازي، مظهر رسلان، يوسف عيسى، سعيد الجزائري، عفيف الصلح، احسان الشريف، عارف الحسن، عبد الله اليافي، واعتذر هنانو عن الحضور بسبب مرضه.

(٢) نص القانون الاساسي للكتلة الوطنية في الملحق الوثائقي رقم - ٥ -

(٣) هاشم الاتاسي : رئيسا - ابراهيم هنانو : زعيما - سعد الله الجابري : نائبا للرئيس - جميل ←

السيرة الحسنة وممن اتموا الثامنة عشر من العمر. ويقسم المنتسبون يمين الولاء لمبادىء الكتلة والطاعة لانظمتها وقراراتها.

تعتبر الكتلة الوطنية اول هيئة سياسية لها قانون اساسي عرفتها البلاد ايام الانتداب، التف المواطنون حولها على اختلاف مصالحهم وانتماءاتهم الطبقية عاقدين فيما بينهم «هدنة وطنية غير مكتوبة» حتى يتحقق للبلاد استقلالها.

لم تطرح الكتلة نفسها كحزب سياسي لانها لم تحمل الايديولوجية ولم تشترط انتماء طبقيا معينا بل كانت حشدا جماهيريا تجمعه غاية واحدة هي الاستقلال.

ولم تكن الكتلة الوطنية جبهة احزاب لان الانتساب اليها متاح للافراد فقط وقد عبرَّ قانونها الاساسي عن غاية قادتها عندما طالبوا بعدم اقامة الاحزاب السياسية داخل البلاد، وعندما قرروا انتخاب اعضاء المكتب الدائم للكتلة مدى الحياة، فابتعدوا بذلك عن الديمقراطية التي نادوا بها.

بدأ تعاون الحزب الشيوعي السوري مع الكتلة الوطنية بعد عام ١٩٣٥، أي بعد المؤتمر السابع للأممية الذي قرر تأييد الشيوعيين لأي موقف وطني تتبناه البورجوازية المحلية طالما استهدف تصفية الاستعمار[١] بينما بدأ تعاون مكتب البعث العربي[٢] مع الكتلة الوطنية عام ١٩٤٣، وبرر بيانه ذلك: «حتى تقف البلاد امام الاحداث المنتظرة موقفا حازما وصلبا يعزز موقف الكتلة الوطنية تجاه الفرنسيين»[٣]

سيطرت الكتلة الوطنية على مجمل النشاط السياسي في البلاد، فأبلت كتائبها المسلحة والمدربة بلاء حسنا في النضال ضد الاستعمار الفرنسي، وازدادت شعبيتها

مردم، شكري القوتلي، الدكتور عبد الرحمن كيالي، فارس خوري، أعضاء. وبعد وفاة هنانو انتخب لطفي الحفار عضوا مكانه وبقي مركز الزعامة شاغرا.

(١) حوار مع السيد خالد بكداش ـ مجلة النهج ـ مركز الدراسات والابحاث الاشتراكية ـ تشرين الثاني ١٩٨٣ الصفحة (١٠٢).

(٢) شهدت هذه المرحلة بذرة تكوين اول حركة قومية عربية وحدوية، انتشرت في اوساط الطلاب والمدرسين، اكتمل تكوينها في المؤتمر التأسيسي لحزب البعث العربي عام ١٩٤٧.

(٣) نضال البعث ـ الجزء الأول (١٩٤٣ ـ ١٩٤٩) ـ الصفحة (٢٧).

لمواقف قادتها وماضيهم وفي مقدمتهم الزعيم ابراهيم هنانو، الذي ترك بعد وفاته فراغا كبيرا في اوساط الكتلة، مما ساهم في ارتكاب قادتها لمجموعة من الاخطاء عجلت في تفككها وزوالها.

في عام ١٩٣٦ نصبت فرنسا «الفخ» لايقاع رجال الكتلة الوطنية فيه عندما وجهت دعوة لزعمائها لاجراء مفاوضات في باريس بهدف التوقيع على معاهدة تنال البلاد بموجبها الاستقلال.

في مطلع آذار ١٩٣٦ توجه وفد الكتلة الوطنية الى باريس برئاسة السيد هاشم الاتاسي[1]، واجرى مفاوضات مع الفرنسيين استغرقت ستة اشهر وفي ايلول ١٩٣٦ تم التوقيع على المعاهدة السورية ـ الفرنسية[2].

اعلن المفوض السامي «دي مارتيل» عن اجراء انتخابات نيابية فازت فيها الكتلة الوطنية باغلبية ساحقة.

اجتمع اول مجلس للنواب بعد المعاهدة في كانون الاول ١٩٣٦ فقدم محمد علي العابد استقالته من رئاسة الجمهورية وقدم عطا الايوبي استقالة حكومته، فانتخب السيد هاشم الاتاسي رئيسا للجمهورية وفارس الخوري رئيسا لمجلس النواب وكلف السيد جميل مردم بك بتشكيل الوزارة[3].

اصدرت الوزارة المردمية الاولى بيانها الوزاري الذي تركز حول المعاهدة واهميتها بالنسبة لاستقلال البلاد فاكد على ان المعاهدة هي بداية مرحلة طويلة وشاقة من مراحل الجهاد في سبيل الاستقلال لانها ضامنة لأماني الشعب المشروعة وفاتحة امامه باب الحرية الى حياة طليقة يسودها العدل والمساواة.

---

(١) هاشم الاتاسي رئيسا، فارس الخوري، جميل مردم، سعد الله الجابري مصطفى الشهابي، ادمون حمصي، اعضاء.

(٢) نص المعاهدة السورية ـ الفرنسية لعام١٩٣٦ بالملحق الوثائقي رقم -٦-

(٣) جميل مردم بك رئيسا ووزيرا للاقتصاد ـ سعد الله الجابري للخارجية والداخلية ـ شكري القوتلي للدفاع والمالية ـ الدكتور عبد الرحمن كيالي للعدل والمعارف.

وجاء في البيان : «لن يكون في سوريا طبقات ممتازة ولا افراد ينعمون بامتيازات خاصة بل سيكون السوريون سواء امام القانون، لا يميز احدهم عن الاخر الا الكفاءة والاخلاص، وناشد البيان الشعب بقوله : اذكروا دائما بأن المعاهدة ليست غاية بل واسطة لرفاه الشعب وسعادة البلاد».

اصدرت الوزارة قرارا بالعفو عن المبعدين السياسيين[1]، واصدر المندوب السامي مرسوما بارجاع لوائي جبل الدروز واللاذقية الى سوريا[2].

قلنا بأن فرنسا نصبت الفخ الذي اوقعت فيه الكتلة الوطنية، فقد احدث توقيع المعاهدة انشقاقا وطنيا وتضاربت الاراء داخل الحركة الوطنية حول تقييم هذه المعاهدة :

الذين وقعوا المعاهدة في باريس دافعوا عنها وتغزلوا بها، وصفها فارس الخوري بأنها «معجزة القرن العشرين» وقال سعد الله الجابري : «لم يبق لفرنسا إلا أن تعطينا مارسيليا» ووصفها البيان الوزاري بأنها صك الحرية والسيادة والاستقلال الذي مهرته الامة بجهودها ودماء شهدائها الابرار[3].

ووجد سياسيون آخرون في المعاهدة بأنها افضل المتاح في تلك الظروف التي اتجهت فيها نية سلطات الانتداب البريطاني والفرنسي نحو توقيع المعاهدات.

اما المعارضون للكتلة الوطنية فقد وجدوا في المعاهدة هدفا يصوبون اليه سهامهم للنيل من الكتلة الوطنية واتهام رجالاتها بقصر النظر.

الدكتور عبد الرحمن الشهبندر الذي عاد من منفاه وصف المعاهدة بأنها محبطة للامال الوطنية التي لن ترضى عن الاستقلال التام بديلا وقال : «لقد كبلت المعاهدة

---

(١) عاد الى البلاد من المنفى سلطان باشا الاطرش، الدكتور عبد الرحمن الشهبندر، الامير شكيب أرسلان، احسان الجابري، فاتح المرعشلي، رضا الرفاعي، سعيد حيدر، مصطفى الحاج حسين، نجيب عويد . . . . . وغيرهم.

(٢) اصبحت الجمهورية السورية مؤلفة من تسع محافظات (حلب، حمص، حماه، الفرات، الجزيرة، حوران، جبل الدروز، اللاذقية، الاسكندرونة).

(٣) غالب العياشي ـ الايضاحات السياسية ـ الصفحة ـ ٤٢٩ ـ

سوريا بالقيود عندما اعطت فرنسا حقا مزعوما بحماية الاقليات الدينية وحق سن القوانين المتعلقة باحوالها الشخصية»(١). وألف الشهبندر «لجنة التعاون الوطني السياسي» بهدف معارضة المعاهدة والكتلة الوطنية للوصول بالبلاد الى الاستقلال الناجز.

وعارضها أيضا السيدان منير العجلاني وزكي الخطيب من الكتلة الدستورية فأصدرا بيانا اتهما فيه رجال الكتلة الوطنية بقصر النظر الذي اتاح لفرنسا التفاوض مع تركيا لسلخ لواء اسكندرون.

بينما انسحب السيد «شكري القوتلي» من الوزارة المردمية مفضلا الصمت عن الكلام حتى لا يزيد من الانقسام الوطني الذي احدثته المعاهدة.

لم تكتف فرنسا بما احدثته المعاهدة من انقسام وطني، بل تركت رجال الكتلة الوطنية يتصارعون على السلطة في ظل الانتداب الفرنسي، فالانتخابات النيابية التي خاضتها الكتلة الوطنية وفازت بها، كانت من أسوأ التجارب الديمقراطية التي عرفتها البلاد، انتشرت فيها الرشوة والمحسوبية، حتى تحولت الكتلة الوطنية من مركز للنضال الوطني الى اداة لتوزيع المناصب والمقاعد النيابية.

جرت الانتخابات، ففضلت الكتلة فيها زيدا على عمرو وأهملت الرجال المخلصين الاوفياء الذين جاهدوا جهادا مخلصا في سبيل الوطن. وتناول بعض الاعضاء فيها الرشوة من المتمولين في الاقضية والمعروفين بعدائهم للوطن لادخالهم في قوائم الكتلة الانتخابية مما دعا الامة الى التراجع عن تأييدها للكتلة الوطنية(٢).

بالرغم من السلبيات التي حققتها المعاهدة داخل سوريا، فقد راوغت فرنسا في ابرامها، سافر رئيس الوزراء (جميل مردم) ثلاث مرات الى باريس لاقناع الجمعية الوطنية الفرنسية بجدوى المعاهدة، لكن الاضطرابات بدأت تعم البلاد نتيجة المعارضة المتزايدة التي ظهرت ضد الكتلة الوطنية، ونتيجة تشجيع جنود الانتداب

---

(١) غالب العياشي ـ المصدر السابق ـ الصفحة ـ ٤٢٣ ـ

(٢) غالب العياشي، الايضاحات السياسية، الصفحة رقم ٤٢٥.

للفوضى والاضطرابات، حتى اصبحت الحكومة الوطنية عاجزة عن ادارة شؤون البلاد.

وفي هذا الصدد بعث السيد «خالد بكداش» السكرتير العام للحزب الشيوعي السوري رسالة الى سكرتير الكتلة الوطنية قال فيها : «ان عقد المعاهدة وتأليف الحكومة الوطنية كانا ضربة قاسية للموظفين الفرنسيين الفاشيست في سوريا. فقاموا بالتعاون مع الرجعيين المنتشرين في جهاز الحكم بتغذية النعرات الانفصالية التركية في اسكندرونة وشجعوا الاضطرابات في حلب واللاذقية التي اعقبتها حوادث جبل الدروز الاخيرة..»[1][2].

ظلت المعاهدة كريشة في مهب الريح فبدلا من حصول سوريا على مرسيليا، سلخت تركيا لواء اسكندرون، حيث نشرت نصوص المعاهدة الفرنسية - التركية - في جنيف عام ١٩٣٨ التي نصت على سلخ لواء اسكندرون، فازدادت الاضطرابات، واستبدل (دي مارتيل) بالجنرال (بيو) الذي اعلن عدول فرنسا عن سياسة التعاقد والعودة في حكم البلاد الى صك الانتداب.

لم يبق امام الوزارة المردمية الا الاستقالة (١٨ شباط ١٩٣٩) فقد تعقد الموقف السياسي وتعذر الاستمرار في الحكم.

كلف رئيس الجمهورية السيد «لطفي الحفار» بتشكيل وزارة كتلوية جديدة[3] لكنها لم تصمد في الحكم اكثر من ٤٢ يوما. ازدادت خلالها الاضطرابات خاصة بعد تطويق الحكومة لمنزل الدكتور عبد الرحمن الشهبندر في بلودان وفرضت عليه الاقامة الجبرية ومنعته من الوصول الى انصاره في دمشق.

كلف رئيس الجمهورية مجددا السيد «نصوح البخاري» بتشكيل وزارة كتلوية

---

(١) ذوقان قرقوط، المشرق العربي في مواجهة الاستعمار - القاهرة، الصفحة رقم ٤٤٧.

(٢) نص الرسالة بالملحق الوثائقي رقم - ٧ -

(٣) لطفي الحفار للرئاسة والمعارف، مظهر رسلان للداخلية والدفاع الوطني، فائز الخوري للخارجية والمالية، نسيب البكري للعدل، سليم جنبرت للاقتصاد الوطني.

اخرى(١) في عهدها سلخت تركيا لواء اسكندرون نهائيا، فلم يبق امام الكتلة الوطنية اي مبرر للاستمرار في السلطة فاستقال هاشم الاتاسي من رئاسة الجمهورية وهكذا فعل السيد نصوح البخاري، فأصدر المفوض السامي قراراً بتشكيل حكومة المديرين برئاسة «بهيج الخطيب»(٢)(٣).

في ٧ تموز ١٩٤٠ اغتيل الدكتور عبد الرحمن الشهبندر من قبل ثلاثة اشخاص دخلوا عيادته يحملون سلة تفاح، وبعد ان صرفوا خادمه بحيلة، اطلق احدهم رصاص مسدسه على الشهبندر اثناء انشغاله بمعاينة احدهم، وفروا بسيارة الى حي الشويكة.

قام سائق السيارة بتسليم نفسه الى الشرطة، واعطى اوصاف الجناة، واذاع الكولونيل «كوتيو» قائد شرطة دمشق بلاغا جاء فيه انه تم في ٩ تموز اعتقال احد القتلة ويدعى سعيد المصري، وهو بائع متجول من حي الشاغور، وانه دل على الاخرين وهم (احمد بن محمد عصاصة، عامل موبيليا، وصالح شيخ معتوق، ضابط، واحمد بن توفيق الطرابيشي، كوى، وعزت الشماع، صانع احذية).

حاول بهيج الخطيب رئيس حكومة المديرين الصاق تهمة قتل الشهبندر بالوطنيين فاعتقل ما يقرب من ثمانين وطنيا. لكن التحقيقات كشفت ان قتلة الشهبندر هم من صغار الحرفيين الذين لازموا مجالس رجال الدين، والفوا منهم خلية، لقتل من الذين اعتقدوا انهم خونة، وقرروا ان الشهبندر خان قضية بلاده عندما اذاع حديثا امتدح فيه الحلفاء ومنهم فرنسا، سمع هؤلاء الشبان حديث

---

(١) نصوح البخاري للرئاسة والداخلية والدفاع الوطني، خالد العظم للشؤون الخارجية والعدل، حسن الحكيم للمعارف، خليل المدرس للمالية، سليم جنبرت للاقتصاد الوطني.

(٢) بهيج الخطيب رئيسا، حسني البيطار لمديرية المالية، عبد اللطيف الشطي لمديرية المعارف، يوسف عطا الله لمديرية الاقتصاد الوطني.

(٣) السيد بهيج الخطيب : بائع زيت من بلدة شحيم اللبنانية. وصل الى منصبه بوضع نفسه في خدمة الفرنسيين.

الشهبنـدر واستعظمـوا انقلاب هذا الوطني وذهبوا الى مجلس الشيخ الكتاني واستفتوه عن دم مسلم يساعد الكافرين، فرد الشيخ الكتاني بأنه كافر . وهكذا رتبواالغتيال الشهبندر.

لم يعجب هذا التحقيق بهيـج الخطيب الـذي كان يريـد الـزج باعضـاء الكتلة الـوطنيـة، فاجتمـع الى احمـد عصاصة في السجن وطالبه بالزج باسماء بعض اعضاء الكتلة الـوطنيـة مقـابـل السعي لتخفيف الحكم عنـه، فادعى عصـاصة ان «عاصم النائلي» كان وراء الاغتيال، فاصدر الخطيب مذكرة بجلبه وجلب «شكري القوتلي» و «جميـل مردم» و «لطفي الحفـار» و «سعد الله الجابري»، ارسلت مذكرات الجلب الى منـازلهم لاتـاحـة الفـرصة لهم للفرار وبالتالي تلفيق الاحكام ضدهم غيابيا، وفعلا فر جميل مردم ولطفي الحفار وسعد الله الجابري الى العراق، بينما بقي شكري القوتلي في حمايـة قنصـل السعـودية بدمشق السيد رشيد باشا الناصر، الذي تربطه صلات وثيقة بالفرنسيين، فتدخل لديهم باسم الملك عبد العزيز، فذهب القوتلي للادلاء بافادته ثم عاد دون ان يعتقله احد.

استـدعت المحكمـة الشيخ مكي الكتاني، بينما وقف عصاصة ورفاقه في قفص الاتهـام، حيث روى عصـاصـة اتصـال بهيـج الخطيب به لزج اسـماء اعضـاء الكتلة الـوطنيـة. في /٢/ كانـون الثـاني ١٩٤١ اصـدرت المحكمـة حكمهـا باعـدام احمد عصاصة ورفاقه ونفذ الحكم شنقا في ساحة المرجة بدمشق بتاريخ /٤/ شباط ١٩٤١.

اصبحت قيـادة الكتلة الـوطنيـة شاغـرة بعـد فرار زعمائها الى العراق، فتحرك السيد شكري القوتلي لاعادة تنظيم صفوفها، وانتخب زعيما لها خلفا للمرحوم ابراهيم هنانو.

في هذه الاثنـاء سقطت باريس تحت السيطـرة النـازيـة، فألف «بيتان» حكومة «فيشي» الموالية للألمان. بينما واصل «ديغول» نضاله ضد النازية على رأس حكومة في المنفى «حكـومـة فرنسـا الحـرة» وقـرر النضـال ضد «بيتـان» والنازيين في المستعمرات الفـرنسيـة. سارع بيتـان الى عزل الجنـرال «بيـو» في سوريـا وتعيين الجنرال «دانس»

مندوبا ساميا، فأقال حكومة المديرين وكلف السيد «خالد العظم» بتشكيل وزارة مؤقتة تقود البلاد نحو الاستقلال[1].

قررت بريطانيا وفرنسا الحرة الهجوم على سوريا ولبنان لطرد السلطات الفيشية منها. فاذاع «الجنرال كاترو» (٨ حزيران ١٩٤١) بيانا اعلن فيه انه قادم الى سوريا ولبنان لانهاء عهد الانتداب واعلان الاستقلال واستبدال الانتداب بمعاهدة توضح العلاقات المتبادلة بين سوريا ولبنان من جهة، وفرنسا من جهة اخرى، واعلنت الحكومة البريطانية على لسان الجنرال «سبيرس» ضمانتها لتصريح «كاترو» وتعهدت بالاعتراف باستقلال سوريا ولبنان.

نجحت القوات الفرنسية - البريطانية المشتركة، بمؤازرة العناصر الوطنية، بالقضاء على قوات الجنرال «دانس» الفيشية ولاحقت فلولها واستقرت بعدها تلك القوات في سوريا[2].

وفي ٣٠ تموز ١٩٤١ القى الجنرال ديغول زعيم الفرنسيين الاحرار خطابا حاول فيه التنصل من تصريح «كاترو» حين قال:

«حان لفرنسا بأن تضع بالاتفاق معكم نهاية الانتداب وتتفاوض واياكم في الشروط التي ستحقق ضمنها سيادتكم التامة واستقلالكم الناجز. ان شمس النصر ستكون شمس السلام الذي سيجعل في استطاعة كل شعب أن يعيش متمتعا بالحرية والطمأنينة. ان فرنسا وسوريا المتحدتين اتحادا وثيقا واللتين تعملان على خدمة المثل العليا المشتركة، في اليوم الذي توقعان فيه المعاهدات التي سيوضع معها حد لأكبر فاجعة عرفها التاريخ، سيظهر لهما بأن تحالفهما الوثيق وصداقتهما الخالدة كانت في عداد الفوائد التي جنيت من المصائب التي جرتها الحرب».

---

(١) العظم للرئاسة والداخلية - حنين صحناوي - للمالية - صفوت قطر اغاسي للعدل - نسيب البكري - للاقتصاد - محسن البرازي للمعارف.

(٢) استهدف بقاء القوات البريطانية في سوريا طرد النفوذ الفرنسي من سوريا ولبنان وضمان سيطرة بريطانيا على مقدرات المنطقة.

حاولت فرنسا استبدال وعودها بالاستقلال الناجز، باستقلال صوري يهدىء خواطر الجماهير الثائرة ففوجئت الاوساط الوطنية بقرار «الجنرال كاترو» تعيين الشيخ تاج الدين الحسني رئيسا للجمهورية[1]، وبتعيين السيد «الفريد نقاش» رئيسا للجمهورية في لبنان (١٢ ايلول ١٩٤١).

جوبه قرار «كاترو» بالمظاهرات والاضطرابات التي نظمتها الكتلة الوطنية في عهد زعيمها الجديد «شكري القوتلي» فردت فرنسا على ذلك باعلان استقلال سوريا[2] في ٢٧ ايلول ١٩٤١)، كلف الشيخ تاج الدين السيد «حسن الحكيم» بتشكيل الحكومة الجديدة[3] التي حاولت الدخول في مفاوضات مع الجانب الفرنسي لاستلام صلاحيات سلطة الانتداب، لم يوافق الجانب الفرنسي على التخلي عن اي من صلاحياته فاضطرت وزارة حسن الحكيم للاستقالة في ١٨ نيسان ١٩٤٢.

لم تستلم حكومة السيد حسن الحكيم الا صلاحية اصدار جوازات السفر للسوريين وعندما طالب رئيس الحكومة باستلام حق التشريع والجمارك وربط دوائر الامن بالحكومة السورية والغاء وظائف ضباط الاستخبارت، وتخفيض عدد المستشارين الفرنسيين وربط مصلحة العشائر والرقابة على الصحف والمطبوعات والغاء معاهدة السكك الحديدية باعتبارها وقف اسلامي لم يلتفت «كاترو» الى هذه المطالب، بل استمر في وضع العراقيل على الرغم من كون تلك المطالب من أبسط شكليات الاستقلال.

شعر الوطنيون في سوريا ولبنان بأن اعلان الاستقلال كان صوريا، الغرض منه قطع الطريق على الجنرال سبيرس والحكومة البريطانية التي شجعت الاضطرابات

---

(١) كتاب الجنرال كاترو بتكليف الشيخ تاج الدين والرد عليه بالقبول في الملحق الوثائقي رقم - ٨ -

(٢) وثيقة اعلان استقلال سوريا ٢٧ ايلول ١٩٤١ بالملحق الوثائقي رقم - ٩ -

(٣) حسن الحكيم للرئاسة والمالية - زكي الخطيب للعدل - فائز الخوري للخارجية - بهيج الخطيب للداخلية - فيضي الاتاسي للتربية - عبد الغفار الاطرش للدفاع - محمد العايش للاقتصاد - منير العباس للاشغال العامة - حكمت الحراكي للاعاشة.

وواصلت المطالبة بتحقيق الاستقلال الناجز، كلف رئيس الجمهورية السيد «حسني البرازي» بتشكيل وزارة جديدة [1] فاحدثت فيها وزارة للدعاية والشباب، قامت باصدار العدد الذهبي للجريدة الرسمية المتضمن وثائق استقلال سوريا.

استمرت الاضرابات في سوريا ولبنان، واستمر تدخل الجنرال البريطاني سبيرس في شؤونهما، فحرض الرجال الوطنيين ضد الشيخ تاج الدين والفرد نقاش مما اضطر الجنرال ديغول لزيارة سوريا ولبنان، فوصل بيروت ١٢ آب ١٩٤٢ حيث لمس التصميم الوطني على تحقيق الاستقلال التام كما لمس التدخل البريطاني الذي كبّل الفرنسيين في سوريا ولبنان فقد نجح الجنرال سبيرس في تعطيل اعمال مكتب القمح السوري / اللبناني، واخذ البريطانيون على عاتقهم انشاء سكة حديد طرابلس - حيفا، وحاولوا السيطرة على مصفاة طرابلس وفرضوا رقابتهم على الميزانيتين السورية واللبنانية بحجة العقد المالي الموقع بين بريطانيا وحكومة فرنسا الحرة.

قرر ديغول التصدي للتدخلات البريطانية التي تستهدف انهاء الوجود الفرنسي فابرق الى تشرشل قائلا:

اسفت منذ اقامتي في دولتي الشرق وهما تحت الانتداب الفرنسي لما لمسته من التدخلات الدائمة من قبل ممثلي الحكومة البريطانية مما لا يتفق مع تجرد بريطانيا في سوريا ولبنان ولا مع موقع فرنسا الخاص ولا مع نظام الانتداب[1].

وكان جواب تشرشل واضحا حين قال: «ان سوريا ولبنان يؤلفان جزءا من ميدان حيوي للعمليات ويمكن القول بأن الحوادث التي تجري في تلك المنطقة تؤثر مباشرة على مصالحنا العسكرية، نحن نهتم بضماناتنا لبلاغ الجنرال كاترو الذي صرح باستقلال الدولتين ونسهر على ان يتم تنفيذ هذا التصريح تنفيذا واقعيا[2].

---

(١) حسني البرازي للرئاسة والداخلية - فائز الخوري للخارجية والمالية - حسن الاطرش للدفاع الوطني - حكمت الحراكي للاعاشة - خليل مردم للمعارف - راغب كيخيا للعدل - محمد العايش للاقتصاد - منير العباس للاشغال العامة - منير العجلاني للدعاية والشباب.

(٢) مذكرات الجنرال ديغول - الوحدة - اصدار دار عويدات لبنان الصفحة ٣٢.

(٣) مذكرات الجنرال ديغول - الوحدة - الصفحة ٣٣.

علق ديغول على نتائج زيارته لسوريا ولبنان بقوله : «كانت الاعباء التي تقع على عاتق فرنسا تتكشف تحت امواج المظاهرات الشعبية ، فلم يكن موضع تساؤل انها عاشت دوما تحمل العبء في اراض ليست لها لان المعاهدات الدولية تمنعها من الحاقها بها ، كانت النخبة في سوريا ولبنان عاقدة العزم على اقامة نظام استقلالي وهذا ما التزمت به فرنسا منذ البدء . لم يكن في نيتنا ان نلغي فورا سلطتنا في سوريا ولبنان لان ذلك يعني اننا رضينا ان يحل الانكليز محلنا وهم ينادون بالضرورات الاستراتيجية لذلك قررت عدم التخلي عن حق فرنسا الاعلى في سوريا ولبنان . . . » .

ازدادت المظاهرات والاضطرابات ، وازداد تدخل الجنرال سبيرس في شؤون الانتداب الفرنسي ، بينما دب الخلاف بين رئيس الجمهورية ورئيس وزرائه فانتقل الى مهاترات وخطب يتهم بها كل واحد الاخر فلم يجد رئيس الحكومة «البرازي» بدا من الاستقالة (٨ كانون الثاني ١٩٤٣) ، فكلف رئيس الجمهورية السيد «جميل الالشي» بتشكيل الوزارة الجديدة[١] .

بعد مضي ايام معدودة على ممارسة الوزارة الجديدة لصلاحياتها ، توفي الشيخ تاج الدين الحسني رئيس الجمهورية ، فوجدت في البلاد ازمة سياسية شديدة رافقتها اضطرابات شعبية عنيفة انتهت باستقالة الوزارة ، فكلف الجنرال كاترو السيد عطا الايوبي بتأليف حكومة انتقالية لاجراء انتخابات في البلاد واعادة الحياة الدستورية ٢٥ آذار ١٩٤٣[٢] .

حدد السيد عطا الايوبي رئيس الدولة بالوكالة ٧ تموز ١٩٤٣ موعدا لاجراء الانتخابات النيابية تمهيدا لاعادة انتخاب رئيس الجمهورية الجديد في العهد

---

(١) جميل الالشي للرئاسة والداخلية ـ فائز الخوري للخارجية ـ مصطفى الشهابي للمالية ـ منير العجلاني للشؤون الاجتماعية ـ حسن الاطرش للدفاع الوطني ـ منير العباس للعدل والاشغال ـ حكمت الحراكي للاعاشة ـ محمد العايش للاقتصاد الوطني .

(٢) عطا الايوبي لرئاسة الدولة والحكومة ـ مصطفى الشهابي للمالية والاقتصاد والاعاشة ـ فيضي الاتاسي للعدل والمعارف ـ نعيم الانطاكي للخارجية والاشغال العامة .

الـدستـوري المـوعـود. وهنـا عادت الكتلة الـوطنيـة للظهـور على سطـح الاحداث فمعركتها القادمة هي الانتخابات.

الفصل الاول

الاستقلال قبل الجلاء
١٧ آب ١٩٤٣ - ١٧ نيسان ١٩٤٦

تحول نشاط الكتلة الوطنية نحو الانتخابات، فبدأ السيد شكري القوتلي رص صفوفها، لذا توجه الى حلب لوضع حد للخلافات الدائرة بين اعضائها، ونجح في عقد هدنة بين فرعيها في حلب ودمشق بهدف خوض الانتخابات باعتبارها المعركة الاولى التي تخوضها الكتلة في ظل الاستقلال وزعامتها الجديدة.

حققت قوائم الكتلة الفوز الساحق، فألف نوابها معظم اعضاء مجلس النواب الجديد، الذي عقد جلسته الاولى في ١٧ آب ١٩٤٣، وانتخب السيد شكري القوتلي رئيسا للجمهورية، وفارس الخوري رئيسا لمجلس النواب، وكلف السيد سعد الله الجابري بتشكيل الوزارة الجديدة[١].

تفاءلت البلاد بعودة رجالاتها الى السلطة، وانبعث الامل بقرب تحقيق الاستقلال التام حيث وفد الى البلاد المبعوثون الدبلوماسيون حاملين معهم اعتراف دولهم باستقلال الجمهورية السورية.

---

(١) سعد الله الجابري رئيسا، جميل مردم بك للخارجية، لطفي الحفار للداخلية، عبد الرحمن كيالي للعدل، خالد العظم للمالية، نصوح البخاري للمعارف والدفاع، مظهر رسلان للتموين والاشغال والاعاشة، توفيق شامية للاقتصاد الوطني.

اخـذت الـوزارة على عاتقهـا السعي لنقـل الصـلاحيـات المنـوطـة بسلطات الانتـداب اليهـا ، وتحقيق الجـلاء التـام عن اراضي البلاد ، ومواكبة الجهود المصرية ـ السعودية من اجل انشاء الجامعة العربية . لكن الوزارة لم تحقق العدالة والمساواة التي وعد بها البيان الوزاري .

ففي عهـدهـا انتشـرت الـرشـوة والفسـاد والتـلاعب بقوت الشعب ، فظهرت مجمـوعـة اثـريـاء الحرب التي زادت ثروتها بانشاء صناعات الغزل والنسيج مما اتاح لها لعب دور سياسي يضمن مصالحها في البلاد.[1]

١ـ المفاوضات السورية ـ الفرنسية (المرحلة الاولى) :

دخلت البلاد طورا جديدا في درب النضال الطويل لتحقيق الاستقلال التام . وممارسة سيادتها باستلام الصلاحيات من سلطات الانتداب الفرنسي .

عقـد اجتـماع في القصـر الجمهـوري بين سعـد الله الجـابري رئيس الوزراء ، وريـاض الصلح رئيس الـوزراء اللبنـاني من جهـة ، والجنـرال كاترومفوض الحكومة الفرنسية من جهة ثانية . صدر بعده البيان التالي : (٢٢كانون الاول ١٩٤٣)

«تم الاتفاق بتاريخ هذا اليوم بين الجنرال كاترومفوض الدولة المكلف بمهمة ، وبـين ممثـلي الحكومتين السورية واللبنانية ، على تسليم هاتين الحكومتين الصلاحيات التي تمارسهـا الان السلطـة الفـرنسيـة باسمها ، وتنتقل بحسب هذا الاتفاق المصالح المشـتركـة ومـوظفوها الى الدولتين السورية واللبنانية مع حق التشريع والادارة وذلك اعتبارا من مطلع كانون الثاني القادم . ان الاسباب المتعلقة بانتقال هذه الصلاحيات ستكون موضع اتفاقيات خاصة» .

وبتاريخ ٥ حزيران ١٩٤٤ صدر في دمشق بيان مشترك جاء فيه :

«عمـلا بالاتفـاق المعقود في ٢٢ كانون الاول ١٩٤٣ بين الجنرال كاترومفوض

---

(١) استمـرت الـوزارة في السلطـة حتى ٧ نيسـان ١٩٤٥ ، لكن تعـديلات كثيرة اصابت الحقائب الـوزاريـة فيهـا وخـاصـة وزارة الاعاشة ـ قدر السيد خالد العظم عدد الوزراء الذين استبدلوا في وزارة الاعاشة ب٢٣ وزيرا . مذكرات خالد العظم ـ الجزء الثاني ـ الصفحة (١٨٠) .

الـدولـة المكلف بمهمـة، وممثلي الحكومتين السورية واللبنانية، جرت اليوم مفاوضات بشأن تسليم ادارة المصـالـح المشـتركـة فتم الاتفـاق على وضـع كافـة دوائـر المصالح المشتركة التي انتقلت فعلا الى الجمهوريتين السورية واللبنانية تحت سلطتهما وحدهما».

وفي ٥ تموز ١٩٤٤ ابلغت وزارة الخارجية السورية الدول العربية والاجنبية مايلي :

«تتشرف وزارة الخارجية ان ترفق طيا قائمة(١) تضم الاتفاقيات التي عقدت بين الجانبين السوري والفرنسي والتي استلمت الحكومة السورية بموجبها عمليا وبصورة نهائيـة جميـع الصـلاحيـات التي كانت تمارسهـا باسمهـا السلطـات الفرنسية، وبهذا الاستـلام العمـلي تنتهي مرحلة المفاوضات التي بدأت بتوقيع اتفاق ٢٢ كانون الاول ١٩٤٣ بين الجـانبـين السـوري واللبنـاني من جهـة والفـرنسي ممثلا بشخص الجنرال كاتـرو، من جهـة ثانيـة ـ وبـه تستكمل سوريا اسباب استقلالها وتصبح سيادتها على اراضيها أمرا حقيقيا»(٢).

انهـالت على رئـاسـة الجمهـوريـة برقيـات التهنئـة والاعتراف من مختلف الدول العـربيـة والاجنبية، التي بدأت بايفاد وزرائها المفوضين لرئاسة بعثاتها الدبلوماسية في دمشق. في ٢٦ تشـرين الاول ١٩٤٤ قدم السيـد «سـولود» الوزير المفوض السوفييتي اوراق اعتماده فقال بهذه المناسبة :

«اني اذ اقـدم كتـاب اعتـمادي هذا اود ان أؤ كـد لفخامتكم بأني سأبذل كل ما بوسعي بصفتي منـدوبـا فوق العادة ووزيرا مفوضا لتوثيق العلاقات القائمة بين بلدينا في جو من الصداقة والتعاون المتين»(٣).

---

(١) قائمة الاتفاقيات الموقعة بين الحكومتين السورية والفرنسية بالملحق الوثائقي رقم ـ ١٠ ـ

(٢) تاريخ امة في حياة رجل ـ الصفحة ـ ٤٠ ـ

(٣) تاريخ امة في حياة رجل ـ دمشق ـ الصفحة ٣٦ و ٣٧.

وفي ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٤ قدم الوزير المفوض للولايات المتحدة الامريكية «وودوورث» أوراق اعتماده فقال :

«بصفتي اول ممثل دبلوماسي امريكي لدى حكومة فخامتكم فقد حملت اليكم ايضا شيئا يتعلق بالمثل العليا المشتركة بين بلدينا. هذا الشيء هو اعلان حقيقي وواقعي لعطف حكومتي على اماني الشعب السوري في الاستقلال والسيادة.

ان اعادة السلام الى عالم مضطرب جريح سيجلب معه الى الحكومة السورية الحق والامتياز الكامل لممارسة السيادة المطلقة والمسؤوليات التي لا تحدها القيود التي تقتضيها الحرب الآن». (١)

وفي ٢٣ كانون الاول ١٩٤٤ قدم الوزير المفوض البريطاني «ترانس الن شو» اوراق اعتماده فقال :

«ان سياسة حكومة جلالته تجاه سوريا قد اعلنت بصراحة في عدة مناسبات، ويسرني ان اغتنم هذه الفرصة لأؤكد لفخامتكم انه لم يطرأ أي تغيير على تلك السياسة وهي الآن كما كانت، مبنية على الضمانات التي اعطيت بصدد استقلال سوريا.

وانني لاتطلع بشوق الى توطيد علاقات الثقة والصداقة الودية مع فخامتكم تلك العلاقات السارة القائمة بين بلدينا والتي كان لسلفي (الجنرال سبيرس) الفضل الكبير في انشائها»(٢).

عبرت خطب مبعوثي الدول الكبرى عن موقف هذه الحكومات المؤيد لاستقلال سوريا الناجز دون اعطاء أي امتياز لفرنسا في هذا الجزء الهام من العالم.

تبدل الموقف البريطاني بعد الاجتماع الذي جرى بين القوتلي وتشرشل في الفيوم في ١٨ شباط ١٩٤٥ حيث اعلن تشرشل امام مجلس العموم البريطاني بتاريخ ٢٥ شباط ١٩٤٥ ما يلي :

---

(١) (٢) تاريخ أمة في حياة رجل - دمشق - الصفحة ٣٦و٣٧.

«سررنا بحديث طويل مع الرئيس السوري شكري القوتلي حيث عملنا كل شيء للاحتفاظ بموقف ودي تجاه فرنسا بغية تشجيع التفاوض لايجاد تسوية مناسبة بين الفرنسيين وكل من السوريين واللبنانيين. لقد اوضحت للرئيس السوري ان بريطانيا لا ترغب في ان تحل محل النفوذ الفرنسي في هذين البلدين بل نحن عازمون على احترام استقلالهما وعازمون على بذل مساعينا للمحافظة على المركز الخاص للعلاقات الثقافية والتاريخية الذي اقامته فرنسا منذ عهد طويل في سوريا ولبنان. ونأمل ان يكون في امكان فرنسا المحافظة على هذا المركز الخاص في ظل استقلال البلدين. علينا ان نعترف انه لايقع على عاتقنا وحدنا الدفاع عن سوريا ولبنان أو الدفاع عن امتيازات فرنسا فيهما. فنحن نبحث عن هذين الامرين معا ولا نعتقد باستحالة تنفيذهما. لكن روسيا والولايات المتحدة تعترفان باستقلال سوريا ولبنان وتحبذان هذا الاستقلال بينما لا تحبذان أي مركز لأي دولة اجنبية فيهما»(١).

عاد القوتلي الى دمشق متفائلا بلقاءاته المثمرة مع كل من الملك عبد العزيز والملك فاروق من جهة، ومع روزفلت وتشرشل من جهة ثانية، وفي هذا الصدد قال:

«لقد وجدت في رحلتي هذه ان قضيتكم محاطة بكل عناية وتقدير، فالعرب اينما كانوا يتحدثون عنكم وعن قضيتكم وعن سيرة نضالكم وعدالة مطالبكم. لقد تحقق لدي ان قضيتكم سائرة في طريقها السوي بقوتكم وبقوة عقائدكم فكونوا واثقين اننا واصلون حتما الى اهدافنا واماننا. لقد تحقق لي اثناء هذه الرحلة ان استقلالكم مضمون ومحترم وان سيادتكم مؤمنة ومدعومة ليس فقط من ملوك العرب وانما من زعماء الدول الكبرى. لقد وثقت من ذلك كل الوثوق خلال محادثاتي مع الشخصيات العظيمة التي اجتمعت اليها وتحدثت معها(٢)».

لكن ضمان الاستقلال الذي منحه تشرشل اشترط الحفاظ على المركز الخاص لفرنسا في سوريا، والا ستكون بريطانيا محرجة في دعم مطالب سورية بالجلاء. حاول

---

(١) تاريخ امة في حياة رجل ـ تأليف مجموعة من المؤرخين ـ اصدار دار دمشق الصفحة ٧٤.

(٢) تاريخ امة في حياة رجل ـ الصفحة ـ ٧٩.

القوتلي تمهيد الاجواء النيابية في سوريا لتقبل الموقف الجديد، حين اعلن امام مجلس النواب بتاريخ ٢٦ شباط ١٩٤٥ مايلي[1] :

«من الادلة القاطعة على تمتع الامة بسيادتها واستقلالها المطلق ان يكون في استطاعتها التفاوض مع اية امة اخرى على قدم المساواة. لذلك فان المفاوضات التي تجري بيننا وبين اية دولة تكون برهانا على استقلالنا ومظهرا من مظاهر سيادتنا.

وقال : لايساور احد الشك في انه سيجري تساهل ما بحقوق البلاد او ان يمس استقلالها، فيما يمكن ان يعقد من اتفاق بيننا وبين فرنسا. ان كل دولة ذات سيادة تتعامل مع الدول الاخرى وتقيم معها صلات مختلفة تجارية واقتصادية وثقافية ورعاية مؤسسات خاصة وغير ذلك تبعا للحقوق المتقابلة »[2] .

احدث الخطاب ردود فعل متباينة في الاوساط السورية، رجال الكتلة اكدوا بأن الجلاء بات مضمونا من الدول الكبرى، والنواب صفقوا طويلا للقوتلي بسبب النجاحات التي احرزها في مصر لضمان الجلاء وانشاء الجامعة العربية باعتبارها البديل عن مشروع الهلال الخصيب ومشروع سوريا الكبرى.

اما الشباب المثقف فقد رأى في الخطاب تراجعا سوريا، بايحاء بريطاني، لتنفيذ المطالب الفرنسية خاصة بعد اعلان الجنرال «بينيه» استعداد فرنسا دخول مفاوضات مع سوريا بشأن تسليم جيش المشرق اذا نفذت المطالب الفرنسية.

في ٨ آذار ١٩٤٥ اصدر مكتب البعث العربي بيانا جاء فيه :

«يظهر من خطاب رئيس الجمهورية أن النية متجهة الى الاستجابة لطلب فرنسا في عقد معاهدة وهذا يناقض تصريحات المسؤولين امام الشعب الذي اعلن رفضه عقد أي معاهدة مع فرنسا. . . ان كل معاهدة تعقد مع فرنسا تعني التسليم لهذه الدولة بمركز ممتاز في سوريا يكبل استقلالنا ويعرض مستقبلنا للذل والعبودية».

«ليس من البراعة في شيء ان نكتشف فجأة حقيقة حقوقية تقول بأن عقد المعاهدات هو دليل على الاستقلال والسيادة وان يأتي هذا الاكتشاف في الوقت الذي

---

(١) الخطاب بمناسبة اعلان سوريا الحرب على دول المحور.

(٢) تاريخ أمة في حياة رجل ـ دمشق ـ الصفحة ٨٣

يعلن فيه تشرشل ووزارة الخارجية البر يطانية رغبتهما في أن تعقد سوريا وفرنسا معاهدة تضمن لهذه الأخيرة مركزا ممتازا. ان شعب سوريا مصمم على التخلص نهائيا من أي أثر للنفوذ الاجنبي . . ولن يثنيه عن تصميمه تدخل بريطانيا كما يعزز حقه الطبيعي في رفض عقد هذه المعاهدة تأييد الدول العربية له وموقف الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي اللتين لا تقبلان بأن يكون لأي دولة مركز ممتاز في بلادنا[1]» .

وفي بيان اصدره السيد خالد بكداش رئيس الحزب الشيوعي السوري (حزيران ١٩٤٥) قال :

«ان الطريق امام القضية السورية واللبنانية، هوطريق معالجتها على أساس مبدأ الحرية والمساواة بين الشعوب أي بروح مؤتمر يالطا ومبادىء دمبرتون اوكس ومقررات سان فرنسيسكو.

فسوريا ولبنان دولتان مستقلتان داخلتان في مجموعة الامم المتحدة وقد اعترفت الدول العظمى باستقلالهما. عليهما ان ترفضا منح أي مركز ممتاز لأية دولة من الدول وتطالبان بجلاء جميع القوات الاجنبية عن اراضيها ولهما ملء الحرية في عقد ما تريانه ملائما لمصلحتهما من اتفاقيات ومعاهدات.

هذا هو المبدأ الدولي الصحيح الذي يطلب السوريون واللبنانيون ان تحل قضيتهم على اساسه، ولا عبرة بعد ذلك بالشكل الخارجي أو الرسمي الذي تتخذه المباحثات للوصول الى هذا الحل.

ان تدخل الدول العظمى على اساس مصالحها في بلادنا وضرورة محافظتها على هذه المصالح لا يختلف عن رغبة «ديغول» الاستعمارية بوجود مصالح قديمة لفرنسا وشكواه من وجود حلفاء يزاحمون فرنسا على هذه المصالح.

ان على الدول العظمى ان تتداخل في قضيتنا عن طريق الامم المتحدة وعبر مبدأ دولي هومبدأ الحرية والمساواة بين الشعوب، وهي مسؤولة عن تنفيذ القرارات والمباديء الموضوعة في «دمبرتون اوكس» وفي «سان فرانسيسكو» المتعلقة بصيانة الامن

---

(١) نضال البعث ـ الجزءالاول ـ الصفحة ٤٥

والسلام العالميين واحترام حق جميع الشعوب بالحرية والاستقلال[1]».

٢ ـ المفاوضات السورية ـ الفرنسية (المرحلة الثانية) :

كان على الحكومة السورية ان تستكمل اسباب سيادتها التامة باستلام الجيش السوري (جيش المشرق) بكامل عدته وعدده وازالة اية سيطرة خارجية عنه. فكانت هذه المسألة عقدة العقد بين الحكومتين السورية والفرنسية حيث ادرك الجانب السوري المماطلة والتسويف الفرنسي الذي يخفي وراءه اهدافا من شأنها الحد من سيادة البلاد.

في ٤ أيار ابلغت الحكومة الفرنسية رئيس الوزراء السوري (الجابري) نيتها بارسال تعزيزات الى قواتها في سوريا ولبنان لكي تحل محل القوات التي ستغادر البلاد السورية. فعقدت الوزارة السورية جلسة طارئة في ٦ أيار **١٩٤٥** اقرت فيها مذكرة الاحتجاج التالية :

« اطلعت وزملائي في مجلس الوزراء على قراركم، اتشرف باعلامكم بأن الحكومة السورية ترى في هذا العمل مظهرا من المظاهر التي تمس استقلال سوريا، ذلك الاستقلال الذي اعترفت به مختلف دول العالم. فالحرب توشك ان تنتهي وليس ثمة مبر ريفسر نقل الجيوش في هذه الآونة التي تبذل فيها الحكومة السورية غاية جهدها بغية تصفية المشاكل المعلقة بين فرنسا وسوريا في جو من الود والصداقة[2] ».

لكن الحكومة الفرنسية واصلت تحديها لاستقلال سوريا ولبنان اذ رفضت الاحتجاج السوري وواصلت ارسال التعزيزات لقواتها في كل من سوريا ولبنان. ففي **١٥** ايار وصل الى بيروت الطراد الفرنسي «جان دارك» وعليه (**١٥٠٠**) جندي فرنسي مع اسلحتهم، ونزلوا الى لبنان وسوريا دون موافقة أوعلم الحكومتين المعنيتين، ووصل على رأسهم الجنرال «بينيه» الذي زار القصر الجمهوري لاعلان شروط فرنسا :

---

(١) طريقان امام سوريا ولبنان ـ خالد بكداش ـ منشورات الحزب الشيوعي السوري بدمشق ـ حزيران ١٩٤٥

(٢) تاريخ امة في حياة رجل ـ الصفحة ٤٢ وما بعدها .

«ان فرنسا مستعدة لتسليم الجيوش السورية الى الحكومة مع التحفظ بدرس اساليب انتقال هذه القوات وتطلب فرنسا مقابل ذلك منحها قواعد بحرية في لبنان وقواعد جوية في سوريا وتطالب الحكومتين بضمان مصالحها المادية والمعنوية وتشمل :

- النواحي الثقافية : عقد اتفاق جامعي بين البلدين.
- النواحي الاقتصادية : عقد اتفاقيات تشمل أوضاع الرعايا الاجانب في سوريا، والتبادل التجاري.
- النواحي الاستراتيجية : اتفاق بشأن القواعد مع ضمان طرق فرنسا وممتلكاتها ماوراء البحار واستمرار وضع القوات السورية تحت سلطة القيادة العليا الفرنسية خلال الظروف الراهنة[1].

جرت اتصالات سورية لبنانية فورية فعقد اجتماع في شتوره بتاريخ ١٩ ايار ١٩٤٥ بين السيدين جميل مردم ورياض الصلح صدر بعده البيان التالي :

«رأت الحكومتان السورية واللبنانية في انزال الجنود الفرنسيين على الشكل الذي تم انتقاص لسيادة البلدين. وان المذكرة التي تتضمن المقترحات الفرنسية تنم عن روح لاتتفق مع استقلال سورية ولبنان، لذا اتفق الجانبان السوري واللبناني على عدم الدخول في المفاوضات مع الجانب الفرنسي والقاء جميع التبعات التي يمكن ان تنجم عن هذا الموقف على عاتق الحكومة الفرنسية، كما قرروا توحيد الجهود والمساعي للدفاع عن سيادة البلدين واستقلالهما[2]».

وبعد يوم واحد من اجتماع شتوره بعثت الحكومتان السورية واللبنانية بمذكرة جوابية الى الجنرال «بينيه» وزعت على الدول العربية والاجنبية وفيها تحمل الدولتان فرنسا تبعة اخفاق المفاوضات وأكدت ان موقف سوريا ولبنان المبلغ للحكومة الفرنسية بتاريخ ١٤ ايار ١٩٤٥ بأنهما لن تقبلا دخول جيوش اجنبية الى اراضيهما أو مرورها دون موافقتهما المسبقة وبأن الحكومتان ستتخذان الاجراءات التي تقتضيها الظروف. وتطلب الحكومتان باصرار ان تنسحب جميع القوات الاجنبية من اراضيهما وان يصار

---

(١) تاريخ أمة في حياة رجل ـ الصفحة ٤٢ ومابعدها.

(٢) تاريخ امة في حياة رجل ـ الصفحة ٤٤

الى تسليم جيش المشرق اليهما في اقرب وقت[1].

كان الحشد العسكري الفرنسي في سوريا ولبنان تحديا للمحادثات التي جرت في الاسكندرية بين القوتلي وكل من روزفلت وتشرشل، وتأكيدا على مركز فرنسا الخاص في سوريا ولبنان، ارادت فرنسا بهذا الحشد الضغط على الحكومتين السورية واللبنانية لمنحها القواعد العسكريسة المطلوبة والمركز الخاص الاقتصادي والثقافي، لكنها لم تتوقع ان تلجأ سوريا ولبنان الى قطع المفاوضات.

٣ ـ العدوان الفرنسي على سوريا :

منذ توقف المفاوضات السورية ـ الفرنسية شرعت القوات الفرنسية المنتشرة في سوريا بحملة استفزاز وارهاب للمواطنين، في شهر اذار **١٩٤٥** قرر الجنرال «بينيه» مغادرة البلاد الى فرنسا، فباشر الجنود الفرنسيون اعتداءاتهم المسلحة على الاهلين خاصة في محافظات حلب وحماه ودمشق، اغارت الطائرات الحربية على مدينة حماه وضربت المنشآت المدنية والحكومية سقط نتيجتها عدد من القتلى والجرحى وعندما تصدت القوات الوطنية للطائرات المغيرة أسقطت طائرتين منها.

وفي دمشق توجهت المدرعات الفرنسية فجر **٢٩** ايار **١٩٤٥** وحاصرت المجلس النيابي من جميع جوانبه حيث كانت قوة من الدرك داخله استعدادا لفتح جلسة نيابية. طلب قائد القوة الفرنسية من الحامية السورية تحية العلم الفرنسي فرفض رجالها، تذرع الفرنسيون بهذا الرفض لبدء اطلاق النار على المجلس النيابي وتهديم واجهته واقسام منه وقتل جميع من كان بداخله من الشرطة والدرك. وتعرضت دمشق لقصف مدفعي وهجوم بالقنابل رافقه اعمال النهب والارهاب استمرت حتى **٣١** ايار. سقط خلالها **٦١٦** شهيدا وبلغ عد الجرحى حوالي **٢٠٧٢** جريحا[2].

فوجئت القوات الفرنسية بتحرك الجيش التاسع البريطاني المرابض في سوريا للتدخل واعادة النظام والهدوء ورد الجنود الفرنسيين الى ثكناتهم وفوجئوا بمقاومة

---

(١) تاريخ امة في حياة رجل ـ الصفحة ٤٥.

(٢) بلاغ وزارة الداخلية السورية بتاريخ ٥ حزيران ١٩٤٥

القوات الوطنية (الشرطة، الدرك والثوار)فصدرت الاوامر بعودة الجنود الفرنسيين الى ثكناتهم.

في ٣١ كانون الاول ١٩٤٥ اتخذت الحكومتان السورية واللبنانية قرارا بالاعتراض على الاتفاق البريطاني - الفرنسي بشأن جلاء الجيوش الفرنسية والبريطانية عن سوريا لانه يمس حقوقهما، وخاصة ما يتعلق منها باقامة الجيوش الاجنبية فوق الاراضي السورية واللبنانية. فقررتا عرض الموضوع على مجلس الامن الدولي الذي شرع في ١٠ شباط ١٩٤٦ بمناقشة القضيتين السورية واللبنانية، فأكد المندوبان السوري واللبناني وجوب انسحاب القوات البريطانية والفرنسية فورا، ابدى المندوب الفرنسي استغرابه من الطلب السوري مدعيا ان الحرب ما زالت قائمة والسلم لم يستتب نهائيا بعد.

اعلن «فشنسكي» المندوب السوفييتي[1] ان سوريا ولبنان يطلبان صراحة جلاء الجيوش الاجنبية عن بلديهما فيجب والحالة هذه تنفيذ رغبتهما فورا[2]».

وقال مندوب الصين الوطنية: «ان بقاء الجيوش الفرنسية والانكليزية في سوريا ولبنان دون رغبتيهما في ذلك يحد من سيادة هذين البلدين ويعتبر انتهاكا لحرمة الميثاق ولا يتفق مع القانون الدولي «وطلب ان تتخذ التدابير العملية لتحديد موعد بدء الجلاء وانتهائه وحبذا مبدأ المفاوضة بين هؤلاء الحلفاء بشرط اطلاع المجلس على سيرها وتقدمها اللذين يجب ان يتما بسرعة[3]».

وتحدث المندوب البريطاني فاكد ان الحكومة البريطانية تعطف على القضيتين السورية واللبنانية وهي راغبة بانسحاب جيوشها من اراضيهما... وبعدما وافق على ما جاء في كلام مندوب فرنسا قال:

«ان الحكومة السورية نفسها دعت الجيوش البريطانية في ٢٩ ايار ١٩٤٥ للتدخل في حسم النزاع الذي قام بين فرنسا وسوريا وألحت على هذه الجيوش بالبقاء

---

(١) بلاغ وزارة الداخلية السورية بتاريخ ٥ حزيران ١٩٤٥

(٢) الدول العربية في الامم المتحدة - شاكر الدبس - الطبعة الاولى - دمشق - الصفحة ٩٠

(٣) شاكر الدبس - الدول العربية في منظمة الامم المتحدة - الصفحة ٩١.

ما دام في البلاد جيش فرنسي». واعلن المندوب البريطاني عزم حكومته على سحب جيوشها في اقرب وقت ممكن».

واعلن المندوب الامريكي «ستاتينيوس» بأن السياسة التي اقرتها الولايات التحدة هي جلاء الجيوش الاجنبية عن جميع بلدان الامم المتحدة فور اعلان هذه البلدان رغبتها بذلك، وطلب الى مجلس الامن الدولي تنفيذ طلب سوريا ولبنان فورا.

وبتاريخ ١٦ شباط ١٩٤٦ قدم المندوب الامريكي مشروع القرار التالي:

«ان مجلس الأمن قد اخذ علما بالتصريحات التي ادلى بها الفرقاء الاربعة وسواهم من أعضاء مجلس الأمن، ويعرب عن ثقته بجلاء الجيوش الاجنبية عن سوريا ولبنان بأسرع وقت ممكن، وبقيام الدول صاحبة العلاقة بمفاوضات لتحقيق هذه الغاية دون تأخير ويرجو هذه الدول اعلامه بنتائج هذه المفاوضات[١]».

صوت اعضاء مجلس الأمن الدولي الى جانب هذا القرار بمن فيهم مندوبا بريطانيا وفرنسا دلالة على رغبة حكومتيهما وضع القرار موضع التنفيذ.

هكذا ربحت سوريا، وتم جلاء القوات الفرنسية والبريطانية عن اراضيها في ١٧ نيسان ١٩٤٦ فاعتبر هذا اليوم عيدا وطنيا، وتم ابلاغ مجلس الأمن الدولي ذلك بتاريخ ١٦ ايار ١٩٤٦.

٤ ـ سوريا المستقلة في الحقل العربي:

تميزت فترة الاستقلال من ١٩٤٣ ولغاية الجلاء عام ١٩٤٦ بالنشاط السياسي السوري في الحقل العربي، وقد تمحور هذا النشاط حول ثلاثة مواضيع:

١ـ دعم استقلال سوريا التام أي ضمان جلاء الجيوش الاجنبية عن اراضيها.

٢ـ العمل من اجل قضية الوحدة العربية (الجامعة العربية).

٣ـ العمل من اجل قضية فلسطين.

قاد التحرك السياسي السوري في تلك الفترة السيد شكري القوتلي رئيس

(١) شاكر الدبس ـ المصدر السابق ـ الصفحة ٩٢.

الجمهورية عندما قام بأول زيارة رسمية الى المملكة العربية السعودية في ٨ شباط ١٩٤٥، اطلع خلالها على المراسلات الجارية بين الملك عبد العزيز والرئيس الامريكي «روزفلت» حول القضية الفلسطينية وتم بحث المواضيع التي سيناقشها العاهل السعودي أثناء اجتماعه مع «روزفلت» في مصر، وجرى تنسيق السياستين السورية والسعودية في المواضيع العربية، وفي مقدمتها قضية الوحدة العربية، خاصة بعد اعلان «الامير عبد الله» امير شرق الاردن مشروع سوريا الكبرى، حيث حصل القوتلي على الدعم السعودي في معارضة هذا المشروع واتفق ان يقوم رئيس الجمهورية السورية بزيارة الى مصر من أجل تنسيق مواقف الدول الثلاث تجاه القضية المطروحة. وفي ١١ شباط ١٩٤٥ صدر بيان مشترك سوري - سعودي جاء فيه: «اجتمع حضرة صاحب الجلالة الملك عبد العزيز مع رئيس الجمهورية السورية شكري القوتلي وتشاورا في المسائل الخاصة بالوحدة العربية».

وفي ١٢ شباط ١٩٤٥ وصل القوتلي الى القاهرة واجرى محادثات مماثلة مع الملك فاروق الذي كان يستعد لاستقبال الملك عبد العزيز، والرئيس روزفلت ورئيس وزراء بريطانيا تشرشل العائدين من مؤتمر «يالطا».

وفي ١٤ شباط ١٩٤٥ اجتمع الملك فاروق والرئيس القوتلي في الاسكندرية وصدر بيان ثلاثي أكد بأن الزعماء الثلاثة تشاوروا فيما بينهم بالمسائل الخاصة بالوحدة العربية.

وفي ١٨ شباط ١٩٤٥ اجتمع الملك عبد العزيز والملك فاروق والرئيس القوتلي مع تشرشل رئيس الوزراء البريطاني في الاسكندرية وصدر بيان رباعي ذكر فيه بأن البحث تناول القضايا المتعلقة بالوحدة العربية[1]. فما هي تلك القضايا المتعلقة بالوحدة العربية التي تهم العرب وبريطانيا معا؟.

الوحدة العربية ما بين الحربين:

تأثر النضال من أجل تحقيق الوحدة العربية بالعوامل التالية:

١- قرار المؤتمر السوري في ٧ آذار ١٩٢٠: نص على استقلال سوريا الطبيعية على أساس النظام الملكي النيابي فأصبح هذا القرار القاعدة الدستورية التي بنى عليها

---

(١) تاريخ امة في حياة رجل - دمشق الصفحة ٧٣٤.

الهاشميون مطالبتهم بعرش سوريا .

٢ـ سياسة التفتيت التي مارستها سلطات الانتداب الفرنسي ، مما حول هدف النضال الوحدوي الى نضال لتحقيق الاستقلال في ظل الوحدة الوطنية .

٣ـ قادة الحركة الوطنية الذين برزوا في مقدمة النضال الوطني بسبب زعامات أو وجاهات أو اقطاعيات . . هؤلاء ، لم تكن الوحدة بالنسبة لهم الا حاجزا امام مصالحهم الشخصية وطموحاتهم بالزعامة والمسؤولية الحكومية أو النيابية .

٤ـ الهاشميون : الوحدة العربية بالنسبة للهاشميين هي بسط نفوذهم على سوريا على أساس قيام النظام الملكي النيابي الذي نص عليه المؤتمر السوري وبسط النفوذ البريطاني على سوريا لضمان المباركة البريطانية لمشروع الهلال الخصيب أو سوريا الكبرى ، من خلال بسط الاتفاقيات البريطانية مع كل من الاردن والعراق على سوريا .

٥ـ البريطانيون : تحمسوا لمشاريع الوحدة الهاشمية ، لكنهم شعروا باستحالة تحقيقها ، خاصة بعد اشتراك الهاشميين في الحملة البريطانية التي قضت على ثورة رشيد عالي الكيلاني ، في العراق ، فتوجهوا الى مصر والسعودية ، وشجعوا على اقامة «جامعة للدول العربية» باعتبارها قاسم مشترك يربط الحكومات العربية ، وبنفس شعار الوحدة العربية الذي آمنت به الجماهير .

٦ـ عدم وجود حزب سياسي يؤمن ويناضل من أجل الوحدة العربية ، مما ترك الجماهير التي عاشت النضال الوطني فترة ما بين الحربين في فراغ ايديولوجي ساهمت به كل العوامل السابقة .

اـ جامعة الدول العربية :

شجع ايدن وزير خارجية بريطانية النحاس باشا رئيس وزراء مصر لعقد سلسلة من الاجتماعات مع الحكومات العربية للاطلاع على آرائها بشأن الوحدة العربية[١] .

تركت هذه النصيحة البريطانية اثرا عميقا في ذهن النحاس باشا الذي وجد

---

(١) مذكرات خالد العظم ـ الجزء الثالث ـ الصفحة ٦١

فيها فرصة للفوز على سياسة العزلة التي ينتهجها القصر الملكي . بينما وجد فيها الملك فاروق فرصة للسيطرة على العرب والاطاحة بأحلام الهاشميين فبادر الملك فاروق بالاتفاق مع النحاس باشا للاعلان بأن الوحدة العربية هي محور السياسة المصرية ووجه دعوة الى الحكومات العربية لارسال وفود عنها على مستوى رؤ ساء الوزارات لاجراء محادثات منفردة مع مصر لتبادل الاراء حول المواضيع الخاصة بالوحدة العربية .

في ١٦ تشرين الأول ١٩٤٣ توجه وفد سوري الى الاسكندرية برئاسة السيد «سعد الله الجابري» رئيس الوزراء وعقد ثلاث جلسات عمل مع النحاس باشا :

جاء في البلاغ الاول بأن الجانبين استعرضا مواضيع الوحدة العربية من مختلف النواحي فدلت المحادثات الاولية على حرص القطرين الشقيقين الوصول الى ما يحقق آمال البلاد العربية ويؤدي الى جمع وتوطيد التعاون بينها(١) .

وفي الجلسة الثالثة قال «سعد الله الجابري» : «نحن لم نطلع على نتيجة المشاورات السابقة مع غيرنا من ممثلي الاقطار العربية ، ومع ذلك فنحن مستعدون ان نسلم لكم ورقة بيضاء موقعة تخطون فيها ما تشاؤ ون من الحلول ونحن ننفذها بلا تردد. ان أحب أنواع الاتحاد لدينا هو الاتحاد ذو الصبغة التنفيذية»(٢) .

ثم قدم الجابري بيانا مكتوبا حول موقف سوريا من الموضوعات المطروحة بشأن الوحدة العربية ، جاء فيه :

«اذا كان الاتحاد مصدر قوة لغيرنا فهو لنا مصدر حياة نتطلع من خلاله الى البقاء والسلامة ، ان الذين يحملون عبء المسؤ ولية في ديار الشام يعربون عن أمانيهم بالدعوة الى اتحاد البلاد العربية . . نحن لانكتفي بحدودنا الصغيرة بل نريد ان نشاطر في انشاء عالم كبير حافل بالامال ، ذلك هو العالم العربي»(٣)

في ٢٩ ايار ١٩٤٤ صرح وزير خارجية بريطانية «ايدن» قائلا :

---

(١) الاهرام ١٨ تشرين الاول ١٩٤

(٢) الاهرام ٢٠ تشرين الاول ١٩٤٣

(٣) تااريخ امة في حياة رجل ـ دمشق ـ الصفحة ١٣١



«ان الحكومة البريطانية تنظر بعين العطف الى اية حركة بين العرب ترمي الى تحسين وحدتهم الاقتصادية والثقافية والسياسية. ولكن من الواضح ان المبادرة بأي مشروع من هذا القبيل يجب ان تصدر من العرب انفسهم، وعلى ما أعلم انه لم يوضع حتى الآن مشروع كهذا يتمتع بالاستحسان التام»(١)

وفي ٢٠ ايلول ١٩٤٤ بادرت الحكومة المصرية بدعوة الحكومات العربية لايفاد مبعوثين على مستوى وزراء الخارجية للاجتماع في الاسكندرية على شكل لجنة تحضيرية مهمتها وضع الاتفاق المنشود.

جاء في كلمة وزير خارجية سوريا (جميل مردم بك) : «الشام التي تحمل الى الجمع الحافل امانيها وآمالها لاتزال كما كانت منذ القدم عاملة على خدمة القضية العربية، وقد هيأت نفسها لتقوم بما يطلبه منها المجموع العربي بايثار واختيار، هذه الشام المستقلة في اوضاعها والتي هي ليست مرتبطة بأي عهد أو عقد كما انها لاتريد ان ترتبط بأي عهد أو عقد، الا بما ترتبط به البلاد العربية، وقال :

لا أجد تعبيرا يصف هذه المهمة التي نتهيأ للقيام بها افضل من الكلمة البليغة لرئيس جمهوريتنا التي قال فيها : «ان البلاد السورية تأبى ان يرتفع في سمائها لواء يعلو على لوائها الا لواء واحد، وهو لواء الوحدة العربية»(٢).

وفي ٧ تشرين الاول ١٩٤٤ وقعت الوفود العربية(٣) على «بروتوكول الاسكندرية» وتنفيذا لما تضمنه هذا البروتوكول اجتمع في القاهرة بتاريخ ١٤ شباط ١٩٤٥ وزراء خارجية الدول العربية على شكل لجنة سياسية ووضعوا مشروع ميثاق الجامعة العربية.

وفي ٢٢ آذار ١٩٤٥ وقع رؤساء حكومات الدول العربية على ميثاق جامعة الدول العربية التي اتخذت «القاهرة» مقرا لها واعتبر هذا اليوم عيدا لجامعة الدول العربية.

---

(١) تاريخ امة في حياة رجل ـ دمشق ـ الصفحة ١٣٢.

(٢) نص بيان السيد جميل مردم بالملحق الوثائقي رقم ـ ١١ ـ

(٣) سوريا، مصر، السعودية، العراق، الاردن، لبنان، اليمن، .

بعـد أسبـوع واحـد من تأسيس الجامعة العربية دب الخلاف بين الملك فاروق والنحاس باشا فقدم الأخير استقالته من رئاسة الحكومة المصرية .

لعبت مصـر الـدور الـذي رغبت فيه من خلال جامعة الدول العربية ، فأثارت حفيظة العراق والاردن حيث شعر نوري السعيد والملك عبد الله بأن التمسك العربي بميثـاق جامعـة الدول العربية هو حد لطموحاتهما وسد في وجه مشاريعهما الوحدوية ، فبدأت محاولة التشكيك بجدوى الجامعة العربية .

في ٦ شباط ١٩٤٦ اجتمع نوري السعيد مع سعد الله الجابري بدمشق فأكد بأن الجامعة العربية بعد عام واحد من قيامها لم تحقق شيئا من ميثاقها[١] .

وفي ٢٢ آذار ١٩٤٦ اجتمـع الملك عبـد الله في لنـدن مع وزيـر الخـارجيـة البريطاني «بيفن» الـذي استفسـر عن صحـة المعلومـات التي تقـول بأن الاردن والعـراق تنويان الانسحاب من الجامعة العربية. أجاب الامير عبد الله :

«هناك نوع من التفاهم بين الملك ابن سعود والملك فاروق على تسيير الجامعة العربية كما يريدان. عندئذ قال بيفن : ان خروج الاردن من الجامعة سوف يفسر بأنه جاء نتيجة ايحاء بريطاني وسيكون خطوة خطيرة ، فأجاب الامير بأنه غير متعجل وان خطوة كهذه لن تتخذ دون ابلاغ بريطانيا»[٢] .

وفي ٢٩ آذار ابرق «بيفن» الى السفير البريطاني في بغداد وقال :

«اخبرنا الامير عبد الله انه يفكر هو والعراق بترك الجامعة. قلنا له هذا سيفسر بأنه موحى من قبلنا. نحن لانرغب بأن نتهم بأننا حطمنا الجامعة»[٣] .

هكذا شجعت بريطانيا فكرة الجامعة العربية. ومنعت تحطيمها، فهي البوتقة التي امتصت مشاعر الوحدة العربية ، فجمعت الحكومات العربية بدلا من الشعوب ، في ظل بقـاء الجيـوش البريطانية والقواعد العسكرية في مصر والعراق والاردن ومنطقة

---

(١) جريدة لواء الاستقلال ـ بغداد ـ ٥تشرين الاول ١٩٤٦ .

(٢) سليمان موسى، اضواء على الوثائق البريطانية ١٩٤٦ ء ١٩٥٢ صحيفة الرأي الاردنية، ١٤/ ٤/ ١٩٨٤ .

(٣) سليمان موسى ـ المصدر السابق .

الخليج العربي .

بـ مشروع الهلال الخصيب :

لم تكتف معاهدة سايكس ـ بيكو بتقسيم الدول العربية الى دول وامارات بل قامت فرنسا بتجزئة سوريا الى دول ومقاطعات أسست لكل منها ادارة مستقلة يرأسها حاكم فرنسي . وهكـذا بعـد ان كان العـرب ينـاضلون من أجـل وحـدتهم الكـبرى أصبحـوا ينـاضلون لاعـادة وحـدة الجزء الواحد . فاستمر هذا الجهد منذ عام ١٩٢٠ وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية .

ولئن ظهـرت في عام ١٩٣٢ حركـة لتـوحيـد العرشين الهاشميين برئاسة الملك فيصـل ، إلا أنهـا لم تكـن إلا ومـضـة برق لم تلبـث أن خبت أنـوارهـا . ثم جاء نوري السعيـد لبعث وميضهـا مرة ثانيـة في عام ١٩٤٤ عندما عرض مشروعه «الهلال الخصيب» على «ريتشـارد كاسي» وزيـر الـدولـة الـبر يطاني لشؤ ون الشرق الاوسط فقدم الى الحكومة البر يطانية مذكرة بعنوان : «القضية العربية» مع اشارة خاصة الى فلسطين واقتر احات تسوية دائمة»[١] . اقترح «السعيد» في مذكرته خطة تنفيذ على مرحلتين :

الاولى : توحيـد سوريـا ولبنـان وفلسطـين والاردن في دولـة واحـدة (سـوريـا الكبرى) يقرر الشعب نفسه نظام الحكم فيها ، وتمنح للأقلية اليهودية استقلالا ذاتيا بضمانات دولية وتوفر الحماية اللازمة للموارنة في لبنان .

الثـانيـة : ترتبـط سوريا الكبرى بعد قيامها مع العراق في اطار جامعة عربية ، تنضم اليهـا دول عربيـة أخـرى وفق مشيئتهـا ، ويظل على رأس تلك الجامعة مجلس دائم يمثل الدول الاعضاء ويرأسه أحد الحكام العرب ، ينتخب بأسلوب ترضى عنه الدول المعنية .

ويكـون مجلس الجـامعـة العـربيـة مسؤ ولاٍ عن الدفاع وعن الشؤ ون الخارجية وأمور النقد والمواصلات والجمارك وحماية الاقليات .

بعد حصول «نوري السعيد» على المباركة البر يطانية لمشروعه ، بدأت الدعاية

---

(١) نوري السعيد ـ استقلال العرب والوحدة . بغداد . مطابع الحكومة ١٩٤٣ ـ الصفحة ـ ٦٠ .

له عربيا بينما كانت مصر منهمكة في محادثات لانشاء الجامعة العربية بتشجيع بريطاني ايضا. كان الاقبال العربي على مصر أكثر حماسا لأن الاسرة الهاشمية فقدت نفوذها في الحركة العربية بعد اتساع الهوة بين الهاشميين والقوميين بسبب اشتراكهم مع البريطانيين في القضاء على ثورة رشيد عالي الكيلاني في بغداد عام ١٩٤١، بالاضافة الى التباين في مفهوم الوحدة بين الهاشميين والقوميين :

القوميون يعملون على تحرير سوريا ولبنان من الفرنسيين، والاردن وفلسطين من البريطانيين بغية توحيد هذه الأقطار في ظل حكم عربي ديمقراطي مستقل، بينما يريد الهاشميون فرض نظامهم الملكي على تلك الاقطار، وبسط الاتفاقيات البريطانية على كل من سوريا ولبنان.

في عام ١٩٤٥ وبينما قطعت المحادثات. العربية لاقامة الجامعة العربية شوطا كبيرا تعثرت بعده بسبب اصرار العراق على مشروع الهلال الخصيب، والاردن على مشروع سوريا الكبرى. اجتمع الملك فاروق والملك عبد العزيز والرئيس القوتلي للتباحث في القضايا المتعلقة بشؤون الوحدة العربية فحصلوا على تأييد «تشرشل» لانشاء الجامعة العربية. عاد القوتلي الى دمشق ليقول : «لن ترتفع فوق الراية السورية راية، الا الراية العربية»(١) وأكد تمسك سوريا بالنظام الجمهوري، ثم توجه الى بغداد في ١٠ آذار ١٩٤٥، ليحمل الى العراقيين بشرى تأييد تشرشل لفكرة الجامعة العربية دون سواها وليكرر في بغداد ما سبق ان اعلنه في دمشق.

لم ينس الامير عبد الله ونوري السعيد هذا التحدي بل كانوا يدركون مسبقا عمق التنسيق السوري ـ المصري الذي أعلنه «سعد الله الجابري» في لقاء الاسكندرية مع «النحاس باشا» عندما أكد استعداد سوريا للتوقيع على أي مشروع وحدوي تقرره مصر.

في ٦ شباط ١٩٤٦ وصل الى مطار المزة فجأة نوري السعيد وتوجه رأسا الى مقر مجلس الوزراء السوري وبدأ محادثاته مع السيد «سعد الله الجابري» رئيس الوزراء(٢)

(١) تاريخ امة في حياة رجل ١٩٤٣ ـ ١٩٤٧ ـ دمشق ـ الصفحة ٨٢.

(٢) لم ينتظر نوري السعيد وصول السيد سعد الله الجابري رئيس الوزراء الى مطار المزة لاستقباله. ربما اراد، حسب اعتقادي، الايحاء بأنه هبط في مطار المزة كما تهبط طائرته في مطار الموصل.

لم يفـاجأ المسؤول السـوري بالطـريقة التي وصل فيها نوري السعيد فحسب. بل فوجيء أيضا بمشاريع جاهزة لاتفاقيات، عرض نوري السعيد توقيعها فورا وهي على غرار الاتفـاقيـات المنـوي عقـدهـا في انقـرة. وهـدد «السعيد» بأن مياه الفرات مشـتركـة بين سوريـا وتـركيـا والعراق ولا يحق لسوريا اقامة مشروع على الفرات الا بالتفاهم مع العراق وتركيا. وحمل نوري السعيد على الجامعة العربية، بعد مرور عام واحد على ابرام ميثاقها.

وأكـد رغبـة العـراق وتـركيـا بتعـزيز علاقاتها في مختلف المجالات سواء رغبت الدول العربية بذلك أو لم ترغب. وحمل نوري السعيد على السياسة المصرية وقال: ان المصريين لايوقعون على معاهدة عربية ما لم تحقق كامل مصالحهم[1].

لم يجد «نوري السعيد» الا تصلبا سوريا وابتعادا عن كل مشاريعه الوحدوية، ومنـاشـدة له بعـدم تجاهل الجامعة العربية وبالتنسيق مع مصر والسعودية حفاظا على وحدة الصف العربي.

لكن «نـوري السعيـد» لم يأبـه للمـوقف السـوري. غادر دمشق الى بيروت للغرض ذاته، وبالتأكيد سمع في لبنان الحريص على كيانه وطوائفه الجواب السوري ذاته،[2] فتوجه الى انقرة وعقد سلسلة من الاتفاقيات اعتبرت فيها بعد القاعدة الصلبة لارساء حلف بغداد.

لم يكن الموقف السوري واللبناني المشترك من مشاريع «نوري السعيد» منفردا، فالى جانب المسـانـدة المصرية ـ السعودية، كانت المعارضة العراقية التي مثلها «حزب الاستقـلال» تسـانـد المـوقف السـوري. وفي هذا الصـدد كتبت صحيفـة «لسـان الاستقـلال» العـراقيـة في ٥ تشـرين الاول ١٩٤٦ تعليقـا على الاتفـاقيات التركية ـ العراقية جاء فيه:

«ان من حق الشعب العـراقي ان يطلع على المحـادثـات السرية التي جرت في

(١) نص المحضر بالملحق الوثائقي رقم ـ ١٢ ـ

(٢) كان التنسيق بين الرئيسين شكري القوتلي وبشارة الخوري قائما على اساس التصدي لمشروعي سوريا الكبرى والهلال الخصيب.

انقـرة بصـورة تمس العـلاقـات الاخـوية بين العراق والاشقاء العرب . . ونخشى أن يؤدي الاستمـرار في هذه السيـاسـة الى التبـاعد بين هذه البلدان الشقيقة والى اثارة الشك والريبة في حقيقة موقف العراق من الجامعة العربية» .

في نهاية عام ١٩٤٨ ، اتفق نوري السعيد مع زعامة «حزب الشعب» في سوريا على ضرورة تحقيق «الهلال الخصيب» حيث اجتمعت قيادة حزب الشعب في تشرين الثاني ١٩٤٨ وقررت توجيه مذكرة الى رئيس الجمهورية ، بشأن ضم سوريا والعراق في اتحاد فيدرالي .

ورفض الحـزب الاشـتراك في وزارة وطنيـة ما لم يتضمن البيـان الـوزاري نص مذكرة حزب الشعب .

وفي عام ١٩٤٩ قدم السيد «ناظم القدسي» بصفته وزيرا للخارجية مذكرة الى الجـامعـة العـربيـة دعـا فيها الى اقامة اتحاد فيدرالي بين سائر الدول العربية ، وجرى تقـديم المـذكـرة بالتنسيق مع نوري السعيـد للحصـول على مبـاركة الجامعة العربية للمشروع المقترح ، لكن الـوفـود المصـريـة والسعودية واللبنانية تنبهت لهذا التنسيق فسارعت الى اجهاضه باعلان مشروع معاهدة الضمان الجماعي العربي .

جاء «سـامي الحنـاوي» الى السلطـة في الانقلاب الثاني ، من اجل الاتحاد مع العـراق . اقيم عهـد جديـد في سوريـا لتحقيق مشـروع الهـلال الخصيب ، لكن هذا العهـد الـذي سيره «حـزب الشعب» تردد في تحقيق الـوحـدة بحجـة إعطائها الاطار الـدستـوري المناسب . فانتظر الانتخابات لتأليف جمعية تأسيسية تضع للبلاد دستورا جديـدا يفسـح المجال بين بنوده للاتحاد ، ثم أوجد منصب رئيس الـدولة ، وحاول الحصـول على سلطـات تشريعية استثنائية طالما حلم بها . . ولما حصل عليها اراد ترك الزمن ليأخذ مجراه ، لكن الرياح سارت عكس ما اراد عندما اطاح انقلاب الشيشكلي بأحلام الهلال الخصيب .

انتقم الهاشميون من الشيشكلي بتوزيع اموال سخية لكل من عدنان الاتاسي وصـبر ي العسـلي ومعـروف الـدواليبي وحسني البرازي وسامي كبارة ومنير العجلاني

ولطفي الحفار وغيرهم[1] الذين وضعوا مذكرة تطالب باعادة الحياة الدستورية الى البلاد، جاء هاشم الاتاسي رئيسا للجمهورية واعترف بدستور عام ١٩٥٠ الذي وضعه حزب الشعب وألف صبري العسلي وزارة جديدة اشترك فيها أعضاء من حزبي الشعب والوطني من الذين قبضوا من العراقيين وعاهدوهم على تحقيق الاتحاد الفيدرالي، لكن صبري العسلي تنصل من عهده فلم تعش وزارته طويلا.

وفي عام ١٩٥٥ اعاد «ميخائيل اليان»، صبري العسلي الى رئاسة الوزارة بموجب وعد بتحقيق الاتحاد مع العراق ولكن العسلي تنصل أيضا فسقطت الوزارة ثانية.

وفي صيف عام ١٩٥٦ وصل التنسيق العراقي - البريطاني الى ذروته بعد ان تعهدت بريطانيا للولايات المتحدة بتصفية الحساب مع سوريا لتوقيعها صفقة الاسلحة التشيكية، فتفرغ العقيد داغستاني نائب رئيس المخابرات العراقية، والسامرائي الملحق العسكري السابق بدمشق لتدبير مؤامرة الاطاحة بالحكم الوطني في سوريا. اشترك في المؤامرة خليط عجيب من اعداء الامس، الشيشكلي واعداؤه شلة محمد صفا، القوميون السوريون وحزب الشعب، وبعض اركان الحزب الوطني والكتلة الدستورية وصغار الضباط، كانت ساعة الصفر للمؤامرة يوم ٣٠ تشرين الاول وهو الموعد المحدد للعدوان على مصر، لكن المؤامرة فشلت وكشفت خيوطها[2]، فما كان من نوري السعيد الا الاستقالة من رئاسة الوزارة تاركا أحلام «الهلال الخصيب» وراءه، كما افتعل رشدي الكيخا مشادة مع خالد بكداش تحت قبة البرلمان، جمع بعدها اوراقه وغادر البرلمان، ثم جمع حقائبه وغادر دمشق ليقيم في حلب ايذانا بانتهاء مرحلة الهلال الخصيب. لم يعد السيد رشدي الكيخيا الى دمشق الا في ٥ شباط ١٩٥٨ عندما عقد مجلس النواب جلسته التاريخية للتصويت على مشروع الوحدة مع مصر، فكان الكيخيا في مقدمة المؤيدين لها. لا حبا بالوحدة بل باعتبارها الطريق الوحيد للتخلص من حكومة التجمع القومي (حزب البعث،

---

(١) المصدر : مذكرات خالد العظم - الجزء الثالث - الصفحة ٩١.

(٢) كشفت محاكمات بغداد عام ١٩٥٨ تفاصيل هذه المؤامرة وحقيقة التورط العراقي فيها.

الحزب الوطني، الكتلة الديموقراطية) ومن سيطرة الجيش على مجرى الامور في سوريا.

لماذا فشل مشروع الهلال الخصيب؟

أولا : النظام الجمهوري : ناضل الشعب السوري طيلة ٢٥ عاما لتطبيق دستور عام ١٩٢٨ الـذي نص صراحـة على اقـامة النظام الجمهوري في سوريا، فلم تعد الجمهـوريـة بالنسبـة للعـرب مجرد شكـل لنظـام الحكم، وانـما هي نظام لحياة المجتمـع من جميـع جوانبـه، لأنها تعني حق الشعب بالسيادة وتعني المساواة بين جميع المواطنين وتعني انتفاء الاستئثار الفردي للجماعة.

ثانيـا : الاتفاق العراقي ـ البريطاني : على الرغم من مباركة بريطانيا لمشروع الهلال الخصيب لكن نوري السعيـد، عجـز عن تقـديم ضمان بريطـاني واحد بالغاء المعاهدة العسكرية بين بريطانيا والعراق اذا تحقق الهلال الخصيب، أو التعهد بعدم بسط المعاهدة على سوريا اذا نجح الاتحاد السوري ـ العراقي.

ثالثـا : من هو صاحب المصلحـة الحقيقيـة بالـوحـدة؟ قام التـآزر بين حزب الشعب ونـوري السعيـد على أسـاس العـلاقـات التجارية والمصرفية التي نشأت بين تجار حلب والمـوصـل وبغداد ثم تطور الى دفعات نقدية سخية قدمها العراقيون لبعض أعضاء حزب الشعب بهدف التآمر على نظام الحكم في سوريا واعلان الاتحاد مع العراق. لم تستند الدعوة للوحدة الى مباديء القومية العربية الاصيلة ولا الى آمال الجماهير الواسعة بتحقيق المجتمع العربي الاشتراكي الموحد.

كانت أهداف الهلال الخصيب ايجاد تاج هاشمي للأمير عبد الله، وعزل مصر عن الامة العربية. . . فهل لمثل تلك الاهداف ترفع رايات الوحدة؟

ج ـ مشروع سوريا الكبرى :

شعـر الملك عبـد الله بأن تتـويـج أخيه فيصل الاول ملكا على العراق (كانون الثـاني ١٩٢١) حرمـه من العـرش الموعود فأعلن عزمه على جمع جيش يزحف به الى دمشق لطرد الفرنسيين منها وتتويج نفسه ملكا عليها لرد الكيل الى فيصل الذي ما زال قلبه معلقا بالشام. . فوصل جيشه الى عمان واقام ادارة مركزية فيها.

في شهر حزيران ١٩٢١ اعلنت بريطانيا وهي الدولة المنتدبة على شرق الاردن، استعدادها للاعتراف بحكم الامير على شرق الاردن ان هو وافق على :

١ـ الاعتراف بسلطة الانتداب البريطاني.

٢ـ التخلي عن عزمه فتح سوريا.

وافق الامير على الشرطين البريطانيين رسميا، وترك للزمن تحقيق طموحه بعرش سوريا استنادا الى مقررات المؤتمر السوري في ٧ آذار ١٩٢٠ ، والى الصلات التي تربطه مع بعض الشخصيات الوطنية في سوريا التي خدمت الاسرة الهاشمية منذ الثورة العربية الكبرى.

في عام ١٩٤١، وبعد اعلان استقلال سوريا اسميا، عرض الامير عبد الله مشروع سوريا الكبرى على «اوليفر ليتلتون» وزير الدولة البريطاني فلمس تشجيعا بريطانيا[١].

كانت نظرة الامير عبد الله الى الوحدة العربية تتضمن توحيد سوريا ولبنان والاردن وفلسطين في دولة واحدة تحت قيادته، وحل مشكلة اليهود بمنحهم الاستقلال الذاتي. لكنه ركز على ضرورة تحقيق وحدة سوريا والاردن فورا مع التهيئة لضم فلسطين ولبنان الى الدولة الجديدة على اساس اتحاد فيدرالي.

كان مشروع سوريا الكبرى محور اتصالات الامير عبد الله مع المسؤولين البريطانيين الذين ايدوا مشاريع الوحدة العربية المطروحة عليهم لا حبا بالوحدة وانما لاستمرارسيطرتهمعلى دول صغيرة وضعيفة اذا تركت وحيدة تلتهمها وحوش الغابة المتربصة.

لكن تشرشل الذي ايد قيام الجامعة العربية نصح الملك عبد الله بالتريث في تحقيق مشروعه الى ما بعد الحرب العالمية الثانية وذلك حتى لا تؤدي الدعوة الاردنية الى احراج العلاقات ـ البريطانية ـ الفرنسية [٢]، ونصح الامير بالانضمام الى جهود

---

(١) باتريك سيل ـ الصراع على سوريا ـ دار الانوار ـ بيروت الصفحة ٢٩.

(٢) باتريك سيل ـ الصراع على سوريا ـ الصفحة ٣٠.

الجامعة العربية، وحث في اجتماع الاسكندرية الملك فاروق والملك عبد العزيز والرئيس القوتلي على المضي لتحقيقها.

في ٢٠ شباط ١٩٤٥ أعلن الرئيس شكري القوتلي خلال استقبال الجماهير الحاشدة له بعد عودته من اجتماعات الاسكندرية :

«لا أريد أن أستعجل الامور، ولكني احب ان ازيل كل لبس وغموض حول مسألة لم تعد سرا. أحب أن أعلن أمامكم ليعلم كل من يهمه الامر بأن هذه الامة متمسكة بنظامها الجمهوري وبأنه لن يرتفع علم فوق هذا العلم الا راية العروبة[1]».

حصل عبد الله على جواب «الكتلة الوطنية» ولكنه شعر بإنه ليس جواب الشام فاستمر مسعاه لتحقيق مشروع سوريا الكبرى. اراد الالتفاف على المشروع بزيارة العراق وطرح مشروع الاتحاد الاردني - العراقي. وقبل مقترحات نوري السعيد في هذا الصدد، ثم توجه الى لندن في ١٣ آذار ١٩٤٦ واجتمع الى «اتلي» رئيس وزراء بريطانيا، ومما قاله الامير الاردني : «ان الروس يتوغلون في ايران ويحرضون الاكراد للوصول الى الخليج والمتوسط لهذا اقترح بناء جبهة دفاعية تضم تركيا وايران وافغانستان تدعمها جبهة الهلال الخصيب من البصرة الى العقبة».

وقال الامير عبد الله : «أفضل عدم ادخال مصر في القضية العربية فنحن لا نريد ان نكون طرفا في خلافات مصر مع بريطانيا... وقال : «يرتكز الحكم في سوريا اليوم على عدد من السياسيين المحليين، لكن البلاد تحتاج الى رجال يبنون سياستهم على الصداقة مع بريطانيا، ولهذا لابد من ضم سوريا الى الاردن لأن في ذلك مصلحة لبريطانيا[2]».

لم تشر وثائق الخارجية البريطانية الى موقف بريطاني واضح من مشروع سوريا الكبرى.

---

(١) تاريخ امة في حياة رجل - الصفحة - ٨٠ -

(٢) سليمان موسى - اضواء على وثائق الخارجية البريطانية ١٩٤٦ - ١٩٥٢ سلسلة صحيفة الراى الاردنية ١٤/ ٤/ ١٩٨٤.

اغلب الظن ان التركيز البريطاني انصب نحو العراق لاعطاء نوري السعيد وعبدالاله دفة القيادة.

ولخص السيد «سليمان موسى» نتائج محادثات «عبد الله - اتلي» كما يلي:

١- ان مصلحة بريطانيا والعرب واحدة ولهذا لابد من انشاء الجبهة الدفاعية.

٢- ان وحدة سوريا الطبيعية مهمة جدا لبناء هذه الجبهة الدفاعية.

٣- اذا كانت بريطانيا لا توافق على اتحاد سوريا والاردن، فان العراق والاردن يريدان توحيد اقتصادهما ودفاعهما. (١)

٤- تمسك بريطانيا بالكتاب الابيض وفرضه فرضا في فلسطين.

عاد الامير عبد الله الى عمان حاملا معه نسخة من الاتفاق الاردني البريطاني الذي نال الاردن بموجبه استقلاله (حزيران ١٩٤٦) فأعطت المعاهدة عنصرا جديدا للسوريين للنيل من الامير عبد الله ومشروع سوريا الكبرى.

في ١١ تشرين الثاني ١٩٤٦ القى الملك عبد الله خطاب العرش الاول قال فيه: «فلما فقدت الشام مُلكها ومِلكها وأظهرت الرغبة في استئناف جهادها، كنا من السباقين الى القيام بالواجب، جئنا لنقود الناس الى نجاح يرجونه، وظفر يرمقونه، وحدث ماليس تجهلونه، من اقبال منكم ودعوة لنا ورجاحة في حليفتنا التي كنا معها على تفاهم، وكاد أن يتم ما جئنا من أجله، لولا تلكؤ في البلاد الشامية وحركات غير مجدية أخرت ما كان يرتجى(٢)».

---

(١) بعد عودة الملك عبد الله من لندن، زار العراق واجتمع الى الوصي الامير عبد الاله لتحقيق الاتحاد الاردني - العراقي، ولكنه لم يلمس حماسة كافية لدى الجانب العراقي على الرغم من أن المشروع وضعه اساسا نوري السعيد. ويلقي المؤرخ الاردني سليمان موسى اللوم على الجانب العراقي استنادا الى وثيقة عثر عليها لدى السيد عمر زكي الافيوني مؤرخه في ١٤ تشرين الثاني ١٩٤٦، وهي مسودة رسالة بعث بها الملك عبد الله الى الامير عبد الاله تشير الى فتور العلاقات الاردنية - العراقية.

(٢) مذكرات الملك عبد الله - مطبوعات الحكومة الاردنية - الطبعة الثانية ١٩٥٠ - الصفحة ٢١٥.

لم تنتظر دمشق طويلا للرد على خطاب العرش الاردني، ففي **٢٣** تشرين الثاني عقد مجلس النواب السوري جلسة استثنائية أعلن فيها السيد «خالد العظم» وزير الخارجية بالوكالة رد الحكومة على الملك بقوله :

«ان سوريا لا ترغب في اتحاد يكون غير مجرد من كل شائبة أو يكون منقصا لما حصلت عليه البلاد من حقوق وميزات لا تتمتع بها الا الدولة صاحبة السيادة. وعلى غير هذا الاساس الذي اختارته البلاد لها شرعة ومنهاجا اذ أقرت الجمهورية دستورا لها عن طريق مجلسها التأسيسي منذ عشرين عاما وهي ما زالت حريصة على نظامها الجمهوري ولا ترضى عنه بديلا[١]».

لم يتوقف الضغط الهاشمي على سوريا، كان يحرك المظاهرات ويوزع المنشورات والبيانات التي تدعو لمشروع سوريا الكبرى. كان رد فعل الحكومة السورية قمع المظاهرات بالقوة، وتقديم شكوى الى جامعة الدول العربية في **٢٥** تشرين الثاني **١٩٤٦** تتحدث عن احتمال قيام الملك عبد الله باجراءات تهدد استقلال البلاد ونظامها الجمهوري.

درست اللجنة السياسية الشكوى السورية وكلف وزراء الخارجية العرب السيد «فاضل الجمالي» وزير خارجية العراق ـ رئيس مجلس الجامعة ـ بالقاء بيان نيابة عنهم جاء فيه :

« اثير في الاونة الاخيرة جدل حول مشروع سوريا الكبرى فترتب على ذلك ان اجتمع وزراء خارجية الدول العربية اجتماعا خاصا درسوا فيه الامر من جميع جوانبه فتبين ان احدا لم يقصد من تناوله هذا الموضوع التعرض لاستقلال أو سيادة احدى دول الجامعة أو النيل من نظام الحكم القائم فيها[٢]».

شنت الصحف السورية حملة ضد مشروع سوريا الكبرى، واتهمت بريطانيا بالوقوف وراء هذا المشروع لبسط نفوذها على سوريا وردا على هذه الحملة عممت

---

(١) غالب العياشي ـ الايضاحات السياسية، الصفحة (٥٠١)

(٢) سوريا الكبرى ـ نخبة من الشباب المثقف، الصفحة (٦٣)

الخارجية البريطانية على مفوضياتها في العواصم العربية البيان التالي بتاريخ ١٧ كانون الاول ١٩٤٦ :

«روجت بعض الصحف العربية انباء مفادها ان الاوساط البريطانية تنظر بعين العطف الى مشروع سوريا الكبرى. ان هذه الانباء لا أساس لها من الصحة، وان وجهة نظر حكومة جلالته هي ان هذا المشروع قضية خاصة بالاقطار العربية وحدها دون سواها[١]».

في عام ١٩٤٧، ظل مشروع سوريا الكبرى الهاجس الاهم عند الملك عبد الله، فأعلن يوم ٧ اذار من كل عام عيداً قومياً في الأردن[٢]، ردت سوريا على هذا باغلاق القنصلية الاردنية بدمشق ورفضت قبول ترشيح «حافظ عبد الهادي» قنصلا اردنيا.

وفي ايار نشر وزير الخارجية الاردني «محمد الشريقي» الكتاب الاردني الابيض حول الدعوة للوحدة العربية بينما كانت سوريا منهمكة في المعركة الانتخابية القادمة اتصل الملك عبد الله ببعض أعيان جبل العرب، واجتمع بهم في عمان بحضور «غلوب باشا» القائد العام للجيش الاردني وتم الاتفاق على أن يقاطع الدروز الانتخابات وان يقوم الجيش الاردني بالزحف على الجبل ثم يتصل الملك عبد الله بالرئيس السوري لاعلامه نيته ضم جبل العرب الى الاردن.لكن الملك عدل رأيه بحجة أن آل الأطرش لم يرفعوا العلم الاردني ولم يعلنوا نيتهم بالانضمام الى الاردن[٣].

بمناسبة عيد الفطر في ١٤ آب ١٩٤٧ اذاع الملك عبد الله بيانا ملكيا بعنوان «سوريا الكبرى والاتحاد العربي»[٤] دعا فيه الى الوحدة ونبذ الانفصال، فأحدث

---

(١) وثائق وزارة الخارجية البريطانية، رقم (٢٦٣٠) تاريخ ١٧/١٢/١٩٤٦.

(٢) ٧ آذار تخليدا لذكرى بيان المؤتمر السوري الذي اعلن استقلال سوريا بحدودها الطبيعية على اساس النظام الملكي النيابي.

(٣) سليمان موسى - اضواء على الوثائق البريطانية ١٩٤٦ - ١٩٥٢، سلسلة صحيفة الرأي الاردنية بتاريخ ١٤ نيسان ١٩٨٤.

(٤) بيان الملك عبد الله - بالملحق الوثائقي رقم - ١٣ -

البيان رد فعل سوري ولبناني ومصري وسعودي كما شنت الصحف العربية حملة اعلامية ضد بيان الملك، لكن الملك اوفد وزير خارجيته «محمد الشريقي» الى دمشق حاملا رسالة تحض الحكومة السورية للبدء بمحادثات فورية مع الاردن بشأن مشروع سوريا الكبرى.

كان الرد السوري جافا ومقتضبا حين قال الرئيس القوتلي: «نحن احرار وانتم مقيدون، لماذا تريدون منا ان نحمل اغلالكم»[١]

وفي ١٧ آب ١٩٤٧ اجتمع في قصر بيت الدين رئيسا الوزارتين السورية واللبنانية واصدرا البيان التالي:

«اتفق الجانبان تمام الاتفاق في كل ما تناولته مباحثاتهما ومنها بيان الملك عبد الله المؤرخ في ١٤ آب ١٩٤٧، الذي كان موضع استغرابهما واستنكارهما لتدخله في شؤون هاتين الدولتين الجمهوريتين»[٢].

وفي ٣١ آب ١٩٤٧، اصدرت الحكومة السعودية البيان التالي:

«وصل الى علم المملكة بيان نسب الى جلالة الملك عبد الله دعا فيه أهل سوريا دعوة صريحة لتغيير دستور البلاد، واعقب ذلك بايفاد مبعوث شخصي سلم رسالة بهذا الخصوص الى رئيس الجمهورية السورية. ان الحكومة السعودية تعرب عن اسفها لهذه الدعوة المنافية للقوانين الدولية وميثاق جامعة الدول العربية وتعتبرها تدخلا في شؤون سوريا ونظامها الدستوري الذي اقرته الامة»[٣]

وفي ٩ ايلول صرح «جميل مردم» رئيس وزراء سوريا:

«في هذه الظروف، اثار جلالة الملك عبد الله قضية سوريا الكبرى، نحن نأسف لاختياره هذا التوقيت، ونعلم بأن شعب الاردن لا يؤيده في فكرته التي لا تعدو كونها عاصفة في فنجان. الشعب الاردني ملَّ من حكمه، وليس هناك سوى شرذمة ضئيلة النفر والاثر تؤيده.[٤]

---

(١) تاريخ امة في حياة رجل - دمشق - الصفحة ٣٢٥.

(٢) تاريخ امة في حياة رجل - الصفحة (٣٢٩)

(٣) مشروع سوريا الكبرى - (١٣٠)

(٤) غالب العياشي - الايضاحات السياسية - الصفحة (٥٠٤)

وفي ١٤ ايلول ١٩٤٧ قال رئيس وزراء مصر :

« ترى حكومة جلالته ضرورة احترام ميثاق جامعة الدول العربية وعد التدخل في شؤون سوريا الداخلية .»[١]

وبمناسبة افتتاح أول مجلس للنواب في سوريا بعد الجلاء (٢٩ ايلول ١٩٤٧) أصدر هذا المجلس قرارا باستنكار مشروع سوريا الكبرى الذي تتستر وراءه اطماع شخصية وقيود الزامية من شأنها المس باستقلال البلاد ونظامها الجمهوري .»[٢]

في نهاية شهر آب كتب الملك عبد الله الى وزير الخارجية البريطاني «بيفن» مايلي :

«تتوالى علينا من سوريا طلبات لتحقيق وحدة البلاد السورية تحقيقا لميثاق البلاد القومي المعبر عن الارادة السورية العامة . ان موقفنا لايسمح ببقاء شرق الاردن في حجمه ووضعه الراهن . نحن في ضرورة لتحقيق وحدة سوريا الطبيعية لانها تضمن بقاءنا وكرامتنا . . . »[٣]

كان الغضب يأخذ مأخذه بالملك عبد الله، نتيجة ردود الفعل العربية السلبية على بيانه، واحتار في امر بريطانيا التي أكد لها بأن مشروع سوريا الكبرى هو مصلحة لها فلماذا لا تأمر «غلوب باشا» بالزحف الى سوريا لتحقيق هذا الحلم في ايام معدودة .

في ١١ تشرين الاول ١٩٤٧ نشرت البعث مقالا بعنوان «سوريا الكبرى» جاء فيه :

«ان حزب البعث العربي الذي يجعل الوحدة العربية أقدس اهدافه يريد هذه الوحدة صادقة معبرة عن ارادة الشعب سليمة من كل قيد استعماري، قد وقف دوما موقف المعارض مما يسمونه مشروع سوريا الكبرى وذلك بسبب انتقاص المعاهدة الاردنية البريطانية من استقلال الاردن وبسبب حرص الشعب والحزب على النظام الجمهوري .[٤]»

---

(١) صحيفة الاهرام ـ القاهرة ـ ١٤ ايلول ١٩٤٧

(٢) غالب العياشي ـ المصدر السابق ـ الصفحة (٥٠٦)

(٣) سليمان موسى، اضواء على الوثائق البريطانية ١٩٤٦ ـ ١٩٥٢

(٤) صحيفة البعث ـ دمشق ـ العدد ٢١١ تاريخ ١١ تشرين الاول ١٩٤٧ .

في عام ١٩٤٨ وبعد انلاع حرب فلسطين التفت الملك عبد الله نحو الشؤون الفلسطينية ، وكانت له سلسلة من الاتصالات السرية مع اليهود لضمان موافقتهم على ضمه الضفة الغربية الى شرق الاردن ثم اتخذ عددا من الاجراءات الداخلية كان من نتيجتها اعلانه ضم هذه الضفة الى الاردن الامر الذي أدى الى اجماع جامعة الدول العربية على معارضته ، اما الملك فقد وجد فيه بديلا يعوضه عن خسارته عرش سوريا .

لم يؤيد البريطانيون قيام دولة عربية كبرى في أهم منطقة استراتيجية في الشرق لكنهم تحمسوا لمشاريع الوحدة المعروضة عليهم من واقع ادراكهم للضعف العربي . ارادوا حماية مصالحهم وبسط نفوذهم وراء ستار يبرز تأييدهم لاهداف العرب القومية ، فاذا ما تحققت الوحدة بين الضعفاء سيكون لبريطانيا اشراف مباشر عليها وبذلك تبعد النفوذ الفرنسي عن سوريا ولبنان .

لقد باركت قيام الجامعة العربية لكنها ابقت جيوشها وقواعدها العسكرية في الوطن العربي وكانت تعمل بالخفاء لاثارة الخلافات العائلية (الهاشمية والسعودية) ، وتعميق التباين الطائفي وتشجيع الهجرة اليهودية الى فلسطين .

كانت حصيلة هذه السياسة خلق المحاور العربية بدلا من جمع كلمة العرب فارتمت كل الزعامات العربية في احضانها . أعطت للملك فاروق حلمه بالخلافة على العرب ولوّحت للملك عبد الله بعرش سوريا ووعدت الامير عبد الاله بتاج دمشق .

لم تكن السياسة الفرنسية اقل خطورة ومناورة على الوحدة العربية من السياسة البريطانية ، حيث ردت فرنسا على قرارالمؤتمر السوري في ٧ آذار ١٩٢٠ باعلان استقلال سوريا الطبيعية بتفتيت سوريا الصغرى التي كان اتفاق سايكس بيكو قد جزأها ونصبت على كل جزء حاكما فرنسيا وذلك حتى يتمحور النضال الوطني في سوريا حول جمع اجزاء الوطن الصغير بدلا من الحديث والنضال في سبيل الوحدة العربية .

اصبح التمسك بالاستقلال الوطني والنظام الجمهوري ووحدة سوريا غاية الغايات التي رسخها الحكام المحليون لأنهم رأوا في كل وحدة عربية تهديدا لمصالحهم

الشخصيـة ومكـاسبهم العـائليـة وضـررا يلحق بمصالح انصارهم ومريديهم. تركوا الوحدة العربية على درب رسمه البر يطانيون ففاز به الملك فاروق بقيام جامعة الدول العربية في معزل عن الجماهير.

سوريا المستقلة في الحقل الداخلي :

بعد انتخاب السيد شكري القوتلي، زعيم الكتلة الوطنية، رئيسا للجمهورية في ١٧ آب ١٩٤٣ اتجهت مواكب المهنئـين من مختلف المحـافظـات الى دمشق التي شهدت عرسا وطنيا القى خلاله الرئيس القوتلي الكلمة التالية :

«منذ أخذت على عاتقي بل اقول منذ ارادت الامة ان آخذ على عاتقي تبعة السـير بهذه البـلاد نحـو امانيها اتخذت لنفسي شعارا كنت لا أدع فرصة تنقصني دون ان اعلنه وانادي به وهو ان تكون الامة متحدة في جميع عناصرها وان يسود فيها شعور الحق كما يسـود شعـور الـواجب وان يجد كل فرد في هذا المجتمـع ما هو اهـل له، وان يكـون الغـالب علينا حب الخير العام الذي تضمحل امامه الاثرة والانانية وان يكون الماضي واعظا لنا فلا ندع جهود البلاد وحاجاتها تتخذ وسيلة للمآرب والاهواء والشهوات.

وكيف نستطيـع ان نشيـد بنيـان هذه الامـة اذا لم نتمسـك باخـلاق الـدولـة الصحيحـة ولم نحـرص على ما اعلناه واشدنا به على رؤوس الاشهاد ودعونا اليه كل من يحب الحـريـة والعـدل والحق. ولم نهيء الامة في اجماعها واتحاد عواطفها والحرص على مستقبلها لتقف في سبيل كل أمر يؤدي الى افساد نظامها وتعكير صفوها».[1]

وفي خطاب الرئيس القوتلي في مدينة حلب ٢٣ آذار ١٩٤٤ قال :

«انني عندما اعلن على رؤوس الاشهاد ان هذا العهد سيقيم ميزان العدل ويسير على شريعـة المسـاواة انـما اعلنه اعتمادا عليكم فبواسطتكم يحق الحق ويمحق الباطل وينصب ميزان العدل بين الجميع.

ينبغي ان تتحـدوا بالتجـرد التـام والنـزاهـة المطلقة فمن يتقاضى مرتبا من مال الامة عليه ان يكون خادما لها فلا يصعبن على احد منكم ان يكون خادما لامته فانني

---

(١) تاريخ امة في حياة رجل ـ الصفحة ٢١٠ ـ

انا رئيس جمهورية هذه البلاد مثلكم افتخر بأني خادم هذه الامة. لقد كانت الامة بالامس واليوم في عيد لانكم تشاهدون خادما مخلصا وانا كنت في عيد ايضا لأن الامة وجدت في شخصي الضعيف خادمها الامين»(١)

كان للسيد خالد العظم، رأي مخالف في اوضاع البلاد الداخلية لخصه بقوله(٢):

«كانت المطامع المالية وحب الثراء يملأ الصدور، بدأ أكثر التجار يحاصرون الموظفين كما يحاصر الشيطان فريسته ولغطت الالسن بفضائح وزارة الاعاشة (التموين) وما يجري فيها من مساومات للحصول على القطع النادر ورخص الاستيراد وتعهدات الدولة حتى انحطت في نظر الناس مكانة الحكام وأصبحت التهم بالرشوة وقضاء المنافع الخاصة تهما يتراشقها النواب والوزراء جزافا، كانت لجان التحقيق تحقق ثم تطوي تقاريرها، كان النواب يهاجمون الوزارة تلو الوزارة فتتبدل الوجوه وقلما تتبدل الخطط.»

وقال: «بين ١٧ آب ١٩٤٣ وتموز ١٩٤٩ تسلم وزارة الاعاشة عدد كبير من الوزراء يزيد على (٢٣) وزيرا منهم: «سعد الله الجابري، فارس الخوري، جميل مردم، لطفي الحفار، نصوح البخاري، مظهر رسلان، عبد الرحمن كيالي، توفيق شامية، صبري العسلي، أحمد الشرباتي، سعيد الغزي، نعيم انطاكي، حكمت حكيم، ميخائيل اليان، ادمون حمصي، عدنان اتاسي، نبيه العظمة، محمد العايش، منير العجلاني، حنين صحناوي، .. وغيرهم.

ووصف خالد العظم «رئيس الجمهورية» بقوله(٣):

«اما المهيمن على مصالح الدولة وموجه الامور كما يشاء فهو رئيس الجمهورية السيد شكري القوتلي. اما الوزراء فلم يكن استمرار لبقائهم في السلطة الا بنسبة توافق آرائهم مع آرائه، اذا حاد أحدهم أو عمل بما لا يتفق مع ما يراه الرئيس، أزيل عن الكرسي بشتى الوسائل. كان يعمل بدهاء لايقاع الفتنة بين الجميع بقصد الابقاء على زعامته، لكن النتيجة التي وصل اليها في آخر مدة حكمه، هي ان جميع

(١) المصدر السابق ـ الصفحة ـ ٢١٥ ـ

(٢) (٣)مذكرات خالد العظم، الجزء الثاني، الصفحة ١٨٠ ـ ١٨١

من تعاون معه في بدء عهده أصبح بعيدا عنه وخصما لدودا له فلم يرتفع صوت بالدفاع عنه خلال انقلاب حسني الزعيم، بل ارتفعت الاصوات المخنوقة وايدت انقلاب الزعيم الذي ازاح كرسي الرئاسة من تحته.

اما مكتب «البعث العربي» فقد وصف اوضاع البلاد في سلسلة من البيانات فيما يلي بعض ما جاء فيها :

«كان رجال الكتلة الوطنية قد استلموا الحكم في عام ١٩٣٦ وظلوا فيه أكثر من ثلاث سنوات، وعقدوا معاهدة مع فرنسا وطبقوا أول تجربة للحكم الوطني اتت فاشلة وملأى بالأخطاء والتخبط مما ساعد الفرنسيين على نقض عهودهم والغاء المعاهدة ومظاهر الحكم الوطني الاستقلالي.ففي سنة ١٩٤٣ يتذكر الشعب مآسي تجربة عام ١٩٣٦ لأن نفس الاشخاص عادوا.

علينا ان نحذر الشعب والحكام من أخطار تكرار تجربة ١٩٣٦ الفاشلة لأن الفريقين الوطني منهما واللاجنبي لم يتبدلا.

اننا نحذر الشعب من أخطاء رجال الكتلة الذين يعتبرون اليوم كما اعتبروا بالامس كل معارضة وطنية لهم خيانة، وقاموا اليوم كما قاموا بالامس باخفاء حقائق معركة انتزاع الصلاحيات ومظاهر السيادة من الاجنبي»(١)

(بيان ٢٤ تموز ١٩٤٣)

«نحن اذ ننتقد الفئة الحاكمة ونحذرها من عاقبة الاستمرار في سياستها انما نوجه تحذيرنا للشعب لاننا لا ننتظر منها أي اصلاح، فهي خاضعة لمنطق منبعث من صميم تشكيلها، يحتم عليها الغش، اذ ليس في وضع الطبقة الاجتماعية التي تشكلت منها القيادة الوطنية ما يؤهلها لحمل العبء ومتابعة النضال القومي بجرأة واستقامة حتى النهاية فمصالحها الاقتصادية واعتباراتها العائلية تضرب حولها نطاقا من القيود توقفها في منتصف الطريق»(٢)

(بيان ١٤ آذار ١٩٤٥)

---

(١) نضال البعث ـ الجزء الاول (١٩٤٣ ـ ١٩٤٩)، الصفحة ٤٩

(٢) نضال البعث الصفحة (١٦٠) و (١٧٠)

«من التضليل ان ينسب توجيه سياسة الدولة الى الحكومة فحسب، كان يصح ذلك لو كان في البلاد حكم ديمقراطي دستوري. ان الذي يحكم البلاد بالفعل هم قبضة من الاشخاص توزعوا الرئاسات في الدولة واستطاعوا ان يسيطروا على السلطتين التنفيذية والتشريعية وان يعطلوا مفعول الدستور والحكم النيابي، وما الحكومة الا مجموعة موظفين لدى هؤلاء الاشخاص.

المسؤولية تقع على هذه الفئة الحاكمة التي تتبع سياسة واحدة هي تسخير كل قضايا البلاد في سبيل الاحتفاظ بالسيطرة السياسية لما تضمنه لاصحابها من نفع وجاه»(١)

بيان ٢٤ آب ١٩٤٥

حرص الحكم الوطني على مظاهر الديمقراطية الدستورية دون ان يدخل الى روحها وجوهرها.

كان رئيس الجمهورية مصمما على جعل الرئاسة اداة وملحقا لصفة اخرى ارتبطت بالهيئة السياسية التي يمثلها الا وهي صفة «الزعامة». كانت هذه الصفة اسلوبا مناسبا لكي تعيد الى حظيرة الوطنية عددا من محترفي السياسة اظهرت التجارب عجزهم وعدم صلاحهم.

وكان من نتائجها تعذر قيام الحكم الدستوري وتشويه روحه وجوهره.

المجلس النيابي أصبح ضمن دائرة الزعامة وتحت تأثيرها، فبات عاجزا عن ممارسة حقه في محاسبة الحكومات واسقاطها، ولم ينجح في تصحيح هذا الوضع وجود اقلية من النواب المعارضين الذين قدروا أهمية الديمقراطية الدستورية في تربيتنا القومية.

كانت الحكومات التي تشكلت في ظل هذا الوضع طليقة من كل مسؤولية فعبثت بالرأي العام وتمادت بالاستهتار في سيادة الشعب والدستور.

أما الشعب، في كل مرة كان يتنبه فيها لمصير البلاد، تضافرت الجهود لخنق يقظته :

---

(١) نضال البعث ـ الصفحة ١٦٠ و ١٧٠.

الاستقلال . . المخاطر الخارجية . . دوامة المفاوضات . . دقة الظرف . . بطش السلطـة . . قوة الـزعـامـة وبطانتها ، تضافرت كلها لجعل الشعب يستكين ويستسلم انتظـارا لعهـد جديـد واستقـلال ناجـز ينصفـه ويقيم ميـزان العـدل ويضع الدستور والقانون فوق الجميع .

كانت ظروف الاحتــلال تفـرز الـرعب والارهـاب والفسـاد ، وكـانت ظروف السلطة الحاكمة تفرز ذلك أيضا : الاقطاع ما زال اقطاعا ، وهيمنة الزعامات تعمقت جذورها ، وبات كل معارض خائنا .

لقد خرج السيد صبري العسلي وزير الداخلية عام ١٩٤٥ بقاعدة قانونية تقول :

«لا يجوز لافراد الشعب ابداء الرأي طالما انهم استعملوا حقهم بالتصويت يوم الانتخاب» .

قبل الاستقلال ، كان المجتمع موزعا بين الاقطاع وعبيده ، لكن ظروف الحرب العـالميـةالثـانيـة افـرزت فئة اجتماعية جديدة هي البورجوازية الوطنية التي نشأت من صغـار التجـار الـذين سيطـروا على حركة الاستيراد والتصدير وعلى القطع الأجنبي عن طريق صلاتهم بالمسؤولين .

ظهـر فجأة اصحـاب الثـروة فأسســوا شركـات الغزل والنسيج بدمشق وحلب وسموا انفسهم اصحاب النهضة الصناعية في البلاد .

عانى الشعب من شح المواد الغذائية وارتفاع اسعارها فازداد اصحاب الدخل المحدود فقرا بينما ازداد الموعودون بالثروة غنى .

وفي الـريف لم تتغـير طبيعـة العـلاقات الاجتماعية ، استمرت سيطرة الاقطاع على الارض والمحصـول والفـلاح ، ازداد الـريف سوءا نتيجة اهمال الحكومة الوطنية لمشروعات التنمية بسبب التركيز على المدن الرئيسية (دمشق ، حلب) باعتبارهما مركز الثقل لرجال الكتلة الوطنية ومصدر الاصوات الانتخابية .

رغم كل السلبيات نجحت الحكومة في تحقيق الوحدة الوطنية ، جمعت الشعب كله حولهـا في مفـاوضـاتهـا مع سلطـة الانتـداب وفي نشاطاتها العربية والدولية . كان

هدف الجميع تحقيق الجلاء والحرص على النظام الجمهوري والديمقراطي .

كانت كل الظروف متاحة امام الحكومات الوطنية المتعاقبة للبدء باصلاحات اجتماعية جذرية تجعل من العدل ميزانا ومن المساواة حقوقا، كان عليها ان ترسم الى جانب نجاحاتها الخارجية، نجاحات داخلية، تزيل عن الوطن والمواطن عبء الماضي الثقيل . وتكون في مستوى كل قطرة دم اريقت على درب النضال الطويل من أجل الحرية والاستقلال الناجز.

لكن القيادة الوطنية، بانتماءاتها الطبقية ومصالحها العائلية والشخصية، وباعتمادها على دعم الزعامات المحلية التي لها مصالح ذاتية، جعلت الامل معدوما في تحقيق اصلاحات جذرية بالبلاد تواكب روح العصر، ومنطق التاريخ، وتكافيء العامل والفلاح وكل الذين ناضلوا باخلاص من أجل عهد جديد تشرق فيه شمس الاستقلال، وتنشر اشعاعها على كل زاوية من زوايا هذا الوطن الذي ناضل ابناؤه من اجل الحرية والعدالة والمساواة .

الفصل الثاني

الاستقلال والجلاء
١٧ نيسان ١٩٤٦ - ٢٠ آذار ١٩٤٩

دمــاء ذكيـة طاهـرة، ونفـوس أبيـة يشب الكـبر يـاء القـومي والتحـرري من جوانحهـا، وأمـواج من الشهـداء صارعت العثـمانيين فصرعتهم، وقاتلت الفرنسيين فقتلتهم، حتى ظفرت بالحرية والجلاء والاستقلال التام. لقد كان هذا القطر المجاهد الصامد أول بلد تحرر في آسيا وافريقيا دون امتياز لاجنبي، واستعد بكل تفاؤ ل وأمل لمواكبـة الامم في مضـماري الحضارة والرقي، فخرج الشعب كل الشعب للاحتفال في السابع عشر من نيسان ١٩٤٦ بعيد الجلاء.

كان من سوء طالـع الجيـل الجـديـد، ان تبـدأ سوريا العربية حياتها السياسية والاجتـماعيـة بدايـة انتهت منهـا الامـم المتقـدمـة منـذ عشـرات السنـين. . . كانت الـديمـوقراطية صورة مشوهة لتجارب ثارت عليها الشعوب، الامر الذي مهد السبيل امـام المغـامـرين من العسكريين ليلعبوا بمقدرات الامة بوحي من نزواتهم وبإلهام من بعض الـزعـامات. دخلت البلاد في دوامة الانقلابات العسكرية فازدادت تخلفا على تخلف. . . كان الشعب لا ينهض من كبوة الا وسرعان ما يتردى في وهدة.

وكـان مركـز سوريـة وموقع شعبها في مسيرة النضال العربي، مسوغا للتكالب الاستعـماري على هذا البلد الخـير المعطـاء فتحركت المحاور العربية في خضم صراع مريـر على سوريـة، وحـركت معهـا الوضع الداخلي، وكانت نكبة فلسطين «قميص

عثمان» يتذرع به كل مغامر للتسلط واغتيال الحكم القائم واتهام رجالاته بالخيانة، تبدأ عمليـة الحاكم لزيادة شعبيته فيبدأ بإسدال ستائر الشرعية على حكمه . . . انتخابات جديدة . . . دستور جديد، ومجلس للنواب ووزارة تسبح بحمده دون رادع من ضمير أو وجـدان، وتبـدأ الـزيـارات العـربية، تصريح لصالح المحور المصري ـ السعودي، وآخـر لصـالـح المحـور الهاشمي . . هكذا وضعت البلاد في مهب الرياح العربية التي تحركهـا الاصـابـع الـبر يطـانية والامريكية حتى كانت الوحدة بين سورية ومصر املا ومخرجا وشاطئا امينا في خضم تلك التيارات المتصارعة.

جاء الحكم في سوريـة بعـد الجـلاء، امتـداد للسلطتـين التشـريعية والتنفيذية اللتين قادتا البلاد منذ الاستقلال في ١٧ آب ١٩٤٣، فكان صورة فريدة من نوعها، ظاهـــره ديمـوقـراطي وجـوهـره حكم العشـيرة أوحكم المتنفـذيـات، ظاهـره رئيس للجمهـوريـة ومجلس للنـواب وحكـومـة ودستـور دائم وضعتـه اللجنة التأسيسية عام ١٩٢٨ بالاضافة الى صحافة واحزاب تفسخت عن الكتلة الوطنية. ولكن ما ان تبدأ بسبر غور هذه الصورة حتى تدرك أشياء مذهلة :

ـ رئيس الجمهـوريـة : رجـل عدل الـدستور ليؤ من انتخابه مرة ثانية . . فكأنه وجـه دعـوة للمغـامـرين من العسكـريـين للانقضـاض على السلطـة، وتعطيل الـدستـور وحـل الـبرلمـان لحكم البـلاد في ظل ديكتـاتورية عسكرية تبحث عن مسوغات . . تتمحور حول الفساد.

ـ والحكـومـة السـوريـة : تركيبـة عجيبـة غريبـة من كبـار الاقطاعيين ومدراء الشركات الاهلية واصحاب المصالح الذين لاهم لهم سوى الاعتزاز بقوة الحكم وسن القوانين التي تحفظ لهم امتيازاتهم ولبطاناتهم مصالحها.

ـ ومجلس النواب : خليط من الوجهاء الذين كانوا منذ أيام الانتداب يمتلكون القـدرة على التـزي بكـل زي ولـون. كل شيء مرتبط بمصالحهم. معظمهم انفق الكثـير من مالـه ومن مال الشـركـات والمصارف التي يدعمها حتى يصبح ممثلا للأمة، وبقوة الحكم يبدأ باستعادة اضعاف ما انفقه.

ـ وأحزاب : تتصارع فيما بينها من أجل السلطة، وليس الايديولوجيا.معظمها

تفسخ عن الكتلة الوطنية أو كان الوريث للأحزاب والكتل التي واكبت نشاط الكتلة الـوطنيـة أيـام الانتـداب.احزاب اليمين لاخلافات فكرية بينها وانما خلافات اقليمية ضيقـة موزعـة بين الشـمال والجنـوب، وولاءات عربية موزعة بين مصر والسعودية من جهة وبين الهاشميين من جهة ثانية.

ـ وصحـافـة : قيـل عنهـا حرة، بعضهـا ناطق بلسـان احزاب اليمين وأخرى مستقلة تجني اربـاحهـا من المعـونـات المـاليـة التي تقـدمها الشركات والمصارف أو المحاور العربية، وتلقى ازدهارا ابان كل معركة انتخابية.

ـ ويلتف حول هؤلاء جميعـا عصبـة من المنتفعـين والاقطـاعيين والبورجوازيين الذين لاهم لهم سوى مصالحهم الشخصية وضمان حكومة موالية مطواعة لهذه المصالح.

هذه هي كواليس الـديمقـراطيـة التي تجعل من الاصلاح ضرورة ملحة، ومن الانقـلاب قدر حتمي تمليـه ضرورات الاصـلاح، ويحتمـه الحفـاظ على السيـادة والاستقلال وعلى الدستور والنظام الجمهوري.

١ ـ النظام الاجتماعي :

الاقطـاعيـون من أصحـاب الملكيـات الـزراعيـة الكبـيرة، استبدوا بالارض والارض ليست ملكا لهم ولا حتى من جني آبائهم، هي هبة الحكام لاجدادهم جزاء خدماتهم المعادية لطموحات الشعب.

كان على الفـلاح الـذي حمل البنـدقيـة بيـد ومحـراثـه باليـد الاخـرى، امـلا بالاستقـلال الـذي يحمـل له فجـرا جديـدا، عليـه بعد الاستقلال ان يحرث الارض ويـزرعهـا ويرويها ماء وعرقا ويجني المحصول ليقدمه للاقطاعي مع جزيل الولاء لينعم بالمـال في قصـره وفي لهوه على موائد الفجـور الحمراء والخضراء . . . الويل ثم الويل للفـلاح ان تحرك أو تملمـل أو ندد بالظلم، عليـه ان يضـع البنـدقية جانبا وأن يمسك المحراث بكلتا يديه فالنضال انتهى وفجر الاستقلال ينير الحياة للجميع . . .

والصنـاعيـون أصحاب النهضة الصناعية في البلاد الذين جمعوا ثرواتهم في ظل نظام يحميهم من شرور استغلالهم، وقوانين لاهدف لها الا زيادة ثرواتهم، كان عليهم

ان يتحولوا من النضال ضد الانتداب نحو كواليس السلطة، عليهم تمويل المعارك الانتخابية والاشراف على تشكيل الحكومات، وتمويل الصحف والاحزاب، والقبضايات، حتى يضمنوا استمرار سيطرتهم على حركة الاستيراد والتصدير وعلى القطع الاجنبي، والحصول على القروض من المصارف لتشغيل المصانع بها بدلا من رؤوس اموالهم التي وجدت لها طريقا خارج البلاد.

اما العامل الذي حمل البندقية بيد، وشغل الالة باليد الاخرى، عليه أن يضع البندقية جانبا، فالنضال انتهى وفجر الاستقلال ينير الحياة للجميع، ليس له حق الاحتجاج أو الاضراب أو التعويض.

البطانات ووجهاء الاحياء، توسعت سلطتهم وازداد سلطانهم نتيجة تزاحم الاحزاب في كسب ودهم، فهم الوسطاء بين المواطن والسلطة، وهم الرشوة والسرقة والاثراء غير المشروع. انهم بالنسبة لرجال السلطة اصوات انتخابية مضمونة الولاء، وتظاهرات شعبية هاتفة، وخيالة وفرسان زمن الاستعراضات.

٢ ـ السلطة التشريعية :

ورثت البلاد من العثمانيين والفرنسيين قوانين وانظمة بالية لاتتفق مع روح العصر ومنطق مده الحضاري، ولا تنسجم مع التفتح الذهني للحرية والوحدة الوطنية والقومية. جاءت هذه الانظمة والقوانين بحياة سياسية فريدة من نوعها، تكرس الانقسام الوطني عبر الطائفية والاقليمية، حيث نصت المادة ٣٧ من الدستور : «تراعى في قانون الانتخابات اصول التصويت السري وتمثيل الاقليات».

ادى تطبيق هذه المادة، ان أوجد في مجلس النواب خمسة عشر نائبا يمثلون العشائر انهم لا يفهمون مع الاسف من الديمقراطية البرلمانية الا رفع الايدي والتأييد لكل مشروع تقدمه الحكومة، أي حكومة، لانهم والسلطة في عقد غير مكتوب يحفظ لهم امتيازاتهم باقتطاع الاراضي من املاك الدولة وتهجير الفلاحين بعد استغلالهم، ولهم حق الاقتراض من المصرف الزراعي دون تفكير بسداد أو انفاق على الارض، كانوا ينفقون الاموال العامة لشراء سيارات فخمة يجوبون بها البادية طولا وعرضا بحثا عن غزال شارد . . . شيوخ وعشائر لا مستقر لها في بادية تمتد من سوريا الى الاردن

فالحجاز جنوبا والى العراق شرقا. كان البحث عن المرعى هدفا، ولكن للمرعى ثمن، يدفعه الزعماء على شكل ولاءات سياسية يعكسونها تحت قبة البرلمان.

وفي مجلس النواب، نواب للاقليات الدينية والعرقية ورجال دين وعلماء وزعماء قرى واحياء، وفيه أيضا نواب كتلة دمشق، ونواب كتلة حلب..

وفي البرلمان نواب يمثلون الاحزاب السياسية المتصارعة على السلطة، صراعا لم ينعكس على المواطن أو البلاد، وانما صراع على المصالح الشخصية، وصراع بين الولاءات الخارجية، نواب لحزب الشعب مع ولاءاتهم للتاج الهاشمي، ونواب للحزب الوطني مع ولاءاتهم للتاجين السعودي والمصري، وبينهما كتلة للمستقلين وأخرى للدستوريين وكتلة للعلماء وأخرى للعشائر وكتلة أخرى لا يتجاوز عدد أعضائها النائبان.. ليس الاعتراض هنا فحسب، وانما الاعتراض على كيفية ممارسة هؤلاء الممثلين للديموقراطية، كانت أبواب الديموقراطية تفتح لكل الناس قبل الانتخابات ولكنها سرعان ما تغلق بعد التصويت فلا تفتح الا لقلة من الاقطاعيين وأصحاب المصالح من التجار.اما العامل والفلاح فعليه ان يتظاهر امام المجلس النيابي مطالبا بجزء من حقوقه فلا اذن تسمع ولا عين تدمع، فهل يعقل ان يكون الجلاء هو الخصم والحكم.

٣ ـ الاحزاب السياسية :

الاحزاب ضرورة من ضرورات النظم الاجتماعية والبرلمانية ،واداة من ادوات التنظيم في الامم المتحضرة، فهي السبيل لرسم السياسات والاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فما الحزب الا هيئة كونتها فكرة والف بين قلوب افرادها مبدأ وعقيدة في ظله يتعلم الاعضاء التضحية والوفاء والايمان والتآخي غير مبالين بالفوارق الدينية أو الطائفية أو العنصرية، والحزب هو المناخ الصالح لتكوين الحكام والقادة الذين يتمرسون بالخبرة والمعرفة والتجربة.

الاحزاب السياسية التي انسلخت عن الكتلة الوطنية منذ فجر الاستقلال، لم تنشأ بفعل ثورة أو بتأثير ظروف اجتماعية معينة أو دفاعا عن طبقة مسحوقة، أو لتحمل افكارا أو مباديء اجتماعية وقومية، فيها بعث للأمة، وثورة على الظلم، وتنمية

لمواردها وطاقاتها، جاءت احزاب الكتلة الوطنية على النقيض من ذلك، ولد بعضها نتيجة خلافات شخصية، وبعضها الاخر جاء تلبية رغبات خاصة أو ولاءات خارجية، أو رغبات عشائرية لايتم ترسيخها الا بالاستيلاء على السلطة.

ا ـ حزب الشعب :

ما كاد موعد الانتخابات النيابية يقترب لحلول أجل مجلس النواب المنتخب عام ١٩٤٣ حتى انفصل «رشدي الكيخيا» و«ناظم القدسي» عن «الكتلة الوطنية» وأسسا في حلب «حزب المعارضة»، فانسلخ معهم مجموعة من زعماء الكتلة الوطنية بعضهم انضم الى حزب المعارضة وآخرون الفوا احزابا أخرى.

وفي ٧ تموز ١٩٤٧ جرت الانتخابات البرلمانية، لتشكيل أول مجلس نيابي وطني في ظل الاستقلال، فدخلت الاحزاب المتصارعة المعركة الانتخابية وكل منها وراءه شركة أو اثنتين تنفقان الملايين لضمان فوز مرشحيها، كانت النتيجة فوز حزب المعارضة في حلب مما اضطر بعض مرشحي الكتلة الوطنية اللجوء الى شراء الاصوات وتزوير الانتخابات في دمشق وهكذا حتى خرجت تركيبة المجلس وفيها حزبان رئيسيان يتصارعان على مسرح الديموقراطية، ويتسابقان باعطاء الوعود للمستقلين في المجلس لضمان الفوز بتشكيل الوزارة.

اغرى النجاح الذي أحرزه مرشحوا حزب المعارضة على عقد اجتماع سياسي لهم في فالوغا ١٢ ـ ١٥ آب ١٩٤٨ فأقروا منهاجا لحزبهم ونظاما داخليا أطلقوا بموجبه على حزب المعارضة اسم «حزب الشعب»، وقبيل افتتاح الدورة الاستثنائية للبرلمان التي دعا اليها رئيس الجمهورية للنظر في تعديل الدستور اذاع حزب الشعب بيانه السياسي الاول الذي بشر البلاد بعهد جديد.

لم يأت الحزب بمنهاج سياسي أو اجتماعي جديد وانما جاء لخدمة مصالح جديدة هي المصالح التجارية للمنطقة الشمالية المرتبطة بتجار بغداد والموصل في العراق وبالاناضول واسطانبول في تركيا، جاء بولاء هاشمي فأخذ على عاتقه واجب تحقيق الوحدة مع العراق ودافع عن العلاقات المتميزة مع تركيا.

اعتبر حزب الشعب نفسه حارس الديموقراطية وحاميها الأمين، كان نوابه

على مركــزه في دمشق وعلى ما يتمتــع به زعـماء الكتلة الـوطنيـة من ولاءات عائليـة وشخصية وعلى ماضي أعضائه في النضال الوطني الذي لم ينبع من خصائصهم الفردية .

استنـد على دعم الـرئيس القـوتلي ونظام حكمه علنا ، بينما كان يعارضه سرا ، ارتكب أكـبر الاخطـاء بحق الـديمـوقـراطيـة عنـدما قاد حملة تعديل الدستور لاعادة انتخاب القوتلي ، واستمر بارتكاب الاخطاء عندما انضوى تحت لواء حسني الزعيم ، ثم عدل نظامه الاساسي لجعل نظام الحكم في سورية ملكيا انسجاما مع التيار الذي قاده حزب الشعب للوحدة مع العراق . ساير الشيشكلي ثم انقلب عليه ، وتحالف مع حزب الشعب ثم اسقـط وزارتـه ، تحالف مع البعث والكتلة الـديمـوقـراطيـة لتأليف حكومة التجمع الوطني . ايد ترشيح العظم لرئاسة الجمهورية ضد القوتلي ثم انقلب عليه . كانت للحزب وجوه واقنعة متعددة ، مرة عراقي وأخرى مصري . مرة جمهوري وأخــرى ملكي ، مرة رجعي وأخـرى اشـتراكي ، كان الـولاء للقـوتـلي منصب على مصـالـح افـراده الشخصية ، فعلى الرغم مما فعله الزعيم حسني الزعيم بالقوتلي ، ايد صبري العسـلي انتخـاب الـزعيم لرئـاسـة الجمهورية ، وشارك بالاستفتاء الذي منح الـزعيم صلاحيـة وضـع الدستور. كان يساهم في انشاء المحاور السياسية الداخلية ، ويتعهـد بالتـزامـات معينـة وعنـدمـا يصـل الى السلطـة ينكـر تعهداته . . عانى من انقسامات داخلية فبرز فيه :

١ ـ جنـاح مؤيـد لمصـر والسعـوديـة مثله الـرئيس شكري القوتلي التزم بالنظام الجمهوري ووقف بقوة ضد مشاريع الوحدة الهاشمية .

٢ ـ جنـاح مؤيـد للعـراق وأيـده «ميخـائيـل اليـان» التـزم بالوحدة مع العراق واشترك بالتآمر على نظام الحكم لصالح العراق .

حل الحزب بعد اقامة الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٨ .

ج ـ الحزب القومي السوري الاجتماعي :

اجـازت السلطـة الفرنسية بتاريخ ١١ نيسان ١٩٤٤ للحزب القومي السوري الاجتـماعي بالعمـل في لبنـان وقد تقدم بطلب الترخيص السادة (نعمه ثابت ، ولسن

يثيرون الشغب ويكيلون الاتهامات للحكومات المتعاقبة لانتهاكها الدستور، كانوا يطالبون بتأليف لجان تحقيق للكشف عن فساد السلطة ومساويء الحكم، وعندما وصل الحزب الى السلطة انتهك الدستور ولم يتردد وزراؤه في ارتكاب الافعال التي ارتكبها الآخرون. كانوا يجبرون الموظف ان يختار بين الانخراط بالحزب أو تجميد ترفيعه وربما تسريحه.

تأرجحت سياسة الحزب بين تنفيذ الاتحاد الهاشمي كوسيلة للوصول الى السلطة وبين موافقتهم على الوحدة مع مصر تخلصا من حكومة التجمع الوطني، ومن سيطرة الضباط على سياسة الدولة.

عانى الحزب من انقسامات داخلية:

١ - الجناح اليساري ومثّله: عبد الوهاب حومد وراتب الحسامي، وكان يعارض الوحدة مع العراق على اساس مشروع الهلال الخصيب، وأعلن تمسكه بالنظام الجمهوري والنيابي، نادى باجراء اصلاحات داخلية في البلاد.

٢ - الجناح اليميني ومثّله: رشدي الكيخيا وناظم القدسي وساندهما السيد هاشم الاتاسي وعائلته في حمص (فيضي وعدنان الاتاسي) أيد أصحاب هذا الجناح الوحدة مع العراق، وعندما انفردوا بالسلطة (انقلاب الحناوي) وضعوا دستورا جديدا أحدثوا فيه منصب رئيس الدولة بدلا من رئيس الجمهورية تمهيدا لضم سوريا الى العراق... لكن ترددهم جعل الزمن يسبق آمالهم.

٣ - لعب بعض أعضاء الحزب البارزين دورا هاما في المؤامرات التي كشفت لقلب نظام الحكم في سوريا لصالح العراق، فأدى الى سجن عدد منهم وفرار الآخرين وحل الحزب بعد اعلان الوحدة بين مصر وسورية عام ١٩٥٨.

ب - الحزب الوطني:

هو الوريث الشرعي للكتلة الوطنية بعد انسلاخ بعض زعمائها عنها، ووفاة سعد الله الجابري، قبل الانتخابات النيابية ١٩٤٧، وجه السيد «نبيه العظمة» نداء الى فلول الكتلة الوطنية للاجتماع واعادة تنظيم الحزب.

لم يطرح الحزب بعد تنظيمه أي منهاج سياسي أو اجتماعي جديد، وانما اعتمد

مجدلاني، أسـد الأشقـر) بينـما كان زعيم الحـزب انطوان سعادة في اوروبا، تولى أسد الأشقر الحزب اثناء غياب الزعيم فراح يؤقلم الحزب ففصل مديرية الشام عن لبنان وأعلن ايمانه بالواقع اللبناني الذي يتنافى مع الواقع السوري. !

في آذار ١٩٤٧ عاد انطـوان سعـادة من اوروبـا ولمس انحـراف تلاميذه فأصدر قرارا بفصلهم، كما فصـل فائـز الصـايـغ وغسـان تويني ويـوسف الخال للاختلاطات الفكـريـة التي سقطـوا ضحيتهـا، وحصـر جميع صلاحيات المجلس الاعلى للحزب بشخصه، فتقدم جورج عبد المسيح وعبد الله القبرصي وجورج حكيم الى الصفوف الامـاميـة، اتسـع نشـاط الحـزب فضم نخبة من المفكرين في لبنان (عادل عسيران، معروف سعد، حسين منصور) وأصبح له خلايا في الجيش من صغار الضباط.

بعد حوادث الجميزة (٩ حزيران ١٩٤٨) اصدرت الحكومة اللبنانية قرارا بحل الحـزب وأصـدرت مذكـرات توقيف بحق اعضائه، فهرب انطوان سعاده الى سورية حيث تربطه صداقة شخصية بحسني الزعيم الذي سلمه للسلطات اللبنانية فأعدم مع ستة من قياديي الحزب في ١٦ آذار ١٩٤٩. بعد موت سعاده واجه الحزب فترة صعبة فسارع جورج عبد المسيح لاحياء مجلس الامناء وأعيدت الحياة للحزب بعد انقلاب الشيشكـلي في سوريـة. تألف أول مجلس للأمنـاء في دمشق من تسعـة أعضاء (ارملة انطـوان سعـادة، عبـدالله القـبرصي، جورج عبـد المسيـح، اليـاس جرجي، أسد الاشقـر، عصـام المحايري، وغيرهم). فانتخبوا جورج عبد المسيح رئيسا للحزب، تقـدم السيـد عصـام المحـايـري للحصول على ترخيص للحزب في دمشق ثم اصدر صحيفة البناء ١٩٥٠، وبعد وصول شمعون الى رئاسة الجمهورية في لبنان، انتعش الحزب فبدأت الصحف اللبنانية تحمل رايته (الصفاء - النهضة - كل شيء - الاجيال).

في عام ١٩٥٥ هبت الـريـاح عكس ما يشهيـه الحـزب، فقد برز نشاط البعث العـربي الاشـتراكي في سوريـة بفكره القومي الاشتراكي، وبرز عبد الناصر في مصر كقائد قومي، وبدأ مد القومية العربية ينتشر بسرعة بين الجماهير مما عزل فكر القوميين السوريين، فاشتركوا في كل المؤامرات التي شهدتها سورية منذ اغتيال العقيد عدنان

المالكي وحتى مؤامرة اعادة الشيشكلي عام ١٩٥٧ .

د ـ الحزب التعاوني الاشتراكي :

اسسه السيد «فيصل العسلي» عام ١٩٤٧ على نمط الاحزاب الفاشية ووضع له افكارا مقتبسة من مختلف النظريات الاجتماعية فجاء منهاجه خليطا عجيبا من المباديء الاشتراكية الخيالية التي لامضمون لها .

اعتمد «العسلي» في حزبه على الزعامة الفردية والطاعة العمياء، كان يجمع الاموال من اعضائه لصرفها على ملذاته الشخصية، فكم من أعضائه أفلس وباع ممتلكاته حتى يفي بحاجات الزعيم .

استند فيصل العسلي في خدمة حاجات انصاره الخاصة على الصداقة الشخصية التي ربطت بينه وبين الرئيس القوتلي، الذي اعتمد على العسلي ورجاله في معركة تجديد انتخابه لرئاسة الجمهورية فحصل العسلي على مكافأة، تعيينه قاضيا .

كان فيصل العسلي من الاصدقاء المقربين لحسني الزعيم، لكنه انقلب عليه واتهمه بالخيانة العظمى نتيجة تسريب معلومات من القصر الجمهوري عن اتصالات الزعيم بالملك عبد الله فاعتقله الزعيم بعد الانقلاب ولاحق أعضاء حزبه .

تحالف مع ابن عمه السيد «صبري العسلي» في انتخابات عام ١٩٥٤ ففاز بمقعدين لحزبه لكنه لم يصوت لصالح صبري العسلي .

كان من دعاة الوحدة مع مصر ومن أشد المتحمسين لها، فارتبط بصلات وثيقة مع سفيرها بدمشق (محمود رياض) وكان يشاهد في مقدمة المستقبلين لعبد الحكيم عامر خلال زيارته لدمشق، ثم قبض أموالا عراقية وكان من الذين تآمروا لقلب نظام الحكم في سورية عام ١٩٥٦ فهرب من البلاد، وانضم أعضاء حزبه الى الحزب الوطني .

قامت اشتراكيته على اساس الاعتداء على اموال الاغنياء وسلب ممتلكاتهم دون توزيعها على الفقراء، تسبب في عمليات الحرق والنهب التي شهدتها البلاد خلال الانتخابات التكميلية عام ١٩٤٧ ، حل الحزب تلقائيا في مطلع عام ١٩٥٦ ولم يبق له أي أثر في حياة البلاد .

هـ ـ الأحزاب التقدمية في سورية :

١ ـ الحزب الشيوعي السوري :

حدد السيد خالد بكداش الامين العام للحزب الشيوعي السوري بدايات الحزب في عام ١٩٣٠[١] يوم كان في دمشق خمسة من الشيوعيين موزعون على فرقتين تشرف عليهما لجنة قيادية وكان الحزب يشمل سورية ولبنان ويمارس نشاطه بصورة سرية، في عام ١٩٣٤ وصل عدد الشيوعيين في سورية ولبنان الى ٢٠٠ عضو.

لم تبدأ مساندة الشيوعيين لرجال الكتلة الوطنية الا بعد المؤتمر السابع للأممية ١٩٣٥ الذي تبنى تقرير «ديمتروف» المتضمن تأييد أي موقف وطني للبورجوازيين الوطنيين والسير في سياسة الجبهة الوطنية ضد الاستعمار. وقف الحزب الشيوعي ضد مشروع الهلال الخصيب وضد مشروع سورية الكبرى ونادى بأن الهدف الرئيسي هو تحرير البلد من نير الاستعمار وبعد ذلك يمكن بحث القضايا الاخرى، ووضع الشيوعيون شعارا يقول عبر الاشتراكية تبنى الوحدة وليس عبر الوحدة تبنى الاشتراكية، عارض الحزب الشيوعي الوحدة بين سورية ومصر فلم يوقع السيد خالد بكداش الذي كان نائبا في البرلمان على وثيقة الوحدة، ولم يحضر جلسة مجلس النواب، لأنه رأى ضرورة أن يؤخذ بعين الاعتبار الظروف الموضوعية في كل بلد عربي وعلى هذا الاساس تقوم الوحدة.

لم يعترف رجال الكتلة الوطنية بالحزب الشيوعي السوري أوبغيره من الاحزاب، كانوا يرفعون شعار الطاعة لله والكتلة الوطنية. . وبعد الاستقلال تأسس في البلاد أحزاب دينية حاربت الحزب الشيوعي السوري، ولكنه عبَّد طريق التعاون مع القوى التقدمية (الشيوعيين والبعثيين) فاستطاع الحزبان خوض المعركة الانتخابية بنجاح (معركة الانتخابات التكميلية بين رياض المالكي ومصطفى السباعي ١٩٥٥).

٢ ـ حزب البعث الاشتراكي :

---

(١) المصدر : مقابلة السيد خالد بكداش مع النهج ـ دفاتر الماركسية اللينينية في العالم العربي العدد ٢ (تشرين الثاني ١٩٨٣).

تعـود بدايـات حزب البعث العـربي الى مطلع الاربعينـات لكن المؤتمـر التأسيسي للحـزب بدأ في ٤ ـ ٦ نيســان ١٩٤٧ حيث أقـر دستـور الحـزب ونظـامـه الاسـاسي الـذي نص على : «ان حزب البعث العـربي حركـة قومية شعبية انقلابية تناضل في سبيل الوحدة والحرية والاشتراكية» .

كان نضال البعث لتحقيق أهدافه يفرض عليه الهجوم على جبهتين : الرجعية المحليـة ، وعلى الاستعـمار والامـبر يـاليـة ، فأمد البعث حركة القومية العربية بعقيدة دينـاميكيـة نابعة من أرضها وبتطلعات سياسية جعلت سورية الملتقى الخصب للفكر القومي الاشتراكي .

تضمن البيان السياسي الذي أقره المؤتمر الاول ٧ نيسان ١٩٤٧ بأن :

«العرب أمة واحدة ، لها حقها الطبيعي في ان تحيا في دولة واحدة وان تكون حرة في توجيـه مقـدراتهـا ، ولـذلـك يعتـبر حزب البعث الـوطن العـربي وحـدة اقتصادية وسيـاسيـة لاتتجـزأ ، ووحـدة روحيـة ثقـافيـة تزول جميـع الفوارق بين ابنائها بيقظة الوجدان العربي .

وتحدث الحزب عن الحرية ، فاعتبر ان ازدهار الوطن العربي متوقف على حرية الفـرد ومـدى الانسجـام بين تطـوره وبـين مصلحـة الجـماعة فأكد على حرية الكلام والاجتماع والاعتقاد .

ونصت المـادة الـرابعـة من دستـوره على انـه اشـتراكي يؤمن بأن الاشتراكية ضرورة ملحة تتيح للشعب تحقيق امكانياته ونموه المطرد ، ويؤمن الحزب بأن السيادة للشعب وحده ، وانه مصدر كل سلطة ، وان قيمة الدولة ناجمة عن انبثاقها من ارادة الجماهير .

ونصت المادة السادسة على ان الحزب انقلابي يؤمن بأن حياة العرب التقدمية الجـديـدة لن تكـون الا بانقلاب شامل على الواقع الفاسد يشمل جميع نواحي الحياة الفكرية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

مثـل الحـزب منذ انطلاقته الاولى ، ارادة الجماهير من عمال وفلاحين ومثقفين ، فتبنى المعـارضـة البنـاءة وأعلن الحرب على احزاب اليمين باعتبارها حصون الرجعية

تي تبقي البلاد في التخلف الذي يصيب عدالتها الاجتماعية في الصميم، فازدادت اعدته الجماهيرية ازديادا مطردا حتى تمكن في غضون عشر سنوات من تأسيسه، من سيطرة على الحياة السياسية والاجتماعية في البلاد فاتجه في شراعها نحو الوحدة مع صر[1].

في انتخابات ١٩٥٥ فاز مرشحوا الحزب بـ: ١٨ مقعدا في مجلس النواب، اشترك في حكومة التجمع الوطني بوزارتين وألف جبهة وطنية مع الحزب الشيوعي، وتحالف مع عبد الناصر بعد أن كان خصما للطرفين حتى عام ١٩٥٤.

٤ ـ الصحافة:

ولدت الصحافة في سورية مع قيام أول حكم وطني في البلاد عام ١٩١٨ في ظل الملك فيصل الأول، الاساس في الصحافة، الحرية، لكن ظروف الانقلاب والقوانين المفروضة في عهد الانقلابات العسكرية حجبت هذه الحرية عنها، فعطل بعضها اداريا، وأغلق البعض الآخر نهائيا وزج بالصحفيين في السجون. اعتمدت الصحف على المعونات المقدمة لها من مختلف الجهات فجاءت على شكل اعلانات واشتراكات أو أموال في ظرف مختوم.

كان الصحفيون يقبضون اتاوات شهرية من الشركات والمصانع والمصارف وأحيانا من الحكومة، وكانوا يؤجرون صفحة أو صفحتين وربما يعرضونها للبيع، ركض أصحاب الصحف وراء السفارات العربية والاجنبية لقبض ثمن نشر الدسائس وفق خطة تستهدف غايات محددة[2].

علة الصحافة في سوريا قلة مواردها، بسبب نقص عدد القراء والمشتركين وندرة الاعلانات وضعف المحررين والكادر الفني وعدم قدرتها على اعتماد المراسلين

---

(١) في أواخر عام ١٩٥٢، اندمج حزب البعث العربي بمثقفيه من طلاب ومدرسين مع الحزب العربي الاشتراكي بفلاحيه وصغار العسكريين وسمي حزب البعث العربي الاشتراكي. أدى الاندماج الى توسيع قواعد الحزب ومد نشاطاته وانتشار أفكاره تمهيدا للدور الفعّال الذي مارسه الحزب في أحداث سورية اللاحقة.

(٢) خالد العظم ـ الجزء الثالث ـ الصفحة ٧٢

مما أدى إلى فقر مادتها الصحفية.

والعلة الثانية في الصحافة السورية كانت كثرة عددها[1]، ففي سوريا صدرت على سبيل المثال لا الحصر: «البعث، النذير، الحضارة، القبس،الايام، الشباب، برق الشمال، الجهاد، الف باء، النصر، البلد، السوري الجديد، الكفاح، المنار، الفيحاء، البناء، النور ومجلة الدنيا. . .» لم يستطع أصحاب هذه الدور التجمع عبر شركتين أو ثلاث، لأن الصحافة باتت موردا للرزق المشروع وغير المشروع.

والعلة الثالثة في الصحافة السورية كانت توزيع الولاء بين الوزراء والنواب والأحزاب، كان الصحفيون في صراع دائم للحصول على الاعلانات الرسمية وعلى اشتراكات الوزارات فاضطروا لمجاملة السلطة والتستر على اخطائها، ثم تحولوا إلى ممارسة التجارة إلى جانب الصحافة، تقدموا بطلبات للحصول على اجازات الاستيراد والقطع الاجنبي ثم اصبحت مكاتب الصحف، مكاتب للتوسط بين اصحاب القضايا والمسؤولين، ومع ذلك بقيت الصحافة تتمتع بحريتها نظرياً، وتمارس عملياً أشد أنواع الرقابة التي تفرضها ذاتياً خدمة لمصالح أصحابها الشخصية وزيادة مواردهم المادية.

٥ ـ الديموقراطية في ظل الاستقلال والجلاء:

ا ـ أزمة المرسوم ٥٠ والحريات العامة :

في ١٠ تشرين الاول ١٩٤٦ صدر المرسوم رقم ٥٠ الذي حدد ملاك وزارة الداخلية أعطيت في ثمان مواد منه سلطات استثنائية لوزير الداخلية، فيها تناقض واضح مع مبادىء الدستور، واتجاه نحو القمع والتستر وراء ستائر الديموقراطية لحكم البلاد حكما ديكتاتوريا بوليسيا، اثار نشر هذا المرسوم حالة من الاضطراب السياسي داخل البلاد فواجهت السلطة مظاهرات طلابية وعرائض نيابية وبيانات حزبية ضد المرسوم (٥٠).

---

(١) كان عدد الصحف اليومية الصادرة في سورية ٢٧ صحيفة منها ١٧ تصدر من دمشق. وكانت أوسع صحيفة انتشارا توزع ما بين ٢٠٠٠ ـ ٣٠٠٠ نسخة يوميا.

حاول رئيس الوزراء (الجابري) ووزيرداخليته (صبري العسلي) الدفاع عن المرسوم واعتباره قضية تنظيمية، لكن الاحداث التي تلت ذلك برهنت على أن الحكومة لم تضع ملاكا للداخلية بل حاولت تمزيق دستور البلاد، فهي لم تبغ اصلاحا لجهاز الحكم بل هدفت بصورة غير مباشرة الى تعديل نظام الحكم.

في ٢١ تشرين الاول ١٩٤٦ درست لجنة الدستور في مجلس النواب، مواد المرسوم ٥٠ المتضمن ملاك وزارة الداخلية فقررت:

«ان التشريع الموضوع المتعلق بالحريات العامة، لا يستهدف صيانة الحريات وحمايتها وكفالتها كما ينص الدستور، بل يستهدف العبث بها بصورة كيفية، مفوض الرأي فيها شخص واحد هو وزير الداخلية. كيف تحمى الحريات وتصان مادام وزير الداخلية وحده بتقديراته الشخصية يستطيع أن يقضي على جميع الجمعيات ويحل جميع الاحزاب ويغلق المطابع ويسترد امتيازات الصحف ويبعد الناس عن مواطنهم، ويتصرف بحريات الناس كافة حسب أهوائه وتقديراته الشخصية، في حين إن روح الدستور في المباديء الاساسية تقضي بأن يترك لكل فرد حق الدفاع عن نفسه لدى المراجع المعنية تجاه كل ما يمس حريته التي منحه اياها الدستور بل حقه الطبيعي كفرد من افراد المجتمع»(١)

جاءت هذه الازمة، بعد أن قامت في دمشق مظاهرات شعبية ضد مرسوم الملاكات، فاستخدم وزير الداخلية صلاحياته وأمر رجال الامن باطلاق النار على المتظاهرين، فسقط عدد من القتلى والجرحى مما زاد من المظاهرات وأعمال الاحتجاج ضد استبداد السلطة.

ب ـ تعديل قانون الانتخابات :

اوشكت مدة المجلس النيابي المنتخب في ١٧ آب ١٩٤٣ على الانتهاء، فطاف رئيس الجمهورية السيد شكري القوتلي في المحافظات السورية معلنا نيته في اجراء انتخابات نيابية حرة.

شنت الاحزاب والصحف حملة مركزة ضد قانون الانتخابات المعمول به اثناء

---

(١) غالب العياشي ـ الايضاحات السياسية ـ الصفحة ٥٦٠





الاعمال (تجار وصناع) وزعماء القبائل ورؤساء العائلات الكبرى ومن الاقليات الدينية.

يعتبر هؤلاء المستقلين بعددهم الكبير في مجلس النواب المؤشر الحقيقي على قوة الولاء الشخصي وعلى ضعف التنظيمات الحزبية القائمة.

في الجلسة الاولى لمجلس النواب (٢٧ ايلول ١٩٤٧) انتخب السيد «فارس الخوري» رئيسا للمجلس، ومحمد العايش نائبا للرئيس، وانتخب لجان المجلس (اللجنة الدستورية، لجنة الشؤون الخارجية. . .)

بينما تقدمت وزارة السيد «جميل مردم» باستقالتها، وأعيد تكليفه بتشكيل وزارة جديدة فجاءت على الشكل التالي :

جميل مردم بك للرئاسة والخارجية والداخلية والصحة
سعيد الغزي للمالية
احمد الشراباتي للدفاع الوطني
حكمت الحكيم للاقتصاد
عدنان الاتاسي للعدل والاشغال العامة

وصف السيد «حبيب كحالة» أول مجلس للنواب بعد الجلاء بقوله : «نظرت حوالي وكان مارأيته فقط. . . رجالا لا يوجد بينهم شيء ولا يشتركون في اية مباديء، ولا يربطهم حزب. . وقد وصلوا الى البرلمان باساليب خادعة من انتخابات فوضوية تحت ستار الحرية. .»[1]

د ـ تعديل الدستور واعادة انتخاب رئيس الجمهورية :

في ١٤ تشرين الثاني ١٩٤٧ ناقش مجلس النواب عريضة ٩٦ نائبا من الحزب الوطني وغيرهم من المستقلين بتعديل المادتين ٦٨ و٨٥ من الدستور السوري الصادر عام ١٩٣٠ فدارت مناقشات عارض خلالها ممثلوا حزب الشعب وبعض المستقلين هذا الاقتراح فحاولوا التشويش في الجلسة بضرب المقاعد بأيديهم مما اضطر رئيس المجلس بالوكالة (محمد العايش) احالة الاقتراح على اللجنة الدستورية المؤلفة

---

(١) حبيب كحالة، مذكرات نائب ـ الصفحة ٤٣

من : «هـاني السبـاعي رئيسـا (حـزب الشعب) وعضـويـة : لطيف غنيمـة، عدنان الاتاسي، عبد الوهاب حومد، رزق الله انطاكي (حزب الشعب) وصبري العسلي، لطفي الحفـار (الحـزب الـوطني) محمد اقبيق (اخوان مسلمين) ودهام الهادي (عشائر) محمد السراج وابراهيم طيفور (مستقلين) ومحسن البرازي وزير الداخلية ممثل الحكومة.

بتـاريـخ ٢٠ اذار ١٩٤٨ عقـد مجلس النـواب جلسة علنية للاستماع الى تقرير للجنة الدستورية فأعلن رئيس اللجنة (هاني السباعي) قرار اللجنة بالاجماع كما يلي :

تعدل المادتين ٦٨ و ٨٥ من الدستور على الوجه التالي :

المـادة ٦٨ : ينتخب رئيس الجمهـوريـة بالاقـتراع السـري وبأكثـريـة أعضاء مجلس النواب المطلقة ويكتفي بالاكثرية النسبية في دورة الاقتراع الثالثة وتدوم رئاسته خمس سنوات ولا يجوز اعادة انتخابه ثالثة الا بعد مرور خمس سنوات لانقضاء مدة رئاسته الثانية، ولا يجوز انتخاب أحد لرئاسة الجمهورية الا اذا كان حائزا للشروط التي تؤهله للنيابة واتم الخامسة والثلاثين من عمره»

المادة ٨٥ : قبل انتهاء ولاية رئيس الجمهورية بشهرين على الاقل واربعة أشهر على الاكثر يجتمع مجلس النواب بناء على دعوة رئيسه لانتخاب الرئيس الجديد واذا لم يدع المجلس لهذه الغـايـة فيجري الاجتماع حكما في اليوم العاشر من الشهر الذي يسبق انتهاء مدة الرئيس»[1]

ولـدى التصـويت على قرار اللجنـة الدستورية وافق أعضاء المجلس بالاغلبية على اقـتراح تعـديـل الـدستور فوقف النائب أحمد قنبر (حزب الشعب) وألقى كلمة بهذه المناسبة قال فيها :

«كلفني اخـواني أعضـاء الكتلة الدستورية (حزب الشعب) بالتحدث باسمهم في هذه الجلسة التاريخية لانقل لحضراتكم تأييدهم الاجماعي لقرار اللجنة الدستورية بتعديل المواد المقترح تعديلها بالشكل الذي تلي عليكم.

والكتلة الـدستـورية شاعرة كل الشعور بخطورة هذا القرار ومقدرة كل التقدير

---

(١) غالب العياشي ـ الايضاحات السياسية الصفحة ٥٦٢





من الـوزارات الاربـع ، فهـو مضطـر لمكـافأة النـواب الذين تزعموا حملة التوقيع على العـريضـة التي طالبت الـبرلمـان بتعديل الدستور (منير العجلاني ـ أحمد الشراباتي ـ سعيد الغزي) فقرر الحزب مقاطعة الوزارة، ومقاطعة جلسة اداء القسم الجمهوري، للتنصـل من موافقتـه على تعـديل الدستور وتحميل رئيس الجمهورية والحزب الوطني هذه المسؤولية التاريخية الجسيمة.

لاشـك في انهـا مسؤوليـة جسيمـة ولكن جميع الذين صوتوا إلى جانب تعديل الـدستـور يتحملونهـا، لأنهم غير مبـالـين بالـدستـور ولا بالديموقراطية بقدر ما كانوا يتراكضون وراء الحقائب الوزارية.

في ٢٨ آب قدم السيـد جميـل مردم استقـالـة وزارتـه التي كان السيـد أحمـد الشـرابـاتي وزيـر الـدفـاع فيهـا الذي أقيل من منصبه بعد معركة «سمخ» لاكتشاف تواطئه في تجهيز الجيش لخوض المعارك.

لكن الرئيس القوتلي اعاد تكليف السيد جميل مردم بتأليف وزارة جديدة جاءت على الشكل التالي:

جميل مردم بك رئيساً للوزارة وزيرا للداخلية والخارجية
سعيد الغزي وزيرا للاقتصاد
احمد الشراباتي وزيرا للدفاع
منير العجلاني وزيرا للمعارف
وهبي الحريري وزيرا للمالية
أحمد الرفاعي وزيرا للاشغال

ارتكب السيـد جميـل مردم في تشكيل هذه الوزارة خطأين: الأول اعادة السيد احمـد الشـرابـاتي الـذي سبق ان اقاله إلى وزارة الدفاع، ويدافع البعض عن السيد جميل مردم بقولهم أن الرئيس القوتلي هو الذي فرض عليه ذلك نظراً للعلاقات الوطيدة القائمة بينهما.

والخطأ الثـاني هو عدم مفـاوضـة حزب الشعب بجـديـة أكثـر لتوزيع الحقائب

الوزارية بين الحزبيين بدلا من احتفاظ رئيس الوزارة بوزارتي الداخلية والخارجية معاً.

هذان الخطأان جعلا ولادة الحكومة المردمية فاشلة، وحكما عليها بالسقوط، ففي عهدها عمت البلاد موجة من الخلافات الحزبية فكثرت الاضطرابات والدسائس بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، واستهدفت الشائعات احمد الشراباتي وزير الدفاع، بينما كان رئيس الجمهورية يجري اتصالات سرية مع السياسيين لتشكيل وزارة جديدة، ظهرت خلافات بين رئيس الوزارة ورئيس الجمهورية ادت إلى تقديم رئيس الوزراء استقالة حكومته منذ ٢٧ أيلول (أي بعد شهر من تأليفها) لكن رئيس الجمهورية حفظ الاستقالة تمهيداً لانجاح اتصالاته، استدعى الامير عادل ارسلان وطلب منه تشكيل وزارة ائتلافية، لكنه فشل في مسعاه، ثم استدعى السيد هاشم الاتاسي لتشكيل وزارة ائتلافية، لكن القوتلي لم يكن جاداً في ترك الاتاسي يؤلف الوزارة بسبب تصريحاته في بغداد التي تؤيد الوحدة السورية العراقية. ثم اجرى القوتلي اتصالات سرية مع السيد خالد العظم الموجود في باريز كوزير مفوض لسورية عندما اوفد اليه جورج الشحلاوي من اثينا، فاجتمعا في روما واتفقا على حضور السيد خالد العظم إلى دمشق بعد الاعلان عن استقالة السيد «جميل مردم» لقطع الطريق على حكومة يرأسها السيد هاشم الاتاسي، وحتى تغدو عودته انقاذاً للبلاد من أزمتها الوزارية.

في ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٨ اعلنت استقالة «الوزارة المردمية» وإذا بالاوساط السياسية تفاجأ بتكليف رئيس الجمهورية للسيد خالد العظم الذي حضر إلى دمشق لتشكيل الوزارة الجديدة، وصدرت مراسيم تشكيلها في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٤٨ فجاءت على الشكل التالي:

خالد العظم رئيسا للوزارة ووزيراً للخارجية والدفاع الوطني
محسن البرازي وزيراً للمعارف
محمد العايش وزيراً للزراعة
أحمد الرفاعي وزيراً للعدل والصحة والشؤون الاجتماعية





وعبثهم بهذه القضية المصرية، وبين الاموال التي صرفت عن طريق وزارة الدفاع، وبين مسؤولية السيد «احمد الشراباتي» عنها. [1] جرت مشادة كلامية بين «العياشي» و«الشراباتي» تحولت الى مشادة جسدية فاضطر رئيس الجلسة الى تعليقها، خرج النواب الى الشارع وبدأوا بتسريب انباء ما حدث الى طلاب الجامعة.

في اليوم التالي نظم طلاب الجامعة مظاهرة حاشدة توجهت الى مجلس النواب فخطب بالمتظاهرين بعض النواب (غالب العياشي، زكي الخطيب، فيصل العسلي، محمد المبارك) الذين اججوا حماس المتظاهرين ثم اتجهوا نحو مركز الشراباتي التجاري «وحطموا موجوداته (السيارات)، وتدخلت قوات الامن لقمع المظاهرة التي سرعان ما انتشرت في طول البلاد وعرضها.

اضطر مجلس النواب الى تشكيل لجنة برلمانية بموجب قانون خاص للتحقيق في شؤون وزارة الدفاع، ترأس اللجنة السيد «صبري العسلي» وعين السيد «أكرم الحوراني» مقررا لها والسادة عبد الرحمن العظم، فرزت المملوك، رزق الله انطاكي، احمد قنبر، جمال علي ديب، عادل العجلاني، نديم شومان، ابراهيم طيفور، نوري الايبش، هاني السباعي، اعضاء»

باشرت اللجنة تحقيقاتها واستفساراتها واتخذت من وزارة الدفاع مقرا لها استمعت الى افادات ثلاثين ضابطا من بينهم الزعيم حسني الزعيم، وفي النهاية نظمت ضبطا من ٢٠٠ صفحة..

وهنا تنتهي القصة، وتنتهي معها مهمة لجنة التحقيق، فلم يعد يعرف احد من اعضاء مجلس النواب مصير هذه التحقيقات.

في ١٥ كانون الثاني ١٩٤٩ شكلت محكمة خاصة للنظر في الاتهامات الموجهة ضد السيد «احمد الشراباتي» وبعد مداولات استغرقت شهرا، اصدرت المحكمة قرارا برأت فيه «الشراباتي» من التهم الموجهة اليه. لكن مردود هذه المحاكمة وقرارها،

---

(١) غالب العياشي - الايضاحات السياسية واسرار الانتداب الفرنسي على سورية - الصفحة ٥٦٦

كان سلبيا، لان المناخ الذي ساد في تلك الفترة، جعل اطلاق الشائعات وترويجها من الادوات السهلة التي لجأت اليها احزاب اليمين في دسائسها ضد حكومة الحزب الوطني.

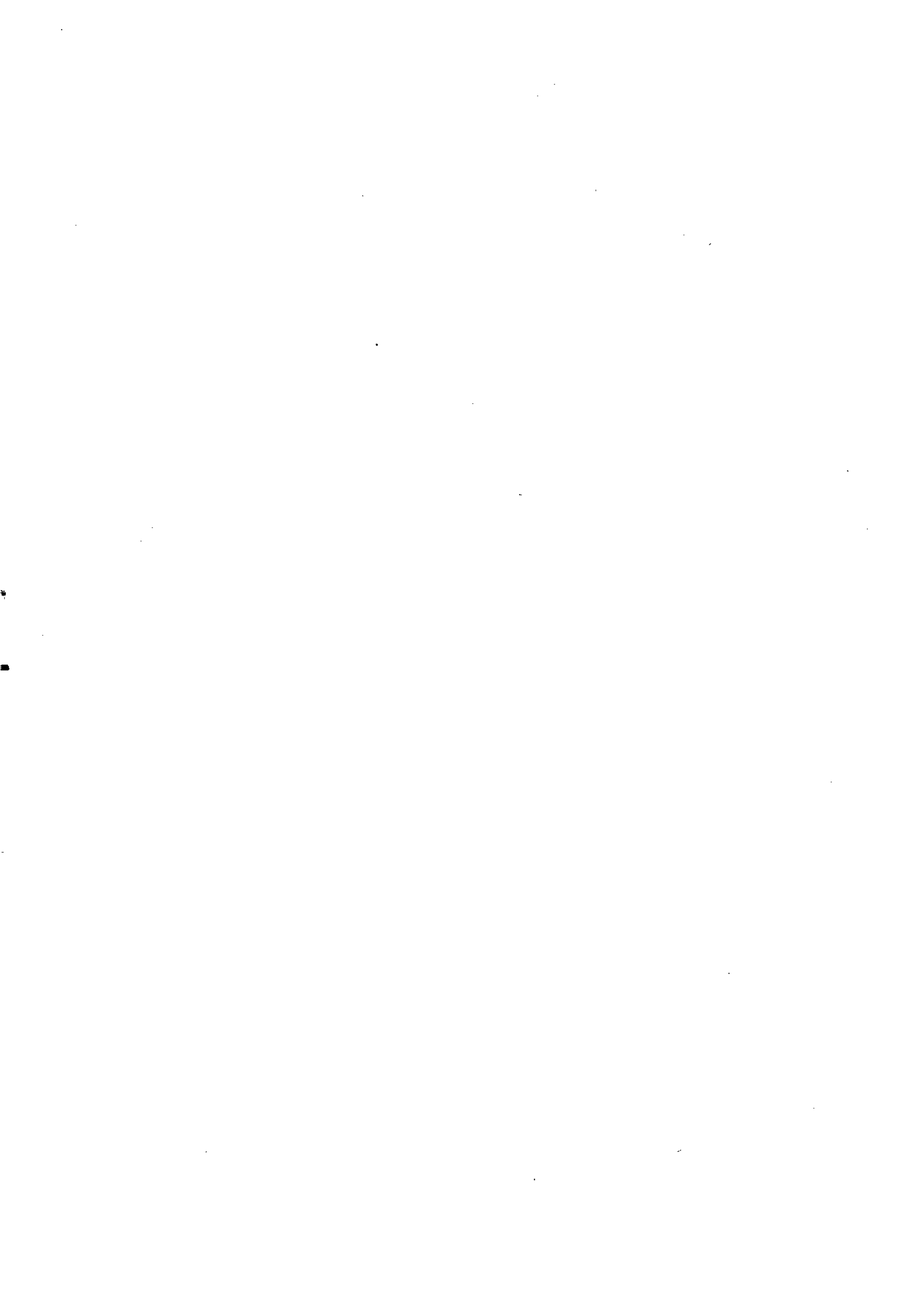
٦ ـ من حصاد الاستقلال والجلاء :

الشعب الذي حمل البندقية في وجه الانتداب، كان لايرى بديلا عن الاستقلال والجلاء، فحق له أن يحتفل يوم الجلاء بعيد طال انتظاره، وبأمل وتفاؤل يحرره من ظلم الماضي ويعده بعهد جديد، كان في تقديره ان الرجال الذين افلحوا في ايصال البلاد الى شاطيء الاستقلال سيفلحون في ايصالها بعد الجلاء الى شاطيء الحرية و المساواة والعدل، لكنه نسي انه لن يصل الى شاطيء الامل، فهم لن يفعلوا، بسبب نمط تركيبهم الطبقي وارتباطاتهم العائلية وجذورهم الاقطاعية. لهذا ثار الشعب مجددا دون بندقية. فهل يعقل تصويب السلاح بين أبناء الوطن الواحد؟ استعاض عن البندقية بجسده ودمه فكان الحصاد عشرات القتلى ومئات الجرحى سقطوا في المظاهرات التي شهدتها سورية للتخلص من مفاسد الحكم الوطني، التي اصابت حياة المواطن اليومية كما اصابت كيان الوطن ونظامه الجمهوري ودستوره العتيد.

ثار ضد تزوير الانتخابات، وأي انتخابات، انها الاولى في ظل علم الاستقلال ورقابة ابنائه على الديموقراطية وسبل ممارستها.

ثار على افساد الحياة النيابية وعلى شراء ضمائر بعض النواب واستعمال الضغط والارهاب ضد البعض الاخر لمنعهم من حق المناقشة، وضد مناوأة أحزاب المعارضة وخلافات أحزاب اليمين ودسائسها، وضد تسخير الدولة لخدمة انصار الحكم واحزابهم وتعطيل صحف المعارضة وضد اغداق الاموال العامة والخاصة على الصحف الموالية.

ثار الشعب ضد تحويل «الميرة» من مؤسسة تضمن الخبز للشعب بأيسر الاسعار الى مؤسسة تضمن لكبار الاقطاعيين اوفر الارباح، ولكبار الموظفين اضخم الرواتب، وضد العبء الضريبي الذي تتحمله الطبقة الفقيرة والمتوسطة نتيجة





١/٤/١٩٤٩ انقلاب حسني الزعيم

الـدستـورية، وتضمن له مستوى رفيعا. اليوم شقت الطريق امام الشعب العربي في سوريا ليسير قدما الى الامام لتحقيق رسالته الخالدة

صدرت بعـد ذلـك سلسلة من البـلاغـات من ٢ الى ٩، تحدثت عن منع التجـول ودعـوة الاهلين للهدوء وفرض عقوبة الاعدام بحق من يحمل السلاح أو من تسول له نفسه من الباعة الغش أو الاحتكار أو رفع الاسعار، وفي البلاغ رقم ٧ دعوة للمـوظفـين للعودة الى اعمالهم وعدد البلاغ رقم ٩ الاسباب التي دعت الجيش للقيام بانقلابه. وصدر المرسوم رقم /٢/ بحل مجلس النواب بعد اعتقال رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء.

لم يكن الانقـلاب العسكـري الاول مفـاجئـا للاوسـاط السيـاسيـة في سوريا للاسباب التالية :

١ ـ ان الـذين ينظـرون الى واقع البلاد وفساد الحكم وألاعيبه وانهيار السلطة وفوضى الديموقراطية يدركون تلقائيا بأن البلاد قادمة على حدث عسكري، وعلى تغيير مفاجيء، لكن الغرابة ان يأتي الترياق على يد حسني الزعيم، وان تكون فاجعة القوتلي على يد صنيعته (الزعيم)، وتخطيط ربيبته (محسن البرازي) الظل الظليل لشكري القوتلي.

٢ ـ علمت من المحامي الاستاذ «رشيد الساطي»(١) بأن السيد جميل مردم الذي كان في القـاهـرة اوفـد ولـده زهـير مردم الى دمشق قبل اسبوعين من حدوث الانقلاب، وابلغ القـوتـلي انـه سمـع عن وجـود قلاقـل في اوسـاط الجيش وهو على استعداد للحضـور الى سوريـة بغيـة تسـويتهـا. كان جواب القوتلي : «انا حريص على صحته ولا داعي لحضوره»

٣ ـ توجـه السيـد «رشيـد الساطي» الى الزعيم حسني الزعيم قبل اسبوع من حدوث الانقلاب واعلمه بأن السلطات العليا كشفت أمره وان مرسوما قيد التوقيع لتعيينه محافظا بسبب المتفجرة التي القاها على مقر الحزب التعاوني الاشتراكي(٢)

---

(١) (٢) حديث الاستاذ رشيد الساطي بتاريخ ١٠/ ٤/ ١٩٨٤ عمل مديرا لمكتب السيد جميل مردم آنذاك.

٤ ـ ذكر السيد «نذير فنصة» في حلقاته الصحفية بعنوان «١٣٧ يوما هزت سوريا» ما يلي : «قابلت السيد محسن البرازي قبل وقوع الانقلاب وقلت له : انني ارى من المناسب ان يعين الزعيم محافظا في حلب أو اللاذقية، فقال البرازي : ماذا تقصد؟ هل ينوي الزعيم القيام بانقلاب؟ فقلت والله لا أعرف، فاتصل البرازي بالقوتلي لمقابلته لامر هام، لكن القوتلي اجاب انه متوعك صحيا.»[1]

٥ ـ جاء في مذكرات خالد العظم :

«قال العظم للقوتلي : هذا الرجل خطير وقبل ان يتعشى بنا يجب ان نتغدى به، فلنصدر مرسوما بتسريحه. قال الرئيس لا، ومن نعين محله، قلت من تشاء، فقال الرئيس : نعقد الهدنة مع اليهود أولا ثم نسرح حسني الزعيم، لاني اخشى ان تحدث فتنة في الجيش فتتفكك الجبهة العسكرية.. هكذا سمحنا لحسني الزعيم ان يتغدى بنا.»[2]

أولا ـ الاسباب المباشرة للانقلاب العسكري الاول :

١ ـ حدد البلاغ العسكري رقم ٩ تاريخ ١/٤/١٩٤٩ أسباب الانقلاب كما يلي :

«ان السبب في الحركة التي قام بها الجيش هو الهجوم المتكرر عليه في المجلس النيابي وخارجه للتشهير به واظهاره بمظهر غير لائق لاسيما لما لمسه الجيش من استياء الشعب من الوضع السابق وعدم رضائه عن الفوضى التي غرقت بها البلاد، وشعر الجيش بأن سمعته اصبحت مضغة بالافواه وذلك على اثر اعتقال بعض الضباط بتهمة السرقة والاختلاس[3]»

٢ ـ ذكر الصحفي السوري «نذير فنصة»[4]

---

(١) نذير فنصة : ١٣٧ يوما هزت سوريا ـ مجلة المجلة اللبنانية ١/٨/١٩٨٢ الحلقة الثانية

(٢) خالد العظم ـ الجزء الثاني ـ الصفحة ١٩١

(٣) غالب العياشي ـ الايضاحات السياسية ـ الصفحة ٥٧٢

(٤) نذير فنصة صحفي سوري كان رئيس تحرير صحيفة الف باء بدمشق وهو عديل للزعيم ويعتبر ساعده الايمن بعد الانقلاب

«كـان النـائب «فيصـل العسـلي» امـين عام الحـزب الاشتراكي التعاوني يشن بصـورة دوريـة الحمـلات الكـلاميـة في مجلس النـواب ضد القـائـد الجديد للجيش (الزعيم) ومرة اتهم فيصل العسلي حسني الزعيم وابراهيم الحسيني بأنهما خططا لوضع قنبلة انفجـرت في احـد مكاتب العسلي. هنا اتضح امران : الاول أن فيصل العسلي يحمـل على الـزعيم حملة شخصيـة لانـه رفض طلبـا للعسـلي بشأن نقـل أحد رجال الشرطة من مركز الى آخر والثاني ان الزعيم والحسيني كانا صادقين عندما نفيا أي علم بأمـر قنبلة مكتب الحـزب التعـاوني اذ تبـين فيـما بعـد بشهـادة رجل ما يزال حيا (علي الايوبي) ان الحزب نفسه هو الذي قرر وضع القنبلة ليدعم الحملة الكلامية لرئيسه في مجلس النواب ضد الزعيم.

وكان رئيس الوزراء ووزير الدفاع انذاك «خالد العظم» متعجرفا متعاليا فخورا بالارستقراطية الاقطاعية التي ينتمي اليها. كان يكره الزعيم ويجعله ينتظر ساعات امام مكتبـه، وازدادت حملة العظم الظـالمـة ضد الزعيم ودخلت الصحف طرفا فيها، بعد اتهـامـه بغش نوعيـة السمن الذي كان يستعمله الجيش السوري ونظم بعض النواب حملة نيابية لتخفيض ميزانية الجيش وتخفيض عدد افراده وتخفيض رواتب ضباطه، ثم تم اعتقـال العقيـد «بستـاني» مديـر مشـتر يـات الجيش وبعض ضبـاطه بتهمة الغش والسرقة. . . كل هذه الامور دفعت الزعيم للتفكير بانقلاب عسكري. . »(١)

٣ ـ جاء في مذكرات خالد العظم :

«لابـد لي من القـول بأن الاسبـاب الحقيقيـة لقيام الانقلاب الاول لم تكن كما يظن، سوء الحالة في البلاد ورغبة الشعب في التخلص من القائمين على الحكم. فانا لاانكر سوء الحالة، لكني لا أعتبره سببا حقيقيا لوقوع الانقلاب بل اعتبره من عوامل نجاحه. اما الاسباب الحقيقية فتنحصر في كونها حركة طائشة قام بها رجل احمق متهور هو حسني الزعيم اراد حماية نفسه من العزل والاحالة على المحاكمة بتهمة الاشتراك في صفقـات مريبـة وخـاسـرة تعـاقـدت عليهـا مصلحة التموين في الجيش مع بعض

(١) نذير فنصة ـ ١٣٧ يوما هزت سوريا ـ مجلة المجلة ـ الحلقة الثالثة ١٩٨٢.

الملتزمين الذين قدموا بضاعة فاسدة وقبضوا ثمنا مضاعفا. الا إنني لا استبعد الدور الذي قامت به بعض الدول الاجنبية في تحضير الانقلاب وفي تشجيع حسني الزعيم على الاقدام عليه».

وذكر «خالد العظم» انه بعد اجتماع الزعيم بقادة الوحدات قرب القنيطرة قرروا توجيه مذكرة الى رئيس الجمهورية تطالب بتوقيف النائب فيصل العسلي واحالته على المحاكمة لخطابه في المجلس واتهامه قائد الجيش بالخيانة كما تطالب بوجوب موافقة مجلس النواب على مشروع قانون الجيش فورا، وعدم التعرض في المستقبل لمناقشة أمور الجيش في جلسات علنية وتحدثت المذكرة عن توتر الجيش وهيجانه وامكانية ازدياد هذا الشعور اذا لم تنفذ مطالب العسكريين الواردة في المذكرة»

وجاء في مذكرات العظم: اما الاتهام الذي وجهه فيصل العسلي في المجلس الى قائد الجيش حسني الزعيم بالخيانة العظمى والاتصال بدولة اجنبية فيتلخص في ان رئيس الجمهورية كان يشتبه بوجود صلات بين الملك عبد الله وبين بعض ضباط الجيش السوري فاراد التحقق من الامر فعهد الى توفيق شاتيلا بهذه المهمة السرية فذهب المذكور الى الحدود السورية - الاردنية ودخل مخفر الحدود الاردني وادعى الرغبة في الالتجاء الى الملك عبد الله لانه مطارد، فاستقبله الملك واستمع اليه فصدقه وبدأ يبسط له اراءه في مشروع سورية الكبرى تحت التاج الاردني وذكر الملك اسماء ضباط سوريين يعتمد عليهم، وفي جملتهم حسني الزعيم. وعبد الوهاب الحكيم، وقيل بأن الرئيس القوتلي طلب الى شاتيلا الاجتماع بهذين الضابطين لاستدراجهما ففعل، ثم قدم تقريرا خطيا ذكر فيه بأن الصلات متينة وصلت الى حد الاتفاق على خطة لتحقيق مشروع سوريا الكبرى[1].

ثانيا - الاسباب الخفية وراء الانقلاب العسكري الاول:

قوى كثيرة محلية وعربية ودولية لعبت بأوراقها على طاولة «الزعيم»، كل منها اراد الفوز لان مصالحه تتضارب مع مصالح اللاعبين الاخرين، لكن الفائز الاول

---

(١) مذكرات خالد العظم - الجزء الثاني - الدار المتحدة للنشر - الصفحة ١٨١ وما بعدها

كان «حسني الزعيم» لان اللاعبين تجاهلوا حقيقة اساسية وهي حب الزعيم للاستئثار بالسلطة :

١ ـ حسني الزعيم : ولد في حلب عام ١٨٨٩ كان والده مفتيا للجيش العثماني وله شقيقان : الاول الشيخ صلاح الدين الزعيم[1] والثاني بشير الزعيم. والدته كردية. تطوع في الجيش العثماني ودرس في تركيا فاعتقله البريطانيون في الحرب الاولى. ثم تطوع في الجيش الفيصلي الذي دخل دمشق وحارب العثمانيين. في عهد الانتداب الفرنسي تطوع في الجيش الفرنسي وتابع علومه العسكرية في باريس. بعد وصول قوات فيشي الى سورية انقلب على الديغوليين وحارب ضدهم. وفي عام ١٩٤١ اعتقله الديغوليين وارسل الى سجن الرمل في بيروت حتى ١٧ آب ١٩٤٣ حيث افرج عنه وسرح من الجيش وهو برتبة كولونيل (عقيد).

منذ عام ١٩٤٥ وهو يتردد على السياسيين وأعضاء مجلس النواب لاعادته الى الجيش فتعرف على رئيس تحرير صحيفة «الف باء» (نذير فنصة) الذي توسط له واعاده الى الجيش فعين رئيسا للمحكمة العسكرية في دير الزور، ثم نقل الى دمشق مديرا لقوى الامن، وفي ايلول ١٩٤٨ اصدر رئيس الجمهورية مرسوما بتعيين الزعيم قائدا للجيش بعد ترفيعه الى رتبة زعيم (عميد).

تطورت العلاقة بين الزعيم وفنصة بعد زواج الزعيم من شقيقة زوجة فنصة. عرف عن الزعيم شربه الخمر، والقمار، وحب الظهور والمغامرة بصورة مسرحية ملفتة للانتباه اصيب بمرض السكري الذي جعله عصبي المزاج متهوراً.

كان الزعيم منذ صغره تواقا للسلطة. له كلمة مأثورة : «ليتني احكم سوريا

---

(١) ذكر السيد «خالد بكداش» في مقابلة صحفية مع «مجلة النهج» العدد ٢ الصادر في تشرين الثاني ١٩٧٣ اسباب انتسابه للحزب الشيوعي السوري في مطلع الثلاثينات فقال : كان لي صديق حميم هو فوزي الزعيم ابن الشيخ صلاح الدين الزعيم في ربيع ١٩٣٠ صارحني بوجود حزب شيوعي في سورية وشرح لي اهدافه، وهكذا انتسبت بفضله للحزب الشيوعي السوري وكان عددنا في دمشق لا يتجاوز خمسة اعضاء من بينهم فوزي الزعيم.

يوما . . ثم اقتل بعده» حمل هذا الشعار معه منذ استلامه لقيادة الجيش، ونفذه، ثم قتل بعده [1].

٢ ـ وهبي الحريري : من أصحاب رؤوس الاموال في سورية، تبرع عام ١٩٤٣ للبريطانيين بطائرة عسكرية تعبيرا عن وفائه، وهو صاحب مصنع للغزل والنسيج في حلب وعضو في مجلس النواب عن حزب الشعب، عين في وزارة جميل مردم وزيرا للمالية. تربطه بالسيد «نذير فنصة» صلات قديمة ساعدت على ارتباط الحريري بالزعيم الذي عين قائدا للجيش في تلك الفترة. فأخذ يوغر صدره ضد القوتلي ورجالات الحزب الوطني ويطلعه على ما يحاك في مجلس النواب واوساط الحكومة ضد الجيش وضباطه ويوحي له بفكرة الانقلاب لتغيير الاوضاع الفاسدة في البلاد.

اما اسباب خلاف الحريري مع رجالات الحكم فهي تابعة من تضارب المصالح الشخصية فالحريري خصم بالمهنة مع اصحاب الشركة الخماسية بدمشق والمغازل والمناسج بحلب الذين تربطهم بالقوتلي وبالحزب الوطني علاقات حميمة ومصالح شخصية، يضاف الى ذلك العلاقات القائمة بين الحريري وحزب الشعب وبين منتجات الحريري والسوق الهاشمية في العراق والاردن.

٣ ـ حزب البعث العربي : عندما تسلم الزعيم قيادة الجيش شعر بوجود فئة كبيرة من صغار الضباط البعثيين الذين يؤمنون بالانقلاب وسيلة لتغيير الاوضاع الراهنة، اراد الزعيم الاستفادة من افكار واراء البعث، بينما اراد حزب البعث تغيير الاوضاع الفاسدة بالانقلاب.

جاء في بيان صادر عن حزب البعث في ٤ نيسان ١٩٤٩ :

«من دواعي الاغتباط ان نراكم تسجلون في بيانكم الذي اذعتموه امس على الشعب العربي السوري ما كان لهذا الشعب من التأثير الاكبر في تحقيق الانقلاب

---

(١) لعب الغرور وحب الظهور والطيش دورا رئيسيا في تصرفات الزعيم الشخصية ومن مظاهر ذلك وضع «المونوكل» على عينه اليمنى وعصا المارشالية تحت ابطه.

(٢) نذير فنصة : ١٣٧ يوما هزت سوريا، مجلة المجلة اللبنانية ـ الحلقة الثالثة ١٩٨٢

الاخـير. والحق ان الجيش الـذي يتألف من ابناء الشعب لم يكن سوى الاداة الامينة المباركة التي نفذت رغبة قومية وارادة عامة طالما اعلنها الشعب. ان هذه الحقيقة تعطي للانقلاب الاخير اقوى حجة لتبرير ما حدث. . . ان الشعب العربي في سورية وفي جميع اقطاره لا يقنع من الانقلاب بأن يكون نهاية عهد اسود فحسب بل يريد ان يجد فيه نقطة انطلاق نحو حياة حرة»[1]

٤ ـ أكرم الحوراني :[2]

ادرك السيـد أكـرم الحوراني قبل غيره من السياسيين أهمية التركيزعلى مجموعة الضباط الشبان الواعين سياسيا، فجاء اتصاله الاول بالجيش عام ١٩٤١ عندما جمع حولـه مجمـوعـة من الضباط الشبان والتحق بثورة رشيد عالي الكيلاني في العراق، وفي عام ١٩٤٤ انضم الحـوراني الى مجمـوعـة الضبـاط الشبان في حماه لشن غارات على ثكنـات الفـرنسيـين. وفي عام ١٩٤٥ اقتحم مع اديب وصـلاح الشيشكـلي وبعض ضبـاط الحـزب القـومي السـوري قلعـة حماه، وطـردوا الحامية الفرنسية منها. في عام ١٩٤٥أسس الحزب العربي الاشتراكي الذي لعب دورا في وجه الاقطاع المسيطر على ريف حماه، اتصـل بواسطـة السيـد «نخلة كلاس» بضباط الكلية العسكرية بحمص واتسعت صداقـاتـه معهم خلال حرب فلسطين وتشكيل جيش الانقاذ بقيادة «فوزي القـاوقجي» حيث عمـل أكـرم الحـوراني وأديب الشيشكـلي تحت امـرتـه فنشأت بينهما صداقة حميمة.

والى جانب صداقـاتـه من الضبـاط الشبـاب، كان الحـوراني بالنسبـة لمئـات الفلاحين في ريف حماه الذين عانوا كثيرا من بطش العائلات الكبيرة مثل آل العظم والكيـلاني والـبرازي، المـدافـع الاسـاسي عن حقـوقهم ضد السيطـرة الاقطاعية، وخاصة عندما حثهم في اواخر الاربعينات على حرق محاصيلهم ورفض العمل حتى ينالوا حقوقهم.

---

(١) نضال البعث ـ الجزء الاول ـ ١٩٤٣ ـ ١٩٤٩ الصفحة ٢٨٦

(٢) يمكن الرجوع الى باتريك سيل ـ الصراع على سورية ـ دار الانوار الصفحة ٦٩

بدأ الحوراني حياته السياسية الى جانب الكتلة السياسية الكبرى في البلاد، (الكتلة الوطنية) فانتخب نائبا منذ عام ١٩٤١ .

لم يخطط الحوراني لانقلاب حسني الزعيم، ولكن اثنين من اقرب اصدقائه العسكريين فعلا ذلك، وهما بهيج الكلاس وأديب الشيشكلي، لكن الحوراني انضم الى الانقلاب منذ لحظاته الاولى وحسب رواية السيد نذير فنصة فان الحوراني هو الذي وضع البلاغات العسكرية للانقلاب الاول. اعتقد الحوراني انه سيسيطر على اتجاهات الانقلاب الجديد، لكنه فشل في ذلك بسبب طموحات الزعيم الشخصية، فانتهت العلاقة بينهما بعد بضعة اسابيع، بينما استمر العسكريون من اصدقاء الحوراني في مناصبهم فالكلاس كان نائبا للزعيم في القيادة، بينما كان الشيشكلي قائدا للتشكيلات المدرعة.

٥ ـ تحدث «مايلز كوبلاند» في كتابه لعبة الامم[1] عن انقلاب حسني الزعيم فقال :

«كان انقلاب حسني الزعيم من اعدادنا وتخطيطنا. فقد قام فريق العمل السياسي بادارة الميجر (ميد) بانشاء علاقات صداقة منتظمة مع حسني الزعيم ومن خلال هذه الصداقة أوحى الميجر (ميد) لحسني الزعيم بفكرة القيام بانقلاب عسكري وضعت السفارة كامل خطته».

٦ ـ جاء في كتاب «جورج لونزوسكي»[2] البترول والدولة في الشرق الاوسط :

«كان للحرب العربية ـ الاسرائيلية عام ١٩٤٨، أعظم الاثر على مصير اتفاق التابلاين مع سورية، طالب الكثيرون في العالم العربي باستخدام سلاح النفط كوسيلة للضغط على الغرب، وكانت سورية بالنسبة لتصدير النفط من أهم الاقطار العربية على الاطلاق، رغم كونها أكثرها تحسسا بالهزيمة، فقد شهد عام ١٩٤٨

---

(١) مايلز كوبلاند ـ لعبة الامم ـ دار الفتح للطباعة والنشر ـ بيروت الصفحة ٤٩ وما بعدها

(٢) جورج لونزوسكي : البترول والدولة في الشرق الاوسط ـ منشورات المكتب التجاري بيروت ـ الصفحة ١٨٥ وما بعدها

صراعـا نفسيـا مريـرا حول اتفـاق التـابلاين، واستجابة لموقف الرأي العام السوري المعارض بعنف لهذا الاتفاق عمد البرلمان الى تأجيل مناقشة الاتفاق. وفي نهاية شهر اذار ١٩٤٩ اطـاح انقـلاب عسكري بالحكومة وحل البرلمان فاخرج الاتفاق من دائرة الجمود بعد ان زالت عقبة قانونية من طريقه (مجلس النواب).

٧ - في ٢١ آب ١٩٤٩ اجملت وكالة تاس السوفيتية الاحداث في سوريا فقالت:

«كان انقلاب حسني الزعيم في ٣٠ اذار مؤامرة دبرتها وكالة المخابرات المركزية الامـريكيـة بالتعـاون مع السفـارة الفـرنسيـة بدمشق للاطـاحة بالنفوذ البريطاني من المنطقـة. فمن المعـروف أن هذه المنطقـة الغنيـة بالنفط تشهد اليوم صراع الحلفاء من أجل الثروة»[1].

لانـدري اذا كان أحـد أو كل هذه الاسباب الخفية وقفت وراء انقلاب الزعيم ربما افعاله هي التي ستحكم بالنهاية.

ثالثا ـ الاوضاع الداخلية في عهد الانقلاب الاول:

في اليـوم الاول للانقـلاب اعتقـل رجـال الجيش القـوتـلي رئيس الجمهـورية والعظم رئيس الوزراء واعتقل معهما تمويها «محسن البرازي» امين عام القصر الجمهوري.

وفي ١ نيسـان ١٩٤٩ عقـد أكثـر من مائة نائب اجتماعا في فندق الشرق برئاسة الامـير عادل ارسـلان للتـداول في امـر الانقـلاب وقـرر المجتمعـون تأليف وفد منهم للاجتـماع بالـزعيم في مقـر قيـادة الجيش. طلب الـزعيم من الـوفد أن يعلن المجلس النيـابي ثقتـه بالعهـد الجـديـد في مضبطـة رسمية على ان يكون الاجتماع خارج قبة الـبرلمـان، وطلب موافقة البرلمان على تشكيل وزارة جديدة برئاسة الزعيم يتولى فيها ايضـا وزارتي الـدفـاع والـداخلية. رفض الوفد طلب الزعيم. فأصدر المرسوم رقم ٢ الـذي نص في مادتـه الاولى على حل الـبرلمـان وتأليف لجنة دستورية لوضع مشروع

---

(١) الانباء السوفيتية ـ بيروت ٢١ اب ١٩٤٩

دستور جديد وقانون للانتخابات النيابية . وجاء في المادة الثانية ان مرسوما لاحقا سيصدر لتعيين أعضاء اللجنة الدستورية ، وسيحدد موعد الانتخابات العامة بعد الاستفتاء على الدستور الجديد .

شهدت دمشق وحلب وبقية المدن السورية مظاهرات شعبية كبيرة عبر فيها المتظاهرون عن ولائهم للنظام الجديد ، وفي ٤ نيسان ١٩٤٩ أصدر الزعيم قرارا بتعيين محافظين جدد وتسليمهم مهام الحكام العسكريين ، وصدر مرسوم بتعيين السيد اسعد طلس مستشارا حقوقيا لوزارة الدفاع ، واستدعي السيدان أكرم الحوراني وعلي بوظو للتعاون مع الزعيم والتشاور في الامور الهامة فباشرا عملهما في وزارة الدفاع .

وفي ٥ نيسان عين الزعيم السيد «حسني البرازي» نائبا للحاكم العسكري العام من المنطقة الشمالية ، وفي ٧ نيسان قدم القوتلي والعظم كتابا استقالتهما فتليت استقالة القوتلي من قبل حسني الزعيم امام مؤتمر صحفي :

«اقدم للشعب السوري الكريم استقالتي من رئاسة الجمهورية السورية راجيا له العزة والمجد والسؤدد» .

وفي ١٨ نيسان الف الزعيم أول حكومة انقلابية برئاسته فاحتفظ بوزارتي الدفاع والداخلية .(١)

بعد اسبوعين من الانقلاب ، سيطر الزعيم على كل مقادير السلطة في البلاد بينما احتار السياسيون في طريقة التعامل مع الانقلاب الجديد :

الاتجاه الاول : يتزعمه «فارس الخوري» رئيس مجلس النواب السابق ويقول بضرورة اطفاء النار التي شبت في البيت ويعني العودة تدريجيا الى عهد دستوري جديد تسوده الديموقراطية ويطالب بالتعاون مع الزعيم حتى يسخر الانقلاب للاصلاح ، والتقدم لتجنب المزيد من الانقلابات العسكرية .

الاتجاه الثاني : وتزعمه الحوراني وعفلق والبيطار ، كان تعاونه مع الانقلاب

---

(١) الامير عادل ارسلان نائبا لرئيس الوزراء وزيرا للخارجية ، وفيضي الاتاسي للمعارف والصحة ، وحسن جبارة للمالية ، أكرم الحوراني للعدل ، فتح الله صقال للاقتصاد الوطني (اصبح بعد يومين للاشغال والمواصلات) ونوري الايبش للزراعة وجميعهم من المستقلين .

مشروطا بقيام الانقلاب بالاصلاحات الجذرية الفورية (مطالب البعث من الزعيم في المذكرة بتاريخ ٤ نيسان ١٩٤٩)

الاتجاه الثالث : وتزعمه رشدي كيخيا وناظم القدسي (حزب الشعب) طالب بعودة الجيش الى ثكناته فورا لاعادة الحياة البرلمانية والديموقراطية للبلاد.

الاتجاه الرابع : وتزعمه الحزب الوطني ودعا الى مهادنة الجيش والسعي لانتخابات جديدة تعيد الحياة البرلمانية للبلاد ويستعيد فيها الحزب الوطني سلطته.

كان التعاون بين الزعيم والسياسيين في الايام الاولى للانقلاب قائما، لكنه سرعان ما بطش بالشيوعيين وزج عفلق بالسجن وتخلى عنه زعماء حزب الشعب، الذين رفضوا تشكيل حكومة في ظل الانقلاب، فلم يجد امامه الا بعض الطامعين بالسلطة من أعضاء الحزب الوطني، شعر الزعيم بعزلته بين اوساط السياسيين وخشي من تآمر الهاشميين على حياته فاصدر مرسوما فصَّل فيه كيفية تشكيل موكبه، واستقدم بعض الضباط الالمان لتنظيم حرسه الخاص ثم نظم حرسه من الشركس والاكراد، وأصدر مرسوما يقضي بترفيع «عبد الله عطفة» الى رتبة لواء (امين عام وزارة الدفاع) بينما اصبح الزعيم مشيرا، ورفع «بهيج كلاس» الى رتبة عقيد، وأطلق سراح بعض المعتقلين السياسيين وعلى رأسهم «شكري القوتلي» فرحل مع عائلته الى سويسرا ومنها الى القاهرة وبقي فيها حتى عام ١٩٥٤.

نتيجة تعقد الموقف الدولي والعربي حول سورية، اتخذ الزعيم سلسلة من الاجراءات الامنية، فاعتقل عددا من السياسيين والصحفيين والكتاب، واصبح سجن المزة العسكري دارا للارهاب والتعذيب حيث أكره بعض السياسيين على توقيع صك الولاء للانقلاب وزعيمه، بينما اعلن الكثيرون انسحابهم من العمل الحزبي.

في ٥ حزيران ١٩٤٩ صادق مجلس الوزراء على المرسوم الخاص بانتخاب رئيس الجمهورية الذي سيحل دستوريا محل شكري القوتلي، عشرات البرقيات ورسائل المبايعة وردت الى الزعيم الى جانب مشاريع عدة لاقامة تماثيل ونصب تذكارية للزعيم في هذه المدينة أوتلك، وفي ٢٦ حزيران موعد الاستفتاء الشعبي على

نتيجة انتخاب حسني الزعيم ١١٦٪

الدستور وعلى رئيس الجمهورية، كان الزعيم المرشح الوحيد لهذا المنصب[١] فأعلنت نتائج الاستفتاء وجاء في البيان الذي اصدرته وزارة الداخلية : «تبين لدى تدقيق المحاضر من لدن وزارة الداخلية ان مجموع الاصوات بلغ ٨١٦٣٢١ صوتاً جميعهم صوتوا لصالح الزعيم» وهكذا كانت نتيجة التصويت ١١٦٪ لصالح الزعيم. (كان عدد المشتركين بالاقتراع فعلا ٧٣٠٠٣٠ صوتا)[٢].

وفي ٢٦ حزيران أيضا كلف رئيس الجمهورية السيد محسن البرازي بتشكيل وزارة جديدة فجاءت كما يلي : محسن البرازي للرئاسة والداخلية والخارجية، اللواء عبد الله عطفة للدفاع الوطني، الامير مصطفى الشهابي للعدل، نوري الابيش للزراعة، حسن جبارة للمالية والاقتصاد الوطني، خليل مردم بك للمعارف الصحة، فتح الله صقال للاشغال العامة والمواصلات.

كان في مقدمة مهام الوزارة الجديدة تطهير جهاز الدولة، فذهب العديدون ضحايا هذا التطهير بينما شمل اخرين ممن اتهموا فعلا بالفساد، كان من بين الذين شملهم التسريح السيد «اسعد طلس» أمين عام وزارة الخارجية (عديل العميد سامي الحناوي) استطاع البرازي ضبط جهاز الحكومة وأبعده عن المفاسد التي سادت العهد الماضي، بينما ظل الزعيم نفسه «اتاتورك» سوريا، فشن حملة من أجل استعاضة «الطربوش» العثماني بالقبعة الاوربية وبدأت الشائعات تنتشر عن بذخ الزعيم ولهوه في مسكن جديد تحيط به حديقة وارفة وسياج من الجنود والمخبرين. [٣]

تحدث الناس كثيرا عن حفلات المجون والسكر التي كانت تقام في الفنادق الكبرى تحت اسم حفلات خيرية، وكيف كان التجار وكبار الاغنياء يدخلون المزاد لشراء قلم حبر الزعيم أو زر من أحد قمصانه . .

---

(١) رشح نفسه ايضا السيد بشير كمال «قائد حزب الله» الذي وصف بالجنون واودع سجن المزة بعد تعذيبه

(٢) غالب العياشي ـ الايضاحات السياسية الصفحة ٥٧٧

(٣) نذير فنصة ـ ١٣٧ يوما هزت سورية ـ الحلقة الخامسة ـ مجلة اللبنانية ١٩٨٢

رابعا - العلاقات العربية والدولية في عهد الانقلاب :

مرت عشرة ايام على الانقلاب الاول، والزعيم محتار في امر الدول العربية التي لم تعترف بالنظام الجديد، فوجه مذكرة سلمها الى مبعوثي الدول العربية بدمشق شرح فيها اسباب الانقلاب وأهدافه وحرصه على وضع دستور جديد وقانون للانتخابات واعادة الحياة الديموقراطية للبلاد.

في ١٦ نيسان ١٩٤٩، هبطت طائرة عسكرية عراقية في مطار المزة ونزل منها «نوري السعيد» ببزة عسكرية برتبة «زعيم»، واجتمع الزعيم الى «الزعيم» وصدر بعد مغادرة الوفد العراقي بيان مقتضب جاء فيه :

«تغتنم الحكومة العراقية فرصة الانقلاب السوري لتطمين سورية الى ان العراق يعتبر أي اعتداء صهيوني على حدودها، اعتداء عليه بالذات، وأن الجيش العراقي مستعد لتلبية نداء الاخوة في كل ساعة تدعو الضرورة الى ذلك».

لكن «نذير فنصة» ذكر في مقالاته حول اجتماع «الزعيمين» ما يلي :

«سألت الزعيم عن فحوى اجتماعه مع نوري السعيد فقال : على خلاف ما تضمنه البيان لم تكن قضية فلسطين الا مسألة ثانوية في المباحثات، ان نوري السعيد عرض علي اقامة وحدة سورية عراقية فورية.(١)

كان الزعيم حريصا على سلطته وسلطانه أكثر من حرصه على الوحدة مع العراق أو الاردن فسارع الى ايفاد مستشاره الخاص السيد «نذير فنصة» الى القاهرة والرياض حاملا رسائل الزعيم التي توضح نوايا نوري السعيد، اطمأنت مصر والسعودية الى حسن نوايا الزعيم فوجه اليه الملك فاروق دعوة لزيارة القاهرة في اقرب فرصة ممكنة. وفي ٢٠ نيسان ١٩٤٩ غادر الزعيم الى القاهرة واجتمع في «أنشاص» مع الملك فاروق حيث اتفقا على التعاون والتنسيق وعلى اصدار بيان مشترك يتضمن اعتراف المملكة المصرية بالانقلاب السوري. ثم زار «فنصة» السعودية فلقي ترحيبا واهتماما وعاد منها محملا بالاعتراف وبأعطر التمنيات، مع رجاء العاهل السعودي المحافظة على حياة شكري القوتلي.(٢)

---

(١)(٢) نذير فنصة ١٣٧ يوما هزت سورية، مجلة المجلة اللبنانية الحلقة الرابعة - ١٩٨٢

في ٢٦ نيسان ١٩٤٩ وبينما ذكرت الصحف انباء الحشود العراقية ـ الاردنية حول سوريا، عقد الزعيم مؤتمرا صحفيا في مبنى قيادة الجيش كان غاضبا عصبي المزاج فحمل حملة شعواء على الملك عبد الله وعلى عبد الاله ونوري السعيد.

قال الزعيم في مؤتمره الصحفي :

«هؤلاء لم يعترفوا بالوضع الجديد في سوريا، انهم يتآمرون علينا وقد اسفروا عن نواياهم العدوانية بحشد قواتهم على حدودنا بغية تحقيق مشروعهم المسمى الهلال الخصيب أو سورية الكبرى. سوف آتي بالملك عبد الله الى دمشق وأعلق مشنقته في ساحة المرجة، وهددالزعيم بالهجوم العسكري على الاردن وضمه الى سوريا بالقوة. (١)»

في ١٧ نيسان ١٩٤٩ علق «غلوب باشا» قائد القوات الاردنية الذي كان في الولايات المتحدة بقوله :

«ان الاردن لن يقف مكتوف الايدي ازاء الاستفزازات السورية، ان سورية يحكمها اليوم رجل عصابات يشبه الى حد كبير رؤساء العصابات المنقرضة في شيكاغو»(٢)

«وفي ٢٧ نيسان ١٩٤٩ بعثت المفوضية الامريكية في دمشق بمذكرة جاء فيها :

«ان حكومة الولايات المتحدة قد لاحظت بارتياح التأكيدات العلنية التي ادلى بها دولة رئيس الوزراء الزعيم حسني الزعيم مؤكدا عزم الحكومة السورية الجديدة على القيام بتعهداتها الناشئة عن جميع المعاهدات والاتفاقات الدولية التي ارتبطت بها الحكومة السورية السابقة (اتفاق التابلاين) وكذلك عن تعلقها بالمباديء الديموقراطية وعزمها على اجراء انتخابات جديدة في زمن قريب»(٣)

وحتى يستطيع الزعيم مواجهة الضغط الهاشمي، انشأ في دمشق صحيفة

---

(١)(٢) نذير فنصة ١٣٧ يوما هزت سوريا ـ مجلة المجلة ١٩٨٢

(٣) الايام دمشق ١٩٤٩



ناطقـة باسمـه (الانقـلاب) وعين في الاذاعة السادة أحمد عسه وظافر الصابوني ونشأة التغلبي لشن حملات اعلامية موجهة الى عمان وبغداد.

في ١ ايار ١٩٤٩ تلقى الزعيم رسالة من نوري السعيد جاء فيها :

«ان العـراق لا يرى ضرورة لاعـتراف جديـد يضيفـه الى اعـترافـه السـابق باستقلال القطر الشقيق. اذ ان تبدل الحكومات هو شأن من شؤون المملكة الداخلية الصـرفـة وهـو يكـرر ما قد صرح به مرارا من ان العـراق ليس لديـه مشـاريـع خاصة يفرضها، ولكنه يرحب بأي اتحاد مع أي قطر عربي، ويرى ان تقرير المصير السياسي يعود للشعب بكامل حريته وبدون أي تدخل خارجي لفرض أي نظام لا يرتضيه هذا الشعب[1].

بعـد حصـول الزعيم على هذه التطمينات العراقية سارع نحو تحسين علاقاته بالعراق، فأوفد الامير «عادل ارسلان» نائب رئيس الوزراء ـ وزير الخارجية وصبري العسـلي رئيس الحـزب الـوطني الى العـراق للاشتراك في احتفالات عيد ميلاد فيصل الثـاني، رحب السعيـد بالـوفـد السـوري وبـالعسـلي بصورة خاصة حيث اتفق على التنسيق فيما بينهما لمعالجة العلاقات السورية ـ العراقية مستقبلا

في ٢ ايـار ١٩٤٩ اعـترفت فرنسا بالانقلاب الجديد، وفي ٣ ايار صدر المرسوم التشـريعي رقم /٢٣/ لتصفيـة العـلاقـات المـالية والاقتصادية والعقارية التي كانت معلقة بين سورية وفرنسا منذ عام ١٩٤٦، فحصلت فرنسا على ثمن اعترافها.

وفي ٥ ايار ١٩٤٩ احتفلت سوريا رسميا بعيد جلوس الملك فاروق على العرش، حضر الاحتفال الزعيم شخصيا، وبعث الى الملك فاروق بالبرقية التالية :

«يسعدني ان احل محل جلالتكم في الاحتفال الكبير الذي تزهو دمشق باقامته فيهـا محاطـا بيـاور جلالتكم. ان الشعب السـوري لمغتبط بهذه المناسبة السعيدة التي تمكنـه ان يعـرب عن عظيم ما يكنـه من اجـلال لمليـك مصـر والسودان ومحبة لشعب الكنانة الشقيق»[2]

---

(١) الأيام ـ دمشق.

(٢) الاهرام ١٦ ايار ١٩٤٩

وفي ٧ ايـار ١٩٤٩ اعلن الـزعيم رغبـة سورية ابرام الاتفاق الموقع بين الحكومة السورية وشركة «التابلاين الامريكية» باعتباره صاحب السلطتين التشريعية والتنفيذية .

وخـلال اجتـماع مجلس الـوزراء برئاسة الزعيم قدم وزير الاشغال والمواصلات (فتـح الله صقـال) تقـريـرا انتقـد فيه الاتفاق وطالب بتعديله لما فيه من مس بالسيادة السورية واجحاف بحقوقها المالية . [١]

استطاع تقرير وزير الاشغال اقناع اعضاء مجلس الوزراء بضرورة تعديل اتفاق التـابـلاين قبـل ابـرامـه ، لكن الضغط الخارجي الذي تعرض له الزعيم جعله يجمع مجلس الوزراء ثانية في ١٦ ايار للمصادقة على الاتفاق المعقود مع شركة التابلاين دون تعديل أو تبديل بغض النظر عن التقرير .

وفي ٣٠ حزيران ١٩٤٩ صدر المرسوم التشريعي رقم / ١٤٠ / وسمح بموجبه لشركة التابلاين ان تمارس عملها في سورية وان تنشيء المطارات وسكك الحديد وان تشـتـري البضـائـع وتقيم المنشآت معفاة من الرسوم والضرائب مقابل حصول سوريا على مبلغ مقطوع ٢٠ الف استرليني سنويا .

وفي ٤ حزيران صدر القرار الوزاري رقم (٢٠٣) بالتصديق على الاتفاق الموقع بين سوريـة وشـركـة المصـافي المحـدودة البر يطانية بشأن المصب في بانياس ، لتصدير البترول العراقي

ونصت الاتفـاقيـة حصـول الشـركـة على امتيـاز لمدة ٧٠ عاما لانشاء وصيانة مصفـاة أو مصـافي في الاراضي السـوريـة على ان تؤول ممتلكـات الشركة في سورية للحكـومـة السـوريـة بعد انتهاء مدة الامتياز وتتعهد الحكومة السورية لقاء العائدات باعفاء الشركة من الضرائب والرسوم ، وعدم انتزاع الاراضي التي تتملكها طول مدة الامتيـاز. وتتعهـد الحكومة باعطاء الشركة افضلية في الموانيء السورية كما لها الحق في

---

(١) النص الحرفي لتقرير السيد فتح الله صقال حول التابلاين الملحق الوثائق الوثيقة ١٤

انشـاء وصيـانـة ميـنـاء أو موانيء في سورية لاغراض المشروع وان تضع عوامات لربط السفن وتنشيء اشـارات وأضـواء على الشـاطيء وحـواجـز لصد الامواج . ولها حق انشـاء السكـك الحـديـديـة والطـرق الـبريـة وانشـاء وصيانة شبكات هاتفية وبرقية ولاسلكيـة . وتتعهـد الحكـومـة بمنـح موظفي الشـركـة الاجـانب تسهيـلات خاصة لتنقلاتهم عبر مراكز الحدود . وتحصل الحكومة على عائدات نسبية ٦ مليون جنيه عن ٢ مليـون طن نفـط الاولى و١٠ مليـون عن ٤ مليـون الاولى و١٣ مليون جنيه عن ٦ ملايين طن وما فوق .

وفي ٧ حزيـران ١٩٤٩ عقـدت الاتفـاقية بين الحكومة السورية وشركة خطوط انـابيب الشـرق الاوسـط المحدودة البريطانية لنقل النفط العراقي عبر انابيب مارة في سورية الى البحر الابيض المتوسط .

حصلت الشـركـة الـبريطانية على امتياز لمدة ٧٠ سنة ايضا لمد وصيانة خط أو خطـوط الانـابيب من الحـدود السـورية ـ العراقية شرقا وحتى البحر الابيض المتوسط غربـا . وتضمنت الاتفـاقيـة بنـودا مشـابهـة لبنـود الاتفـاقية الموقعة مع شركة المصافي المحدودة .

واجه الزعيم الحملة التي شنها خصومه بعد تصديق اتفاقية التابلاين بالتصديق على الاتفاقيتين مع شركة نفط العراق ارضاء لنوري السعيد ولموازنة علاقات سورية مع المحاور العربية .

وفي ٧ تموز سلم الزعيم الحكومة اللبنانية «انطون سعادة» زعيم الحزب القومي السوري الاجتماعي الذي اعدم في ٨ تموز ١٩٤٩ .

كانت صداقـة قديمـة تربـط الزعيم مع انطوان سعادة منذ كان الزعيم منفيا في لبنـان ايـام الانتداب ، بعد انقلاب الزعيم فر سعادة من لبنان حيث صدر قرار غيابي باعـدامـه فلجأ الى صديقـه القديم زعيم الانقلاب في سورية ، أكرمه الزعيم وأهداه مسدسا وكسب عن طريق سعادة مجموعة من العسكريين المنتسبين للحزب القومي في الجيش السوري وعمل سعادة بعد ذلك في صحيفة الايام .

كان في لبنـان حكـومـة برئـاسـة السيد رياض الصلح ، زوجته من ال الجابري

ونسيبه محسن البرازي الساعد الايمن لحسني الزعيم، وصل الصلح الى دمشق حاملا رسالة من «بشارة الخوري» رئيس الجمهورية طلب فيها تسليم انطوان سعادة الى السلطة اللبنانية أو تدبير امر قتله بدمشق.

بعد اسبوع من زيارة الوزير اللبناني، عقد الزعيم اجتماعا مغلقا مع رئيس وزرائه (محسن البرازي) اتفقا فيه على تسليم انطوان سعادة للسلطات اللبنانية، وفي ٧ تموز وصل سعادة الى لبنان تحت حراسة مشددة فعقد مجلس الوزراء اللبناني جلسة استثنائية برئاسة «بشارة الخوري» قرر فيها التخلص من سعادة فورا.

في نهاية تموز ازداد الضغط الهاشمي على سورية فازداد الزعيم عصبية وانفعالا لم تتناول تصريحاته المتكررة العراق والاردن فحسب بل وصلت الى التهجم على البريطانيين باعتبارهم يدعمون الاسرة الهاشمية.

شعر «نذير فنصة» ومحسن البرازي ان نهاية الزعيم قد اقتربت، فاسرعا لتهدئة الزعيم عسى يهدىء من تصريحاته ضد البريطانيين، واوفد البرازي «نذير فنصة» الى السفارة البريطانية بدمشق لتبرير عصبية الزعيم بداء السكري، كان جواب الدبلوماسيين البريطانيين (قبل اسبوع من انقلاب الحناوي) : «الزعيم مجنون». . . تجاهل «فنصة» هذا التعبير وكرر رغبته بعقد اجتماع بين الزعيم والسفير البريطاني فكان الرد : «هذه الفكرة الايجابية أتت متأخرة ننصحك بأن تسافر لان الاحوال ستسوء في سورية»[1]

خامسا ـ من حصاد الانقلاب الاول :

صدق «نذير فنصة» عندما قال : «١٣٧ يوما هزت سوريا»، انها الايام التي حكم بها الزعيم سورية وقتل بعدها، فكيف هزت هذه الايام سورية :

١ ـ جميع من راهن على الزعيم خسر، وكل من تفاءل بالانقلاب خاب فأله، لم يأت الزعيم بالانقلاب من أجل الاصلاح وانما جاء الانقلاب ليضع الزعيم في موقع طموحه فحكم البلاد حكما ديكتاتوريا هزيلا، برهن على نجاح السوط في قيادة الناس لفترة وجيزة، لان السوط انقلب ضد الجلادين.

---

(١) المصدر : نذير فنصة ١٣٧ يوما هزت سوريا ـ مجلة المجلة اللبنانية الحلقة السادسة ١٩٨٢.

٢ ـ تباكى البيان الاول للانقلاب على الديموقراطية ، قلنا في العهد السابق بأن الديموقراطية فقدت روحها ولم يبق منها الا مظاهرها ، ونقول عن عهد الزعيم بأنه قتل الديموقراطية روحا ومظهرا(١) .

في عهده جرى تعيين اللجنة الدستورية التي وضعت الدستور الجديد بموجب مرسوم اصدره الزعيم ، وجرى الاستفتاء على منصب رئيس الجمهورية ، والزعيم مرشح وحيد فنال ١١٦٪ من مجموع الاصوات ، اما التعيينات في وظائف الدولة الكبرى فقد تناولت الاشخاص الذين كانوا من ابرز دعائم العهد السابق ، بينما شملت التسريحات صغار الموظفين ، وتجاهل الزعيم في تشكيل الحكومة الجديدة كل الاحزاب السياسية في البلاد بل وسحب امتياز الصحف التي كانت معارضة ابان العهد الماضي (البعث)

٣ ـ اصدر الزعيم مرسوما تشريعيا يقضي بأن يقسم كبار الموظفين يمين الولاء للسلطة الجديدة وأن يتعهدوا بعدم الانتماء لاي حزب سياسي حاضرا أو مستقبلا .

٤ ـ سار العهد الجديد في الخط السياسي الذي رسمه العهد الماضي ، وهو التنسيق مع المحور المصري السعودي في مواجهة المحور الهاشمي .

٥ ـ برهن الزعيم ومن وقف معه من مستشاريه على عدم كفاءته السياسية ، في ظروف استفحل فيها الصراع على سوريا ، كان يعتقد بأن السياسة هي بوضع قدم هنا واخرى هناك وبارضاء المصريين تارة ونوري السعيد اخرى ، وبأن للاعتراف السياسي ثمن قدمه الزعيم لكل من امتدح شخصه من الدول .

٦ ـ انجز الزعيم في ١٣٧ يوما اربع اتفاقيات هامة طال الجدل حولها في سورية :

ا ـ تصفية القضايا المعلقة بين سوريا وفرنسا وهذا يشجع الرأي القائل بأن فرنسا ساهمت في التخطيط للانقلاب ، فقد عجزت حكومة السيد «خالد العظم» في اقناع مجلس النواب بالتصديق على هذه التصفية، نشرت صحيفة الحياة

---

(١) يعتبر انقلاب الزعيم أول انقلاب عسكري في المنطقة ، بل وفي قارتي اسيا وأفريقيا ، فتح الباب لاول مرة على اسلوب الانقلابات العسكرية التي أخذت تتوالى في الخمسينات والستينات . .

دام حكم حسني الزعيم ١٣٧ يوماً سقط في ١٤/٨/١٩٤٩

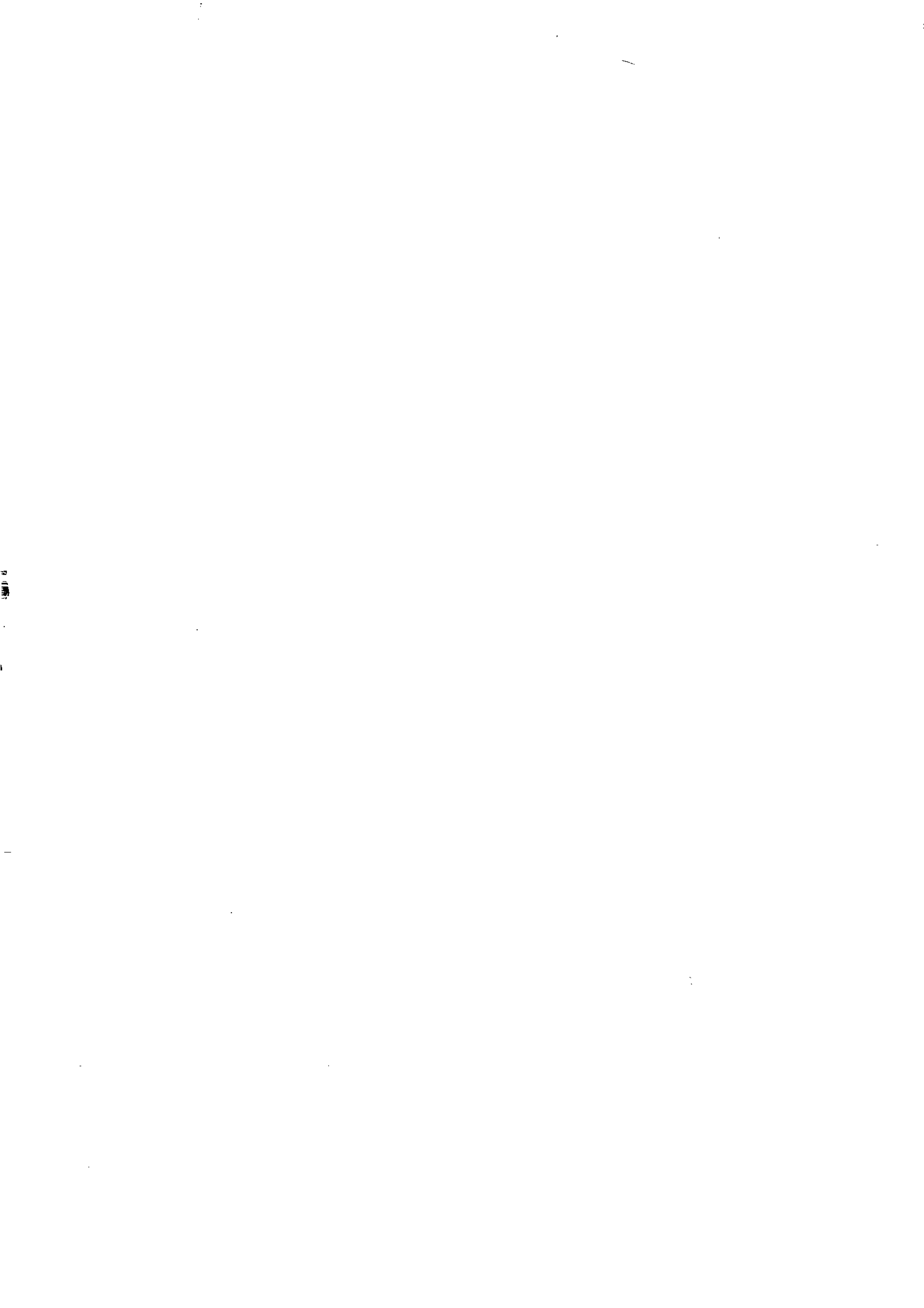
البـير وتيـة ٢٠ اب ١٩٤٩ مقـابلة اجرتها مع الامير عادل ارسلان قال فيها : ظن الفـرنسيـون ان سورية ولبنان لا تزالان واقعتان تحت مناطق النفوذ الفرنسية لاسيما وان مركـز فرنسـا في اوسـاط العسكـريين السوريين واللبنانيين استمر قويا، بسبب تجهيز قوات البلدين بالاسلحة الفرنسية واستمرت الحاجة الى قطع للغيار واسلحة جديـدة. . . كان السفـير الفـرنسي بدمشق على اتصـال يومي مع الـزعيم، كما بذلت فرنسا جهودا لاقناع الدول الاخرى للاعتراف بحكمه، وأكد ارسلان بأن الزعيم دخل في مفاوضات سرية مع فرنسا لعقد معاهدة سورية ـ فرنسية.

ب ـ اتفـاقيـة الهدنة ايار ١٩٤٩ : لايمكن لوم الزعيم لتوقيعه على اتفاقية الهدنة فقد تم التوقيع على هذه الاتفاقيات من قبل مصر ولبنان والاردن ايضا، كما كان موضوع اتفاق الهدنة من تحضير حكومة السيد «خالد العظم» السابقة.

ج ـ اتفاقيات التابلاين ١٦ ايار وخطوط انابيب العراق، عملان متناقضان قام بهما الزعيم.الاول لصالح الولايات المتحدة والسعودية، والثاني لصالح بريطانيا والعـراق• ذكـر «بـاتـريك سيل» في الصراع على سوريا ما يلي : «ذكرت المصادر المـوثـوقة الامريكية، ان المخابرات الامريكية والبر يطانية علمت بوقوع الانقلاب قبـل ايـام ولكنهـا لم تفعـل شيئـا لمؤ ازرته أو دفعه، ان المساندة للزعيم جاءت بعد الانقـلاب وان تصـديق الـزعيم لهذه الاتفـاقيـات يجب ان يؤ خذ على اساس انه انعكـاس لحاجـة الـزعيم كسب الاصـدقـاء للاعـتر اف بانقـلابه أكثر مما هو دعم افـرنسي أو امـريكي أو بريطـاني لتجهيز الانقلاب قبل القيام به»[1]. اننا نرجح الرأي القـائـل بأن انقـلاب الزعيم كان من بنات افكاره وبتشجيع من بعض السياسيين المحليين ومسـانـدة من الضبـاط الشبـاب في الجيش• كانت شخصيتـه وحـاجته لكسب الاعتراف الدولي هما وراء ما انجزه.

---

(١) باتريك سيل : الصراع على سوريا حاشية الصفحة ٥٩.



الفصل الرابع

الانقلاب الثاني
١٤ اب ١٩٤٩ ـ ٢٦ كانون أول ١٩٤٩

لم يكن الانقلاب الثاني مفاجئا للاوساط السياسية المعارضة لحسني الزعيم، الذين خططوا للاطاحة به، كما خطط الهاشميون لسوء صلاتهم «بالزعيم»، ولم يكن هذا الانقلاب مفاجئا حتى لانصار الزعيم والمقربين منه الذين سعوا لدى البريطانيين لترميم العلاقات التي هدمها الزعيم.

لكن المفاجأة ان تأتي الاطاحة بالزعيم على يد أقرب اصدقائه «الزعيم سامي الحناوي» الذي وصل الى مركزه بفضل «الزعيم» ورعايته.

في ١٤ اب ١٩٤٩ شهدت شوارع دمشق، الدبابات تطوق المباني العامة ويطل من ابراجها جنود بلباس الميدان ويدهم على زناد رشاش كبير.. هذه المرة عرف سكان العاصمة قبل صدور البلاغ رقم (١) انه انقلاب.. منذ الفجر القي القبض على «حسني الزعيم» و«محسن البرازي» و«نذير فنصة» واجتمع المجلس الحربي الاعلى برئاسة الزعيم سامي الحناوي، وأجرى محاكمة سريعة لرؤوس العهد السابق، وأصدر حكمه: اعدام «حسني الزعيم ومحسن البرازي» وبعد لحظات من صدور الحكم نفذ بهما حكم الاعدام رميا بالرصاص.

وفي الساعة السابعة من صباح يوم الاحد ١٤ اب ١٩٤٩ اذيع البلاغ العسكري رقم (١)، وجاء فيه: «لقد قام جيشكم الباسل بالانقلاب يوم الثلاثين

اذار الماضي لينقذ البلاد من الحالة السيئة التي وصلت اليها، لكن زعيم ذلك الانقلاب أخذ يتطاول هو وحاشيته على اموال الامة ويبذرها بالاثم والباطل ويعبث بالقوانين وحريات الافراد . . .

ولهذا وبعد الاعتماد على الله عزم جيشكم الذي لا يريد الا الخير بالبلاد أن يخلصها من الطاغية الذي استبد هو ورجال حكومته، وقد اتم الله للجيش ما أراد فانقذ شرف البلاد وآلى على نفسه أن يسلم الامر الى الاحرار المخلصين من رجالات سورية، وسيترك الجيش لزعماء البلاد أنفسهم قيادة البلاد وسيعود الجيش الى ثكناته وسيترك السياسة لرجالاتها»(١)

أولا ـ أدوات الانقلاب الثاني :

كان المقدم أمين أبو عساف والملازم الاول فضل الله أبو منصور، وشكيب وهاب، وجميعهم من جبل العرب، الاداة الفعلية للانقلاب الثاني.

سافر أكرم الحوراني الى جبل العرب واجتمع بحسن الاطرش وطالبه بتأييد الضباط الدروز لسامي الحناوي. ثم عقد الحوراني ـ حسب رواية الاطرش ـ اتفاقاً مع الضباط الدروز الذين كانوا اعضاء في الحزب القومي السوري الاجتماعي. في نفس الفترة دفع حسني الزعيم بكتيبة مدرعة للتوجه الى جبل الدروز لتعزيز حامية الجبل برئاسة المقدم حسني جراس وذلك لقمع الجماهير الغاضبة على نظام حسني الزعيم. ساهم سامي الحناوي في اصدار الامر بنقل هذه الكتيبة الى جبل العرب باعتبارها بقيادة الملازم أول فضل الله أبو منصور. حيث توجهت هذه الكتيبة فجر ١٤ آب ١٩٤٩، على شكل مفارز صغيرة لاعتقال رئيس الوزراء (البرازي) وقائد الشرطة العسكرية (المقدم ابراهيم الحسيني) بينما تولى فضل الله أبو منصور قيادة مفرزة مؤلفة من ست مصفحات حاصرت منزل الزعيم، وجردت حرسه الخاص من سلاحه ودخل فضل الله واعتقل الزعيم، وصفعه على وجهه، ووجه اليه تهمة الغدر بانطون سعادة، ثم وضعه في دبابة اتجهت به الى سجن المزة، وهكذا كان شأن محسن البرازي.

---

(١) غالب العياشي الايضاحات السياسية الصفحة (٥٩٥)

ابلغ فضـــل الله هاتفيــا بأن القيـادة العليـا حكمت على الـزعيم والـبرازي بالاعدام، فقام بتنفيذ حكم الاعدام رميا بالرصاص.

وفي ٥ آب ١٩٤٩ صدر البلاغ العسكـري رقم /٢/ بتسميـة اعضاء المجلس العسكري الاعلى الذي تألف من :

العقيـد بهيـج الكلاس، العقيد علم الدين القواس، المقدم أمين أبوعساف، والنقبـاء : محمـد معـروف، عصـام مريـود، خالـد أبو جادة، محمود الرفاعي، محمد دياب، حسين الحكيم، والملازم أول فضل الله أبو منصور.

كان هؤلاء من الشبـاب الـوطني الحـاقد على نظام حسني الزعيم الذين قرروا وضع خطة لاغتيال الزعيم، لكن اتصال سامي الحناوي بهم اقنعهم بفكرة التخطيط للانقلاب بدل الاغتيال.

ثانيا ـ العوامل الخفية وراء الانقلاب الثاني :

١ ـ سامي الحناوي : شخصية مناقضة تماماً لشخصية الزعيم فهو لا طموح له وليس من أهـل الحـل أو الـربـط، كان قائداً للجبهة السورية في عهد الزعيم وصديقاً له، اصدر الزعيم مرسوماً خاصاً لترفيعه إلى رتبة زعيم. لسامي الحناوي «عديل» هو السيد «اسعد طلس» عمل في وزارة الخارجية السورية وعين سفيراً في طهران ثم امينا عامـاً لوزارة الخـارجية.قام «محسن البرازي» بتسريحه في اطار حملة التطهير التي باشرها في الجهـاز الحكـومي ولم يستطـع الحناوي اقناع الزعيم باعادته، فبدأ يتردد بين دمشق وبغـداد وعمـل كضـابـط اتصال بين الحناوي ونوري السعيد واوساط حزب الشعب للانتقام من حسني الزعيم.

٢ ـ نوري السعيـد : كان أكثـر المستائين من تصرفات الزعيم وسياسته العربية نحـو مصـر والسعـوديـة، لكنـه صبر عليـه وخطـط للانتقام منه، باشر نوري السعيد مخططـه ضد الزعيم بإجراء تغييرات فورية في أركان سفارته بدمشق، عين مجموعة من العسكـريـين بقيادة العقيد «صالح مهدي السامرائي» وأغدق عليهم الاموال للانفاق بسخـاء في أوسـاط الضباط وخاصة الصغار منهم، لاغرائهم بفكرة الوحدة مع العراق باعتبارها نواة الوحدة العربية. رفع العسكريون العراقيون شعارا يقول : بأن الطريق الى تحريـر فلسطـين لا يتم الا عبر وحـدة الجيشـين السـوري ـ والعـراقي، وذهب

العسكريون العراقيون الى القول بأن الوحدة هي اثمن بكثير من التاج الهاشمي. سرعان ما سيتخلص الجيش الموحد من التيجان والعروش، وكشف العسكريون العراقيون عن وعود بريطانية بأن المعاهدة العراقية ـ البريطانية لن يمتد أثرها الى سورية، وأطلقوا شائعات كثيرة عن اتصالات حسني الزعيم بالامريكان وبعض اليهود لعقد صلح منفرد مع اسرائيل بعد التوقيع على اتفاقيات الهدنة.

وعين نوري السعيد السيد «موسى الشابندر» سفيرا له بدمشق لصلاته القديمة مع رجالات السياسة في القطر. باشر «الشابندر» تعزيز صلاته القديمة ببذخ الاموال وشراء الصحف والصحفيين. كانت مهمته سهلة ومثمرة خاصة في اوساط حزب الشعب الذي تربطه علاقات قديمة بالهاشميين وفي اوساط الحزب الوطني (جماعة ميخائيل اليان) وقد كشفت محاكمات بغداد بعد الثورة العراقية قائمة باسماء السياسيين السوريين الذين انتظموا سرا في مخطط الانقلاب ضد حسني الزعيم على الشكل التالي: (1)

من السياسيين المستقلين:

عادل العظمة، نبيه العظمة، منير العجلاني، حسني البرازي، سامي كبارة، هاشم الاتاسي، لطفي الحفار، احسان الشريف، حسن الحكيم، نبيه الغزي، اسعد طلس، فهمي الحريري.

من الحزب الوطني:

ميخائيل اليان، صبري العسلي، جمال علي اديب، ظافر القاسمي، شفيق سليمان، عبد الرحمن كيالي، نجيب الريس، فيصل العسلي (تعاوني).

من حزب الشعب:

رشدي الكيخيا، ناظم القدسي، معروف الدواليبي، رزق الله انطاكي، عدنان الاتاسي، عبد اللطيف السباعي، فيضي الاتاسي، نسيب البكري، علي بوظو، زكريا قاطرجي، عبد العزيز صلاح، احمد قنبر.

من الصحفيين:

---

(1) محاكمات بغداد ـ هيئة الاذاعة البريطانية ١٩٥٨.

نصوح بابيل، محمد طلس، نقولا جانجي، عبد القادر حقي الحفار وديع الصيداوي، ايليا شاغوري، عبد الغني العطري، بشير العوف.

في ١٠ اب ١٩٤٩ حطت في مطار المزة طائرة عسكرية عراقية كانت في طريقها الى لندن ونزل منها نوري السعيد، كان في استقباله اركان السفارة ومجموعة من السياسيين والصحفيين السوريين، تحدث السعيد مع بعض الصحفيين وبشر بقرب حدوث الانقلاب.وبعد اربعة ايام من توقف السعيد في مطار المزة اطاح الانقلاب الثاني بحسني الزعيم.

ثالثاً ـ الأوضاع الداخلية :

اعلن قادة الانقلاب الثاني، رغبتهم في عودة الجيش الى ثكناته، وتسليم مقدرات البلاد الى رجال السياسة الوطنيين، مشيرين الى زهدهم بالمناصب وبعدهم عن الاستغلال والتسلط وايمانهم المطلق بالشرعية الدستورية.

وللبرهان على ذلك، اتصلوا برجال السياسة لعقد اجتماع في دمشق وتسليم السلطة في البلاد الى حكومة مدنية مؤقتة تشرف على انتخابات الجمعية التأسيسية لوضع دستور جديد، صدر البلاغ العسكري رقم /٧/ بتاريخ ١٤/٨/١٩٤٩ المتضمن عقد اجتماع تمهيدي مع السياسيين أكدت خلاله قيادة الانقلاب بأن مهمة الجيش ستكون حفظ الامن فقط.

وفي يوم الاحد ١٤/اب ١٩٤٩ اجتمع سامي الحناوي واللواء عبد الله عطفة في مقر وزارة الدفاع مع السياسيين السوريين[1] فأكد اللواء عطفة مساويء الحكم السابق شارحا الاسباب التي دفعت الجيش للقيام بالانقلاب الثاني، وبين اسباب الدعوة لعقد هذا الاجتماع، بتأسيس حكومة صالحة تقوم على اساس العدل واحترام

---

(١) حضر الاجتماع : فارس الخوري ـ حسن الحكيم ـ زكي الخطيب ـ منير العجلاني ـ شاكر العاص ـ سامي كبارة ـ فيضي الاتاسي ـ صلاح الدين البيطار ـ امين جعفر ـ اكرم الحوراني ـ معروف الدواليبي ـ عيسى السرياني.

القانون والحريات الشخصية والاجتماعية، حيث سيقف الجيش بعيدا عن كل تدخل سياسي.

وأكد اللواء عطفة بأن مجلس الدفاع العسكري سيقوم على مصلحة البلاد ريثما تتألف الحكومة الشرعية.

ثم تحدث الزعيم سامي الحناوي فأكد ضرورة تسليم مصير البلاد لساسة الامة التي شعرت بالحاجة الى هذا الانقلاب بسبب ما اصابها من خيبة امل ومرارة.

وفي مساء ١٤ اب ١٩٤٩ عقد الحناوي الاجتماع الثاني مع مجموعة مختارة من السياسيين[١] وجرى البحث في اختيار الحكومة وتسمية اشخاصها، فاجتمع الرأي على تكليف السيد هاشم الاتاسي بتشكيل هذه الحكومة المؤقتة[٢] التي شارك فيها حزب البعث العربي ممثلا بالسيد ميشيل عفلق،[٣] والحزب العربي الاشتراكي ممثلا بالسيد أكرم الحوراني.

سيطر حزب الشعب على شؤون الحكومة الجديدة واحتل اعضاؤه الوزارات التي اشترط الحزب احتلالها باستمرار (الخارجية - الداخلية) وفي ١٥ اب ١٩٤٩ اذاعت الوزارة بيانها فاشارت الى تزويدها بصلاحيات رئيس الجمهورية وبالسلطتين التشريعية والتنفيذية بهدف اعداد العدة لاقامة أوضاع دستورية خلال

---

(١) حضر الاجتماع : هاشم الاتاسي، فارس الخوري - حسن الحكيم - اللواء عطفة - الزعيم الحناوي.

(٢) هاشم الاتاسي للرئاسة - خالد العظم للمالية (مستقل) رشدي الكيخيا للداخلية (الشعب) ناظم القدسي للخارجية (الشعب) اللواء عبد الله عطفة للدفاع (مستقل) سامي كبارة للعدل والصحة والشؤون الاجتماعية (مستقل) فتح الله اسيون وزير دولة (الشعب) أكرم الحوراني للزراعة (الاشتراكي) ميشيل عفلق للمعارف (البعث) مجد الدين الجابري للاشغال العامة (مستقل).

(٣) كانت مشاركة حزب البعث العربي في الوزارة موضع نقاش داخل الحزب وخارجه، كثير من أعضاء المؤتمر التأسيسي لم ينظر الى مشاركة الحزب بالحكم نظرة ارتياح، واعتبر ذلك خطوة متسرعة لا مبر لها ولا تنسجم مع مباديء وأهداف الحزب. ودافع آخرون عن هذه المشاركة باعتبارها ردا على ما عاناه الحزب إبان حكم الزعيم.

الفترة الانتقالية، حيث ستعمل الحكومة على دعوة الامة الى انتخاب جمعية تأسيسية تضع دستور البلاد. وتعهدت ان يسود الانتخابات جو من الحرية يكفل اخراج شرعية البلاد الاساسية على ما فيه خيرها وازدهارها.

واشار البيان في مجال سياسة الحكومة الخارجية، الى ضرورة الابقاء على صلات المجاملة والصداقة مع الدول الاجنبية في اطار ميثاق الامم المتحدة، وعلى الصعيد العربي ستجعل الحكومة نصب عينيها وجوب احكام اسباب المودة وأواصر القربى في علاقات الدول العربية ورفع شأن الجامعة العربية [1]

استمرت الوزارة برئاسة السيد «هاشم الاتاسي» من ١٤ اب ١٩٤٩ ولغاية ١٠ كانون أول ١٩٤٩ دون ان يحصل تبديل بين اعضائها، كان من بين الموضوعات التي عالجتها :

١ - استمرار العمل بالاحكام الصادرة في عهد حسني الزعيم (مراسيم تشريعية وعادية - وقوانين) : اعلنت الحكومة احترامها للاتفاقيات المعقودة في عهد الزعيم وأبرزها اتفاق شركة التابلاين لامرار النفط السعودي عبر سورية، واتفاق شركة أنابيب العراق لامرار الزيت العراقي عبر سورية، واتفاقيات التصفية للمسائل المعلقة بين سورية وفرنسا ويأتي في مقدمتها الاتفاق النقدي، اضطرت الحكومة لاتخاذ هذا الموقف بعد اتصالات مع الوزراء المفوضين لكل من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا الذين أكدوا موقف حكوماتهم بعدم الاعتراف بالانقلاب الجديد ما لم يعتبر تلك الاتفاقيات نافذة.

٢ - تطهير الجهاز الحكومي : بعد اسبوع من تولي حكومة الاتاسي مهامها تلقت مجموعة من المراسيم بعزل بعض الموظفين واحالة البعض الاخر على التقاعد موقعة من الزعيم سامي الحناوي ومؤرخة بتاريخ ١٣ اب ١٩٤٩

جرت مداولات بين الحكومة وقائد الانقلاب (الحناوي) الذي تنازل عن سلطاته للحكومة المدنية منذ ١٤ اب، لكنه اصر على عزل الوظفين الذين كان وزراء حزب الشعب لا يميلون اليهم.

---

(١) نظر اجتماع السياسيين مع قادة الانقلاب بالملحق الوثائقي رقم ١٥

٣ ـ انتخـاب جمعيـة تأسيسيـة لوضـع دستـور جديـد للبـلاد : اعلنت وزارة الاتـاسي في بيـانهـا الاول انهـا حكـومة مؤقتة هدفها اعادة الحياة الدستورية للبلاد، فاجتمـع مجلس الـوزراء لدراسـة الاقتراح المقدم من وزير الداخلية (رشدي الكيخيا) بشأن وضع قانون جديد للانتخابات.

تردد الـوزراء بين رأيـين : الاول : وهـورأي المستقلين يقـول باعـادة مجلس النـواب المنحـل ودعـوتـه الى جلسـة واحـدة يمنـح فيهـا الحكومة القائمة السلطات التشريعية ثم يحل ويعمد الى انتخابات جديدة.

والثاني وهو رأي حزب الشعب ويقول بأن الدستور لم يعد صالحا، لذلك يجب وضـع دستـور جديـد من قبـل جمعيـة تأسيسية منتخبة لهذا الغرض فقط، ثم ينتخب مجلس للنواب استنادا الى قواعد الدستور الجديد.

كان هدف حزب الشعب من الاصرار على الانتخـابـات عبر قانـون جديـد للانتخـابـات، والاصـرار على دستـور جديد للبلاد عبر جمعية تأسيسية، هو استبعاد عودة السيـد «شكـري القـوتـلي» لاستلام منصب رئيس الجمهورية لهذا اقرت الوزارة المـراسيم التي أصـدرهـا حسني الـزعيم ومن ضمنها مرسوم قبول استقالة القوتلي وحل مجلس النواب.

ونظرا لنفوذ حزب الشعب في اوساط الحكومة وضباط الانقلاب، فقد نجح في حمل مجلس الـوزراء على تعـديـل قانـون الانتخابات على ضوء المشروع الذي قدمه السيـد «رشـدي الكيخيـا» فاشـترطت المادة ٢٢ منه ان يكون المرشح حاملا الشهادة الابتـدائيـة على الاقل أو ما يعادلها[1] وباعتبار «الكيخيا» وزيرا للداخلية اصدر قرارا بتشكيل لجنة خاصة لاجراء فحوص للمرشحين، نجح فيها من يرغب حزب الشعب بترشيحـه ورسب فيهـا معظم رجـال العشـائر وزعماء الاقضية الذين كانوا من الموالين للحزي الوطني.

حدد وزيـر الـداخلية موعد الانتخابات في ١٥ تشرين الثاني **١٩٤٩** لانتخاب

---

(١) صدر القانون الجديد عدد النواب ١٠٨ نائبا يمثل الواحد منهم ٣٠ الف مواطن وهم موزعون ٨٦ مسلمون ـ ١٥ مسيحيون ـ يهودي واحد و٦ عشائر.

جمعية تأسيسية، فأعلن الحزب الوطني مقاطعة الانتخابات لهذا كانت المعركة محصورة في الشمال على مرشحي حزب الشعب ومن انسحب من الحزب الوطني وانضم الى حزب الشعب، اما في دمشق فكانت المعركة بين حزب الشعب وكتلة المستقلين برئاسة «سامي كبارة».

كان وزير الداخلية يصدر تعليماته الى المحافظين بأن يعرقلوا ترشيح الذين لا ينتسبون لحزب الشعب، ومساعدة مرشحي الحزب للفوز، وبعد اطمئنانه للترتيبات، اعلن انسحابه من وزارة الداخلية لضمان «نزاهة» الانتخابات، فاسندت وكالتها الى السيد خالد العظم.

جرت الانتخابات بهدوء... فاز بها في الشمال حزب الشعب بـ ٤٠ مقعدا، وفازت في دمشق قائمة المستقلين سامي كبارة، حسن الحكيم، سعيد حيدر، زكي الخطيب، منير العجلاني، مصطفى السباعي، محمد المبارك، ومن حزب الشعب علي بوظو، وفاز في حماه عبد الرحمن العظم، وحسني البرازي ورئيف الملقي وأكرم الحوراني، وفاز في حمص مرشحو حزب الشعب وفي مقدمتهم هاني السباعي وفيضي الاتاسي.

اصبح لحزب الشعب (٥١) مقعدا في الجمعية التأسيسية الجديدة، وهم لا يكفون لفرض سيطرة الحزب على الجمعية التأسيسية الجديدة التي كان فيها (٦٥) مقعدا للمستقلين والفئات الاخرى.

قبيل اجتماع الجمعية التأسيسية، قدم «رشدي الكيخيا» مشروعا لدستور مؤقت يتضمن انتخاب رئيس مؤقت للدولة وتخويل الوزارة صلاحية التشريع الى ان تنتهي الجمعية التأسيسية من وضع الدستور الدائم، اراد حزب الشعب من وراء اقتراحه حصول الوزارة على حق التشريع من الجمعية التأسيسية لانه لم يحقق فيها الاغلبية المنتظرة، وهكذا تستمر هيمنته على السلطة التنفيذية وتمتد الى السلطة التشريعية، لكن هذا المشروع الذي نال موافقة مجلس الوزراء، عدلته الجمعية التأسيسية وخاصة المواد ١ و٢ و٣.

فاز الدستور المؤقت بعد تعديله بأغلبية ٧٢ صوتا مقابل ٣٢ صوتا ضده، فقدم

الاتـاسي استقـالـة حكـومتـه المؤقتة في ١٠ كانون الاول، وانتخب رئيسا للدولة[١]، وحصلت الوزارة على صلاحية التشريع لمدة ثلاثة اشهر، بينما انتخب السيد «رشدي الكيخيـا» رئيسـا للجمعيـة التأسيسيـة المكلفة بوضع الدستور الجديد، اعاد «الحزب الـوطني» الـذي عقـد اجتـماعا في دمشق تنظيم صفوفه وتشكيل قيادته فانتخب السيد «نبيـه العظمـة» رئيسا و«ميخائيل اليان» مقررا عاما وانتخب السادة صبري العسلي - عبـد الـرحمن كيـالي - جمال علي اديب - محمد طلس - كميل عريس - عفيف الصلح - ظافر القاسمي - نجيب الريس - هراج بابازيان - اعضاء اللجنة العليا للحزب.

وأصبحت صحيفتـا «القبس» بدمشق و«الشبـاب» في حلب ناطقتـين بلسـان الحزب ومعبرتين عن سياسته الداخلية والعربية.

قررت القيادة الجديدة للحزب الوطني انتهاج خط المعارضة لكل ما يصدر عن حزب الشعب المسيطر فعليا على الانقلاب وموجه سياسته الداخلية والعربية، فعلى صعيد السياسة العربية ايد الحزب الدعوة للاتحاد مع العراق بل عدل نظامه الاساسي من الجمهوري الى الملكي للمزاودة على حزب الشعب، فادى ذلك الى انقسامات في صفـوفـه، كان قسم من اعضـائه بقيادة «ميخائيل اليان» يسعى لاقامة الوحدة مع العـراق، وقسم اخـر يصـل الخيـوط مع شكري القوتلي والملك فاروق في الاسكندرية (فـاخـر الكيـالي) وقسم ثالث يتصـل سرا بالسعـودية ويحرضها على الاتحاديين وعلى رجالات السلطة في سورية.

كلف رئيس الدولة، السيد «ناظم القدسي» لتشكيل وزارة جديدة، اراد حزب الشعب ان تكون هذه الوزارة جسرا تمر فوقه البلاد نحو اقامة الاتحاد مع العراق، وعين «معـروف الـدواليبي» وزيـرا للدفـاع بمهمـة تصفيـة الضبـاط المعادين لفكرة الهلال الخصيب، بعد يومين سقطت هذه الوزارة، كلف «معروف الدواليبي» بتشكيل وزارة

---

(١) بمـوجب نص المـادة الاولى من الـدستـور المؤقت بعد تعديله والتصويت عليه: يتمتع رئيس الـدولـة، الى أن يتم وضـع الـدستـور بالحقـوق والصـلاحيـات المنوطة برئيس الجمهورية حسب الدستور القديم.

جديـدة، لكنـه فشـل، ثم كلف «العظم»، لكن الانقـلاب الثـالث فاجأه قبـل بدء مشاوراته لتشكيل الوزارة الجديدة.

رابعاً - العلاقات العربية في عهد الانقلاب الثاني :

كان مشـروع الهـلال الخصيب المحور الاساسي لسياسة الانقلاب والحكومة، الامر الذي انعكس على التدابير الداخلية التي تحدثنا عنها، وعلى انكماش علاقات سورية العربية مع مصر والسعودية ولبنان.

ما إن تألفت الـوزارة الجـديـدة في ١٤ اب ١٩٤٩، حتى وصـل في اليوم التالي رسل الهلال الخصيب من بغداد، فاستقبلت دمشق، التي احتفلت قبل شهرين بعيد جلوس الملك فاروق، وفدا شعبيا عراقيا جاء للتهنئة بالانقلاب الجديد، ضم (صالح جبر - محمد الصدر - محمد عبد الهادي كبه - حمدي الباججي - صديق شنشل - فائق السـامـرائي - فاضـل الجـمالي - عبـد الرحمن البزاز) كذلك وصل وفدان اخران الاول عسكري والثاني صحفي.. نزلت هذه الوفود في فندق الشرق (اوريان بالاس) حيث ينـزل اعضـاء حزب الشعب خلال تواجـدهـم بدمشق، بدأ السيـاسيـون السوريون ورجـال الصحـافـة ورؤ سـاء الاحـزاب وزعـماء العشـائر يتوافدون الى الفندق لعقد اجتـماعـات مطـولـة سريـة وعلنية مع اعضاء الوفد العراقي، طالب بعض السوريين اعـلان الـوحـدة فورا، لوضـع البلاد والدول العربية امام الامر الواقع، لكن «حزب الشعب» الـذي عرف عنـه الـتردد، فضـل ان يتم هذا الاعلان عبر انتخابات جمعية تأسيسية ووضع دستور جديد للبلاد ينص صراحة على الوحدة، وبعد استفتاء شعبي لاعطاء الوحدة المظهر الدستوري الملائم الذي يقطع دابر كل محاولة لضربها. وطمأن الشعب الـوفـد العـراقي الى سيطـرتـه التـامـة على السـاحـة الشعبيـة خاصـة بعد الانتكـاسـات التي اصـابت الحـزب الـوطني، واقـامـة زعيمـه «شكـري القـوتلي» في الاسكندرية، وأكدوا وجود مجموعة من الضباط الموالين لسياستهم وفي مقدمتهم اللواء «سامي الحناوي» قائد الانقلاب، فاتفق المجتمعون على تحقيق الخطوات التالية :

١ - تمهيد الجو السياسي الداخلي في سورية، وتهيئة الرأي العام بقبول الوحدة مع العراق وذلك عبر انتخابات جمعية تأسيسية تضع الدستور الجديد الذي ينص

على الاتحـاد مع العـراق، وسيسعى حزب الشعب للفـوز بأغلبية مقاعد الجمعية التأسيسية القادمة.

٢ ـ تحريك رجال الصحافة والاقلام، وزعماء الاحياء والعشائر.

٣ ـ تركيز أوضاع الجيش وتصفية المعارضين لفكرة الاتحاد من بين صفوفه وترقية الضبـاط المـوالـين وتسليمهم القطعـات الحسـاسة في الجيش، وتعيين الملازم أول «طلعت صدقي» رئيسا للدائرة السياسية.

٤ ـ تنسيق السيـاسـة الخـارجيـة للدولتـين بهدف مواجهة كل محاولة مصرية أو سعودية لنسف الاتحاد المنوي اقامته.

٥ ـ تبـادل الـوفـود الشعبيـة والرسمية بين العاصمتين لتعزيز الصلات الشعبية واعتـماد السيـد «اسعـد طلس» للعمـل في بغـداد كضابط اتصال بين العاصمتين واعتـماد السيـد «عـدنـان الاتـاسي» نجـل السيد «هاشم الاتاسي» وزيرا مفوضا لسورية في العراق.

بدأ حزب الشعب (رشدي الكيخيا وناظم القدسي) بتنفيذ تلك البنود، فأعلن موعـد انتخـابـات الجمعيـة التأسيسيـة وعـدل قانـون الانتخابات حتى يتدخل وزير الـداخليـة (الكيخيـا) في رفض ترشيـح من لا يقبـل به، وقـاطـع الحـزب الـوطني الانتخـابـات وهـذا ما كان يتمناه حزب الشعب، واستمال قائد الانقلاب (الحناوي) عددا من الضبـاط الى صفوف حزب الشعب، ونشـط في تقـديم مشـروع قانـون الانتخـابـات الجـديـد، ومشروع الدستور المؤقت الذي نص على استبدال منصب رئيس الجمهورية بمنصب رئيس الدولة.

وبعـد ايـام من تشكيـل الـوزارة برئـاسـة «هاشم الاتاسي» عقدت اجتماعات متصلة مع العـاملين في حقـل السياسة، وكان «الكيخيا» يتحدث الى كل منهم على حده محاولا استمالته الى فكرة الاتحاد.[1]

وكـان مجلس الـوزراء لا يرفض هذه الفكـرة على الـرغم من عدم اثـارتهـا في

---

(١) مذكرات خالد العظم ـ الجزء الثاني ـ الصفحة ٢١٩ ومابعدها.

جلساته الا مرة واحدة، عندما اقترح رشدي الكيخيا وضع مشروع النظام الاساسي لهذا الاتحاد.

جاء في هذا المشروع ان سورية والعراق تؤلفان اتحادا فيدراليا له رئيس ونائب للرئيس ويشمل الدفاع والسياسة الخارجية والاقتصاد. كان المشروع غامضا، أراد واضعوه جعله كذلك لجس النبض من جهة، وانتظار ما تسفر عنه المحادثات العراقية - البريطانية بشأن عدم امتداد المعاهدة بين الدولتين الى سورية بعد اتحادها مع العراق.[1]

كانت أنباء المداولات بشأن الاتحاد السوري - العراقي تصل تباعاً الى القاهرة والرياض، في مطلع ايلول ١٩٤٩ عقد مجلس الجامعة دورته العادية في القاهرة فكلف مجلس الوزراء السيد «ناظم القدسي» وزير الخارجية لرئاسة الوفد السوري المؤلف من الوزيرين «عادل العظمة» وميشيل عفلق بينما مثل العراق «نوري السعيد». كان موضوع الاتحاد السوري - العراقي أكثر المواضيع اهمية، فوقفت مصر والسعودية ولبنان ضد هذا الاتحاد، وسعى مندوبوها الى اتخاذ قرار من مجلس الجامعة ضد تحقيقه، لكن «القدسي» هدد بالانسحاب من الاجتماع اذا جرى اتخاذ مثل هذا القرار، التف المعارضون العرب وقدموا مشروع معاهدة «الضمان الجماعي العربي» لاحراج الوفدين السوري والعراقي، فاضطر مجلس الوزراء الى توجيه الوفد السوري نحو متابعة المناقشات حول المعاهدة دون ذكر لموضوع الاتحاد مع العراق،[2] وعندما شعرت الحكومتان المصرية - والسعودية بفشل مشروع الاتحاد، برد حماسهما تجاه معاهدة الضمان الجماعي العربي.

لم يؤثر ما حدث في الجامعة العربية على تصميم حزب الشعب لتحقيق الاتحاد السوري - العراقي. ركز الانتخابات التي حدد موعدها في ١٥ تشرين الثاني، وأجرى اتصالات مع المرشحين لدخول المعركة الانتخابية في قوائم موحدة باسم حزب

---

(١) مذكرات خالد العظم - الجزء الثاني - الصفحة ٢١٩ ومابعدها.

(٢) مذكرات خالد العظم - الجزء الثاني - الصفحة ٢٢٥

الشعب مستغلا رفض الحزب الوطني الاشتراك فيها. لكن نتائج الانتخابات اصابت الحزب بالنكسة الثانية، عندما لم يحقق الاغلبية المتوقعة (٥١ مقعدا من أصل ١٠٨ مقعدا) فبدأ يسحب الصلاحيات التشريعية من الجمعية التأسيسية لاعطاء الحكومة حق التشريع لفترة غير محددة، لكن مشروع الدستور المؤقت الذي قدمه رشدي الكيخيا اصيب بنكسة أيضا عندما عدله أعضاء الجعية التأسيسية بتحديد هذه الصلاحية بثلاثة أشهر.

انتخب السيد «هاشم الاتاسي» رئيسا للدولة وتألفت لجنة لصياغة القسم: (حسني البرازي - منير العجلاني - سعيد حيدر - صبحي العمري - رزق الله انطاكي - علي بوظو - فيضي الاتاسي) فوضعوا نصا لقسم لا يحتوي على احترام النظام الجمهوري للبلاد، مما حمل الجمعية التأسيسية على رفضه. اتضح لحزب الشعب ان جهوده وصلت الى الطريق المسدود، فاتجه نحو تشكيل وزارة جديدة لاتخاذها كجسر تعبر من خلاله سورية نحو الاتحاد. عاشت البلاد في ازمة وزارية، كانت الحكومة تتشكل ليلا وما ان يحل الصباح حتى يستقيل معظم اعضائها.. وهكذا حتى حدث الانقلاب الثالث.

خامساً - من حصاد الانقلاب الثاني:

نجحت حكومة حزب الشعب في الحقلين المالي والاقتصادي عندما اقر مجلس الوزراء السماح بتصدير القطن فارتفعت اسعاره، كذلك سمح بتصدير كمية من الحنطة الى الخارج، فحققت ارباحا تحولت نحو شراء كمية من الذهب فازدادت نسبة التغطية الذهبية للعملة السورية.

فيما عدا ذلك لم تحقق حكومة حزب الشعب أي نجاح، فلا أعادت الوئام الوطني بين الاحزاب المتصارعة، ولا ازالت تدخل الجيش في السياسة، ولا صانت الديموقراطية، ولا حققت الاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية.

لم تكن ممارسات حزب الشعب، الذي انفرد بالسلطة مغايرة عن ممارسات الحزب الوطني عندما انفرد بالسلطة، لقد شوهت الديموقراطية بالتزوير، وقيدت الصحافة بافساد الضمائر. واستمرت السطوة الحزبية على شؤون البلاد.

كان الخـلاف على صعيـد السيـاسـة العـربيـة، بين حزب الشعب والحـزب الوطني، شكليا ايضا، كلاهما ادخل البلاد في صراع المحاور العربية على سورية.

الـوطنيـون غلبـوا صلاتهم القـديمـة مع مصـر والسعـوديـة على كل مشـروع للوحـدة، والشعبيـون غلبـوا مصـالحهم الشخصيـة بانحيازهم للهاشميين ضد مصر والسعودية. ولكن، لاحزب الشعب، ولا الحزب الوطني، كان راغبا بالوحدة.

دافـع كل منهـما عن مركـزه ضدها باسم الدستور، وباسم النظام الجمهوري. كانت مهمـة الحـزب الـوطني اسهـل لان المصـريين والسعوديين لم يطرحوا الوحدة مع سوريـة، لكنهم عارضـوا بشـدة أي وحـدة سوريـة مع الهـاشميـين. اما مهمة حزب الشعب مع الهاشميين فكانت اصعب، لان لدى الهاشميين مشاريع وحدوية جاهزة لم ينقذ حزب الشعب منها الا انقلاب اديب الشيشكلي.

على صعيـد السيـاسـة الدولية، كان للحزب الوطني منطلقات خارجية اوسع افقـا من حزب الشعب، لانـه اقـام علاقات واسعة مع جميع الدول دون منح أي منها امتيـازات. بينـما كانت خبرة حزب الشعب في هذا المجـال محدودة. عنـدمـا هددت الـدول بعـدم الاعتراف بالنظام الجديد ما لم يعترف بالاتفاقيات المعقودة ايام «حسني الـزعيم» سارع وزراء حزب الشعب للاعـتراف بها متنـازلين عن حقوق سورية المالية والمعنـويـة لهدف انـاني بحت وهـو: الاقرار بسريان المراسيم الصادرة في عهد الزعيم حتى يمنعـوا القـوتلي من العودة، ويحولوا دون اجتماع البرلمان الذي حله الزعيم، فمر مع هذه المراسيم اتفاقيات مع شركات النفط البريطانية والامريكية.



الفصل الخامس

الرئيس المدني ـ هاشم الاتاسي

د ا م ١٣-٧-٩٥م

الانقلاب الثالث

١٩ كانون الاول ١٩٤٩ ـ ٢ كانون الاول ١٩٥١

«الحكم المزدوج»

بعد النكسات التي اصابت جهود زعامة حزب الشعب لاقرار الصيغ الدستورية الكفيلة باعلان الاتحاد مع العراق، اتفق اقطاب الحزب مع اللواء «سامي الحناوي» على قيام الجيش باعتباره الورقة الاخيرة المتاحة في ايديهم، بالتحرك لتحقيق هذا الهدف، بتاريخ ١٦ كانون الاول **١٩٤٩** وجه اللواء سامي الحناوي دعوة الى خمسة من كبار الضباط للاجتماع به لمناقشة موضوع الاتحاد السوري ـ العراقي، شعر هؤلاء الضباط بأن حضورهم الاجتماع يعني وضعهم تحت سلطة قائد الجيش فيفرض عليهم ما يريد، واذا ما رفضوا فان في مقدوره اعتقالهم جميعا، تخلف بعضهم عن حضور هذا الاجتماع، واتخذوا التدابير اللازمة لاعتقال الحناوي، فتوجه اللواء الاول بقيادة العقيد أمين أبو عساف من القنيطرة الى دمشق واعتقل الحناوي واسعد طلس وآخرين من انصارهما.

وفي صباح ١٩ كانون الاول **١٩٤٩** اذيع البلاغ رقم (١) بتوقيع العقيد اديب الشيشكلي :

«ثبت لدى الجيش ان رئيس الاركان العامة اللواء سامي الحناوي وعديله السيد اسعد طاس وبعض ممتهني السياسة في البلاد يتآمرون على سلامة الجيش

وكيان البلاد ونظامها الجمهوري مع بعض الجهات الاجنبية، وكان الجيش يعلم هذا الامر منذ البداية، وقد حاول ضباطه بشتى الطرق، بالاقناع تارة وبالتهديد الضمني تارة أخرى، ان يحولوا دون اتمام المؤامرة وان يقنعوا المتآمرين بالرجوع عن غيهم فلم يفلحوا، فاضطر الجيش حرصا على سلامة البلاد وسلامته وحفاظا على نظامها الجمهوري، ان يقصي هؤلاء المتآمرين، وليس للجيش اية غاية أخرى وانه ليعلن انه يترك البلاد في ايدي رجالها الشرعيين ولا يتداخل اطلاقا في القضايا السياسية، اللهم الا اذا كانت سلامة البلاد وكيانها يستدعيان ذلك»(١)

اجتمع كبار ضباط الجيش وقرروا تكليف السيد «خالد العظم» بتشكيل وزارة جديدة بينما استمر السيد هاشم الاتاسي رئيسا للدولة. وبتاريخ ٢٦ كانون الاول ١٩٤٩ اذاعت رئاسة الاركان بيانا مفصلا عن اسباب اقصاء الحناوي عن القيادة وأهم هذه الاسباب محاولته اعلان اتحاد سياسي يطيح بكيان البلاد. (٢)

أولا : العوامل الخفية وراء الانقلاب الثالث :

١ ـ العقيد اديب الشيشكلي : ولد ونشأ في مدينة حماه من عائلة كبيرة ومعروفة، وتطوع في جيش الشرق الفرنسي ثم انتقل مع غيره من الضباط الى الجيش السوري، التحق عام ١٩٤٨ بجيش الانقاذ ثم عاد الى الجيش، اشترك مع حسني الزعيم بالانقلاب الاول، كما اشترك مع الحناوي في الانقلاب الثاني، لكنه لم يحقق في الانقلابين طموحه الشخصي، فهو مغامر يتطلع الى السلطة ويبحث عن سلم يوصله الى قمتها باسلوب بارع ومقبول من الجماهير. له شقيق هو النقيب صلاح الشيشكلي عضو في الحزب القومي السوري الاجتماعي وبحكم هذا الواقع ارتبط بصلات حزبية مع العقيد امين ابو عساف والنقيب فضل الله ابو منصور.

٢ ـ السيد أكرم الحوراني : ارتبط مع الشيشكلي بعلاقات قديمة بحكم نشأتهما في

---

(١) غالب العياشي، الايضاحات السياسية الصفحة ٦١٠

(٢) نص بلاغ قيادة الاركان عن اسباب اقصاء الحناوي بالملحق الوثائق رقم ١٦

مدينـة حماه، ومعـارضتهـما لفكرة الاتحاد مع العراق، انعكست هذه العلاقة على صلات الشيشكلي مع الضباط الشبان الاعضاء في الحزب العربي الاشتراكي.

تخيل الشيشكلي ان التعاون مع حزب له قاعدة جماهيرية واسعة هو السلم الـذي يبحث عنـه ليـوصله الى القمة.وتصور الحوراني وجماعته ان باستطاعتهم ان يسيروا الشيشكلي في خط سيرهم لانقاذ البلاد مما تتخبط به في مضمار السياستين الداخلية والخارجية.

زار أكرم الحوراني النقيب فضل الله ابو منصور والعقيد امين ابو عساف قائد اللواء الاول المدرع في القنيطرة، وحثهما للمساهمة في انقاذ البلاد للمرة الثانية وقال لهما: «لو تأخر التحرك بضعة ايام فان جيشا اجنبيا سيدخل البلاد»[1]

قاد العقيد امين ابو عساف والنقيب فضل الله ابو منصور ـ وهما عضوان في الحـزب القـومي السـوري الاجتـماعي ـ دبابات اللواء الاول باتجاه دمشق واعتقلا سامي الحنـاوي وصهـره اسعـد طلس ومحمـد معـروف رئيس الشـرطة العسكرية ومحمود الرفاعي رئيس المكتب الثاني.

٣ ـ الحزب القومي السوري الاجتماعي: خلال الفترة التي احتك فيها الشيشكلي مع الحـوراني ادرك استحـالـة اكـمال الشوط معه بسبب طموحات الطرفين، فشق كل منهـما طريقـه، اتجـه الحـوراني للاطـاحـة بالشيشكلي بينما اتجه الشيشكلي بواسطة شقيقه للتعاون مع الحزب القومي السوري الاجتماعي بشكل سري وهادىء.

كان القوميون السوريون مطاردون في لبنان بعد اعدام سعادة، فدلفوا الى سوريا وازداد نشاطهم واتسعت دعوتهم باصدارهم صحيفة سياسية تسمى الجيل الجديد رئيس تحريرها جورج عبد المسيح وبدأت توزع على نطاق واسع في اوساط الموظفين وصغار ضباط الجيش.

ثانيا ـ اوضاع البلاد في عهد الانقلاب الثالث:

عرف الانقـلاب الثـالث بعهـد «الحكم المـزدوج». أي تنـازع السلطـات بين

---

(١) المقصود بالجيش الاجنبي ـ الجيش العراقي

المدنيين الذين يمثلهم رئيس الدولة «هاشم الاتاسي» ورئيس الجمعية التأسيسية «رشدي الكيخيا وبين العقيد «اديب الشيشكلي» المسيطر على مجلس العقداء.

في ٢٥ كانون الاول ١٩٤٩ شكل السيد «خالد العظم» أول وزارة في عهد الانقلاب الثالث[١]. استمرت في الحكم حتى ٢٩ ايار ١٩٥٠ حيث اضطر للاستقالة بسبب الخلافات التي برزت بين «العظم» و«حزب الشعب». اعلن السيد «رشدي الكيخيا» ان الوزراء الشعبيين في الحكومة لا يمثلون الحزب، وعندما تفاقمت الخلافات اوعز اليهم بالاستقالة لاسقاط الوزارة.

كان ابرز انجاز لهذه الوزارة، الانفصال الجمركي عن لبنان... في مطلع اذار ١٩٥٠، عقدت لجنة من الاقتصاديين السوريين اجتماعا لبحث نتائج الوحدة الجمركية مع لبنان[٢]، فتوصلوا الى قرار جاء فيه: «امام سورية اختيار احد الطرفين: اما وحدة جمركية واقتصادية ونقدية تقرر فورا بين البلدين، واما انفصال جمركي عاجل يكون فيه كل من سورية ولبنان حرا باتباع السبيل الذي يتوافق مع مصلحة بلاده»[٣]

درس مجلس الوزراء، تقرير لجنة الخبراء، فقرر توجيه مذكرة الى الحكومة اللبنانية عرض فيها الوحدة الاقتصادية الكاملة مع لبنان أو الانفصال الجمركي الفوري، لكن الحكومة اللبنانية رفضت الوحدة الاقتصادية.

---

(١) خالد العظم للرئاسة والخارجية (مستقل) فيضي الاتاسي للعدل (الشعب) سامي كبارة للداخلية (مستقل) هاني السباعي للمعارف (الشعب) عبد الباقي نظام الدين للزراعة (مستقل) عبد الرحمن العظم للمالية (مستقل) معروف الدواليبي للاقتصاد (الشعب) أكرم الحوراني للدفاع (العربي) محمد المبارك للصحة (اخوان مسلمين) فتح الله اسيون للأشغال العامة (الشعب).

(٢) بعد اعلان استقلال كل من سورية ولبنان، عقد اتفاق تشرين الاول ١٩٤٣ الذي اوجد الوحدة الجمركية بين القطرين وانشأ مجلسا اعلى للمصالح المشتركة انيط به التشريع الجمركي.

(٣) مذكرات خالد العظم - الجزء الثاني - الصفحة ٣٧

فقررت الحكومة السورية بتاريخ ١٣ اذار ١٩٥٠ ما يلي :[١]

١ ـ فصل مصلحة الجمارك عن لبنان وايجاد مديرية عامة للجمارك السورية ترتبط بوزارة المالية.

٢ ـ تطبيق انظمة القطع على العمليات التجارية بين سورية ولبنان وعدم السماح للاشخاص المسافرين الى لبنان أو القادمين من أن يخرجوا أو يدخلوا أكثر من خمسين ليرة سورية من النقد السوري.

٣ ـ منع نقل البضائع من لبنان الى سورية باستثناء البضائع العابرة (الترانزيت) والبضائع المعفاة من الجمارك والمحروقات.

٤ ـ اقامة مراكز جمركية ومراكز مراقبة على الحدود السورية ـ اللبنانية

٥ ـ منع سفر السوريين الا باجازة من وزارة الداخلية عند الضرورة.

٦ ـ اصدار قانون النقد السوري والغاء حق المصرف السوري في اصدار النقد وجعل هذا الحق ملكا للدولة وحدها، على ان تؤمن تغطية الليرة السورية من الذهب بنسبة ٣٠٪ من قيمة النقد المصدر، والعملات الصعبة والسندات التجارية المحررة بالليرات السورية.

٧ ـ اشتراك الدولة في صندوق النقد الدولي.

ناقش مجلس النواب قرار الحكومة، فقرر بالاجماع المصادقة عليه واعتباره ساريا منذ تاريخ صدوره ونشره في الجريدة الرسمية.[٢]

في مطلع شهر نيسان بدأ السيد «معروف الدواليبي» وزير الاقتصاد (حزب الشعب) اطلاق سلسلة من التصريحات السياسية... كان من بين ما قاله : «اعلن بصفتي الشخصية لا بوصفي وزيرا في الحكومة، انه اذا استمر الضغط الامريكي على العرب لجعلهم يسيرون في سياسة لن تنتهي الا بتهويد بقية ابناء الامة العربية،

---

(١) مذكرات خالد العظم ـ الجزء الثاني الصفحة ٤٧

(٢) خصص المرحوم خالد العظم في مذكراته ـ الجزء الثاني ـ فصلا كاملا عن المراحل التي مرت بها المفاوضات مع الجانب اللبناني بشأن الانفصال الجمركي.

فاني اقترح اجراء استفتاء في العالم العربي ليعرف الملأ ما اذا كان العرب يفضلون الف مرة ان يصبحوا جمهورية سوفيتية على ان يكونوا طعمة لليهود»[1]

احرجت هذه التصريحات رئيس الوزراء ووزير الخارجية السيد «خالد العظم» ليس فقط بسبب كونها تدخلا في شؤون وزارته، أودعاية شعبية لصاحبها، وانما بسبب ردود الفعل الدولية التي احدثتها. ظن البعض ان تحولا ما طرأ على السياسة السورية، مما اضطر رئيس الوزراء الى عقد جلسة طارئة في القصر الجمهوري (٢٨ نيسان ١٩٥٠) طلب فيها من الوزراء الامتناع عن الادلاء بأي تصريح يتعلق بالسياسة الخارجية، خلال تلك الجلسة انسحب السيد «اكرم الحوراني» وزير الدفاع، وبعث كتاب استقالته، واشترط للرجوع عنه اقالة الوزيرين «سامي كبارة» و «محمد مبارك» لانه لا يستطيع التعاون معهما في مجلس الوزراء. كان ذلك اول تهديد لمستقبل الحكومة[2].

وفي شهر نيسان اجتمع مجلس الجامعة لمناقشة مشروع معاهدة الدفاع العربي المشترك، الذي قدمته مصر والسعودية، شعر «العظم» بعدم الحماس المصري والسعودي لهذه المعاهدة بعد مبادرة مندوب مصر اثارة موضوع فصل الاردن بسبب عزمه ضم الضفة الغربية، فاحيل مشروع المعاهدة الى لجنة مختصة لدراسته.

في شهر ايار اجتمع مجلس الجامعة مجددا للبت بأمر المعاهدة، فكرر الوفد المصري موقفه من الاردن، وذهب الى القول بأن التوقيع على المعاهدة مرتبط بقرار جماعي بفصل الاردن من الجامعة العربية، وهدد بانسحاب مصر من الجامعة[3] وكان الموقف السعودي منسجما مع الموقف المصري.

ادرك السيد خالد العظم صعوبة الموقف الذي ستتعرض له حكومته امام النواب اذا لم يعد من القاهرة ومعاهدة الدفاع العربي المشترك موقعة، فهي البديل العملي للرد على دعاة الاتحاد مع العراق، خاصة بعد تصويته على قرار الجامعة

---

(١) الايام دمشق ٥نيسان ١٩٥٠

(٢) مذكرات خالد العظم الجزء الثاني الصفحة ٢٥٧

(٣) المصدر السابق - الصفحة ٢٥٠

فصل الاردن مجاملة للموقف المصري - السعودي المشترك، فبعث برسالة الى رئيس الحكومة المصرية تضمنت ١٩ بندا شرح فيها صراحة موقفه. ومما قاله :

١ - لا استطيع الا ان ابدي مخاوفي من احتمال قيام اصحاب النيات المغرضة الى تحقيق احدى الفكرتين، سورية الكبرى أو الهلال الخصيب سواء تم ذلك سلما أو عن طريق العنف.

٢ - الجيش السوري مستعد لمقاومة هاتين الفكرتين وضد أي هجوم محتمل، لكنه سيتحمل خسائر فادحة بالارواح والمعدات يفضل مواجهة اليهود بها.

٣ - نخشى ان يصاب الرأي العام في سورية بخيبة امل بعد ان اصبح متجها الان نحو الضمان الجماعي بحيث يعود المتمسكون بفكرة الاتحاد مع العراق الى ابراز وجودهم مجددا محتجين بموقف مصر من معاهدة الدفاع العربي المشترك. ولهذا نطلب التوقيع على هذه المعاهدة أو التوقيع على معاهدة ثنائية بيننا.

٤ - ان سياستي وسياسة حكومتي الخاصة اصيبت الآن بهزة شديدة بحيث اصبح يخشى ان يفلت الامر من يدها بعد ان توصلت بجهودها الى استبعاد فكرة الاتحاد مع العراق.

٥ - انني شخصيا بانحيازي الى اقتراح مصر بفصل الاردن، رغم ان الرأي العام في سورية لا يعتبر ما قام به الاردن يستوجب الفصل. فقد غامرت بمستقبل الحكومة التي تستند فيها تستند اليه على حزب لا يقول بذلك (حزب الشعب).

٦ - والآن بعد ان حصل ما حصل لا ارى مندوحة من لفت نظر الحكومة المصرية - كما سأقوم بلفت نظر الحكومة السعودية - الى خطورة الحالة والى وجوب تداركها السريع بالوسائل التالية :

ا - صدور بيان من قبل الحكومة المصرية يفسر موقفها من تأجيل التوقيع على معاهدة الدفاع العربي المشترك ويثبت موافقتها عليها واستعدادها للتوقيع عليها وتنفيذها.

ب - اعارة الجيش السوري بعض الاسلحة اللازمة له لزوما شديدا (الدبابات).

ج ـ التنازل للجيش السوري عن الصفقة التي عقدها الجيش المصري بشراء بعض القطع البحرية لقاء دفع ثمنها.

د ـ وضع مبلغ من المال (عشرة ملايين جنيه) تحت تصرف الحكومة السورية تعزز بها وسائل دفاعها العسكري.

وفي ١٦ ايار ١٩٥٠ وصل السيد «خالد العظم» الى الرياض واجرى محادثات مطولة مع الملك عبد العزيز الذي طرح مع «العظم» عودة «القوتلي» الى البلاد، لكن العظم أكد مقاطعة الحزب الوطني للانتخابات في عهد «سامي الحناوي»، وعليه اعادة تنظيم نفسه للانتخابات القادمة، فاذا قدم القوتلي ترشيحه سينتخبه الشعب، وقد يحتل ثانية منصبه، ولكن يجب ان يتم ذلك عبر الانتخابات، وأكد «العظم» بأن اتجاه حكومته الراهن هو ضد الوحدة مع العراق بل ان هذه الفكرة باتت مستبعدة لا يؤيدها الا أكثرية من اعضاء حزب الشعب، اما الاحزاب الاخرى بما فيها الحزب الوطني فقد تراجعت عن تأييد الفكرة[1].

وشرح «العظم» توجه سياسته نحو التنسيق مع مصر والسعودية واعرب عن خيبة امله بسبب عدم التوقيع على معاهدة الدفاع العربي المشترك واطلع العاهل السعودي على المذكرة التي بعث بها الى الحكومة المصرية، وطلب من الملك عبد العزيز لتدعيم مركز حكومته تجاه حزب الشعب وتجاه ما قد يثور في وجهها من مصاعب في الجمعية التأسيسية التي يسيطر عليها اعضاء حزب الشعب ان تباشر السعودية بتسديد اقساط القرض الممنوح لسورية والبدء بشحن معدات مرفأ اللاذقية، فاصدر الملك عبد العزيز التوجيهات لتلبية الطلب السوري.

في شهر ايار ١٩٥٠ اصدر وزراء خارجية الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا التصريح الثلاثي حول الشرق الاوسط الذي اعلنت بموجبه الدول الثلاث رفع الحظر المفروض على تصدير السلاح لدول المنطقة منذ الحرب العربية ـ اليهودية الاولى ١٩٤٨. واشترط البيان لاستجابة الدول للطلبات المقدمة لها ان لا يحدث

---

(١) مذكرات خالد العظم الجزء الثاني ـ الصفحة ٥٦٠

سباق للتسلح في المنطقة، وان تستخدم الاسلحة لاغراض دفاعية بحتة، وان تتعهد الـدول في المنطقـة بعـدم استخـدام القوة في علاقاتها، واعلنت الدول الثلاث ضمانها للحدود القائمة وخطوط الهدنة وبأنها ستتخذ التدابير اللازمة حيال أي خرق للحدود أو خطوط الهدنة(١)

تسلم السيـد «خـالـد العظم» نص التصـريح الثلاثي اثناء وجوده في القاهرة، وكان ميال لقبوله وأعد مذكرة لعرضها على الجمعية التأسيسية شارحا فيها الايجابيات الكـامنـة وراء هذا التصـريح(٢). . . . لكنـه فوجيء ببرقيـة بعث بها السيـد «فيضي الاتاسَي» وزير العدل قال فيها :

«اتقـدم بكتـاب استقـالتي هذا ولـو في غيـابكم لجهـلي متى تنتهي الـروحات والدلج وركوب متون الاجواء واللجج. . (٣)»

شعـر «العظم» ببـدء معـركـة وزارتـه مع حزب الشعب فقـرر الانسحـاب من المعركة بتقديم استقالة حكومته في ٢٩ ايار.

كلف رئيس الـدولـة «الـدكتـور ناظم القدسي» (حزب الشعب) بتأليف وزارة جديدة صدرت مراسيم تشكيلها في ٤ حزيران ١٩٥٠. (٤)

في شهـر حزيـران ناقش مجلس الجـامعة التصريح الثلاثي، وفي ٤ تموز ١٩٥٠ اجتمعت الجمعيـة التأسيسيـة لمنـاقشـة هذا التصـريـح. فالقى وزير الخارجية (ناظم القدسي) بيانا أكد فيه بأن اللجنة السياسية للجامعة قررت ان يكون ردها على البيان الثلاثي كما يلي :

«ان الدول العربية ليست اقل حرصا من غيرها على استقرار السلام في المنطقة

---

(١) الدكتور نور الدين حاطوم، التاريخ الدبلوماسي ـ مطبعة الجامعة ـ الصفحة ٢٦١

(٢) مذكرات خالد العظم ـ الجزء الثاني ـ الصفحة ٢٤٦

(٣) المصدر السابق الصفحة ٢٦٢

(٤) الـدكتـور ناظم القـدسي للرئـاسـة ووزارة الخـارجيـة (حـزب الشعب) زكي الخطيب للعدل (مستقل) حسن جبارة للمالية والاشغال (مستقل) شاكر العاص للمعارف والصحة (حزب الشعب) فوزي سلو للدفاع (مستقل) فرحان الجندلي للداخلية (حزب الشعب).

لكن تأمينه يقع على عاتقها وحدها، ان ما تستورده من سلاح يستعمل لا في العدوان على أحد بل في سبيل الدفاع عن نفسها، وهي تعتبر التصريح الثلاثي بمثابة توزيع لمناطق النفوذ في الشرق الاوسط وهي ترفض أي تدخل أجنبي في مسائلها الداخلية»(١)

وفي ٥ تموز ١٩٥٠ عقد مجلس الجامعة جلسة طارئة للتوقيع على معاهدة الدفاع العربي المشترك، ترأس الدكتور القدسي الوفد السوري حيث ابدى ترددا بالتوقيع على المعاهدة بحجة رغبة سوريا في الدخول باتحاد مع العراق، كان رد الفعل المصري - السعودي مباشرا، جرت اتصالات بالعقيد اديب الشيشكلي الذي تربطه صداقة خاصة مع المصريين والسعوديين لممارسة ضغط على رئيس الدولة (هاشم الاتاسي). كان من نتائجها صدور تعليمات للوفد السوري بالامتناع عن اثارة موضوع الوحدة مع العراق، والتوقيع على معاهدة الدفاع العربي المشترك. (٢)

وفي ٥ ايلول ١٩٥٠ اقرت الجمعية التأسيسية الدستور الجديد للبلاد الذي مثل رغبة حزب الشعب المسيطر على السلطة، انتظر السياسيون أن يبادر رئيس الدولة الى حل الجمعية التأسيسية بعد انتهاء مهمتها، وان يتم تحديد موعد لاجراء الانتخابات، اجتمع اعضاء حزب الشعب ودرسوا ظروف الحزب الداخلية في ظل الانقلاب الثالث فوجدوا بأن الدعوة للانتخابات لن تكون في صالحهم، بل ستكون في صالح الحزب الوطني والمستقلين ودرسوا احتمالات تدخل الجيش في مجرى الانتخابات لفرض مرشحين آخرين، فقرروا بعد اتصالات فردية اجروها مع النواب المستقلين قلب الجمعية التأسيسية الى مجلس للنواب بهدف المحافظة على مقاعدهم (٥١ مقعدا) واتصلوا برئيس الدولة لتقديم استقالته الى مجلس النواب الذي سيقوم باعادة انتخابه(٣)

---

(١) الايام - ٥تموز ١٩٥٠

(٢) مذكرات خالد العظم - الجزء الثاني - الصفحة ٢٨١

(٣) غالب العياشي - الايضاحات السياسية - الصفحة ٦٩٣

في ٧ ايلول ١٩٥٠ انتخب مجلس النـواب (الجمعيـة التأسيسيـة) السيد هاشم الاتـاسي رئيسـا للجمهورية، لكن الدكتور ناظم القدسي احتفظ بوزارته التي يهيمن عليهـا حزب الشعب، فادى تحويـل الجمعية التأسيسية الى مجلس للنواب، واستمرار وزارة القـدسي في السلطـة، الى حملة استنكـار شعبيـة شجـع عليهـا الحزب الوطني واحـزاب المعـارضة الاخرى الذين اعلنوا عدم شرعية مجلس النواب، وطالبوا الجيش بالتدخل لحسم الامور ورفضوا التعاون مع اية وزارة يؤلفها حزب الشعب.

واصـل حزب الشعب الهيمنـة على السلطتين التنفيذية والتشريعية في البلاد، وبـدأ بتنفيـذ خطـة التحـرش بالجيش عنـدما قدم وزير الداخلية مشروع قانون لربط الدرك والشرطة بوزارة الداخلية، وبضرورة استبدال وزير الدفاع (الزعيم فوزي سلو) بوزير من مجلس النواب لكن «مجلس العقداء» هدد رئيس الجمهورية بالتدخل اذا أقر مجلس النـواب هذا القـانـون أو اذا عدلت حقيبـة الـدفاع[1]، فلما بدا لحزب الشعب تصميم الجيش على موقفه، اراد اتخاذ خطوة تقربه من العقيد الشيشكلي، بعد اتساع الفجوة بينه وبين حكومة السيد «ناظم القدسي».

في ٨ تشـرين الثـاني ١٩٥٠ زار الـدكتـور «نـاظم القـدسي» المملكـة العـربية السعودية في حركة ذكية لأبعاد التهم الموجهة اليه بربط البلاد مع العراق، حيث صدر بيـان مشـترك[2] تحدث عن المفـاوضـات السورية ـ السعودية، وحول بعض المشاريع التي يشاع ان سورية تحاربها بما يسمى سورية الكبرى، والهلال الخصيب، فأكد الوفد السـوري رغبـة بلاده في تنقيـة الاجـواء العـربيـة وحرصها على عدم اتخاذ أي موقف يكـون اداة للتفـرقـة بين البلدان العـربية خاصة بعد ان اقرت دستورها الجديد الذي نص على الحفاظ على النظام الجمهوري.

واتفق الطـرفـان على التزام السعودية بتسديد القسط الثاني من اتفاقية القرض

---

(١) غالب العياشي ـ الايضاحات السياية ـ الصفحة ٦١٥

(٢) نشرة اعلامية صادرة عن سفارة المملكة العربية السعودية بدمشق بتاريخ ١٥ تشرين الثاني ١٩٥٠

الممنوح لسورية، وان يقوم رؤساء اركانهما ببحث ما يؤول الى تقوية الجيش فنيا وماديا. [1]

عاد القدسي الى دمشق، محملا بوعد سعودي بتقديم المعونات المادية للجيش السوري، لكنه شعر بالاحراج بسبب «البيان المشترك» الذي ارادت به السعودية الرد على العراق والاردن، الامر الذي يعتبر خروجا من «القدسي» عن مسيرة حزبه. ولرد هذا الموقف للسعودية، انتهز الدكتور ناظم القدسي، اجتماع اللجنة السياسية للجامعة العربية في القاهرة ٢٣/١/١٩٥١ لتقديم مذكرة سرية وزعها باليد على الوفود العربية بعنوان: «موقف سورية من اقامة الدولة العربية المتحدة». وضع هذه المذكرة اركان حزب الشعب بدمشق، لاعادة التوازن الى موقفهم بعد صدور البيان السوري السعودي، فارادوا الحصول على قرار من الجامعة العربية تبارك فيه الدول العربية قيام الوحدة فيما بينها على ضوء ظروف كل قطر ومدى استعداده لها.

لكن العلاقة التاريخية بين الجامعة العربية وصحيفة الاهرام المصرية، جعلت الاهرام المنبر الاعلامي لنشر ماهو «سري» في كواليس الجامعة حيث سربت المذكرة السورية الى الاهرام فنشرتها على صفحتها الاولى قبل ان يناقشها مجلس الجامعة بعد ان حذفت منها بعض فقراتها العامة وركزت على فقراتها الخاصة التي يمكن النفاذ منها لتحقيق الوحدة السورية ـ العراقية[2].

اضطرت حكومة القدسي الى توزيع المذكرة بنصها الكامل على الصحف المحلية والعربية[3] واحتج الوفد السوري لدى امانة الجامعة العربية التي تنصلت من تسريب المذكرة. [4]

فوت نشر المذكرة على الدكتور ناظم القدسي وعلى حزب الشعب خطته بعد

---

(١) نص البيان المشترك السوري ـ السعودي المؤرخ ٨ تشرين الثاني ١٩٥٠ بالملحق الوثائقي رقم ١٧

(٢) الاهرام ـ القاهرة ٢٥ كانون الثاني ١٩٥١

(٣) النص الحرفي لمذكرة الدكتور ناظم القدسي كما نشرته الصحف السورية ٣٠ كانون الثاني ١٩٥١ في الملحق الوثائقي رقم ١٨

(٤) اتهمت بعض الصحف السورية الحكومة المصرية بتسريب المذكرة (الايام، القبس، النذير)

وصول اخبار هذه المذكرة الى الدول الغربية الطامعة باقتسام خيرات الوطن العربي، والى احزاب المعارضة في سورية، والى مجلس العقداء الذي شعر بأن الحكومة تورط البلاد في مشاريع وحدوية دون استشارته بهدف التخلص من هيمنة العسكريين على السلطة.

اتسعت الهوة بين القدسي والشيشكلي وايقن رئيس الحكومة ان نهاية وزارته قد اقتربت.

اراد حزب الشعب اختيار مدى تأثر العسكريين بالمذكرة السورية التي نشرتها الاهرام، فكررت الحكومة طلبها الى مجلس النواب بالموافقة على مشروع قانون لربط قوات الامن (الشرطة والدرك) بوزارة الداخلية، وذلك لاعطاء الحكم الطابع الديموقراطي المناسب، وتمهيدا لعودة الجيش الى ثكناته، كان رد فعل المجلس الاعلى مباشرا حيث بعث بمذكرة الى رئيس الجمهورية هدد فيها بالتحرك اذا أقر مجلس النواب هذا القانون، فلم يبق امام الدكتور ناظم القدسي بعد ما لمسه من وقوف الجيش بالمرصاد لكل تحرك تقوم به السلطة المدنية الا ان يقدم استقالته في ٣ اذار ١٩٥١.

عاشت البلاد طيلة شهر اذار في دوامة الازمة الوزارية، لم يجرؤ احد من النواب على القبول بتكليف رئيس الجمهورية، لان اية وزارة لايرضى عنها حزب الشعب لن تنال الثقة، وأية وزارة يؤلفها حزب الشعب لا يقبل بها المجلس العسكري الاعلى... في ظل هذه الدوامة، كانت اسرائيل تجفف بحيرة الحولة، وتستولي على اراضي المزارعين العرب في المنطقة المجردة.. وكانت لجنة الهدنة المشتركة تتلقى الشكاوي السورية المتواصلة فاعتبرت نفسها بحالة انعقاد دائم منذ ٥ اذار ١٩٥١.

في ٢٥ اذار ١٩٥١ فتح اليهود النار باتجاه الخطوط السورية مقابل «مشمار هايدن» ومزرعة الخوري وجسر بنات يعقوب، وفي ٣٠ اذار عزز اليهود حشودهم في القطاع الاوسط من الجبهة، ومنعوا سكان المناطق المجردة من العودة الى اراضيهم بينما نقلت شاحنات يهودية سكان قريتي الغنامة ومزرعة الخوري الى داخل فلسطين المحتلة. وفي ٤ نيسان ١٩٥١ توجهت قوة يهودية فاحتلت قرية «السمرة» العربية وقوة

اخرى لاحتلال «الحمة» فتصدت لها القوات المحلية واجبرتها على العودة.

اتصل الشيشكلي بالسيد «خالد العظم» وحثه على القبول بتشكيل وزارة من خارج مجلس النواب لمواجهة الظروف الحرجة التي تمر بها البلاد.. فجرى تشكيل وزارة العظم وصدرت مراسيمها في ٤ نيسان **١٩٥١**.(١)

وفي ٦ نيسان **١٩٥١** قام اليهود بنسف القرى العربية الواقعة في المنطقة المجردة (البكارة، الغنامة، النقيب، ومزرعة الخوري) وهكذا سيطر اليهود سيطرة تامة على المناطق المجردة في الجبهة السورية، ونجحوا بتجفيف الحولة فازالوا حاجزا طبيعيا كان يفصل بين القوات المتحاربة لمسافة ٨ كيلو مترات.

اجرت حكومة «خالد العظم» اتصالات عربية لمؤازرة الجيش السوري تجاه الحشود الاسرائيلية، فبادر العراق الى ارسال سربين من الطائرات، ثم بادرت مصر بارسال سرب من الطائرات.

وفي ١٢ نيسان **١٩٥١** زار العقيد «اديب الشيشكلي» القاهرة، واجرى محادثات عسكرية مع حكومتها تناولت الوضع على الجبهة السورية.

وفي ١٥ نيسان **١٩٥١** عقد الشيشكلي في مقر نادي الضباط بدمشق مؤتمرا صحفيا حول محادثاته في القاهرة جاء فيه:

«اردت من سفري لمصر شيئا واحدا، وهو الاتصال بالسلطات المختصة وخاصة العسكرية منها للتذاكر معها بايجاد طريقة للعمل المشترك الذي يضع حدا حازما لتعنت اسرائيل».

وقال: «لقد اغتنمت فرصة وجودي في مصر لاصلح بعض وجهات النظر المخطئة عن الوضع السوري.لقد صورت الدسائس الوضع بشكل يوحي انه لا يوجد استقرار في سورية وان من يملك عشر بنادق يمكنه القيام بانقلاب وان الجيش قام

---

(١) خالد العظم للرئاسة ووزارة الخارجية (مستقل) سامي كبارة لداخلية والاشغال العامة (مستقل) الزعيم فوزي سلو للدفاع (مستقل) عبد الرحمن العظم للمالية (مستقل) رئيف الملقي للاقتصاد والمعارف (حزب الشعب) عبد الباقي نظام الدين للعدل والزراعة (الكتلة الدستورية) سامي طبارة للصحة (مستقل).

بثلاثة انقلابات وقد يكون هناك رابع وخامس وسادس . . اوضحت بصورة لا تقبل الجدل انه لم يقع في سورية سوى انقلاب واحد قام به الجيش بكامله ضد سوء الادارة التي ادت الى كارثة فلسطين، ان عدم تعاون الكثيرين من السياسيين السوريين هو الذي جعل حسني الزعيم يقيم ديكتاتورية عسكرية فاصلح الجيش ما هدمه الزعيم. كما ابعد الحناوي حرصا على استقلال سورية وعلى نظامها الجمهوري. وان ما يشاع عن تدخل الجيش في السلطة لايقصد منه الا ايجاد هوة بين الجيش والشعب. وازلت ما ينشر عن خلافات بيننا وبين السعودية، فزرت سمو الامير فيصل الموجود في مصر وكانت وجهات النظر متطابقة. وقلت حول الانتخابات، ان كل انتخابات تحدث هزة يجب اجتنابها، اما في سورية فلا يمكن اجتنابها ما دام هناك حزب أوهيئة لم تشترك في الانتخابات السابقة ومن الواجب ان تشترك»[1].

وجه السيد «خالد العظم» مذكرة الى الامين العام للجامعة العربية طلب فيها عقد مجلس الجامعة في دمشق نظرا للظروف الحرجة، وعدم قدرة الوفد السوري مغادرة البلاد في ظل الحشود الاسرائيلية.

اجتمع مجلس الجامعة في فندق بلودان الكبير، وطرح الوفد السوري فكرة «استخدام النفط» ضد الدول المساندة لاسرائيل، فاثار هذا الاقتراح عاصفة في المجلس فلم تتوصل اللجنة السياسية الى أي قرار بشأنه، بل انتهت الاجتماعات ببيان يحمل الصيغ المعروفة. . . رص الصف العربي . . حل القضية الفلسطينية من جذورها . . عودة اللاجئين. كان من أبرز قرارات مجلس الجامعة في بلودان قرار بتأسيس مكتب مقاطعة اسرائيل.[2]

وفي عهد وزارة «خالد العظم» طلب العقيد الشيشكلي الذي كان نائبا لرئيس الاركان، من رئيس الوزراء استبدال رئيس الاركان (انور بنود) بالعقيد الشيشكلي وارساله ملحقا عسكريا الى أنقرة. استغرب «العظم» هذا الامر وشعر بأن هذا التغيير يهدف الى وضع البلاد تحت سلطة الشيشكلي، وبرر الشيشكلي تصرفه امام ضباط

---

(١) نشرة المديرية العامة للدعاية والانباء ـ دمشق ١٦ نيسان ١٩٥١

(٢) مذكرات خالد العظم ـ الجزء الثاني ـ الصفحة ٢٦٨

الجيش بترتيب مؤامرة لاغتياله نفذها ضباط من المكتب الثاني (مؤامرة كتائب الفداء العربي) وخلاصة هذه المؤامرة أن «حسين توفيق وعبد القادر عامر» وهما (مصريان) «وعباس الخرسان» (عراقي) اتفقوا مع الدكتور «امين رويحة» و «جهاد ضاحي» لاغتيال الشيشكلي. نفذ اطلاق النار على الشيشكلي... لكنه نجا بأعجوبة... وقبض على المتآمرين، وجرت لهم محاكمة انتهت بزج «حسين توفيق وعبد القادر عامر وعباس خرسان» بالسجن، وصدر قرار العفو عن «امين رويحة» و «جهاد ضاحي».

حل الشيشكلي «مجلس العقداء» بعد أن فرق ضباطه، وألف مجلسا عسكريا برئاسته، جعل الزعيم «فوزي سلو» وزير الدفاع نائبا له. انفرد الشيشكلي بالسلطة وبدأ اجراء اتصالات سرية مع «حزب الشعب» لتشكيل وزارة جديدة، علم بها «العظم» فقدم استقالة وزارته في مطلع شهر آب ١٩٥١، حاول الشيشكلي التظاهر بثنيه عن الاستقالة. لكن «العظم» كان أدهى.. اشترط للاستمرار، حل مجلس النواب، فاعتذر الشيشكلي بحجة عدم استعداد البلاد لانتخابات جديدة في ظل حراجة الظروف الامنية.

كلف رئيس الجمهورية السيد «حسن الحكيم» بتشكيل وزارة جديدة وصدرت مراسيمها في ١٩ آب ١٩٥١ (١)

بتاريخ ١٣ تشرين أول ١٩٥١ قدم الوزراء المفوضون للولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وتركيا، بيانا الى وزير الخارجية (فيضي الاتاسي) جاء فيه:

«ان الدفاع عن الشرق الاوسط امر حيوي بالقياس الى امن العالم الحر، وهذا الدفاع لا يتأتى الا بالتعاون بين دولة مضافا اليها دول أخرى في المنطقة التي ليست جغرافيا منه، والا بالتنسيق بين هذه الدول ودول المنطقة. لذا بات من المناسب انشاء قيادة حليفة للشرق الاوسط تشترك بها البلاد القادرة على المساهمة في الدفاع والراغبة فيه، ان بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وتركيا مستعدة للاشتراك في هذه القيادة، وقد وجهت دعوات الى اتحاد جنوب افريقيا واستراليا ونيوزيلندا اللواتي اعربن عن

(١) حسن الحكيم رئيسا ووزيرا للمالية - فيضي الاتاسي للخارجية - رشاد برمدا للداخلية - فوزي سلو للدفاع - عبد العزيز حسن بك للعدل - عبد الوهاب حومد للمعارف - شاكر العاص للزراعة - فتح الله اسيون للصحة - حامد الخوجة للاشغال.

اهتمامهن بالدفاع عن المنطقة»[1]

واشـار هؤلاء بأن المسـاعي مبدولة لدى مصر لاشتراكها في هذه القيادة كعضو مؤسس باعتبـار قنـاة السويس هي المقر، وأكد الدبلوماسيون الغربيون بأنهم يوجهون بيانهم لاطلاع الحكومة السورية فقط.

ولـدى منـاقشـة هذا المـوضوع في مجلس الوزراء، ابدى رئيس الوزراء (حسن الحكيم) موافقتـه على المشـروع بينـما عارضـه السيـد «فيضي الاتاسي» وتقرر عرضه على مجلس النواب.

بتـاريـخ ٢٥ تشـرين أول القى وزير الخارجية بيانا في مجلس النواب حول هذا المشـروع كانت الاذاعـة تنقله مبـاشرة، وفجأة توقف البث وانتهى النقل الحي لوقائع مناقشات مجلس النواب.

زالت المفاجأة عندما عُرف ان الحكومة كانت غير متفقة في نظرتها الى «مشروع الـدفـاع المشترك»[2] فانتقل الخلاف بين رئيس الوزراء ووزير خارجيته الى الصحافة والى الشارع، اراد وزير الخارجية فضح الاتجاه الامريكي لرئيس الوزراء.. فانهالت الـبرقيـات من مختلف التنظيمات الشعبية التي تستنكر هذا المشروع الاستعماري، فلم يجد رئيس الوزراء مفرا من تقديم استقالته في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٥١.

كلف رئيس الجمهـوريـة الشيـخ «معروف الدواليبي» (حزب الشعب) بتأليف حكومة جديدة احتفظ لنفسه فيها بحقيبة الدفاع، بينما توزع حزب الشعب الحقائب الـوزاريـة الاخرى، شعر الجيش بهذا التحدي الذي اقدم عليه حزب الشعب، فقام بعـد ١٢ ساعـة من صدور مراسيم تشكيـل الـوزارة باعتقـال معظم اعضـائها ـ عدا حسني الـبرازي ـ قريب الشيشكـلي، وفي اليـوم التالي صدر البلاغ رقم ١ ايذانا ببدء الانقلاب الرابع.

---

(١) مذكرات خالد العظم ـ الجزء الثاني ـ الصفحة ٢٧٧

(٢) البعث ـ دمشق ـ ٢٦ تشرين الاول ١٩٥١.

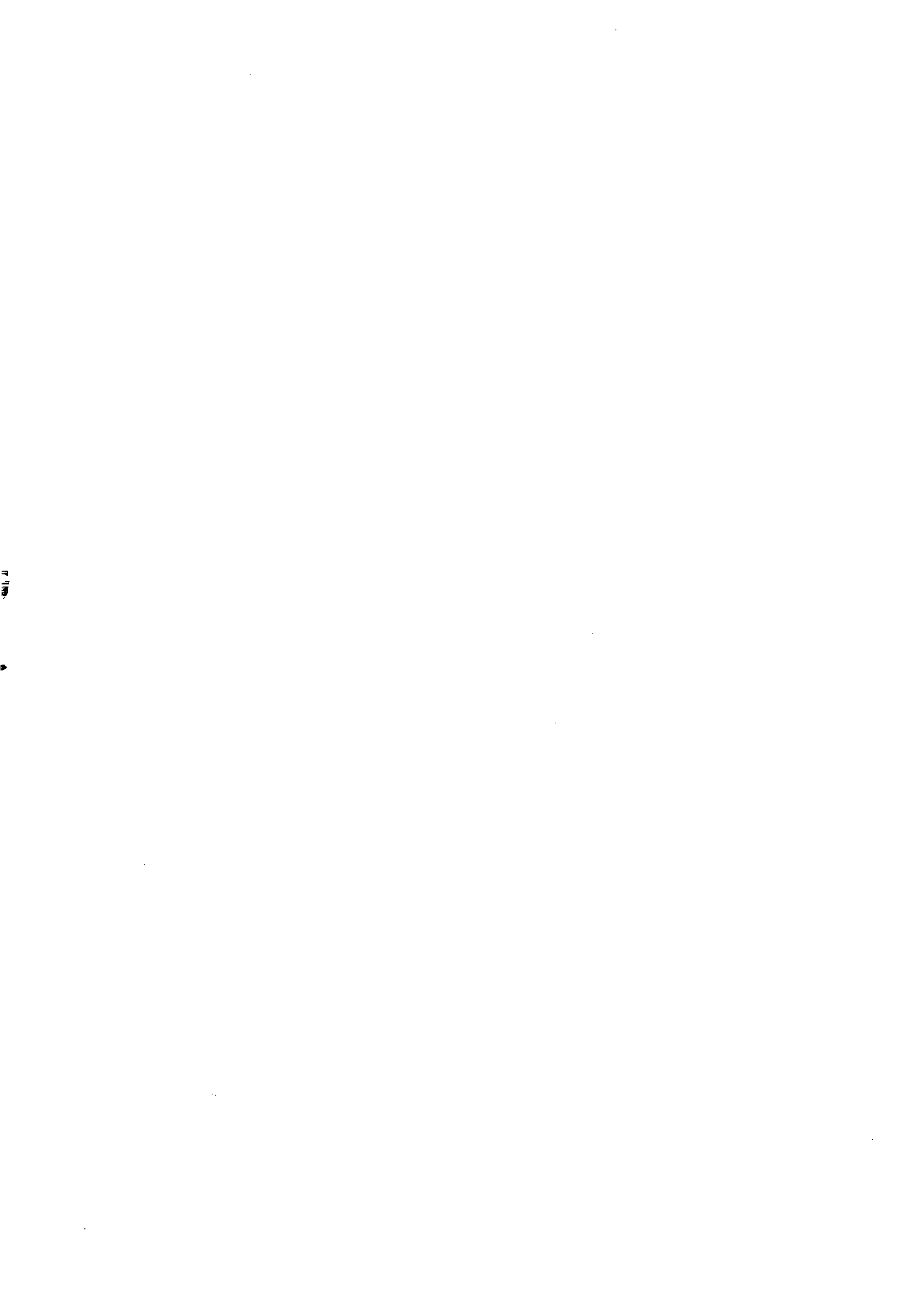
ثالثا - من حصاد الانقلاب الثالث :

جاء الانقلاب الاول نتيجة لتشويه الحكم الديموقراطي في العهد الذي سبقه، ولأن التناقض الذي بلغه ذلك العهد بادعائه صفة التمثيل الشعبي ومخالفته العنيدة لارادة الشعب، واستهتاره بمصالح العدد الاكبر من المواطنين. . هو الذي شجع قادة الجيش في ذلك الحين على التدخل، بعد نضال الشعب ضد فساد الحاكمين. لكن ضعف الوعي والاتزان وحب المغامرة والتسلط عند قادة ذلك الانقلاب وعجزهم عن تفهم الحاجات الشعبية العميقة، وجبن الاحزاب والهيئات السياسية التي هادنت قادة الانقلاب ادى الى الانسياق مع التيارات الاجنبية والحكم الفردي.

منذ ذلك الحين واصل الجيش تدخله لتصحيح الاوضاع، دونما اية نتيجة ايجابية يلمس منها الشعب تقدما فعليا في حياته العملية، فنشأ عن هذه التدخلات ازدواج في الحكم، وأزمات سياسية متزايدة التعقيد، ذلك ان الطبقة ذات المصالح الاقتصادية الكبرى والتي يمثلها السياسيون المحترفون كانت تسكت عن هذا الازدواج وتشجعه طالما يسهل مصالحها الخاصة، بينما كانت تصنع الازمات الدستورية عندما ترى ان هناك امورا تحول دون مصالحها الذاتية، اما الشعب فهو بعيد عن كل ذلك، لأنه لم ير منذ الجلاء في الحكم الدستوري الا مظهره، وفي الديموقراطية الا قشورها.

منذ الانقلاب الثالث تعاقبت على الحكم حكومات لا تمثل ارادة الشعب، فلم يتورع نواب الاكثرية في مجلس النواب عن قلب الجمعية التأسيسية الى مجلس نيابي. ولما وضعوا الدستور اهملوا فيه جميع النصوص الدستورية التي تمس قضية الشعب وتطوره الاقتصادي والاجتماعي، كتحديد الملكية وتحقيق العدالة الاجتماعية وتحرير الفلاح والعامل وفرض الضرائب التصاعدية. . . بينما حاولوا ستر عيوب الدستور باهتمامهم المصطنع بقوانين كقانون المحاماة وكتاب العرائض، اما تعديل قانون الانتخابات لتقريب البلاد من التمثيل الشعبي الصحيح فقد ظلوا يبتعدون عن بحثه. فكان حكم الشعب عليهم وعلى مجلس النواب بعدم الشرعية الدستورية.

منـذ مشـروع الـدفاع عن الشرق الاوسط الذي اعلنت مصر رفضه ، كان من الواجب ان تقف البلاد جميعها موقفا قويا يسمح لها باعلان رفضها الرسمي الصريح للمشروع . لكن الحكومة فضلت الصمت تحت ستار واه : ان المشروع عرض عليها للاطـلاع وليس للمـداولـة . . وهكـذا دخلت البـلاد في عهـد الانقلاب الرابع فبرز العقيد الشيشكلي حاكما فردا حطم «الحكم المزدوج» الذي ساد فترة الانقلاب الثالث .



- فوزي سلو رئيس الجمهورية أديب الشيشكلي رئيس الاركان
(أديب الشيشكلي) الديكتاتور

الفصل السادس

دام الحكم ٨١٦ يوم

الانقلاب الرابع

٢ كانون الاول ١٩٥١ - ٢٥ شباط ١٩٥٤

ذهب «حزب الشعب» في تحديه للشيشكلي الى ابعد مدى بعد تشكيله وزارة الشيخ معروف الدواليبي التي احتفظ فيها بحقيبة الدفاع، وسلم أغلبية حقائبها الى أعضاء حزب الشعب. كان رد الشيشكلي سريعا. . . لم ينتصف الليل على تشكيل هذه الوزارة حتى زج برئيسها ومعظم اعضائها في سجن المزة. وفي صباح ٢ كانون الاول ١٩٥١ أذيع البلاغ العسكري التالي :(١)

«أيها الشعب. . انت مصدر السلطات العسكرية والمدنية، انت مصدر الدستور ومن أجلك وضع الدستور. . إن الفئة المتآمرة ما فتئت تواصل تآمرها على كيان البلاد الجمهوري لربط مصيرك بمصير الارادات الخارجية.»

وجاء في البيان : «ان عهد الدجالين والمشعوذين والمستترين وراء منافع الشعب لمنافعهم الخاصة يجب ان ينتهي. هذا مايريده الجيش لأن هذا ما يريده الشعب»(٢)

لم يكن الانقلاب الرابع مفاجئا لأن الشيشكلي هدد رئيس الجمهورية

---

(١) المصدر : غالب العياشي - الايضاحات السياسية الصفحة ٦١٧

(٢) نص البلاغ العسكري في الملحق الوثائقي رقم ١٩

بالاستيلاء على السلطة مرتين : الاولى في نهاية ايلول ١٩٥٠ والثانية في اذار ١٩٥١ ، لكن الظروف الحرجة التي مرت بها البلاد بسبب اعتداءات اسرائيل على الحولة والمناطق المجردة أخرت حدوث الانقلاب.

ولكن عندما تجاوز تحدي حزب الشعب لسلطات الشيشكلي ومجلسه العسكري الاعلى تحت ستار الديموقراطية ، لم يستطيع الا الانقضاض على الحكم للانفراد بالسلطة منهيا بذلك عهد «الحكم المزدوج».

حاول رئيس الجمهورية «هاشم الاتاسي» تأليف وزارة جديدة بدل الوزارة المحبوسة ، لكن النواب رفضوا هذا التكليف ، بينما اصر حزب الشعب على عدم الاشتراك بأية حكومة جديدة طالما كانت وزارة الشيخ «معروف الدواليبي» محبوسة ، فبادر رئيس الجمهورية الى تسطير استقالته ، وغادر القصر الجمهوري الى منزله بحمص ، بعد ذلك اذيع البلاغ العسكري رقم (١) بتاريخ ٢ كانون الاول ١٩٥١ وجاء فيه :

«ان المجلس العسكري الاعلى بناء على استقالة رئيس الجمهورية ، وعدم وجود حكومة في البلاد يأمر بما يلي :

١ - يتولى رئيس الاركان العامة ورئيس المجلس العسكري الاعلى مهام رئاسة الدولة ويتولى كافة الصلاحيات الممنوحة للسلطات التنفيذية.

٢ - تصدر المراسيم اعتبارا من ٢ كانون الاول ١٩٥١ من رئيس الاركان رئيس المجلس العسكري الاعلى.[١]

ثم صدر المرسوم رقم (١) بحل البرلمان اعتبارا من ٢كانون الاول ١٩٥١ ، وصدر المرسوم رقم (٢) بتولي الزعيم «فوزي سلو» مهام رئيس الدولة ، والمرسوم رقم (٣) بتولي الامناء العامين في الوزارات صلاحية الوزراء ريثما يتم تشكيل حكومة جديدة ، وصدر المرسوم رقم (٤) بالغاء جميع الاحزاب السياسية ، ورقم (٥) بتوحيد الصحف ، وجعلها اربعة صحف تصدر في دمشق وحمص وحلب والجزيرة.[٢]

---

(١) غالب العياشي - الايضاحات السياسية الصفحة رقم ٦١٧

(٢) المصدر السابق الصفحة ٦١٩

احدث الانقلاب الرابع ردود فعل متباينة شنت الصحف العراقية حملة اعلامية مضادة له، رافقها تصريحات لكبار السياسيين العراقيين ممن عرفوا بالاتحاديين، قال «محمد مهدي كبه» دلت الاحداث المؤسفة الاخيرة التي قام بها العقيد اديب الشيشكلي على أن سلسلة الاعتداءات على السلطة الشرعية في سورية لن تقف عند حد، اذا لم تجمع الحكومات العربية على شجبها وعدم الاعتراف بها وعدم الاعتراف بالمعتدين على السلطة الشرعية. حتى تعود الامور الى نصابها».

وبتاريخ ١٩٥١/١٢/٥ نشر «حزب الامة الاشتراكي» بيانا في بغداد بتوقيع امينه العام «صالح جبر» جاء فيه، «قام الشيشكلي بحركة تمرد على الحكومة الشرعية وزج رجالها وبعض السياسيين اعضاء المجلس النيابي وغيرهم في السجون واعلن نفسه حاكما عسكريا مطلقا. نحى رئيس الجمهورية من منصبه الشرعي وحل مجلس النواب مما يعتبر انتهاكا للدستور وحرمته. وجاء في البيان: اذا جاز للحكومات العربية فيما مضى، ان تتجاهل أو تغض الطرف عما تعرض له الشعب السوري من انتكاسات، فان مسؤولية الحكومات العربية اليوم انقاذ هذا الشعب النبيل مما يعانيه نتيجة الحركات التمردية وعلى هذه الحكومات اتخاذ ما يمكن اتخاذه من اجراءات سريعة وحاسمة سلمية كانت أو غير سلمية لضمان الاستقرار في سورية واعادة الامور الى نصابها الشرعي. وبقدر ما تتحمل الحكومات العربية مجتمعة مسؤولية انقاذ سورية مما هي فيه الان فان نصيب الحكومة العراقية في هذه المسؤولية كبير جدا لا يحتاج الى بيان.»[1]

ونشرت جريدة «الاتحاد الدستوري» العراقية نقلا عن صحيفة «يا» الكاثوليكية الاسبانية قولها: «يقولون بأن الاسباب التي حدت بالشيشكلي للاسراع بانقلابه هو التصدع الموجود في الجيش حول مشروع الدفاع المشترك، فالشبان من الضباط يؤمنون بوطنهم وعروبتهم وليسوا من انصار مشروع الدفاع عن الشرق الاوسط بينما يقود الشيشكلي مجلسا عسكريا يؤيد في مجموعه هذا المشروع.[2]

---

(١) بيان حزب الامة الاشتراكي بغداد ١٩٥١/١٢/٥

(٢)(جريدة الاتحاد الدستوري بغداد ١٩٥١/١٢/٤

ونشرت صحيفة (لوجور) اللبنانية ١٩٥١/١٢/٩ تعليقا حول الانقلاب الرابع جاء فيه : لا نذيع سرا اذا قلنا ان اتحاد سورية والعراق الذي كان حزب الشعب يعمل على تحقيقه قد اصبح في أروقة سجن المزة».

وتحدثت مجلة «آخر لحظة» المصرية ١٩٥١/١٢/١٠ عن الانقلاب الرابع بقولها : «قام ٢١ عضوا من حزب نوري باشا السعيد في بغداد بحث الحكومة العراقية لاتخاذ خطوات عاجلة لوضع حد لديكتاتورية الشيشكلي في سورية. ونقل مراسل المجلة في لندن بيان الحكومة البريطانية حول الانقلاب بقوله : سوف تقاوم بريطانيا أي تدخل تقوم به أية دولة عربية في شؤون سورية. فبريطانيا التي وقعت على البيان الثلاثي ما زالت متمسكة به.

ونقل مراسل المجلة المصرية في موسكو عن الصحف السوفيتية قولها : انقلاب الشيشكلي في سورية هو مخطط امريكي - بريطاني - فرنسي مشترك يهدف الى جر سورية لقبول مشروع الدفاع عن الشرق الاوسط.

وكتب مراسل «مجلة اخر ساعة» المصرية بتاريخ ١٩٥١/١٢/١٠ (محمد البيلي) مقالا جاء فيه : «لم أجد سياسيا واحدا في سورية يؤيد ما قام به الشيشكلي عندما اعتقل وزارة الشيخ معروف الدواليبي وبعض النواب.

فقد صرح مسؤول في الحزب الوطني بأن ما قام به الشيشكلي هو اعتداء صريح على سلطات رئيس الجمهورية، ورأت أحزاب أخرى موالية للشيشكلي بأن ما قام به هو اجراء غير دستوري، ورأى حزب الشعب بأنه اعتداء صريح على الدستور، وقال المراسل : بدأت الازمة عندما صرح رئيس وزراء سورية الاسبق «حسن الحكيم» بموافقة بلاده على مشروع الدفاع عن الشرق الاوسط بينما رفضه وزير الخارجية «فيضي الاتاسي» وتحدى رئيس الوزراء على صفحات الصحف ووصفه بأنه «لا حسن ولا حكيم».

وقال المراسل : شيء واحد يجب أن لا يغيب عن البال : ان العقيد أديب الشيشكلي هو الرجل الحديدي في سورية، لقد استطاع اثناء هيمنته على المدنيين أن يتخلص من مناوئيه، فدبر اغتيال العقيد «محمد ناصر» قائد سلاح الطيران على يد

العقيد ابراهيم الحسيني، ثم اغتيل سامي الحناوي في لبنان وأخيرا نفي العقيد ابراهيم الحسيني رئيس المكتب الثاني الى باريس. وابعد انور بنود الى انقرة والعقيد محمد صفا الى واشنطن والعقيد الداغستاني الى بغداد وأحيل العميد عبد الوهاب الحكيم على المعاش، هكذا فرط الزعيم عقد مجلس العقداء وبات يحكم البلاد عبر حفنة من الملازمين الاوائل، بينما فرضت الرقابة العسكرية على جميع الضباط المناهضين للشيشكلي». [1]

ونشرت جريدة «الديار» اللبنانية مقالا مطولا حول الانقلاب الرابع جاء فيه :

«لا تزال سورية نقطة ضعف في جسم البلاد العربية بعد أن كانت تجمع شملها، وأصبحت الآن مجزأة بين محور عمان وبغداد تارة ومحور القاهرة الرياض تارة أخرى».

«لقد فازت فرنسا أخيرا في سورية، فها هي قضية مراكش تعرض على الامم المتحدة فيقف «فارس الخوري» مندوب دمشق متفرجا، لأن التعليمات التي جاءته من العقيد الشيشكلي تقول بعدم التعرض لفرنسا».

ونشرت جريدة الشرق اللبنانية مقالا بعنوان : «اذا تكلم المدفع سكت البرلمان» جاء فيه : «زعيم الانقلاب الاول حسني الزعيم دفع للولايات المتحدة ثمن اعترافها به اتفاق التابلاين المخزي. ولانكلترا اتفاقية انابيب البترول العراقي ولفرنسا اتفاقية تصفية المصالح المعلقة. فهل يدفع الشيشكلي مشروع الدفاع عن الشرق الاوسط ثمنا لاعتراف الدول الثلاث بالوضع الجديد في سورية؟[2]

اما العقيد «اديب الشيشكلي» قائد الانقلاب الرابع، فقد أجل معركته مع الاعلام العربي الى حين... انصب اهتمامه نحو ترسيخ جذور الانقلاب الرابع في البلاد عبر حكم عسكري مباشر واجهته الزعيم «فوزي سلو» رئيس الدولة، وحقيقته العقيد «اديب الشيشكلي» رئيس الاركان. استمر هذا الوضع حتى ٧/ حزيران **١٩٥٢** عندما اصدر «فوزي سلو» مرسوما بتكليف نفسه تشكيل حكومة سورية جديدة.

---

(١) مجلة آخر ساعة ـ القاهرة ١٠/ ١٢/ ١٩٥١

(٢) الشرق ـ بيروت ٢٦/ ١٢/ ١٩٥١

قبل الحديث عن هذه الحكومة، لا بد من استعراض انجازات الحكم العسكري المباشر في سورية خلال الاشهر الستة التي استغرقها :

اراد «الشيشكلي» الرد على الحملات العربية، ومعارضة الاحزاب والسياسيين التقليديين لانقلابه، بتحقيق اصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية في البلاد للبرهان على أن ما حققه العسكريون خلال ستة أشهر لم يحققه السياسيون خلال ستة سنوات منذ الجلاء.

صدر عن رئيس الدولة (٢٥٧) مرسوما خلال ستة أشهر، تناولت تنظيم الحياة الداخلية في البلاد. بدأت هذه المراسيم بقانون الغاء الاحزاب، وقانون جمع الصحف، وقانون منع انتماء الطلاب والمعلمين والموظفين والعمال الى الاحزاب السياسية أو الاشتغال بالسياسة، وصدر قانون لتنظيم الشؤون المالية اعتمد على مبدأ فرض الضرائب التصاعدية والتخفيف قدر الامكان من الضرائب غير المباشرة التي تقع على كاهل ذوي الدخل المحدود. والغيت الرقابة على النقد الاجنبي فسمح باستيراده بينما منع خروج النقد المحلي، وصدر قانون الاصلاح العقاري لتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر، وآخر للاصلاح الزراعي يقضي بتوزيع املاك الدولة على الفلاحين ممن لا أرض لهم، وباشرت الدولة بتوزيع ٥ ملايين هكتار على ٥٠ ألف أسرة فلاحية بهدف توطين ربع مليون نسمة.

وصرح العقيد الشيشكلي : «بأنه اذا اتضح بأن املاك الدولة من الاراضي لا تكفي لتنفيذ اهداف هذا القانون فان الحكومة ستلجأ الى مجلس النواب القادم لاصدار قانون خاص يقتطع جزءا من ملكية اصحاب الاراضي الكبيرة لتوزيعها على المحرومين.[1]

وبدأت الدولة خططا لتنفيذ مشاريع الري الكبيرة في البلاد وابرزها مشروع تجفيف الغاب، ومشروع اليرموك، وبدأت مفاوضات مع مصرف الانشاء والتعمير

---

(١) الاذاعة السورية ١٥ أيار ١٩٥٢ نقلا عن حديث صحفي للعقيد الشيشكلي في نادي الضباط بدمشق.

الـدولي الـذي تسيطـر عليـه الـولايـات المتحـدة لتمويل خطة الدولة لري ١٢٠ ألف دونم، وتوطين ٢٥ ألف أسرة. فوصل الى البلاد وفد من المصرف ومكث فيها طويلا ثم أوصى بتلبية احتياجات سورية.

وقطعت الدولة شوطا في تنفيذ مشروع مرفأ اللاذقية لتفريغ ٨٠٠ ألف طن من البضـائـع سنـويـا، ووضعت خطـة خمسية لانجازه. بالاضافة الى مشاريع الكهرباء وانارة الريف.

أولت الـدولـة اهتماما خاصا بالجيش لزيادة قدراته وتزويده بالاسلحة الحديثة، فاشـترت ثلاث سفن حربيـة فرنسيـة، وعقـدت صفقـة لشـراء طائرات نفاثة مقاتلة بريطـانيـة، وأجـرت اتصـالات مع الـولايـات المتحـدة للحصـول على الـدبـابات والمدفعية، وشجعت أجهزة الاعلام التي تنادي بتجنيد النساء في صفوف القوات المسلحة.

وعلى الصعيـد الامني، شهـدت البـلاد حالة من الهدوء والطمأنينة انخفضت نسبـة الجـرائم، وحـوادث السـرقة والسطو، بينما سارت أمور وزارات الدولة باشراف الامنـاء العـامين سيرا حسنا وأعلم الشيشكلي مندوبي الدول العربية والاجنبية أن لا حاجة لحصول انقلابه على اعتراف جديد وأنه يكتفي بالاعتراف القائم.

حقق الشيشكلي استقرارا داخليا لم تشهده البلاد من قبل. ولازالة طوق العزلة العربي الذي فرض على نظامه، شن سلسلة من التصريحات ضد اسرائيل، وصلت حرارتهـا الى التهـديـد بشن حرب ضدها، وقال في أحد تصريحاته: «ان الطريق من دمشق الى الخليل سيكون سالكا أمام الجيش السوري». (١)

استمـرت حملة الضغـط السعـوديـة ـ المصـرية على الشيشكلي بحجة الحرص على الحياة الدستورية والتخفيف من هيمنة الجيش على السلطة.

استجاب الشيشكلي لهذا الضغط باصدار مرسوم تشكيل الوزارة الجديدة في ٦

---

(١) القى بن غوريـون في ٢ آب ٩٥٢ خطـابـا بالكنيست رد فيه على الشيشكلي قائلا والطريق من الخليل الى دمشق سالكا.

حزيران ١٩٥٢[١] وأعلن بعد تشكيل الوزارة بأن الجيش سيقف الى يمين الحكومة لدعم مشاريعها دون أن يتدخل بشؤونها، وأكد بأن هذه الحكومة مؤقتة مهمتها ايصال البلاد الى الانتخابات النيابية في اطار قانون جديد للانتخابات، يفتح السبيل امام تمثيل حقيقي للشعب.[٢]

اعتمد العقيد على انصاره من الحزب القومي السوري وعلى غيرهم لتأسيس «حزب التحرير العربي» حتى يكون الحزب الوحيد في البلاد استعداداً لخوض الانتخابات. هكذا مهد للمرحلة الجديدة التي تنتظرها البلاد وهي مرحلة فرض الديموقراطية من خلال الديكتاتورية العسكرية.

رد الشيشكلي على الموقف العراقي المحرض للعرب ضد انقلابه، بالاستفادة من أزمة العرش الاردني[٣] لتوجيه دعوة الى مؤتمر ممثلي لجان الهدنة العرب في دمشق.

شارك الاردن ولبنان ومصر وسورية في المؤتمر الذي حوله الشيشكلي الى تظاهرة سياسية واعلامية حققت له اهدافا بعيدة.

لقد ناقش المؤتمر خرق اسرائيل لاتفاقيات الهدنة، واستيلائها على المناطق المجردة، وخططها لضم مدينة القدس العربية، ووافق على مشروع سوري لتنسيق

---

(١) الزعيم فوزي سلو رئيسا للوزارة، وزيرا للدفاع والداخلية - ظافر الرفاعي للخارجية - سعيد الزعيم للمالية - منير غنام للعدل - سامي طباره للمعارف - عبد الرحمن الهنيدي للزراعة - توفيق هارون للاشغال - مرشد خاطر للصحة - العقيد اديب الشيشكلي وزيرا للدولة.

(٢) من خطاب العقيد أديب الشيشكلي في حفل اداء الوزارة اليمين الدستورية اذاعة دمشق ١٩٥٢/٦/٧.

(٣) نشأت أزمة العرش في الاردن بعد اغتيال الملك عبد الله في القدس عام ١٩٥٢ اراد الهاشميون في العراق تعيين الامير عبد الاله وصيا على عرش الاردن باعتبار الامير طلال مريضا في أحد مستشفيات لندن. لهذا الغرض وصل الى العاصمة البريطانية نوري السعيد لاقناع المسؤولين البريطانيين بوجهة نظره. لكن السيد توفيق أبو الهدى رئيس وزراء الاردن الذي كان في لندن اقنع المسؤولين البريطانيين بضرورة تنصيب الملك حسين بن طلال ملكا في الاردن وتعين خاله الشريف ناصر وصيا على العرش.

الجهود العربية بغية وضع حد للعدوان الاسرائيلي المتكرر.

كان كل ما يجري في المؤتمر ينشر في الصحف، بل سرب اعلام الشيشكلي انباء لم يناقشها المؤتمر حول احتمال الغاء العرب لاتفاقيات الهدنة. (١)

برز الشيشكلي المدافع الاول عن قضية فلسطين، ساعدته على ذلك تهديداته المتكررة لاسرائيل مما حملها على تقديم شكوى ضد سورية الى مجلس الامن الدولي خوفا على كيانها الذي يهدد العقيد بنسفه. (٢)

وأولى العقيد، الوفد الاردني باهتمام خاص أبرز حرصه على اقامة علاقات التعاون وحسن الجوار مع النظام الجديد الذي نجح «توفيق أبو الهدى» في ترتيبه بلندن.

وعندما جرت اشتباكات عادية بين العشائر السورية والعراقية، أمر الجيش السوري بالتدخل وأعلنت أجهزة الاعلام السورية الاستعداد لصد أي عدوان عراقي.

هكذا أحبط الشيشكلي أحلام «نوري السعيد» بالحاق الاردن وسورية بالعرش العراقي، وبرز مدافعا عن قضية فلسطين، ومنح الثقة للعرشين المصري والسعودي للتعاون معه باعتباره الخصم اللدود لنوري السعيد، وبذلك سجل نجاحه الثاني على صعيد السياسة العربية بعد النجاح الذي حققه على صعيد السياسة الداخلية.. فبدأ بالتخطيط للقفز الى الواجهة، كحاكم مطلق في البلاد.

في ٣ آب اصدر الزعيم فوزي سلو مرسوما بتعيين العقيد أديب الشيشكلي نائبا لرئيس الوزراء، وجاء في تفسير هذا المرسوم أن منصب نائب رئيس الوزراء انشيء بسبب الواجبات الكثيرة والاعباء المرهقة التي ينوء عن حملها رئيس الدولة بمفرده، يضاف الى ذلك أن نائب رئيس الوزراء سيقوم بأعمال رئيس الوزراء اثناء غيابه بينما

---

(١) غالب العياشي ـ الايضاحات السياسية ـ الصفحة ٦٢٠

(٢) خطاب بن غوريون في الكنيست الاسرائيلي بتاريخ ٢ آب ١٩٥٢



سيكون عضوا في الوزارة له حقوق متساوية مع باقي الوزراء اثناء حضور رئيس الوزراء. (١)

هكذا حقق الشيشكلي الخطوة الاولى لتعزيز سيطرته على السلطة التنفيذية في البلاد، فقد علق مراسل وكالة رويتر في بيروت بعد اسبوعين من صدور هذا المرسوم: «بأن العقيد قرر التخلص من الزعيم فوزي سلو اثر خلاف بينهما حول ادارة شؤون البلاد. فكر الشيشكلي باديء الامر استبدال سلو بالعقيد عزت الطباع لكنه لم ينس ردود الفعل العربية التي صدرت بعد انقلابه الرابع فعدل خططه، واكتفى بمنصب نائب رئيس الوزراء لانه يحقق له عمليا السيطرة المطلوبة، ويحقق له التخلص تدريجيا من الزعيم فوزي سلو».

ويقول رأي ثان، بأن الذي شجع العقيد الشيشكلي على توسيع نفوذه في سورية هو قيام الثورة المصرية ٢٣ تموز ١٩٥٢ وسيطرة العسكريين على مقاليد السلطة، حيث تخلص من نقد لاذع كان يوجهه النظام الملكي في مصر ضد ما يجري في سورية. (٢)

ويقول رأي ثالث: بأن الشيشكلي اراد استثمار انتصاره الداخلي والعربي الذي كان يسجل باسم الزعيم «فوزي سلو» الذي لا حول له ولا قوة، بالقفز الى واجهة السلطة بعد أن مارسها عمليا في الخفاء، ساعده على ذلك حرص السعودية على دعمه بعد قيام الثورة المصرية وجهلها اتجاهات قادة هذه الثورة.

وهناك أخيرا من يقول: بأن الشيشكلي شعر بتعاظم المعارضة الداخلية لنظامه العسكري ولمس جدية التفكير العراقي بقلب نظام حكمه بعد لجوء عدد من السوريين المعارضين الى بغداد، الامر الذي يتطلب حزما أكثر وسيطرة عسكرية مباشرة على تطورات البلاد. (٣) على كل حال ان ما قام به الشيشكلي هو من وحي مخطط ذاتي ينسجم مع طموحاته بالوصول الى قمة السلطة دون منازع أو شريك.

---

(١) الاذاعة السورية ٣ آب ١٩٥٢

(٢) خالد العظم ـ الجزء الثاني ـ الصفحة ٣١٠

(٣) غالب العياشي ـ الايضاحات السياسية ـ الصفحة ٦٢٠

نجح العقيد في اضرام «ثورة اعلامية» في البلاد جند لها «أحمد عسه وقدري القلعجي وظافر الصابوني»، وغيرهم، للنيل من خصومه السياسيين والتنديد بارتباطاتهم مع العراق وبريطانيا، مظهرا نفسه بطلا قوميا ومنقذا للفلاح ومصلحا للاقتصاد، وبانيا للنهضة السورية، ومحررا لفلسطين، وبطلا أخرج المجتمع من وهدة الفساد التي تردى فيها أيام الديموقراطية البرلمانية.

في شهر شباط ١٩٥٣ وصل الى البلاد «جون فوستر دالس» وزير الخارجية الامريكي ضمن جولته العربية لاجراء مشاورات حول الصراع العربي ـ الاسرائيلي ولتقديم بعثة «جونستون» بشأن تحويل مجرى نهر الاردن واقتسام مياهه بين العرب واليهود، فحصل على موافقة لاستقبال بعثة جونستون، في سورية، انسجاما مع الموافقة العربية التي حصل عليها.

لمس «العقيد» أن استمرار تعاونه مع «الحزب القومي السوري الاجتماعي» الذي جاء بعد تخليه عن «حزب البعث العربي الاشتراكي» بسبب شروط هذا الحزب للابقاء على تعاونه مع العهد، يشكل عبئا عليه أمام شعب لا يؤمن الا بالعروبة ولا يقنع الا بالوحدة العربية الشاملة. ففتش الشيشكلي عن اداة جديدة يصعد بها الى «القمة» التي طالما حلم بها، فاهتدى الى قادة «الحزب العربي القومي» (ظافر الرفاعي ـ منير غنام ـ سعيد البصمجي ـ توفيق هارون ـ أنور حاتم) فاغراهم بايمانه القومي وتبنيه للوحدة العربية ودعاهم الى تأسيس حزب جديد باسم «حركة التحرير العربي» اراده أن يكون النواة الجماهيرية لتحقيق الوحدة العربية الشاملة.

بدأ هؤلاء، يواكبهم اعلام نشيط مكثف، دعوة الجماهير الى الحزب الجديد في البلاد، وبعد الاعلان عن تأسيس «حركة التحرير العربي»، بدأ العقيد عقد اجتماعات جماهيرية لالقاء الخطب الطنانة التي تلهب حماس الجماهير وتجعل تحرير فلسطين في متناول اليد. ولما اطمأن الى قاعدته الجماهيرية، وجهازه الاعلامي، التفت لتنظيم جهاز القمع، فعين في المكتب الثاني من يثق بهم من الضباط (عبد الحميد السراج ـ قاسم الخليل ـ عبد الحق شحادة) وفتحت السجون (المزة ـ الشيخ حسن) وبدأت حملة الاعتقالات والتعذيب ضد كل من يعارض العقيد، شملت

الاعتقالات الطلاب والمدرسين ورجال السياسة وقادة الاحزاب والاقلام الحرة. وعندما شعر بأن الساحة الداخلية خلت له ولحزبه، دعا الى اجراء الانتخابات النيابية في ١٠ تموز ١٩٥٣.

أعلن مشروع الدستور الجديد للبلاد الذي نص على النظام الجمهوري الرئاسي، فوافق عليه الشعب في استفتاء صوري قاطعته الاحزاب والهيئات السياسية.

وفي الانتخابات النيابية التي قاطعتها الاحزاب أيضا، فازحزب التحرير العربي ب٨٣ مقعدا، بينما صوت الشعب مباشرة لانتخاب الشيشكلي رئيسا للجمهورية طبقا لاحكام الدستور الجديد.

ظن الشيشكلي أن أمور البلاد قد استقرت له، فافرج عن السجناء السياسيين وأعضاء حكومة الدواليبي المحبوسة، وتنحى «سلو» عن مسؤولياته حيث غادر البلاد الى السعودية للعمل كمستشار عسكري فيها، ثم اصدر مراسيم تشكيل الوزارة الجديدة حسب الدستور الرئاسي، دون تسمية رئيس للوزراء. (١)

وانتخب الدكتور «مأمون الكزبري» رئيسا لمجلس النواب، الذي ألف كتلة للمعارضة رغم انتساب الطرفين الى حزب التحرير العربي.

اما قيادة الاحزاب السياسية المعارضة والذين افرج الشيشكلي عنهم، فقد الفوا جبهة شعبية معارضة تصدت لسلطة الشيشكلي عبر المظاهرات الطلابية والعمالية والفلاحية فاضطر الشيشكلي الى اعتقال قادة البعث ونفيهم الى بيروت ثم روما، بينما واصل العراقيون مدّ جسورهم مع قادة احزاب اليمين (الكيخيا ـ العسلي ـ مبارك ـ كباره) لتشكيل جبهة للمعارضة تخطط للاطاحة بنظام الشيشكلي. (٢)

---

(١) خليل مردم وزيرا للخارجية ـ نوري الابيش للداخلية ـ اللواء رفعت خانكان للدفاع ـ جورج شاهين للمالية ـ اسعد محاسني للعدل ـ سامي كبارة للمعارف ـ عبد الرحمن هنيدي للزراعة ـ حامد الخوجة للاشغال ـ عون الله الحياري للاقتصاد ـ الدكتور نظمي القباني للصحة.

(٢) تعتبر الاطاحة بنظام الشيشكلي حدثا هاما في هذه الحقبة من تاريخ سورية الحديث. ساهم في تحقيقها مجموعة من العوامل في مقدمتها: ضرب الشيشكلي لجميع أسس وقواعد الديموقراطية في ←

وفي بغداد اجتمع عدد من العسكريين والسياسيين السوريين من فلول الانقلاب الثاني امثال : العقيد محمد صفا ـ محمود الرفاعي ـ محمد معروف ـ خالد جلبا ـ عصام مريود ـ عمر بهاء الاميري ـ والدكتور اسعد طلس ـ والفوا حكومة «سورية الحرة»، لها اذاعة موجهة، وعدد من الصحف اللبنانية التي تبشر بافكارهم. نشط اعضاء «سورية الحرة» ووزعوا البيانات وروجوا حملة اعلامية مركزة اقلقت الشيشكلي، لكنها زادت في رصيده الشعبي لانها اظهرته عدوا لدودا للبريطانيين ومشاريعهم الاستعمارية (الهلال الخصيب) وبطلا يتحدى العرش الهاشمي في بغداد.

اما حزب البعث العربي الاشتراكي، فقد واصلت صحيفة (البعث) نشر سلسلة من المقالات ضد الشيشكلي نوجزها كما يلي :

البعث ـ شباط ١٩٥٣ :

«منذ اربع سنوات والبلاد تعاني اقسى انواع الحكم الديكتاتوري واشد صور الايذاء والاضطهاد، حتى هددت كرامة المواطنين وفقدت الحرية وعطلت الاقلام وسجن واعتقل الشباب المثقف. ومنذ اربع سنوات تتآمر حكومة المغتصبين مع الرأسماليين والاقطاعيين لاستثمار الشعب والضغط على حقوق الفقراء. ومنذ أربع سنوات والحاكم الفرد يتآمر مع الاستعمار فيضيق الخناق على الشعور القومي فجعل البلاد تجابه الحرب الاهلية التي اضطر فيها الجيش ان يحارب المواطنين فباتت السويداء ونمره والقرية، طعمة للنيران تنتشر فيها جثث القتلى من الرجال والنساء

سورية ومهاجمته جميع الاحزاب وزج قادتها في السجون حيث نصب نفسه ديكتاتورا لا يعتمد على اية قاعدة جماهيرية. كما لم تقم بينه وبين الحكومات العربية ثقة كافية لمساندته. بلاضافة الى اعتماده على الحزب القومي السوري في الوقت الذي كان الفكر القومي العربي آخذ بالانتشار داخل سورية وخارجها. ووقع الشيشكلي في اخطاء الحكام السابقة باعتماده على فئة المحسوبين والمنتفعين الذين اخذوا في ترسيخ سيطرتهم على شتى المجالات بما فيها الكسب غير المشروع.

والاطفال. هذا فضلا عن اعلان الاحكام العرفية في كل البلاد».

البعث ١٥ حزيران ١٩٥٣ :

«يحاول اليوم مغتصب الحكم في سورية ملء السجون الرهيبة باحرار البلاد يحاول اليوم بعد ان اصطنع «حركة التحرير» وشكلها من كل خائن وعميل ان يجعلها تسد الفراغ السياسي الذي تعيشه البلاد بعد تعطيل الاحزاب الشعبية الديموقراطية التي استمدت وجودها من حاجات الامة وناضلت ضد الاستعمار.

وفي تموز ١٩٥٣ وجه حزب البعث العربي الاشتراكي كتابا مفتوحا الى «اديب الشيشكلي» جاء فيه :

«ان شعار المواطنين في هذه المرحلة من تاريخ الوطن مستمد من الاهداف التالية :(١)

١ ـ مقاطعة هذا الحكم والنضال المستمر ضده، وضد كل المحاولات الرجعية والاستعمارية التي يحاول فرضها على البلاد.

٢ ـ ابعادكم عن الحكم واقصاء الجيش كليا ونهائيا عن السياسة واعادة الحياة الدستورية الصحيحة للبلاد.

٣ ـ اعتبار كل ما تقومون به لاغيا.

وفي شهر اب ١٩٥٣ دعا حزب البعث الاحزاب والهيئات السياسية الى عقد ميثاق قومي فيما بينها يستند الى الاهداف التالية :

١ ـ مقاطعة الحكم القائم مقاطعة تامة، والنضال ضد كل مؤامراته الرجعية والاستعمارية.

٢ ـ ازالة هذا العهد وانهاء الحكم العسكري والعودة بالجيش الى مهمته الاساسية واقامة حكم جمهوري نيابي تحرري سليم.

٣ ـ دعوة الشعب للعمل لهذا الهدف(٢)

---

(١) نضال البعث ـ الجزء الثاني ١٩٤٩ ـ ١٩٥٤ الصفحة ٢٠٠

(٢) المصدر السابق الصفحة ٢٠٧

بدأت معركة المعارضة ضد الشيشكلي في دمشق بالقاء المتفجرات، واعلن العصيان في جبل الدروز فقاومه الشيشكلي بالدبابات والطائرات فزاد من النقمة على النظام، ثم تنادى السياسيون من الاحزاب والهيئات الى عقد اجتماع في حمص لعقد «ميثاق وطني» فيما بينهم ووجهوا انذارا الى الشيشكلي لاعادة الاوضاع الدستورية والافراج عن المعتقلين السياسيين ووقف الحرب الاهلية في جبل العرب، أسس هذه الجبهة السيد «هاشم الاتاسي» بعد ان تخلى «القوتلي» له عنها، فكان رد العقيد على الانذار، اعتقال كل من وقع عليه. وشهدت البلاد حالة من الاضطرابات والمظاهرات الطلابية، قاومها رجال الامن بالعنف والقنابل المسيلة للدموع، وعطلت الدراسة في المدارس، وعمت المظاهرات المدن السورية وهي تنادي بسقوط الديكتاتورية والغاء البرلمان، وعودة الحياة الدستورية الى البلاد فكانت التمهيد الشعبي المناسب لاسقاط العقيد وبدء الانقلاب الخامس.

من حصاد الانقلاب الرابع :

٢٥٨ مرسوما اشتراعيا اصدرهم الحكم العسكري المباشر خلال ستة اشهر فقط، حققوا بالفعل ما لم يتحقق بالبلاد خلال ستة سنوات مضت على الجلاء، واحدثوا حركة للاصلاح لم تشهدها من قبل، لكن نفَسَ هذه الحركة كان قصيرا، غير مؤمن بالتغيير الجذري ولا يستند الى قاعدة فكرية متكاملة، انما استهدف الرد على الحملات المحلية والعربية التي تطالب الحكم العسكري بالعودة الى ثكناته لاتاحة الفرصة امام الحكم الدستوري الديموقراطي. ولكن سرعان ما برزت الطموحات الشخصية فثارت النزعة الطبقية المناهضة لاي اصلاح جذري، وذهب الحكم العسكري لفرض الديموقراطية بقوة الديكتاتورية، فكثرت الاقلام المنتفعة وفسدت النفوس بينما زج الطلاب والمعلمون، والعمال والفلاحون، وقادة البلاد من السياسيين في سجون انشئت خصيصا للتعذيب.

كان من ثمار الديموقراطية التي فرضتها الديكتاتورية العسكرية بالقوة تشويه الدستور وتزوير الاستفتاء وتنصيب مجلس للنواب ومعارضة صورية، حتى يهتف الجميع باسم «العقيد» الذي بات في واد، واصلاح شأن البلاد في واد اخر، شعر

الشعب الواعي بما الم به . . . وشعر الحاكم بما ينتظره، سجن وضرب وقتل . عاشت البلاد في دوامة . . . سقط فيها الحكم قبل صدور البلاغ رقم (١) . جففت اسرائيل الحولة، واستولت على المناطق المجردة، وجاء «دالس»، ثم جاء «جونستون» . وعاد حتى حققت اسرائيل المرحلة الاولى من تحويل مياه نهر الاردن، والعقيد مصمم على القول بأن المسافة من دمشق الى الخليل سالكة وقصيرة .

بعـد عامين من عهد الشيشكلي اجتاحت البلاد الحوادث الدامية، التي راح ضحيتها طلاب وطالبات، اضربت دمشق، وتظاهرت حلب، واعتصمت اللاذقية، وسقط القتلى في درعا والسويداء، وهكذا كان شأن المدن السورية الاخرى، الجميع ينادون بسقوط الديكتاتور وأدواته : «دستوره ومجلس نوابه»

وجه الشعب دعوة صريحة لاحرار البلاد من اجل شد ازره، فكم كان الجميع مشدودا هذه المرة لسماع البلاغ العسكري رقم ١ .

الفصل السابع

دام ١٩٧

الانقلاب الخامس
٢٥ شباط ١٩٥٤ ـ ١٠ ايلول ١٩٥٤

في يوم الخميس **٢٥** شباط **١٩٥٤** قطعت اذاعة حلب برامجها، لاذاعة بيان النقيب مصطفى حمدون من موقع حلب، الذي ناشد قطعات الجيش في مختلف المحافظات الانضمام الى حركته التي تهدف الى اقالة رئيس الجمهورية «الشيشكلي» وتسليم البلاد الى حكومتها الدستورية. اعلنت الاذاعة بعد ذلك انضمام قطعات الشمال (الرقة، دير الزور، الحسكة) الى الحركة[1] ثم اعلن «حمدون» انفصال القيادة العسكرية للشمال عن قيادة دمشق. وفي الساعة العاشرة مساء، اعلنت اذاعة حلب انضمام قطعات حمص وحماه ودرعا واللاذقية الى الحركة، فاعلن تشكيل القيادة «الشمالية والشرقية والغربية والوسطى»، التي وجهت انذارا الى الشيشكلي لمغادرة البلاد فورا.

في دمشق جمع الشيشكلي ضباطه (شوكت شقير رئيس الاركان، النقيب عبد الحق شحادة آمر الشرطة العسكرية، النقيب حسين حده آمر المدرعات، والملازم برهان ادهم) وبحث معهم موضوع الانذار، فاكدوا له تصميمهم على مقاومة هذه الحركة واسقاطها بالقوة، بينما اشار، شوكت شقير بأنه مؤيد للشيشكلي، لكنه مدرك

---

(١) اذاع العقيد أمين ابو عساف قائد اللواء الثالث في دير الزور بيانا بتأييد الحركة في الساعة الثامنة والنصف مساء

حجم الدماء التي سوف تسفك اذا واجهت وحدات الجيش السوري بعضها. واكد بانـه ماعدا قطعات محدودة في دمشق فان جميع قطعات الجيش ايدت الحركة، وانها تتحرك لتطويق دمشق، ونصح بتنفيذ الانذار حقنا لدماء اخوة السلاح. ثارت ثائرة عبد الحق شحادة وحسين حده اللذان اعلنا التصميم على مقاومة الحركة بالقوة.[1]

كان الشيشكـلي اثنـاء اجتـماعه بالضباط قد كلف عبد الرحمن الهنيدي وزير الزراعة للاتصال بالحكومة اللبنانية لقبوله كلاجيء سياسي ثم اتخذ ترتيبات مغادرته لسورية، سطر الشيشكلي كتاب استقالته وسلمه للزعيم شوكت شقير، الذي اشتبه باشـتراكـه في الحـركة[2] وغادر دمشق ومعه : احمد عسه وصلاح الشيشكلي وقدري القلعجي وعبـد الـرحمن الهنيدي ،بينـما اسرع «شوكت شقير» للافراج عن المعتقلين السياسيين ونصحهم بالتـوجه الى حمص حتى لا يعيدهم عبد الحق شحادة وحسين حده الى السجن.[3]

اجتمع حسين حده مع عبد الحق شحادة واعلنا العصيان على الحركة، وباركا استـلام الـدكتور مأمون الكزبري رئيس مجلس النواب، لرئاسة الجمهورية بحكم الدستور، اجتمع مجلس النواب وتليت في الجلسة استقالة الشيشكلي، فاعتبر الدكتور مأمـون الكزبري رئيسا للجمهورية بالوكالة، وانتخب السيد «سعيد اسحق» رئيسا لمجلس النواب خلفا للكزبري.

انذر العقيد «محمود شوكت» آمر منطقة حمص، النواب بحل البرلمان، وأنذر الكزبري بالاستقالة ومغادرة البلاد فورا، وعندما سمعت جماهير دمشق هذا الانذار توجهت المـظاهـرات الى المجلس النيابي واجبرت النواب على مغادرته، بينما استقال الدكتور الكزبري من رئاسة الجمهورية، وغادر البلاد يوم السبت **٢٧/٢/١٩٥٤**، فكان اول رئيس في تاريخ سورية يتسلم منصبه لمدة **٢٤** ساعة فقط.

بعـد وصـول المعتقلين السياسيين الى حمص توجهـوا الى منـزل السيد هاشم

---

(١) غالب العياشي ـ الاتصالات السياسية ـ الصفحة ٦٢٥

(٢) خالد العظم ـ الجزء الثاني الصفحة ٢٨٢

(٣) المصدر السابق الصفحة٦٢٦

الاتاسي وعقدوا اجتماعا ضم ممثلين عن مختلف الاحزاب السياسية في سورية، واتفقوا على تشكيل وزارة وطنية لضبط الامور في دمشق، وقطع الطريق على عودة الشيشكلي الى الحكم.

وفي ١٩٥٤/٢/٢٧ توجه الزعيم شوكت شقير رئيس الاركان الى حمص واجتمع مع السيد هاشم الاتاسي واطلع على مقررات الاحزاب والهيئات، فوافق عليها، وتعهد باعادة الجيش الى ثكناته تمهيدا لعودة الحياة الدستورية الى البلاد، وبموجب مقررات حمص اسندت رئاسة الجمهورية الى السيد هاشم الاتاسي لاستكمال مدته الدستورية، ودعي البرلمان القديم للغاية ذاتها. بينا اتفق على تكليف السيد «صبري العسلي» بتشكيل حكومة ائتلافية جديدة وصدرت مراسيم تأليفها في مطلع اذار ١٩٥٤. [١]

هيمن حزب الشعب على الحقائب الرئيسية في الوزارة (الخارجية، الداخلية، الدفاع) بسبب تأييده للسيد «صبري العسلي» بتشكيل الحكومة، ولادراك الحزب بأن البلاد قادمة على الانتخابات، وللداخلية والدفاع دور مركزي في ترجيح كفة حزب الشعب، وضمان سيطرته على البرلمان. قررت حكومة العسلي عدم الاعتراف بما صدر من قوانين ومراسيم تشريعية في الفترة «غير الشرعية» التي حكم بها الشيشكلي، واصدرت قانونا سمي قانون «الجزاء والعقاب» فقضى بمطالبة الوزراء في عهد الشيشكلي اعادة ما قبضوه من رواتب، لكن المحاكم المختصة اوقفت مفعوله ثم الغي عام ١٩٥٧. [٢]

دعي مجلس النواب للانعقاد لاستكمال مدته الدستورية (٥١ مقعدا لحزب

---

(١) صبري العسلي رئيسا للوزارة (الحزب الوطني) عبد الرحمن العظم للمالية (مستقل) فيضي الاتاسي للخارجية (الشعب) منير العجلاني للمعارف (مستقل) معروف الدواليبي للدفاع (الشعب) علي بوظو للداخلية (الشعب) عزت الصقال للعدل (الحزب الوطني) فاخر الكيالي للاقتصاد (الوطني) عفيف الصلح وزيرا للدولة (الوطني) حسن الاطرش للزراعة (الديموقراطية) رشاد جبري للاشغال (الشعب) احمد سليمان الاحمد للصحة (الوطني).

(٢) مذكرات خالد العظم ـ الجزء الثاني ـ الصفحة ٢٨٣

الشعب) فمنح الثقة لحكومة «صبري العسلي» الائتلافية.

كان في مقدمة قرارات الحكومة تحديد يوم ٢٠ اب ١٩٥٤ موعدا للانتخابات بموجب قانون الانتخابات الذي وضعه حزب الشعب في عهد الحناوي.

شعر حزب البعث العربي الاشتراكي الذي كان ضباطه الاداة الرئيسية التي اطاحت بالشيشكلي، ان اجراء انتخابات في البلاد في ظل الحكومة الراهنة سوف يعيد العجلة الى الوراء، بعد تجربتين انتخابيتين عرفتهما البلاد: الاولى في عهد الحزب الوطني (١٩٤٧)، والثانية في عهد سامي الحناوي حيث سيطر حزب الشعب ١٩٤٩، فقرر التصدي لوزراة العسلي والمطالبة بتأليف وزارة حيادية تشرف على تحضير البلاد للانتخابات. وأكدت صحيفة البعث في مقال افتتاحي هذا الموقف بقولها[1]: «اننا نطالب الحكومة ان تتنحى عن الحكم وان توفر على البلاد تجارب جديدة أليمة وعهودا مظلمة اذ لم يعد مأمولا في ظل الحكومة الراهنة ان تجري الانتخابات حرة نزيهة.. اننا نسأل فخامة الرئيس ان يجنب البلاد من الوقوع في تجربة انتخابية أليمة تحضر لها الحكومة الراهنة ينتج عنها عهد اسود يجعل البلاد عرضة للاضرابات والقلاقل والنضال السلبي المرير.»

وهدد حزب البعث العربي الاشتراكي بمقاطعة الانتخابات القادمة، وبدأ عقد المهرجانات الشعبية بين اوساط الطلاب والعمال التي انتهت بمظاهرات حاشدة تطالب السيد «صبري العسلي» بالاستقالة.

ازدادت المعارضة الشعبية للحكومة، خاصة بعد نجاح الاتصالات التي جرت بين حزب البعث العربي الاشتراكي، وكتلة السيد خالد العظم لتأليف لجنة وطنية، طالبت باجراء اصلاحات في البلاد، والوقوف ضد الاستعمار ونادت بحرية الانتخابات وبادخال الغرفة السرية للاقتراع، في اطار هذه المعارضة المتزايدة قدمت الحكومة مشروع قانون المطبوعات الجديد الذي يفرض رقابه حكومية على المطبوعات ويمنح وزير الداخلية (علي بوظو - حزب الشعب) صلاحيات واسعة في تعطيل

---

(١) البعث - دمشق - العدد ٥٥٣ تاريخ ٦ ايار ١٩٥٤

الصحف المعارضة. فصوت المجلس النيابي على هذا المشروع وأقره.

تزايدت المعارضة الشعبية والسياسية للحكومة، فاستقالت وزارة السيد صبري العسلي في ١٩ حزيران ١٩٥٤، كلف رئيس الجمهورية السيد «سعيد الغزي» (مستقل) بتشكيل وزارة حيادية من خارج مجلس النواب للاشراف على الانتخابات، وصدرت مراسيم تشكيل هذه الوزارة في ٢٥ حزيران ١٩٥٤. (١) بعدتشكيل الوزارة فوجئت الاوساط السياسية في سورية بحدثين :

الاول : قرار حزب الشعب مقاطعة الانتخابات على الرغم من تدخلات رئيس الجمهورية لثنيه عن هذا القرار، لكن الحزب صمم على قراره، وقطع حملته الانتخابية قبل موعد الانتخابات باسبوع واحد، وفوجيء المرشحون بصدور قرار وزير الداخلية بتأجيل موعد الانتخابات من ٢٠ اب الى ١٠ ايلول ١٩٥٤، بسبب اضراب القضاة المفاجيء. كما فوجئوا بقرار حزب الشعب بالاشتراك مجددا في الانتخابات. (٢)

الثاني : فوجئت دمشق بعودة السيد «شكري القوتلي» اليها بعد غياب في مصر دام خمس سنوات، وبدأ يخطب بين الناس داعيا الى جمع الكلمة وتناسي الضغائن ومواجهة الاخطار صفا واحدا، فانتعش رجال الحزب الوطني والتف حولهم بعض المستقلين امثال منير العجلاني، ورجال الدين امثال الكتاني وحبّنكه، ومجموعة من كبار ضباط الجيش وفي مقدمتهم رئيس الاركان شوكت شقير.

ساعد القوتلي في موقفه، دعم الثورة المصرية له، بعد النجاحات التي حققها رجال هذه الثورة في مفاوضاتهم مع البريطانيين لضمان الجلاء عن السويس. ووقوفهم بحزم ضد بريطانيا والهاشميين الطامعين بعرش سورية.

كانت المعركة الانتخابية طاحنة والمنافسة شديدة بين حزب الشعب والحزب الوطني ،للذين استقطبا رجال الدين، وحزب الاخوان المسلمين وكتلة العشائر. فوقفوا

---

(١) سعيد الغزي رئيسا للوزارة ـ وزيرا للدفاع ـ عزت السقال للخارجية والمالية ـ اسماعيل قولي للداخلية ـ اسعد كوراني للعدل والاقتصاد ـ نهاد القاسم للمعارف والزراعة ـ نبيه الغزي للاشغال العامة والصحة

(٢) مذكرات خالد العظم ـ الجزء الثاني ـ الصفحة ٢٨٩

جميعا ضد ائتلاف حزب البعث والحزب الشيوعي والكتلة الديموقراطية (خالد العظم).

جرت الانتخابات النيابية في موعدها عبر الغرفة السرية التي ادخلت في عملية الانتخابات للمرة الاولى وكادت الانتخابات تسير في احسن صورها لولا محاولة واحدة قام بها انصار القوتلي في محاولة لتفجير منزل السيد «خالد العظم» لكن القنبلة انفجرت بحاملها قبل وصوله الى الهدف.[1]

كانت نتائج الانتخابات مفاجئة: فاز حزب البعث بـ ١٨ مقعدا، وفاز السيد خالد بكداش عن الحزب الشيوعي، وفازت الكتلة الديموقراطية (العظم) بـ ٣٨ مقعدا في هذا المجلس.

قبل افتتاح المجلس النيابي الجديد[2]، جرت اتصالات بين النواب لتشكيل كتل وتجمعات بهدف الفوز في منصب وزاري والتأثير على مجرى مناقشات المجلس[3].

استقبلت سوريا برلمانا جديدا لبدء عهد جديد، لم يكن متجانسا، جمع كل الالوان السياسية، واعاد للاذهان صورا ماضية حول سطوة الحزبين التقليديين على مقدرات البلاد، بالتفاهم مع فئات وتكتلات اخرى جاء بعضها على يمين هذين الحزبين، مع ذلك فاز البعثيون والشيوعيون بـ ١٩ مقعدا، وفازت الكتلة الديموقراطية بـ ٣٨ مقعدا، كانوا في مجموعهم يشكلون معارضة حقيقية تؤخذ بعين الاعتبار، الا انها لاتمكن اصحابها من الامساك بزمام السلطتين التنفيذية والتشريعية لتحقيق الاصلاحات الجذرية التي وعدوا الشعب بها، لكنها حدَّت من حرية المناورة التي تمتع بها الحزبان التقليديان في تسيير امور البلاد، ونبهت الى تعاظم القاعدة الجماهيرية لاحزاب اليسار في البلاد.

---

(١) مذكرات خالد العظم - الجزء الثاني - الصفحة ٢٩٣

(٢) لائحة اسمية باعضاء مجلس النواب حسب تجمعاتهم بالملحق الوثائقي - الوثيقة رقم ٢١

(٣) الكتلة الديموقراطية (خالد العظم) ٣٨ مقعد

حزب الشعب ٢٧ مقعدا

←

من حصاد الانقلاب الخامس :

فيما عدا قانون المطبوعات الجديد الذي صدر في عهد وزارة صبري العسلي فانه يمكننا أن نعتبر الانقلاب الخامس نقطة تحول أساسية في تاريخ البلاد. لقد وضع البلاد وللمرة الاولى بعد انقلاب عسكري على طريق الديموقراطية الدستورية. ولعل السبب في ذلك، هو التزام الضباط الذين نفذوا الانقلاب بفكر ايديولوجي واضح يهدف الى خلق ديموقراطية شعبية حقيقية.

على الرغم من تكتل الاحزاب التقليدية، ودعم تيارات اليمين لها، أتت الانتخابات بمعارضة حقيقية، كان لها أكبر الاثر في وضع البلاد على المسار الصحيح بتحقيق الوحدة مع مصر كنواة للوحدة العربية. كما ناضلت المعارضة داخل المجلس لمنع هدم المنازل ولتحديد ساعات العمل، وانصاف الفلاح، ووقفت في وجه الاحلاف والتكتلات السياسية، ومنعت البلاد من الانجراف في تيارات ومبادىء رسمتها الولايات المتحدة في مرحلة انفرادها بالمنطقة.

لقد مرت سورية في هذه السنوات القليلة من عهدها بالاستقلال، بتجارب قاسية جعلت البعض يعتقدون ان الديموقراطية افلست بيننا، لكن الخطأ لم يكن في طبيعة الديموقراطية، بل في سوء فهمها وتطبيقها، كادت التجربة تتكرر بصورة تعيد للاذهان الدسائس والتزوير وتشويه الديموقراطية شكلا ومضمونا لولا وقوف حزب

حزب البعث	١٨ مقعدا
كتلة العشائر	١٨ مقعدا
الحزب الوطني	١٤ مقعدا
المستقلون	١٠مقعدا
الكتلة الحرة (منير العجلاني)	٦مقعدا
الكتلة الاسلامية (محمد المبارك)	٥مقعدا
الحزب القومي السوري	٢ مقعد
الحزب التعاوني الاشتراكي	٢ مقعد
الحزب الشيوعي	١ مقعد

البعث العربي الاشتراكي بقاعدته الجماهيرية الواسعة لاسقاط حكومة «العسلي» وتشكيل حكومة محايدة من خارج مجلس النواب، مكنت المواطن من ممارسة حقه الانتخابي بحرية عبرت عنها الغرفة السرية في مراكز الاقتراع.

وضع الانقلاب الخامس سورية على الطريق الديموقراطي لكنه لم يوصلها الى جوهر الديموقراطية، لم تتحقق الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية المنتظرة، ربما بسبب التآمر الخارجي الذي تكالب على البلاد بصورة لم تشهدها من قبل، كانت تلك الفترة من اصعب الفترات، ومع ذلك واكبها مد جماهيري ووحدة وطنية وتصميم شعبي على مقارعة الاستعمار واعوانه ومشاريعه. احبطت كل محاولات قلب نظام الحكم، وكل المشاريع الامريكية التي استهدفت السيطرة على المنطقة عبر الهيمنة على سورية.

الفصل الثامن

التحدي

عودة الحياة النيابية

١٠ ايلول ١٩٥٤ ـ ٣١ كانون الاول ١٩٥٦

بعـد تجمـع النـواب في كتـل واحـزاب داخـل المجلس الجـديد، بدأ رئيس الجمهـورية مشـاوراتـه لتأليف وزارة جديدة، فكلف السيد «خالد العظم» باعتباره رئيس اكبر كتلة برلمانية، لكن موقف الحزبين التقليديين ونواب العشائر حال دون نجاحه.

كادت البـلاد تواجه ازمة وزارية، فبادر رئيس الجمهورية الى دعوة الاحزاب والكتـل النيابية لارسـال مندوبين عنها للاجتماع في القصر الجمهوري والاتفاق على مرشح لرئاسة الوزارة. [1].

اتفق المجتمعـون على تكليف السيد «فـارس الخـوري» بتشكيل الـوزارة

---

(١) حضر الاجتماع :

الكتلة الديموقراطية	(خالد العظم واسعد هارون)
الحزب الوطني	(صبري العسلي وميخائيل اليان)
حزب الشعب	(علي بوظو واحمد قنبر)
حزب البعث	(اكرم الحوراني وصلاح البيطار)
كتلة العشائر	(نوري بن مهيد)

الائتلافية(١) فجاءت خليطا من نواب حزبي الشعب والوطني وكتلة العشائر، كان في مقدمة المواضيع التي واجهت الوزارة، نيل ثقة البرلمان بالتعهد بعدم الانضمام الى الاحلاف العسكرية(٢)

وزارة فارس الخوري وحلف بغداد :

ا ـ كان النص المتعلق بالسياسة العربية في بيان الحكومة عائما، فاشار الى ان مهمة سورية هي عدم ايثار فريق على اخر في الجامعة والى رفض الاحلاف التي تضر بمصلحة البلاد أوتحد من سيادتها واستقلالها. . . وهذا يعني بأن حلفا ما لا يضر بالمصلحة او بالسيادة سيكون مقبولا.

نتيجة لذلك طلب السيد «خالد العظم»، خلال جلسة الثقة، ان يتعهد رئيس الوزراء صراحة بعدم الارتباط بأي حلف، وعدم الطلب من المجلس تفويضه بالدخول بأية مفاوضات مع دولة اجنبية لاقامة حلف، فأكد «فارس الخوري» عبارته المشهورة «لن نرتبط بأحلاف» فكسب ثقة مجلس النواب بحكومته. (٣)

ب ـ عقد وزراء الخارجية العرب اجتماعا في القاهرة (كانون الاول ١٩٥٤) فاقروا التوصيات التالية :

١ ـ ترتكز السياسة الخارجية للدول العربية على ميثاق الجامعة العربية ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية، وعلى ميثاق هيئة الامم المتحدة، ولا تقر عقد احلاف،

٢ ـ التعاون مع الدول الغربية على الاسس التالية :

---

(١) فارس الخوري رئيسا للوزارة (مستقل) ـ فيضي الاتاسي للخارجية (الشعب) ـ علي بوظو للعدل (الشعب) ـ احمد قنبر للداخلية (الشعب) ـ محمد سليمان الاحمد للمعارف (الوطني) ـ فاخر الكيالي للاقتصاد (الوطني) ـ ليون زمريا للمالية (الوطني) ـ حامد الخوجة للزراعة (مستقل).

(٢) نالت الوزارة ثقة مجلس النواب باغلبية ٩٢ صوتا ضد ٤٨ صوتا، كادت تفشل بالحصول على ثقة المجلس بسبب الميوعة التي اتصف بها البيان الوزاري، خاصة ما يتعلق فيه بالسياسة العربية، لولا تعهد رئيسها امام المجلس بعدم الانضمام الى أي حلف.

مذكرات خالد العظم ـ الجزء الثاني ـ الصفحة ٣١٢

حل القضايا العربية حلا عادلا واتاحة القوى اللازمة للبلاد العربية كي تحافظ على سلامتها وكيانها ضد اي عدوان دون ان يكون في ذلك اي انتقاص من سيادتها.

اجتمع وزير الخارجية (فيضي الاتاسي) بعد عودته من القاهرة بلجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب فأغفل البند الثاني من توصيات وزراء الخارجية العرب وأنكر وجود توصيات مدونة، بل اوهم لجنة الشؤون الخارجية بأن جميع الدول العربية سائرة بركاب الغرب الا سورية فانها باقية في عزلة مخيفة.

ج ـ بتاريخ ١٣/١/١٩٥٥ تم في بغداد التوقيع على الميثاق العراقي ـ التركي (حلف بغداد)، وفي ١٤/١/١٩٥٥ وصل الى دمشق السيد «عدنان مندريس» رئيس وزراء تركيا لدعوة الحكومة السورية للانضمام الى هذا الحلف فسارعت حكومة «فارس الخوري» للاعلان بأنها فوجئت بمرور الوفد التركي في سورية، بينما اكد السيد «خالد العظم» بأن الترتيبات لزيارة رئيس وزراء تركيا جرت مسبقا بين الحكومتين السورية والتركية.[١]

د ـ في ٢٢ كانون الثاني ١٩٥٥ عقد اجتماع بالقاهرة على مستوى رؤساء الوزارات تلبية لدعوة رئيس وزراء مصر (جمال عبد الناصر)، تألف الوفد السوري من السادة (فارس الخوري رئيس الوزراء ـ فيضي الاتاسي وزير الخارجية ونجيب الارمنازي) بينما اعتذر العراق عن حضور الاجتماع بحجة مرض نوري السعيد.

عقد رؤساء الوزارات العرب (١٥) جلسة عمل استغرقت اكثر من اسبوع لاتخاذ موقف موحد من حلف بغداد. كان موقف الوفد السوري في القاهرة كما يلي:[٢]

١ ـ أكد السيد فارس الخوري وجوب جعل الوحدة العربية حقيقة واقعة، وقال: «ان سورية تدعو الى حياد العرب ايام السلم، اما في حالة الحرب فعليهم ان يتبعوا ما يتفق مع مصالحهم وما ينجي قاربهم من الغرق.

٢ ـ احتج السيد فارس الخوري بأن البحث فيما جرى في بغداد يستلزم وجود

---

(١) المصدر السابق ـ الصفحة ٣٣٥

(٢) محاضر اجتماعات مجلس الجامعة العربية ـ القاهرة ـ شباط ١٩٥٥

من يمثل العراق في الاجتماع لشرح وجهة النظر العراقية، ولهذا اقترح ارسال برقية الى بغداد لايفاد وزير الخارجية (فاضل الجمالي) لشرح موقف العراق.

٣ ـ أكد السيد فارس الخوري: «بان الحرص على الوحدة موجود في فكر كل منا، وعندما نسمع رأي العراق قد يتبين لنا بأن الخطر غير عظيم، بل قد نقتنع ان الاتفاق بينه وبين تركيا امرا مفيدا، فالعراق مرتبط اصلا باتفاق مع بريطانيا، فماذا يضر العراق اذا ارتبط بميثاق مع تركيا». وقال: «اذا استمعنا الى رأي العراق قد نصل الى الموافقة على ما انجزه»(١)

٤ ـ اكد بأن لسورية حدودا طويلة مع تركيا والعراق وهي حريصة على علاقات حسن الجوار مع البلدين.

٥ ـ أكد السيد فيضي الاتاسي وزير الخارجية بأن توصيات وزراء الخارجية نصت على عدم الدخول في احلاف لهذا لا ترى سورية ضرورة لذكر الميثاق العراقي التركي صراحة، لان النص كما ورد في التوصيات يعتبر كافيا.

٦ ـ أكد السيد فارس الخوري بأن حكومته لا تستطيع الزام نفسها بأي حلف أو معاهدة يقرها المجتمعون ما لم تعرض ذلك على مجلس النواب.

٧ ـ كان القرار الوحيد الذي اقره المجتمعون ارسال وفد عربي الى بغداد لمطالبة حكومتها بعدم التوقيع على الحلف في الوقت الحاضر. تألف الوفد من (سامي الصلح، فيضي الاتاسي، وليد صلاح، وصلاح سالم) لكن جهود الوفد لم تثمر في بغداد، لانه لم يحصل على وعد من نوري السعيد بتأجيل عقد الحلف مع تركيا، بل حاول نوري السعيد التهجم على وزير الارشاد المصري (صلاح سالم) بحجة موافقة الاخير في اجتماع «سرسنك» على قيام الحلف التركي ـ العراقي.

مما سبق يمكن القول بأن حكومة السيد «فارس الخوري» لم تنضم الى حلف بغداد، ولكنها سهلت مهمة العراق للتوقيع عليه وذلك عندما خلقت الارتباك داخل اجتماعات القاهرة. وهذا مايثير الشكوك حول حقيقة علمها المسبق بخطة الحلف ويشير الى وجود تنسيق سوري ـ عراقي، يسهل توقيع الحلف من قبل العراق أولا،

---

(١) المصدر السابق.

ثم تنضم اليه سورية والاردن ولبنان بعد ذلك. . نفذت الحكومة السورية دورها على مرحلتين :

الاولى : تضليل الرأي العام ومجلس النواب ولجنة الشؤون الخارجية فيه حتى يتم الاعلان عن قيام حلف بغداد.

الثانية : الوقوف في الجامعة العربية واثناء التوقيع على الحلف موقفا عائما أو محايدا يمنع بالنتيجة اتخاذ قرار موحد من الحكومات العربية برفض حلف بغداد ويقطع عليها امكانية منع نوري السعيد من تنفيذه.(١)

وعندما تنبه مجلس النواب الى خطة الحكومة بصدد حلف بغداد، طلبت لجنة الشؤون الخارجية من رئيس الوزراء ارسال وفد برلماني سوري الى القاهرة للاعلان عن رفض سورية لحلف بغداد أو ارسال تعليمات صريحة الى وزير الخارجية بذلك. لكنه تأخر بالاخذ بهذا الاقتراح، فعندما عرض الوفد الاردني مقترحات محددة في الجلسة الختامية لاجتماع القاهرة من بينها عدم الانضمام الى الحلف التركي ـ العراقي، ووضع معاهدة الدفاع العربي المشترك موضع التنفيذ، وقف السيد «فيضي الاتاسي» وقال «لا املك صلاحية التوقيع».(٢)

ادى موقف السيد فارس الخوري في اجتماع القاهرة، وسيطرة حزب الشعب على سياسة حكومته العربية، الى تذمر كبار ضباط الجيش وتحرك السياسيين بهدف تشكيل وزارة جديدة، ساهم في ذلك، النشاط الملحوظ الذي قام به السيد «محمود رياض» السفير المصري الجديد في سوريا حيث نقل الى بعض الاوساط استياء الرئيس عبد الناصر من موقف رئيس الحكومة خلال اجتماع القاهرة.

بعد نضوج المشاورات السياسية التي رشحت السيد صبري العسلي لرئاسة الحكومة الجديدة، اجتمعت قيادة الحزب الوطني وقررت سحب اعضائها من الحكومة، فاستقالت وزارة السيد فارس الخوري في مطلع شباط ١٩٥٥.

---

(١) نضال البعث ـ الجزء الثالث ١٩٥٤ ـ ١٩٥٨ الصفحة ٧٦

(٢) مذكرات خالد العظم ـ الجزء الثاني ـ الصفحة ٢٣٧

حاول حزب الشعب اقناع رئيس الجمهورية (هاشم الاتاسي) بضرورة تشكيل وزارة من الحزب وانصاره لكن احزاب المعرضة وجهت مذكرة الى رئيس الجمهورية احتجت فيها على سياسة حزب الشعب، ونقلت نتائج المشاورات التي تمت بين الكتل البرلمانية، ورشحت السيد صبري العسلي لرئاسة وزارة ائتلافية تضم جميع الكتل والاحزاب بما فيها حزب البعث.[1]

كلف رئيس الجمهورية السيد «صبري العسلي» بتشكيل الوزارة الجديدة، وصدرت مراسيم تأليفها بتاريخ ١٣ شباط ١٩٥٥[2]

المذكرة الامريكية :

في ٢٦ شباط ١٩٥٥، استقبل رئيس الوزراء بحضور وزير الخارجية السفير الامريكي بدمشق، الذي نقل الى الحكومة السورية مذكرة امريكية تتضمن موقف الادارة الامريكية من حلف بغداد. جاء في المذكرة : «مساندة الحكومة الامريكية لجهود دول المنطقة بهدف تعزيز تعاونها للوصول الى اعلى درجة من الاستقرار والامن، وتعزيز قدراتها لصد اي عدوان شيوعي، وترحيبها بالاتفاق التركي ـ العراقي وهي على استعداد لمساندة جهود الدولتين الرامية الى اقامة ترتيبات دفاعية فعالة».

وتحدثت المذكرة عن ضرورة تحسين العلاقات العربية ـ الاسرائيلية لان الحكومة الامريكية لا تستطيع ان تبدد مواردها في قوى غير متجانسة، وانها تعترف بقيمة ميثاق الجامعة العربية ومعاهدة الضمان الجماعي، لكنهما لايلغيان الحاجة الى انظمة دفاع فعالة، وان الولايات المتحدة لا تستطيع ان تعطي اية نصيحة عن الطرق التي تختارها الدول العربية بخصوص سياسة الدفاع العربي، لكنها تأمل ان لا تشترك

---

(١) مذكرات خالد العظم ـ الجزء الثاني ـ الصفحة ٣٢١

(٢) صبري العسلي رئيسا للوزارة ووزيرا للداخلية (الحزب الوطني) فاخر الكيالي للاقتصاد (الوطني) ليون زمريا للمالية (الوطني) خالد العظم للخارجية والدفاع (الديموقراطية) عبد الباقي نظام الدين للاشغال (الديموقراطية) رئيف الملقي للمعارف (الديموقراطية) الدكتور وهيب الغانم وزير الدولة (البعث) الدكتور مأمون الكزبري للعدل (مستقل) حامد الخوجة للزراعة (مستقل)

سورية بأي جهد يجعل موقف العراق صعبا، وان تتصرف بشكل يجعل الطريق مفتوحا لامكانية انضمامها بالمستقبل الى منظمة الدفاع النامية.»[1]

جاءت المذكرة الامريكية بعد يومين فقط من تصديق البرلمان العراقي على الاتفاق التركي - العراقي، وبعد حصول حكومة السيد «صبري العسلي» على ثقة مجلس النواب. كان الرهان قائما على فشلها بسبب مقاطعة حزب الشعب لها، واستبدالها بحكومة يسيطر عليها حزب الشعب، مما يسهل على اطراف حلف بغداد جر سورية الى الحلف.

لم تكتف الحكومة الامريكية بالترحيب علنا بالاتفاق التركي - العراقي، بل حثت سورية على جعل الطريق مفتوحا لامكانية انضمامها في المستقبل لهذا الحلف أو لمنظمة الدفاع النامية، التي تنوي الولايات المتحدة انشاءها لربط حلف بغداد بها. واذا كان هذا الأمر لا يكفي لايضاح التدخل الامريكي بشؤون سورية الداخلية، فان املها في ان لاتشترك سورية بأي جهد يجعل موقف العراق صعبا لدليل واضح على هذا التدخل لانه يحدد مسارا لسياسة دولة مستقلة هي عضو مؤسس في الامم المتحدة.

لم تخف الولايات المتحدة اهدافها من سياسة الاحلاف في المنطقة، فهي الى جانب ماتؤمنه من مصالح عسكرية وسياسية للولايات المتحدة، جزء من الجهد الامريكي لتطويق الاتحاد السوفيتي عن طريق اقناع العرب بأن الخطر الشيوعي هو الخطر الاساسي في المنطقة، اما اسرائيل وهي ما يعتبره العرب خطرا اساسيا فقد أكدت المذكرة الامريكية على ضرورة تحسن العلاقات العربية معها، وربطت بين شحنات الاسلحة للدول العربية بهذا الشرط، بحجة عدم تبديد مواردها في قوى غير متجانسة في المنطقة.

التصريح الثلاثي: (سوريا - مصر - السعودية)

في ٢٦ شباط وصل الى دمشق «الصاغ صلاح سالم» وزير الارشاد المصري،

---

(١) نص المذكرة في الملحق الوثائقي رقم - ٢٠ -

فأكـد بأن ميثـاق الجـامعة العربية لم يعد مواتيا لمواجهة الحالة الحاضرة التي تشهدها الساحة العربية بعد التوقيع على الحلف العراقي ـ التركي ، وأكد ايضا بأن الهدف من حلف بغداد هو ادخال تركيا ضمن بوتقة الدول العربية وربط الجميع بميثاق يكون همزة الـوصـل بين حلف الاطلسي وحلف جنوب اسيا وجعل الشرق الاوسط رأس جسر للجيوش الغربية .

وعــرض المسؤول المـصـــري ضرورة عقــد حلف عربي يحل محل الضــمان الجمـاعي يتمكن العرب بواسطته من مواجهة عدوهم الرئيسي اسرائيل[1]

اقـترح «سالم» ان تبدأ سوريا ومصر بعقد اتفاق ثنائي يشبه الاتفاق التركي ـ العراقي ثم يعرض هذا الاتفاق على الدول العربية الاخرى لدعوتها للانضمام الى هذا الحلف ، وتنفيذا لهذه الخـطة التي وافقت عليها سورية صدر في ٢ اذار ١٩٥٥ بيان مشترك اكد على عدم انضمام الدولتين الى الحلف العراقي ـ التركي ، ورغبتهما اقامة منظمـة دفـاع وتعـاون اقتصادي عربي مشترك ترتكز على التزام بالتعاون في صد أي عدوان يقع على احدى دول المنظمة ، وانشاء قيادة مشتركة دائمة ، وعدم قيام اي دولة مشتركة بالحلف بعقد اتفاقيات دولية او عسكرية او سياسية دون موافقة بقية الاعضاء . [2]

اراد «سالم» تتويج نجاحه بدمشق ، بنجاحات اخرى تجعل من الاتفاق الثنائي السـوري ـ المصري حلفـا عربيا يتصـدى لحلف بغـداد فاقترح على وزير الخارجية السـوري (خالد العظم) القيام بجولة عربية مشتركة يزوران فيها الاردن والسعودية ولبنان لدعوتها للانضمام الى الحلف الجديد .

في عمان اكـد الملك حسين تمسك بلاده بالتضامن العربي ، وتحدث عن اهمية القومية العربية في مواجهة اسرائيل ، وبعد جلستي عمل مع الوفد السوري ـ المصري المشترك ، سمع الوفد تأكيدات اردنية صريحة بدراسة البيان بروح ايجابية واخوية تنطلق

(١) للمـزيد من التفاصيل حول محادثات سالم بدمشق يمكن الرجوع الى مذكرات خالد العظم الجزء الثاني الصفحة (١٣٧)

(٢) نص البيان المشترك السوري ـ المصري بالملحق الوثائقي رقم ـ ٢١ ـ

من سياسة الاردن تجاه الاشقاء.

وفي الـرياض رحب الملك سعـود ووزير خارجيتـه فيصل بالبيان السوري ـ المصري واقـترح تسميتـه بالتصريح الثلاثي او بالميثاق الثلاثي نظرا لرغبة السعودية الانضمام اليه.

وبعد محادثات مثمرة صدر في الرياض ٥ اذار ١٩٥٥ بيان ثلاثي مشترك اعلن فيه الملك سعـود باسم المملكة العربية السعودية موافقته التامة على ما جاء في البيان السـوري المصري، واتفق على ان تبـدأ الدول الثلاث ومن ينضم اليها من الدول العـربيـة بمشاورات عاجلة لوضع الميثاق الثلاثي موضع التنفيذ.

وفي بيروت أكـد الرئيس شمعون بان اقامة هذا الحلف الجديد الذي يستبعد العراق اصلا، واستمرار العمل بحلف بغداد الذي يستبعد مصر اصلا سيؤدي الى تفرقة الصف العربي ولهذا فان لبنان الذي لن ينضم الى اي من الحلفين على استعداد للتوسط بين مصر والعراق لاعادة العلاقات بينهما الى مجاريها واعادة اللحمة الى الصف العربي.

عاد الـوفـد السـوري الى دمشق وسط حملة اعـلامية عراقية ـ تركية مضادة، ومصـاعـب داخل مجلس النواب بسبب موقف اعضائه من حزب الشعب من موقف الحكومة المؤيد لمصر والسعودية ضد العراق، رافق ذلك حشود عسكرية تركية وتبادل للمذكرات بين الحكومتين فيما بدا استعداد تركيا لغزو سوريا[1]

ارادت الحكـومة موازنة موقفها، بايفاد السيد خالد العظم وزير الخارجية الى بغداد حيث بدأ زيارة رسمية في ١٤ اذار ١٩٥٥ فاجرى محادثات مع نوري السعيد الـذي ابدى امتعاضه من البيان الثلاثي مذكرا بموقع العراق الاستراتيجي وحدوده وتسهيل نقل المعدات والتشاور ازاء الخطر الشيوعي، وجدد الدعوة لانضمام سورية الى الحلف، لكن «العظم» جدد حرص سورية على التضامن العربي لمواجهة اسرائيل باعتبـارهـا العدو الرئيسي للامة العربية واعلن رفض سورية الاشتراك في اي حلف

---

(١) سنتحدث عن ردود الفعل التركية على الميثاق الثلاثي في الفقرة التالية.

وشدد على ان التصريح الثلاثي غير موجه ضد العراق.[1]

ردود الفعل الدولية على البيان الثلاثي :

فرنسا :

تحدث السيد خالد العظم عن تفاصيل لقائه مع وزير الخارجية الفرنسي (رينيه) كما يلي : «اكد الوزير الفرنسي ان سياسة فرنسا تستهدف استتباب الامن والاستقرار في الشرق الادنى دون اي تدخل اجنبي، وانها ماتزال متمسكة بالتصريح الثلاثي الصادر عام ١٩٥٠ مع كل من بريطانيا والولايات المتحدة، وهي في هذا السبيل تدعم رفض سورية الاشتراك في الحلف التركي ـ العراقي. وقال : ان وزارة الخارجية متفقة مع وزارة الدفاع على بذل كل جهد لتزويد الجيش السوري بما يحتاج اليه للدفاع عن كيان بلاده.» وقال العظم : «في اليوم التالي قدم لزيارتي السيد «ماسيفلي» وكيل الخارجية فبدأ حديثا ملتويا فهمت منه ان بريطانيا والولايات المتحدة تعترضان على سياسة فرنسا الرامية الى تسليح سوريا طالما رفضت الاشتراك في اي حلف أو منظمة للدفاع عن الشرق الادنى وان هذا الاعتراض يجعل موقف فرنسا حرجا تجاه اصدقائها.»[2]

بريطانيا :

ذكر خالد العظم عن اجتماعه في لندن مع «ماكميلان» وزير خارجية بريطانيا ما يلي :

١ ـ لن تضغط بريطانيا على سوريا للاشتراك في الحلف التركي ـ العراقي

٢ ـ لكنها تصر على ان لاتكمل مشروع اتفاقها مع مصر ـ والسعودية وان لا تشترك فيه لأنه موجه ضد العراق.

٣ ـ رغبة بريطانيا اقامة منظمة للدفاع عن الشرق الادنى ضد الخطر الشيوعي ولذلك

---

(١) للمزيد من التفاصيل حول محادثات خالد العظم ـ نوري السعيد يمكن الرجوع الى مذكرات خالد العظم ـ الجزء الثاني الصفحة ٣٩٥.

(٢) مذكرات خالد العظم ـ الجزء الثاني الصفحة ٣٥٧

فهي متعاقدة مع العراق والاردن .

٤ ـ ضرورة تحسين العلاقات بين اسرائيل والدول العربية وان لم تعقد صلحا بينها . »[١]

واشار «العظم» الى فشل مفاوضاته مع اوساط وزارة الدفاع البريطانية للحصول على وعد أو اتفاق لتسليح الجيش السوري ما لم تلتزم سورية باهداف السياسة البريطانية في المنطقة .

تركيا :

بعد التوقيع على الميثاق الثلاثي وجهت الحكومة التركية بتاريخ **١٣** اذار **١٩٥٥** مذكرة الى الحكومة السورية جاء فيها :

«ان الميثاق السوري ـ المصري يهدف الى عزل تركيا عن العالم العربي بينما يهدف الحلف التركي ـ العراقي الى اعداد واستخدام العراق ضد اي هجوم سوفيتي وترى الحكومة التركية انه لولا وجود هذا الحلف الذي يضع امكانيات تركيا والعراق تجاه اي اعتداء اسرائيلي لكان محو سورية من الخارطة السياسية استغرق اياما .

ان الحكومة التركية ستعيد النظر في سياستها وفي موقفها حيال سوريا المجاورة في حالة تحقيق هذا الميثاق من قبل سورية . وهذا ما يحمل تركيا على اعتبار هذا العمل كعمل معاد لها . [٢]

حشدت تركيا قواتها على الحدود مع سورية بهدف الضغط عليها لانتهاج سياسة أكثر تقاربا مع اطراف الحلف التركي ـ العراقي . فعلى الرغم من التصريحات السورية المتكررة التي تضمنت التزام سورية بسياسة الحياد الايجابي ، وبأن التصريح السوري ـ المصري ثم السعودي ليس موجها ضد تركيا او ضد العراق لكن الحشود التركية تواصلت وتواصل معها حملة اعلامية تهدد باجتياح سورية عسكريا ، فقد وجهت الحكومة التركية مذكرة ثانية جاء فيها :

«إن استمرار موقف العداء وسياسة الخصومة التي بدت ضد تركيا منذ اليوم

---

(١) المصدر السابق ـ الصفحة ٣٢٤

(٢) المصدر مذكرات خالد العظم ـ الجزء الثاني ـ الدار المتحدة للنشر بيروت الصفحة ٤٦٩

الاول الـذي ظهـرت فيه بوادر الصـداقـة التركية ـ العراقية تبرهن على ان الحكومة السورية الحاضرة تستهدف الحكومة التركية بعدائها بدون سبب وبدون مناسبة الامر الذي جعل العلاقات بين الدولتين تدخل في طور بالغ الخطورة.»[1]

انتهت ازمة الحشود التركية بعد تصميم سورية على مواصلة سياستها الخارجية المتحررة من الضغط الخارجي (قرار مجلس النواب السوري بتاريخ **٢٩** اذار **١٩٥٥**) ونتيجة البيانات السوفيتية التي اكدت وقوف الاتحاد السوفيتي الى جانب الشعب السوري.

عقد مجلس النواب جلسة استثنائية لمناقشة بيان وزير الخارجية حول اتصالاته بالعـواصم العـربية بشـأن حلف بغداد والبيان الثلاثي، وفي **٢٩** اذار **١٩٥٥** وافق مجلس النـواب بالاجمـاع على قرار لجنـة الشؤون الخـارجية التـالي: «اتفقت جميع الاحزاب والهيئات على اختلاف مناهجها مع الحكومة بأن تقف البلاد موقفا موحدا في وجه الضغط الذي تستهدف له سورية اليوم، وفي مقاومة كل تدخل اجنبي يرمي الى الحد من سيادة سورية وحريتها في رسم سياستها، ويعلنون بشدة ان سياسة سورية العليا والمصلحة العربية والقومية لايمكن ان تتأثر بأي ضغط خارجي»[2]

وفي **٢٢** نيسان **١٩٥٥** اغتيل في الملعب البلدي بدمشق العقيد عدنان المالكي ومن التحقيقـات الاولية التي جرت، اكتشفت سلطات الامن أن الحـزب القـومي السـوري الاجتـماعي هو المـدبر لهذا الاغتيال، فصدر مرسوم كلف بموجبه السيد «جلال عقيل» بالتحقيق مع عناصر الحزب المذكور.[3]

في **٢٩** حزيران **١٩٥٥** نشر قرار الاتهـام الموجه ضد **١٤٠** عضوا من اعضاء

---

(١) المصدر مذكرات خالد العظم ـ الجزء الثاني ـ الدار المتحدة للنشر بيروت الصفحة ٤٧٣

(٢) الايام ـ دمشق ـ ٣٠ اذار ١٩٥٥

(٣) جوليبت انطوان سعاده ـ عصام المحايري ـ الدكتور سامي الخوري ـ عبد الله محسن ـ حسين الحكيم ـ بديـع مخلوف ـ محمد منعم الدبوسي ـ نصري نصار ـ علي عبد الرحيم ـ محمد ابراهيم الصـواف ـ حنا كسواني ـ عبد الكريم الشيخ ـ سعيد شهاب الدين ـ هشام الشرابي ـ سعيد تقي الدين. . . وغيرهم

الحزب القومي السوري اعتبروا مسؤولين عن ارتكاب جنح وجنايات تتعلق بمقتل المالكي. اتهم البيان ثلاثين منهم بجرائم عقوبتها الاعدام منها جرائم القتل، والاتصال بدولة اجنبية وتعريض سورية لاعمال عدوانية، وحض افراد الجيش على العصيان، وتضمن القرار اتهام اعضاء الحزب بالاتصال مع العراق لتنفيذ السياسة العراقية في سورية، وباجراء اتصالات مع الحكومة الامريكية بغرض القيام بانقلاب في سورية وفرض سياسة ترضى عنها الولايات المتحدة[1]

ادى اغتيال العقيد عدنان المالكي الى استئصال الحزب القومي السوري من الحياة العامة في سورية، فقد اعدم من اعدم، واعتقل من اعتقل، وفر الى لبنان عدد كبير من اعضاء الحزب بينما اصبح الفقيد المالكي بطلا قوميا في سوريا فاقيم له متحف ونصب تذكاري.

«مشروع دالس» ٢٦ آب ١٩٥٥:

شعرت الدول الغربية بأن الميثاق الثلاثي (سورية ـ مصر ـ السعودية) قد افسد عليها سياستها التي بدأت بحلف بغداد، وأيقنت عجزها عن جر حكومات الهلال الخصيب إلى الحلف، ولما كانت السياسة الامريكية تعتبر دعم اسرائيل من اسس سياستها في المنطقة، فقد اعلن «دالس» بيانه عن الشرق الاوسط في ٢٦ آب ١٩٥٥، فسارع وزراء خارجية بريطانيا وفرنسا لتأييده.

قال دالس في بيانه: [2]هناك مشكلات ثلاث تحتاج إلى تسوية بشكل بارز في الشرق الاوسط:

الاولى: محنة ٩٠٠ الف لاجيء المحزنة ممن كانوا في الماضي يسكنون المنطقة المحتلة من قبل اسرائيل، ولحل هذه المشكلة يجب ايجاد اراضي صالحة للزراعة يستطيع اللاجئون ان يجدوا فيها منازل دائمة وان يكسبوا رزقهم بكدهم وعرقهم، التعويض واجب على اسرائيل للاجئين غير ان اسرائيل قد لاتستطيع من غير معونة

---

(١) جاء قرار الاتهام من ٧٠ صفحة نشرته الصحف السورية على حلقات.

(٢) نص بيان دالس حول الشرق الأوسط بتاريخ ٢٦ آب ١٩٥٥، الملحق الوثائقي رقم ـ ٢٢ ـ

ان تدفع تعويضاً كافياً وبالامكان تدبير قرض دولي لاسرائيل يمكنها من دفع هذا التعويض.

الثانية: ستار الرعب الذي يخيم فوق الشعبين العربي والاسرائيلي على السواء: ولحل هذه المشكلة يجب التأكد من ان الأمن لا يستقر إلا في اطار اجراءات جماعية تكفل قمع أي عدوان، وقد سمح لي ايزنهاور ان اعلن بأن الولايات المتحدة مستعدة لأن تنضم إلى معاهدة رسمية لمنع عرقلة أي مجهود من قبل أي جانب لاجراء تغييرات بطريق القوة في الحدود بين اسرائيل وجيرانها العرب.

ثالثاً: عدم وجود حدود ثابتة بين اسرائيل وجيرانها العرب:

ولحل هذه المشكلة من الطبيعي ان يكون هناك تصور مسبق حول ما هي هذه الحدود. ان الخطوط الحالية التي تفصل بين اسرائيل والدول العربية الموضوعة بموجب اتفاقيات الهدنة ١٩٤٩ لم يقصد بها حدوداً دائمة، كانت انعكاس لمركز كل جانب القتالي. ان مهمة رسم الحدود هي مهمة شاقة ولا بد من اجراء التعديلات الضرورية لتحويل خطوط الهدنة إلى حدود دائمة. وستكون الولايات المتحدة على استعداد للمساعدة في البحث عن حل إذا اراد الفرقاء ذلك.

اتبع وزير الخارجية الامريكي «دالس» في مشروعه هذا نهجاً جديداً في معالجة الولايات المتحدة الامريكية لشؤون المنطقة، نهجاً يختلف في اسلوبه عن جميع مشاريعه السابقة إذ لم يسبق للغرب ان صارح العرب مباشرة وفي أي مشروع رسمي بالصلح مع اسرائيل وانما كان يقدم مشاريعه تارة باسم الدفاع المشترك واخرى باسم المساعدات العسكرية أو الاقتصادية كمشروع جونستون اوباسم حلف بغداد، ولكن المشاريع كلها تنبع من معين واحد هوفرض الصلح على العرب بعد التسليم لاسرائيل بجميع ما احتلته من الاراضي العربية، بل لقد وضع «دالس» نفوذ امريكا وقواها العسكرية ضمانة لتنفيذ هذا الصلح داعياً بقية الدول والامم المتحدة للاسهام فيه.

لقد برزت الغاية من مشروع دالس من المعطيات التالية:

أولاً: تسوية قضية فلسطين على اساس التسليم الكامل بجميع اطماع اسرائيل

واعطائها الفرصة لتنظيم شؤونها لافساد الحياة العربية وبسط نفوذها الاقتصادي عليها.

ثانياً: تحقيق الاطماع الامريكية الرامية إلى الانفراد بالمنطقة العربية عن طريق المعاهدات الثنائية التي تجعل من الولايات المتحدة حارساً لحدود اسرائيل تحت ستار ردع العدوان وحفظ الامن في هذه المنطقة.

ثالثاً: ترتيبات الامن الجماعية المقترحة هي سلسلة مكملة لسياسة الاحلاف التي بدأت في المنطقة بحلف بغداد.

رابعاً: ينكر دالس جملة وتفصيلاً حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى وطنهم وانما يبحث في وسائل التعويض عليهم فكأن الأرض والوطن هما موضع بيع وشراء.

خامساً: ان ما يطرحه دالس من معونات اقتصادية انها تشترط على موافقة الدول العربية على مشروع جونستون لتحويل مجرى نهر الاردن، ان تنفيذ مثل هذا المشروع سيكون مقدمة للتعاون الاقتصادي المنتظر الذي تخطط الولايات المتحدة لاقامته بين العرب واسرائيل.

انتخاب القوتلي رئيساً للجمهورية:

حدد مجلس النواب تاريخ ١٥ آب ١٩٥٥ موعداً لانتخابه رئيس الجمهورية الجديد خلفاً للسيد هاشم الاتاسي الذي تنتهي ولايته في ايلول ١٩٥٥.

وحتى يضمن الجيش سير الانتخاب حسب الاصول الديموقراطية، اعلن اللواء شوكت شقير بأنه ليس للجيش مرشح لرئاسة الجمهورية، بينما عاد القوتلي من الاسكندرية إلى دمشق لبدء حملته الانتخابية بسلسلة من التصريحات طالب فيها بالاسراع بتوقيع الميثاق الثلاثي وفي ذلك مؤشر كاف على تأييد مصر والسعودية لترشيحه، بينما اعلن السيد خالد العظم ترشيحه لرئاسة الجمهورية وبدأ سلسلة من الاتصالات مع اعضاء الحزب الوطني مثل صبري العسلي وميخائيل اليان.

سارع العراق بالاتصال مع زعامة حزب الشعب لترشيح السيد رشدي الكيخيا لكنه رفض الترشيح فاعلن السيد «لطفي الحفار» ترشيح نفسه عن حزب الشعب.

في ٦ آب اجتمع مجلس الحزب الوطني واعلن بالاجماع تأييده لترشيح السيد شكري القوتلي لرئاسة الجمهورية، بينما اعلن السيد «رشدي الكيخيا» بأن حزب الشعب لن يقدم مرشحاً إلى الرئاسة وسيترك لاعضائه حرية التصويت[1].

وفي ١٠ آب اقام التجار والصناعيون حفلة اعلنوا فيها تأييدهم لترشيح السيد شكري القوتلي، وفي ١٣ آب صرح الرئيس جمال عبد الناصر[2]، بأن الحكومة السورية هي التي هدمت الميثاق الثلاثي وبأنها قللت من قيمته[3].

وفي ٢٠ آب اعلنت الكتلة الدستورية (منير العجلاني ـ سهيل الخوري) تأيدها لترشيح القوتلي بينما اعلن حزب البعث والحزب الشيوعي واعضاء الكتلة الديموقراطية (٢٨ نائباً) تأييدهم لترشيح خالد العظم. في ٢٥ آب وبعد ثلاث عمليات للتصويت (حسب الدستور) فاز الرئيس شكري القوتلي بأغلبية الاصوات (٩١) صوتاً) على أن يباشر مهام منصبه الجديد اعتبارا من ٦ أيلول ١٩٥٥.

بدأ رئيس الجمهورية مشاوراته لتشكيل حكومة جديدة، كلف السيد «ناظم القدسي» من حزب الشعب لكنه اعتذر قائلاً: ان العقبة الرئيسية في تأليف الوزارة هي السياسة السورية بحد ذاتها[4].

واصدر حزب البعث العربي الاشتراكي بياناً اعلن فيه رفضه الاشتراك في الائتلاف الحكومي لأن الائتلاف غير ممكن بين التقدمية والرجعية[5]، وأكد الحزب التزامه المعارضة البناءة.

---

(١) كان هذا التصريح مؤشراً كافياً لسحب السيد لطفي الحفار ترشيحه لصالح السيد شكري القوتلي وبأن حزب الشعب سوف يصوت لصالحه ايضاً ضد السيد خالد العظم.

(٢) جريدة الفيحاء ـ دمشق ١٣ آب ١٩٥٥

(٣) اراد عبد الناصر الكشف عن موقف خالد العظم المتصلب خلال محادثات الميثاق الثلاثي في القاهرة حزيران ١٩٥٥.

(٤) علق خالد العظم في مذكراته الجزء الثاني ـ الصفحة (٤٨٨) على موقف الدكتور ناظم القدسي بأنه معبر عن سياسة حزب الشعب ضد الميثاق الثلاثي (سورية ـ مصر ـ السعودية).

(٥) نضال البعث ـ الجزء الثالث الصفحة ٢٢٩

وفي ١٣ أيلول ١٩٥٥ ألف السيد «سعيد العزي» الوزارة الجديدة على شكل ائتلاف بين احزاب اليمين والمستقلين[1]. وبعد يومين من صدور مراسيم هذه الوزارة رفض وزراء حزب الشعب ممارسة مهامهم إلا إذا حصلوا على حقيبة الداخلية، فجرى تعديل وزاري اصبح بموجبه ميرزا وزير للزراعة وعلي بوظو للداخلية وعبد الوهاب حومد للمالية ورزق الله انطاكي للاقتصاد.

ولدت هذه الوزارة وهي تحمل علل ضعفها، وعدم قدرتها على انتهاج السياسة السليمة في الحقلين الداخلي والخارجي، فهي تتألف من مجموعة من الكتل والاحزاب ذات المصالح المتعارضة، فالخلافات القائمة بين حزب الشعب والحزب الوطني واضحة، أما بين الكتلة الديموقراطية والحزبين التقليديين فهي اعمق.

وفي ١٩ أيلول ١٩٥٥ ناقش مجلس النواب البيان الوزاري، الذي تحدث عن قيام الحكومة كعامل وئام بين الاشقاء، واعلنت رفضها الاشتراك في حلف بغداد، واكدت عزم سورية على تعزيز علاقاتها مع جميع الدول الاجنبية[2].

اتفاقية الدفاع السورية ـ المصرية:

في ٢٠ تشرين الاول ١٩٥٥ وقع في دمشق على معاهدة الدفاع السورية ـ المصرية التي كان السيد «خالد العظم» قد بدأ المفاوضات بشأنها في حزيران ورفض خلالها المقترحات المصرية.

في الثامن من تشرين الثاني تبودلت وثائق ابرام هذه المعاهدة، فاعلن الرئيس عبد الناصر «ان هذه الاتفاقية هي فاتحة مستقبل جديد، فالتاريخ يرينا انه اذا ما

---

(١) سعيد الغزي للرئاسة ووزارة الخارجية (مستقل) ـ منير العجلاني للعدل (مستقل) حسن الاطرش وزير الدولة (الكتلة الديموقراطية) عبد الباقي نظام الدين للاشغال (الكتلة الديموقراطية) رشاد برمدا للدفاع (الشعب) علي بوظو للاقتصاد (الشعب) عبد الوهاب حومد للزراعة (الشعب) محمد سليمان الاحمد وزير دولة (الوطني) اسعد هارون وزير دولة (الكتلة الديموقراطية) رزق الله انطاكي للمالية (مستقل) مأمون الكزبري للمعارف (مستقل) عبد الحسيب رسلان للداخلية (الوطني).

(٢) نالت الثقة باغلبية ٨٩ صوتاً ضد ٣١ صوتاً واستنكاف ٣ نواب عن التصويت.

اتحدت سورية ومصر فانهما ستحميان العالم الشرقي من جميع الاخطار التي يمكن ان تهدده، وهذا ما حدث بالضبط ايام الصليبيين فعندما تحالفت سورية مع مصر استطاعتا ان تقوما معاً بحماية العالم الاسلامي من الاخطار التي كان يخشاها اما اليوم فستحمي سورية ومصر العالم العربي من الصهيونية»(١).

انشئت بموجب هذه المعاهدة لجنة عليا وهيئة لشؤون الدفاع وقيادة مشتركة برئاسة اللواء عبد الحكيم عامر(٢).

لم تنفذ معظم بنود هذه المعاهدة وخاصة العسكرية منها، ولكنها اعطت مصر بعداً سياسياً متميزاً في السياسة السورية، نفذه السفير المصري بدمشق (محمود رياض) كما اعطت هذه المعاهدة دعماً سعودياً نتج عنه التوقيع على اتفاقية سورية - سعودية حصلت بموجبها سورية على قرض سعودي بقيمة (١٠) ملايين دولار (تشرين الثاني ١٩٥٥) وكانت هذه الاتفاقية مقدمة هامة للتوصل فيما بعد إلى الميثاق الثلاثي بين سورية ومصر والسعودية.

ارادت اسرائيل اختبار مدى تطبيق البنود العسكرية في هذه الاتفاقية، قامت في شهر كانون الاول بهجوم واسع على المراكز السورية في بحيرة طبريا، فخرجت - بالنتيجة المطلوبة. لكن الهجوم الاسرائيلي احدث ردود فعل سورية حيث ازدادات الرغبة في شراء الاسلحة من الاتحاد السوفييتي، واجتاحت البلاد موجة عارمة من العداء للغرب باعتباره السند الرئيسي لاسرائيل.

كسر طوق السلاح الغربي:

في ٢٥ حزيران ١٩٥٥ اجتمع السيد «خالد العظم» وزير الخارجية في مبنى الامم المتحدة (سان فرانسيسكو) مع السيد «مولوتوف» وزير الخارجية السوفييتي بمناسبة الاحتفال بالذكرى العاشرة لتأسيس الامم المتحدة.

شرح الوزير السوري الوضع في سورية، وسياستها المناهضة للاستعمار،

---

(١) الاهرام ٩ تشرين الثاني ١٩٥٥

(٢) نشر نص المعاهدة السورية - المصرية في صحيفة الشرق الأوسط - العدد العاشر لعام ١٩٥٦.

وعـزمهـا على توقيـع الميثـاق الثـلاثي مع مصر والسعودية، ووقوفها بحزم ضد حلف بغـداد، وقلقهـا من الحشود التركية، واشار إلى حملة الضغط الاقتصادي والعسكري التي تتعرض لها سوريا وركز على اغلاق ابواب الغرب امام تسليح الجيش السوري، كما اكـد الـوزيـر السـوري رغبـة سوريـا سد حاجتهـا من السلاح السوفيتي أو الدول الاشـتراكيـة الاخـرى، وعـرض الـوضـع الاقتصـادي، وبحث امكانية التعاون مع الاتحاد السوفيتي.

أكـد «مـولـوتـوف» بأن تركيـا لن تهاجم سوريـة، واشـار الى استعداد الاتحاد السـوفيتي لتأمـين حاجـة الجيش السـوري من السـلاح والعتـاد باسعار معتدلة ودون شروط سياسية واعلن رغبة بلاده في تقديم المعونة الاقتصادية لسورية(١).

كانت هذه المقـابلة بدايـة العـلاقـة الـوطيدة التي استمرت بين سورية والاتحاد السوفيتي، لكنها جاءت وليدة ظروف سبقتها، منذ عام ١٩٥٠ وقف الاتحاد السوفيتي في المحـافـل الـدوليـة إلى جانب القضـايـا العـربية، لقد ادان التصريح الثلاثي عام ١٩٥٠ واعتبره محاولة غربية لاعادة توزيع مناطق النفوذ في الشرق الأوسط، وفي عام ١٩٥٣ اصـدرت وزارة الخـارجيـة السـوفيتيـة بياناً حول ما سمي مشروع الدفاع عن الشـرق الأوسـط وتبادلت مذكرات الاحتجاج مع كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفـرنسـا وتـركيـا(٢) ووقف الاتحـاد السـوفيتي إلى جانب القضية الفلسطينية في الامم المتحـدة، وبـرز موقفـه خلال الشكـوى السـوريـة بشأن تحويـل اسـرائيل لمجرى نهر الاردن. على الـرغم من هذه المـواقف الايجـابية، ظلت العلاقات العربية مع الاتحاد السـوفيتي تسـير بوحي الخـوف من خطـر الشيوعية الدولية، ولكن بعد فرض الحصار الغربي على سورية ومصر بسبب مواقفهما المعادية للاستعمار لم يجد القطران من سبيل إلا كسر طوق السلاح الغربي بصفقات السلاح التشيكي والسوفيتي.

في مطـع شهـر تشـرين الثـاني وقعت سوريـة على صفقـة السـلاح الاولى مع

---

(١) مذكرات خالد العظم ـ الجزء الثاني ـ الصفحة ٤٢٧ وما بعدها.

(٢) نشرة الانباء السوفييتية الصادرة عن المفوضية السوفيتية في بيروت بتاريخ ٣ شباط ١٩٥٢.

تشكوسوفاكيا بينما وقعت مصر في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٥ على صفقة مماثلة[١].

وصف السيد «خالد العظم» صفقات السلاح التي اشترتها سورية من الاتحاد السوفيتي وتشكوسلوفاكيا، بقوله «كانت نوعاً من المساعدة لا من حيث مجانية الصفقة ولكن من حيث رخص اسعار وطول آجال دفع الاقساط، والأهم من ذلك، لا يستطيع احد ان يدعي ان سورية ومصر بعقدها هذه الصفقات تنازلتا عن جزء من سيادتهما»[٢].

لقد برزت اهمية الصداقة العربية ـ السوفيتية، خلال ازمة الحشود التركية على سورية عامي ١٩٥٥ و١٩٥٧ ، وخلال العدوان الثلاثي على مصر ـ الانذار السوفيتي ـ والاهم من ذلك كله، منع الاتحاد السوفيتي الاستفراد الامريكي بالمنطقة.

كان رد الفعل الغربي على صفقة السلاح مع تشيكوسلوفاكيا غاضباً وسريعاً، اجتمع في جنيف وزيرا خارجية بريطانيا والولايات المتحدة (ماكميلان ـ دالس) في ١٥ تشرين الثاني ١٩٥٥ ، ودرسا الخطط الكفيلة بتعزيز حلف بغداد، وأعربا عن قلقهما من زيادة النفوذ السوفيتي في سورية حيث تنتشر الدعاية السوفيتية ويتضاعف النفوذ الشيوعي فيها، واعربت الولايات المتحدة عن قلقها لفشل الجهود البريطانية في ايجاد تسوية تركية ـ يونانية حول قبرص فاصرت على ضرورة سد هذه الثغرة التي تضعف حلف شمال الاطلسي، وبحثا مسألة السودان فأصر البريطانيون على ضرورة عدم ربط السودان بمصر بينما اعرب الوزيران عن قلقهما لزيادة النفوذ السوفيتي في ليبيا وعزمه ارسال مبعوثين دبلوماسيين إلى طنجة.

واتفقا على خطة لتعزيز حلف بغداد، فتقرر ان تلعب بريطانيا الدور الحاسم في هذا الصدد، على ان تشترك الولايات المتحدة في اجتماعات مجلس الحلف بصفة مراقب، وان تزيد شحنات الاسلحة لدول الحلف واعلن «دالس» تأييده للخطط

---

(١) اكد السيد خالد العظم في مذكراته ـ الجزء الثاني ـ الصفحة ٤٢٩ ان سورية هي اول من عقد صفقة للسلاح مع تشكوسلوفاكيا، بينما اكدت المصادر الغربية ان مصر هي التي بادرت بعقد هذه الصفقة.

(٢) مذكرات خالد العظم ـ الجزء الثالث ـ الصفحة ٧.

البريطانية لمواجهة انتشار النفوذ السوفيتي في سورية ومصر، لكنه اكد بأن الولايات المتحدة لا تنوي القيام بأي عمل من شأنه ابعاد سورية ومصر نهائياً عن الغرب[1].

تنفيذاً للخطة البريطانية ـ الامريكية، غادر ماكميلان وزير الخارجية البريطاني فجأة إلى بغداد، واشتركت الولايات المتحدة بواسطة سفيرها في بغداد كعضو مراقب في مجلس الحلف.

خلال الاجتماع، استعرض الوزير البريطاني، الخطط البريطانية لتعزيز حلف بغداد عن طريق تكثيف شحنات الاسلحة البريطانية والامريكية لدول الحلف بينما اكد المندوب الامريكي رغبة بلاده بانشاء لجنة ارتباط عسكرية بين حلف بغداد والولايات المتحدة.

وتحدث الوزير البريطاني عن اتفاق وجهات النظر البريطانية والامريكية لتحويل التمويل الذي كان مقرراً لبناء السد العالي في مصر. إلى معونات اقتصادية تمنح للاردن لتطوير مشاريع الري في غور الاردن، وإلى العراق لتطوير مشاريعه الزراعية في حوض الفرات وإلى لبنان لتعزيز قدراته الدفاعية. بينما اقترح المندوب الامريكي على مجلس الحلف انشاء لجنة اقتصادية تابعة للحلف تشترك فيها الولايات المتحدة كعضو مؤسس، وتقرر اطلاع الاردن على مقررات بغداد ودعوته للاشتراك في حلف بغداد[2].

اوفدت بريطانيا بتاريخ ١٩٥٥/١٢/٥ الجنرال «تمبلر» رئيس اركان القوات البريطانية إلى عمان، التي كان فيها اللواء «عبد الحكيم عامر» قائد القوات السورية ـ المصرية المشتركة بهدف اقناع الملك حسين للانضمام إلى معاهدة الدفاع السورية ـ المصرية[3].

(١) وكالة الصحافة المتحدة ـ لندن ـ ١٥ تشرين الثاني ١٩٥٥

(٢) وكالة الصحافة المتحدة ـ لندن ٢٨ تشرين الثاني ١٩٥٥

(٣) وكالة الصحافة المتحدة ـ لندن ٥ كانون الاول ١٩٥٥

مهد الملك حسين لزيارة «تمبلر» بإصدار إرادة ملكية تتضمن إحالة اللواء «أحمد صدقي الجندي» نائب رئيس أركان الجيش الاردني ومجموعة من ضباطه على التقاعد بسبب تأييدهم لانضمام الاردن الى المعاهدة السورية ـ المصرية، فقرر «عامر» قطع زيارته للاردن في اليوم الذي وصل اليه «تمبلر» واذاعت السفارة البريطانية في عمان بياناً جاء فيه: « ان محادثات الجنرال تمبلر في عمان ستتناول شؤون الدفاع عن الاردن»(١)وذكرت صحيفة فلسطين «ان كلوب باشا قائد القوات الاردنية خشي من قيام الجيش الاردني بحركه عسكرية بعد اقالة اللواء احمد صدقي الجندي وزملائه فاتخذ التدابير العسكرية المشددة في جميع البلاد قبل الاعلان عن الارادة الملكية» (٢) .

لم يعلن الملك حسين موافقته الانضمام إلى حلف بغداد ولا إلى معاهدة الدفاع السورية ـ المصرية، لكنه انتهج سياسة منسجمة مع سياسة الحلف، بينما ابقت بريطانيا اشرافها على تسليح وتدريب وتمويل الجيش الاردني.

وبتاريخ ١ شباط ١٩٥٦ اجتمع في واشنطن «ايدن» رئيس الوزراء البريطاني مع الرئيس ايزنهاور وصدر بعد المحادثات بيان مشترك تحدث عن الشرق الأوسط، فأكد بأن الحاجة الاكثر الحاحاً هي اجراء تسوية بين العرب واسرائيل، وأكد بأن الخطر في المنطقة ناجم عن استخدام القوة او التهديد باستخدامها، ولهذا فقد اتخذا التدابير اللازمة لعقد اجتماعات بريطانية ـ امريكية ـ فرنسية لدراسة كيفية تدخل الدول الثلاث لفض النزاعات في المنطقة(٣).

وجاء في البيان: «تؤمن الولايات المتحدة وبريطانيا بأن سلامة دول المنطقة لا يمكن ان تقوم على تسلحها بل على احترام القانون الدولي واقامة علاقات حسن الجوار. وتؤكدان بأن عمل الكتلة السوفيتية فيما يخص تزويد دول الشرق الاوسط بالاسلحة قد زاد من حدة التوتر في هذه المنطقة ومن خطر نشوب حرب وان الهدف

---

(١) وكالة الصحافة المتحدة ـ لندن ٥ كانون الاول ١٩٥٥

(٢) جريدة فلسطين ـ القدس ـ ١٩٥٥/١٢/٥

(٣) نص البيان المشترك في الملحق الوثائقي رقم ـ ٢٣ ـ

البر يطاني ـ الامريكي هو تجنب ذلك الخطر»[1].

الميثاق الثلاثي (مصر ـ سورية ـ السعودية) :

استمـرت الجهـود والاجتـماعـات بين الحكومات السورية والمصرية والسعودية لتحـويـل التصريح الثلاثي إلى ميثاق ثلاثي يحدد التزامات كل طرف ويضع الأسس الكفيلة بمواجهة حلف بغداد، ويقنع الدول العربية الاخرى بوجود بديل عربي عن حلف بغداد.

في ٦ آذار ١٩٥٦ اجتمع في القاهرة كل من الملك سعود بن عبد العزيز والرئيس شكـري القـوتـلي مع الرئيس جمال عبد الناصر، وبعد سلسلة من المداولات استمرت اسبـوعـاً توصـل الاقطـاب الثـلاثة إلى صيغة مشتركة للميثاق الثلاثي، فصدر بيان مشـترك يتضمن (١١) قراراً شملت التعـاون السيـاسي والاقتصادي والعسكري بين الاقطار الثلاثة، تنفيذاً لشعار الدفاع عن العالم العربي يجب ان ينبثق من داخل الامة العربية[2]. كان ابرز هذه القرارات :

١ ـ تم وضع خطة شاملة لتدعيم الامن العربي والعمل على حفظ كيان الامة العربية.

٢ ـ تم وضع خطة شاملة لتنسيق خطط الدفاع العربي لمواجهة أي عدوان يقع على أية دولة عربية.

٣ ـ تم وضـع خطـة شاملة لمواجهـة موقف بعض الـدول التي تسمح بتجنيد رجالها في الجيش الاسرائيلي.

---

(١) اصدرت وزارة الخارجية السوفيتية بتاريخ ١٣/ ٢/ ١٩٥٦ بياناً جاء فيه : ان أي محاولة لتعقيد الامـور في الشـرق الاوسـط وزيـادة حالـة التـوتـر في المنطقـة سوف تسبب قلقـاً مشـروعاً للاتحاد السـوفيتي . . . وان الاتحـاد السوفيتي لا يستطيع ان يقف موقف اللامبالاة تجاهه لانه مرتبط ارتباطاً واضحاً بأمن الاتحاد السوفيتي المجاور لمنطقة الشرق الأوسط خلافاً لدول اخرى.

(٢) نص البيـان الثـلاثي (اصـدرتـه مديـريـة الـدعـاية والانباء بدمشق ١٥ آذار ١٩٥٦) بالملحق الوثائقي رقم ـ ٢٤ ـ

٤ ـ تم وضع خطة شاملة لمواجهة المحاولات التي تبذل عن طريق حلف بغداد للضغط على البلاد العربية.

٥ ـ الاتفاق على مساندة الاردن ضد اي ضغط خارجي.

في مطلع عام ١٩٥٧ اعلن الرئيس ايزنهاور مشروعه، ووجه دعوة الى الملك سعود لزيارة واشنطن بهدف الاطلاع على اهداف المشروع الامريكي، ووجه دعوة مماثلة الى الامير عبد الاله الوصي على عرش العراق، وهناك رتبت الحكومة الامريكية اجتماعا بين الملك والوصي لازالة الخلافات العائلية بين الاسرتين الهاشمية والسعودية التي انعكست بصورة سلبية على مجمل الاوضاع العربية التي ساءت بعد الحرب العالمية الثانية. ان التحولات التي طرأت على السياسة السعودية بعد اجتماع واشنطن اكدت نجاح هذا الاجتماع في انهاء الخلافات السعودية ـ الهاشمية الامر الذي انعكس سلبا على الميثاق الثلاثي فبات حبرا على ورق.[1]

البعث يدخل الحكومة الجديدة:

ولدت وزارة السيد «سعيد الغزي» ومعها أزمتها، فلم تستطع الوقوف امام التيار الجديد الذي تميز بصفقات السلاح مع الاتحاد السوفيتي، وبالتوقيع على الميثاق الثلاثي، واقامة جبهة بين حزبي البعث والشيوعي، بدأ الصراع الداخلي بين اليسار واليمين بينما ناشد الرئيس «القوتلي» جميع الاحزاب لنبذ خلافاتها والانضواء في ظل جبهة وطنية تضم جميع الاحزاب بهدف وضع ميثاق وطني يتضمن مباديء مقبولة للجميع يكون بمثابة مرشد للحكومات المتعاقبة.

كانت محادثات الاحزاب حول الميثاق الوطني طويلة وشاقة، اعتبرت احزاب اليمين، الشيوعية عدوا رئيسيا للعرب، ورأى البعثيون في الامبريالية والصهيونية عدوا وحيدا. وفي شهر اذار تم التوصل الى مشروع للميثاق وقعت عليه جميع

(١) مذكرات خالد العظم ـ الجزء الثاني ـ الصفحة ٤٩١

الاحزاب. [1]

ظلت حكومة «الغزي» تترنح عبر هذه التيارات الجديدة، لكنها فوجئت باستقالة السيدين منير العجلاني واسعد هارون (٢٤ ايار ١٩٥٦) ثم باضراب طلاب الجامعة احتجاجا على قرار الحكومة برفع الحظر المفروض على تصدير الحبوب الى فرنسا والجزائر، اعتصم الطلاب في مقر مجلس الوزراء، مما اضطر رئيس الحكومة الى عقد اجتماع طاريء للوزارة، قرر فيه ابقاء الحظر، وقدم استقالة حكومته بعد ساعات من هذا الاضراب وذلك بتاريخ ٣ حزيران ١٩٥٦.

طلب الرئيس من السيد «رشدي كيخيا» تأليف حكومة وطنية، لكنه رفض ثم طلب الى السيد «لطفي الحفار» تشكيل هذه الحكومة، لكن حزب البعث رفض التعاون معه فاعتذر عن تشكيلها. كلف السيد «صبري العسلي» بتأليف الحكومة الجديدة وصدرت مراسيم تشكيلها في ١٠ حزيران ١٩٥٦ [2]

محادثات الوحدة مع مصر واستقالة رئيس الاركان :

ركز حزب البعث العربي الاشتراكي منذ مطلع حزيران ١٩٥٦ على موضوع الوحدة مع مصر، وكشفت صحيفة البعث في مقال افتتاحي ان الحزب اشترك في الحكومة الراهنة على اساس تعهد رئيسها ببدء محادثات للوحدة مع مصر [3]

واستنادا الى تعهد رئيس الحكومة، اعلن «السيد صبري العسلي» امام مجلس النواب في ٢٧ / حزيران سنشرع في توثيق علاقاتنا مع مصر من خلال محادثات فوريه

---

(١) نص الميثاق القومي بالملحق الوثائقي رقم ـ ٢٥ ـ

(٢) صبري العسلي للرئاسة (الحزب الوطني) مجد الدين الجابري الاشغال (الحزب الوطني) احمد قنبر الداخلية (الشعب) عبد الوهاب حومد وزارة التربية (الشعب) رشاد جبري وزارة الزراعة (الشعب) صلاح الدين البيطار الخارجية (البعث) خليل الكلاس للاقتصاد (البعث) محمد العايش وزير بلا وزارة (الكتلة الديموقراطية) عبد الباقي نظام الدين للصحة (الكتلة الديموقراطية) مصطفى الزرقا للعدل (الدستورية) عبد الحسيب رسلان للدفاع (الكتلة الدستورية).

(٣) صحيفة البعث ـ ٢٨ حزيران ١٩٥٦

نامل ان تؤدي الى سياسة مشتركة بين البلدين، وندعو الدول العربية المتحررة الى اتباعها كيما يصبح بالامكان تحقيق وحدة عربية شاملة(١)

وفي ٢٨ حزيران وقع اكثر من ثلاثة الاف طالب جامعي على عريضة طالبت مجلس النواب باقامة وحدة فوريه مع مصر.

وفي ٥ تموز ١٩٥٦ اعلن صبري العسلي عن تشكيل لجنة وزارية (صبري العسلي ـ صلاح البيطار ـ احمد قنبر) مهمتها القيام بمفاوضات مع مصر من اجل الوحدة وقد ايد مجلس النواب قرار الحكومة وتمنى عليها اتباع الطريق المقدس الذي يقرب شعبنا من الهدف الذي انتظره طويلا.

في ٧ تموز ١٩٥٦ قدم رئيس الاركان شوكت شقير استقالته من رئاسة الاركان وغادر سورية الى قرية القرعون اللبنانية للاقامة في منبت راسه، حيث اختلفت الاراء حول الاسباب الكامنة وراء استقالته،قيل بأنه متعاطف مع الحزب القومي السوري وقد عارض الاحكام الصادرة بحق اعضاء الحزب بعد اغتيال العقيد عدنان المالكي(٢) وقيل بأن الاستقالة كانت احتجاجا على النهج السياسي للحكومة بسبب تعميق علاقات سورية مع الاتحاد السوفيتي واعترافها بالصين الشعبية حيث اشتدت الحملة الغربية عليها ووصفتها بانها قاعدة للشيوعية(٣) وقيل ايضا انه احتج على عدم ضمه الى اللجنة الوزارية التي شكلت بشأن محادثات الوحدة مع مصر، على كل حال استقال شقير وعين اللواء توفيق نظام الدين رئيسا لاركان الجيش السوري.

تأميم قناة السويس :

في ٢٦ تموز ١٩٥٦ اعلن الرئيس عبد الناصر تأميم قناة السويس ردا على

---

(١) الايام ـ دمشق ٢٨ حزيران ١٩٥٦

(٢) باتريك سيل الصراع على سورية ـ دار الانوار ـ لبنان ـ الصفحة ٣٤٠

(٣) جاءت استقالة رئيس الاركان شوكت شقير بعد اسبوع واحد من زيارة ديمتري شبيليف وزير الخارجية السوفيتي لسورية.

سحب الولايات المتحدة لقرض بمبلغ ١٠٠٠ مليون دولار لبناء السد العالي.
سارعت الحكومة السورية باعلان تأييدها القوي لموقف مصر، وعقدت اجتماعات شعبية حاشدة في الملعب البلدي، وتألفت قوات المقاومة الشعبية التي شملت جميع فئات الشعب وتنظيماته السياسية، وأعلنت سورية التزامها باتفاقية الدفاع المشترك مع مصر.

عندما وقع الهجوم الثلاثي على مصر في ٣٠ تشرين الاول ١٩٥٦، سافر الرئيس القوتلي الى موسكو، بينما نسفت مجموعة من الشباب الوطني خطوط الانابيب العراقية (تابعة لشركة نفط العراق البريطانية).

وعلى الصعيد العسكري وضع الجيش السوري في حالة التأهب انتظارا لاوامر القيادة المشتركة بالهجوم على الاراضي المحتلة بسبب اضطرار مصر سحب قواتها من سيناء بعد التدخل الفرنسي - البريطاني في السويس، لمنع الحملة الثلاثية من تطويق القوات المصرية في الصحراء.

وفي ١٣ تشرين الثاني ١٩٥٦ اشترك الرئيس القوتلي باجتماع الملوك والرؤساء العرب الذي عقد في بيروت للتداول بشأن العدوان الثلاثي على مصر، وقد وصف السيد خالد العظم اجتماع بيروت بقوله :
«كان موقف شمعون والملك حسين ونوري السعيد بصورة خاصة، موقفا عدائيا من مصر، حتى ان شمعون لم يلب مطالبة سائر الدول بقطع العلاقات السياسية مع بريطانيا وفرنسا. وكان المؤتمر أسوأ مؤتمر عقد في ازمة خطيرة.»(١)
صدر بعد الاجتماع بيان مشترك تضمن ضرورة تنفيذ قرارات الامم المتحدة بشأن انسحاب الجيوش المعتدية من مصر، والحرص على فصل قضية قناة السويس عن الظروف التي رافقت العدوان على مصر واعتبارها قضية مستقلة قائمة بذاتها. وتحدث البند الثالث عن تأييد نضال الشعب الجزائري، ثم وجه المجتمعون التحية

(١) مذكرات خالد العظم - الجزء الثاني - الصفحة ٤٨٢

للرئيس عبد الناصر والقوات المسلحة المصرية والشعب المصري الصامد.[1]

المؤامرة العراقية ضد سورية :

في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٦ اجتمع مجلس النواب في جلسة سرية، للاستماع الى بيان رئيس الوزراء حول المؤامرة التي اكتشفت فادت الى اعتقال بعض النواب (منير العجلاني ـ عدنان الاتاسي ـ هايل سرور فرزت المملوك ـ محمد سليمان الاحمد ـ حسن الاطرش ـ نوري مهيد ـ فيصل العسلي).

بدأت خيوط المؤامرة منذ شهر اذار ١٩٥٦ واستمرت حتى تشرين الاول ١٩٥٦ واشترك فيها :

١ ـ جماعة العقيد محمد صفا (حكومة سورية الحرة)

٢ ـ الحزب القومي السوري

٣ ـ اديب الشيشكلي ومجموعة من انصاره.

٤ ـ الجهاز العسكري للسفارة العراقية بدمشق وبيروت (اللواء غازي الداغستاني العقيد صالح السامرائي).

مرت هذه المؤامرة عبر مرحلتين :

المرحلة الاولى : نيسان ـ تموز ١٩٥٦. بدأ الاتصال مع الشيشكلي في سويسرا حيث التقى مع اللواء الداغستاني فاكدا ضرورة القيام بانقلاب في سورية وطلب مساعدة مالية قدرها (٣٠) الف دينار كدفعة اولى.

وصل الشيشكلي الى بيروت في تموز واتصل بالحزب القومي السوري وبعض الضباط السوريين الذين كانوا في العراق بعد الاطاحة بالحناوي،[2] فاتفق على القيام بسلسلة من الاغتيالات في سورية (الحوراني ـ السراج ـ بكداش)، لكن الشيشكلي

---

(١) نص البيان بالملحق الوثائقي رقم ـ ٢٦ ـ

(٢) الضباط الذين فروا الى العراق بعد انقلاب الشيشكلي اقاموا فيها حكومة سورية الحرة برئاسة العقيد محمد صفا ووجهوا حملتهم ضد حكم اديب الشيشكلي

بعد استلامه مبلغ (١٠) الاف دينار، غادر بيروت سرا وتخلى عن دوره في المؤامرة.

المرحلة الثانية : كانت بريطانيا والولايات المتحدة على علم بكل الترتيبات. الفت لجنة انكليزية امريكية ـ عراقية في بيروت لتبادل المعلومات ومناقشة الوجوه الدولية للمؤامرة، كان الدور البريطاني ـ الامريكي كما اوضحه الداغستاني في محاكمات بغداد ١٩٥٨ يشمل منع اي تدخل اسرائيلي ـ افرنسي ـ تركي في سورية. [١]

وروى الداغستاني ان المتآمرين طلبوا (٢٠) الف قطعة سلاح ومليون دينار بينما كان الحزب القومي السوري يدرب عناصر المؤامرة في معسكراته بلبنان وكشف ان الولايات المتحدة قدمت قسما من السلاح بينما تم شراء القسم الاخر من ايطاليا باعتمادات وزارة الخارجية العراقية. [٢]

لم يستطع اطراف المؤامرة تحديد ساعة الصفر. . حدد ثم بدل مرات عديدة بسبب اختلاف المتآمرين على توزيع اموال المؤامرة فيما بينهم، وتسابق العقداء (صفا، جديد، معروف) لنيل الحظوة لدى العراقيين، وبسبب عدم قيام كل من بريطانيا والولايات المتحدة والعراقيون بتنسيق الجهود ضمن اللجنة المشتركة، كان لكل منهم اتباعه المفضلون من السوريين المنفيين في لبنان، وكان الحزب القومي السوري الاجتماعي منشق على نفسه بين انصار «اسد الاشقر» الذين يطالبون بتقديم «جورج عبد المسيح» للمحاكمة لتدبيره اغتيال عدنان المالكي وتوريط الحزب، وبين انصار «عبد المسيح» الذين انخرطوا بالمؤامرة للانتقام والعودة الى سورية.

حاول «ميخائيل اليان» تسوية كل هذه الخلافات، واتفق على تحديد ساعة الصفر يوم ٣٠ تشرين الاول ١٩٥٦، لكن المتآمرين اختلفوا مجددا على توزيع المناصب فيما بينهم. اقترح القوميون السوريون استلام السلطة المدنية بينما يتسلم العسكريون الجيش، اما العسكريون فقد رفضوا اعطاء الحزب القومي السوري اي منصب مدني حتى لا يثور الرأي العام في سورية ضد الانقلاب، وانما سيسمح

(١) باتريك سيل ـ الصراع على سورية ـ الصفحة ٣٥٧.

(٢) محاكمات بغداد ـ هيئة الاذاعة البريطانية ١٩٥٨

للحزب ممارسة نشاطه في سورية بصورة مشروعة.(١)

تدفقت الاسلحة العراقية والامريكية عبر البادية وعبر لبنان، وبدأ المتسللون بالتوجه نحو سورية، وحشد العراق لواء مشاة من جيشه على الحدود مع سورية، وبدأ النواب المؤيدون للمؤامرة يضعون العراقيل امام الحكومة في مجلس النواب، فاشتروا مجموعة من الاقلام الصحفية لمساندة حملتهم، ولما اقتربت ساعة الصفر وبدأ الهجوم الاسرائيلي ثم البريطاني ـ الفرنسي على مصر، سارع المكتب الثاني في سورية الذي دس مجموعة من عناصره في صفوف المتآمرين، بمسك خيوط المؤامرة قبل استفحالها، فالقى القبض على المتسللين، وضبط شحنات الاسلحة، ورفعت الحصانة عن النواب والوزراء المتآمرين وزج بعضهم في السجون وفر البعض الاخر.

وفي ٢٢ كانون الاول ١٩٥٦ نشرت قائمة الاتهام التي تضمنت اسماء ٤٧ متهما بينهم نواب ووزراء وضباط في الجيش السوري(٢) مما اضطر السيد «صبري العسلي» الى تقديم استقالة حكومته، فكلف باعادة تشكيلها على ان يستبعد منها اعضاء حزب الشعب والكتلة الدستورية لتورطهما في المؤامرة، فصدرت مراسيم الوزارة الجديدة في ٣١ كانون الاول ١٩٥٦ وجاءت كما يلي :

صبري العسلي (الحزب الوطني) رئيسا للوزارة وزيرا للداخلية، صلاح الدين

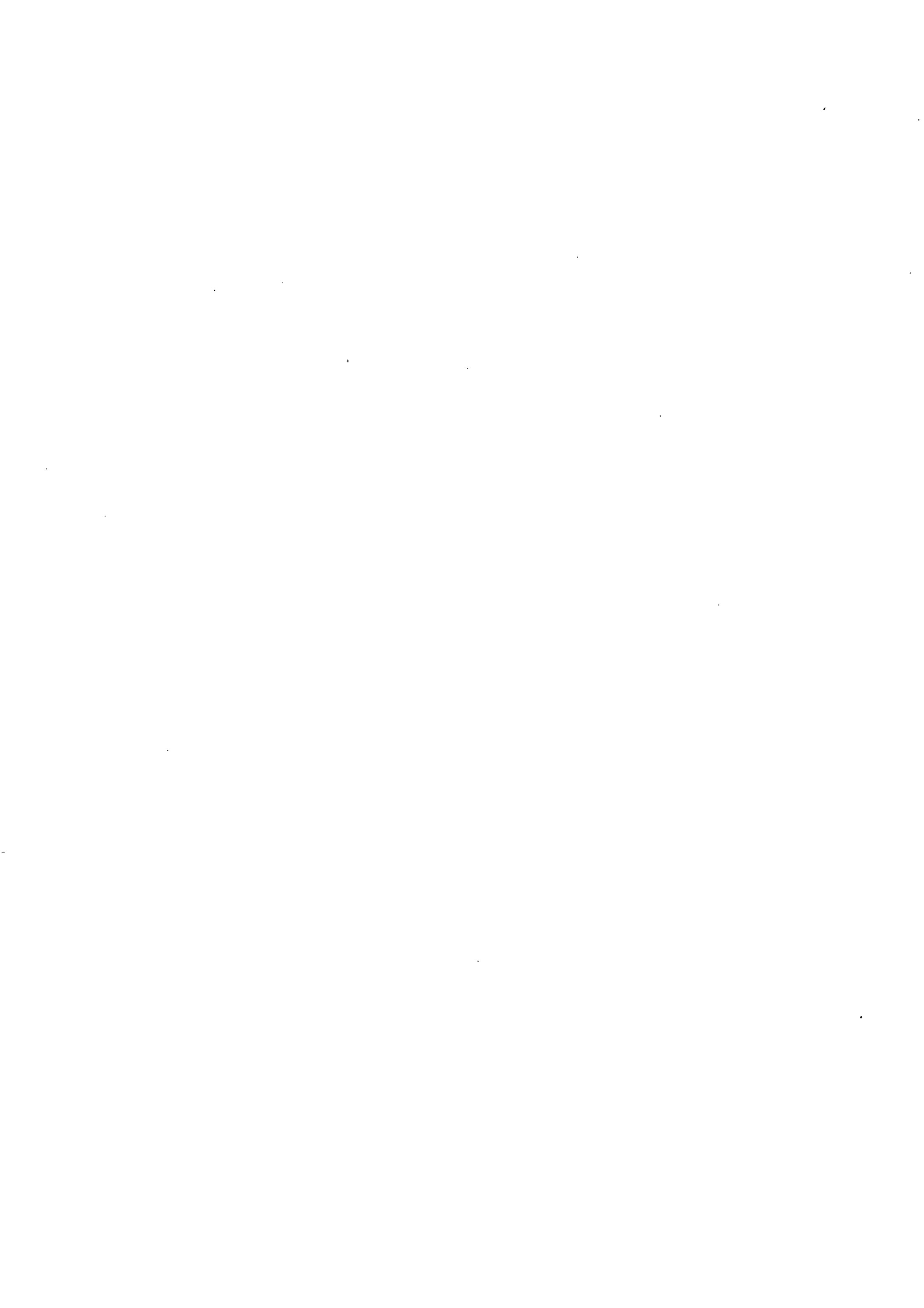
(١) باتريك سيل ـ الصراع على سوريا ـ الصفحة ٢٤٥ وما بعدها

(٢) اسماء بعض المتهمين : الدكتور عدنان الاتاسي ـ الدكتور منير العجلاني ـ الدكتور سامي كبارة ـ الدكتور عدنان العائدي ـ السيد ميخائيل اليان ـ السيد صبحي العمري ـ السيد هايل سرور ـ السيد حسن الاطرش ـ السيد فيصل العسلي ـ السيد فرزت المملوك ـ السيد محمد سليمان الاحمد ـ السيد نوري بن مهيد ـ السيد عادل العجلاني السيد فضل الله جربوع ـ السيد حامد منصور ـ السيد جورج عبد المسيح ـ السيد وديع الشيشكلي ـ العقيد اديب الشيشكلي ـ العقيد صلاح الشيشكلي ـ المقدم محمد معروف ـ العقيد محمد صفا ـ المقدم حسين الحكيم ـ النقيب عبدو وهبة ـ النقيب عز الدين الجراح ـ برهان الدين باش اعيان وزير خارجية العراق ـ اللواء غازي الداغستاني رئيس المخابرات العراقية ـ العقيد صالح مهدي السامرائي الملحق العسكري العراقي في سورية.

البيطار (البعث) وزيرا للخارجية، خليل الكلاس (البعث) وزيرا للاقتصاد، خالد العظم (الديموقراطية) وكيلا لوزارة الدفاع، حامد الخوجا (الديموقراطية) وزيرا للزراعة، صالح عقيل (الديموقراطية) وزير دولة، فاخر الكيالي (الوطني) للاشغال، اسعد هارون (الوطني) للصحة، هاني السباعي (مستقل) للتربية، اسعد محاسن (مستقل) للمالية، مأمون الكزبري (حزب التحرير العربي) للعدل.

حفزت المؤامرة، وتفاصيل المحاكمات التي جرت بصورة علنية على مدرج جامعة دمشق، الجماهير التي التهبت مشاعرها ضد العراق وبريطانيا والولايات المتحدة، وازداد الخط المؤيد لمصر والاتحاد السوفيتي عمقا، فتعهد العسلي ببدء مفاوضات فورية مع مصر لاقامة وحدة فيدرالية بين البلدين وجرت محاولات لاخراج الاردن من معاهدته مع بريطانيا بتعويضه عن المساعدة البريطانية بمساعدة عربية، فتعهدت سورية ومصر والسعودية في ١٨ كانون الثاني ١٩٥٧ بدفع مبلغ ١٢ مليون جنيه مساعدات سنوية للاردن.

وفي ٢٧ شباط ١٩٥٧ واثناء وجود الرئيس القوتلي في القاهرة، اصدرت المحكمة العرفية برئاسة اللواء عفيف البزري احكامها باعدام ١٨ من المتآمرين واحكاما أخرى على البقية. ثم واستجابة للوساطة العربية (اصدر وزير الدفاع قرارا باستبدال احكام الاعدام بالاشغال الشاقة المؤبدة.



الفصل التاسع

الصمود أمام الانفراد الامريكي
٢١ كانون الثاني ١٩٥٧ - ٣١ كانون الأول ١٩٥٧

عاشت الجماهير العربية نشوة انتصارها . . موجة عارمة من البشر ترفع رايات القومية العربية وتبارك انتصار مصر - بعد انسحاب القوات الفرنسية والبريطانية من قناة السويس - وتنادي بالوحدة الفورية بين سورية ومصر.

عاشت الولايات المتحدة بالمقابل قلقاً عميقاً بعد أن فقد النفوذ الغربي جذوره في هذه المنطقة ذات الموقع الاستراتيجي والغنية بالثروة النفطية.

أجهضت كل المؤامرات في سورية، وفشلت محاولات جرها وإلحاقها بالتاج الهاشمي، وبحلف بغداد، وانحسر النفوذ البريطاني - الفرنسي عن المنطقة إلى غير عودة، ووجد العرب أنفسهم لأول مرة منذ انبعاث قوميتهم متحررين من النفوذ الغربي.

هدد إغلاق قناة السويس، وتفجير أنبوب النفط العراقي في سورية، إمدادات النفط العربي المتجهة إلى أوربا، بينما حيت الجماهير الصداقة العربية - السوفييتية، وباركت إنذار بولغانين إبان أزمة السويس، وهتف القادة العرب تحية للموقف السوفييتي، ووصلت شحنات الأسلحة السوفييتية إلى اللاذقية والاسكندرية، ووصل معها إلى المكتبات عشرات المؤلفات السوفييتية المعربة، ونشط الحزب الشيوعي السوري بصورة لامثيل لها، وتحالف أعداء الأمس لاقامة الجبهة

البعثية-الشيوعية، والتحمت الجماهير مع البعث والتحم البعث والجماهير مع عبد الناصر.

كانت هذه مؤشرات كافية، لتعميق القلق الامريكي حول مستقبل المنطقة، فلقد ذاق العرب الأمرين من العهود المظلمة التي حملت وصاية غربية على مقدراتهم.. كانوا لايصدقون ما يحاول الغرب غرسه في أذهانهم، حول خطر الشيوعية الدولية، لكنهم اليوم يؤمنون بأن تكالب أمريكا على المنطقة هو الخطر الحقيقي على حريتهم.

في غمار هذه الدوامة الامريكية القلقة، وما حملته أجهزة الاعلام الغربية من مقالات مطولة حول شحنات الأسلحة السوفييتية إلى سوريا ومصر، وجدت إدارة ايزنهاور أن المناخ مناسب لطرح نظرية الفراغ في الشرق الأوسط.

***مبدأ ايزنهاور:**

في ١٩٥٧/١/٥ وجه الرئيس الامريكي ايزنهاور رسالة إلى الكونغرس الامريكي جاء فيها:

« يشغل بال الولايات المتحدة الوضع غير المستقر في الشرق الأوسط الذي يتزايد فيه يوماً بعد يوم عدم الاستقرار حيث تستغل الشيوعية العالمية هذا الوضع لفرض هيمنتها على شعوب هذه المنطقة، وبما أن الشرق الأوسط هو المعبر الوحيد الجر بين القارات الثلاث (آسيا-افريقيا- أوربا) لذا فإن تسلط الاتحاد السوفييتي على هذا المعبر الوحيد بين القارات يخنق الحياة الاقتصادية في أوربا الغربية، ويعرضها للخطر، ويقضي على آثار مشروع مارشال، ونظام الدفاع عن شمال الأطلسي.

إن البلدان الحرة في الشرق الأوسط تحتاج إلى القوة للدفاع عن استقلالها، وجلها تتلهف للحصول على هذه القوة من الغرب، ولهذا إني أقترح أن تقوم الولايات المتحدة بما يلي:

١- التعاون مع جميع الدول في الشرق الأوسط أو مجموعات هذه الدول وتقديم المعونة لها منفردة أو مجتمعة، ودعم قدراتها الاقتصادية.

٢- وضع برنامج للمساعدات العسكرية يستند على دعم قدرات البلدان الحرة الذاتية.

٣- القبول بفكرة أن المساعدات العسكرية والتعاون العسكري يعني استخدام الولايات المتحدة جيوشها لحماية أراضي بلدان الشرق الأوسط والدفاع عن استقلالها- في حال طلبها- ضد أي عدوان عليها من قبل جيش مسلح من الخارج يستهدف تحقيق السيطرة الشيوعية العالمية على شعب من شعوب الشرق الأوسط.

٤- استخدام الأموال المخصصة في قانون الأمن القومي لعام **١٩٥٤** لتحقيق أهداف هذا البرنامج.

وافق الكونغرس الامريكي على « مبدأ ايزنهاور» ورصد مبلغ **٢٠٠** مليون دولار كمساعدات إضافية لدول الشرق الأوسط(الأردن- لبنان- العراق) ونتج عن اجتماع «برمودا» بين «ايدن وايزنهاور»انضمام الولايات المتحدة إلى اللجنة العسكرية لحلف بغداد. كما صدرت الأوامر للاسطول السادس في المتوسط لتنفيذ « المبدأ» وأعطيت للرئيس سلطات استثنائية لاستخدام القوات الامريكية دون موافقة مسبقة من الكونغرس.

أعلن العراق ولبنان تأييدهما لمبدأ «ايزنهاور» بينما بقيت الموافقة الاردنية ضمنية بسبب الوضع الداخلي، أما السعودية فقد استنكفت عن إعطاء رأي محدد بينما رفضت كل من سوريا[1] ومصر مشروع ايزنهاور.

وعلى الصعيد الدبلوماسي وجه ايزنهاور دعوة للملك «سعود» لزيارة واشنطن نيابة عن العرب لبحث تفاصيل المشروع، فدعا الملك رؤساء سوريا ومصر والأردن للاشتراك في مؤتمر قمة بالقاهرة لبحث الموقف العربي الموحد.

حدد مؤتمر القاهرة مطالب العرب من أمريكا عبر بندين:

---

(١) نص بيان الحكومة السورية حول مشروع ايزنهاور بتاريخ ١٠/ ١/ ١٩٥٧ بالملحق الوثائقي رقم - ٢٧ -

١- دعوة الولايات المتحدة إلى عدم تأييد اسرائيل.
٢- القبول بمبدأ المساعدات غير المشروطة[1].

في واشنطن نجحت الدبلوماسية الامريكية في توقيت زيارة الملك «سعود» مع زيارة «الأمير عبدِ الإله» الوصي على عرش العراق، كما نجحت في ترتيب اجتماع تاريخي بين قائدي الأسرتين السعودية والهاشمية، لازالة خلافات تاريخية كادت تودي بالمصالح الامريكية في المنطقة، ويبدو من مجمل الاحداث التي تلت اجتماع (سعود- عبد الاله) نجاح الوساطة الامريكية في إحداث تنسيق سعودي- عراقي- أردني في وجه التنسيق السوري- المصري، فأصبح البيان الثلاثي الذي صدر بالقاهرة ١٩٥٦/٣/١٢ حبراً على ورق[2].

شهد لبنان في شهرآب ١٩٥٨ أول تطبيق عملي لمشروع ايزنهاور، في ١٦ آذار ١٩٥٧ أعلن شمعون موافقته على مشروع ايزنهاور، وفي حزيران عام ١٩٥٨ منحت الولايات المتحدة لبنان مساعدات اقتصادية (٢٠ مليون دولار) لتمكين الرئيس شمعون من تعديل الدستور وضمان انتخابه لفترة رئاسية ثانية. فأثار هذا التوجه نزاعا مسلحا داخليا بين أنصار شمعون والمعارضين له، في ٢٥ تموز ١٩٥٨ أعلن شمعون وجود« اعتداء خارجي على لبنان» وطالب ايزنهاور بتنفيذ مشروعه لحماية النظام في لبنان، فجرى إنزال ١٠ آلاف من مشاة البحرية الامريكية مع إيفاد وسيط أمريكي (روبرت مورفي)، لكن المقاومة اللبنانية أفشلت مخطط «شمعون- دالاس» واستطاع الجيش اللبناني بقيادة «فؤاد شهاب» حسم الموقف باحترام الدستور القائم وتم انتخاب «فؤاد شهاب» رئيساً للجمهورية اللبنانية خلفاً «لكميل شمعون».

إذا كان مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط وحلف بغداد، قد انتهيا إلى ذلك الفشل، فإن أمريكا على ما يبدو وجدت فرصتها، بعد الانهاك النفسي والاقتصادي التي وصل إليها الصراع الدامي بين الاستعمارين الانكليزي والفرنسي من جانب وشعوب آسيا وافريقيا من جانب آخر، فتدخلت لازاحة بريطانيا وفرنسا، حتى تمسك

---

(١) مذكرات خالد العظم الجزء الثاني الصفحة (٤٩٠).

(٢) مذكرات خالد العظم الجزء الثاني الصفحة (٤٩١).

وحـدهـا بالشعـوب المكـافحـة قبل أن تتمالك نفسها، وتسترد عافيتها، وهذا ما يفسر توقيت الاعلان عن مشروع ايزنهاور.

لكن أمـراً غاب عن فكـر مدبري السياسة الامريكية وهو: إذا كان الصراع قد أنهك قوى الاستعمار لأنها قوى تحركها أطماع ولا تحركها قضية، لكنه ضاعف من قوة الشعوب المكافحة من أجل حريتها، لقد وجدت الادارة الامريكية في الوطن العربي منطقـة ضعف في حلقـة الأحـلاف التي تقيمهـا حول الدول الاشتراكية، إذ امتنعت معظم الدول العربية على كل الأحلاف العسكرية التي طرحت عليها لسد الثغرة بين حلفي الأطلسي وجنـوب شرق آسيـا، فجـاءت لطـرح مشـروع ايزنهاور لسد الفراغ الذي أحدثه الموقف العربي الرافض للاستعمار.

آل مشـروع ايـزنهـاور إلى الفشل، فقد حققت القومية العربية، وفكرة الحياد الايجـابي، تطـوراً ثوريـاً، حول ميـزان القوى داخل الدول العربية وفي آسيا وافريقيا تحولاً محسوساً نحو التحرر والوحدة.

قبـل عام واحـد كان الاتجـاه الذي تمثله سوريا ومصر يتمتع بتأييد أقلية مهددة بالتطـويق من قبـل الحكومات الرجعية المحيطة، لكنه اكتسب التفافاً جماهيرياً سريعاً حتى أصبحت الحكومات الرجعية تخشى التطويق وتحاول مهادنة سوريا ومصر والسير معها، إلى منتصف الطريق حتى تتجنب الانهيار أمام الضغط الشعبي العارم. إن ما فعله مشـروع ايـزنهـاور وما انتجته سياسة القوة الامريكية تجاه المنطقة، كان عكس ما هدفت إليه.

ازداد تلاحم الجـماهـير مع حكومة التجمع القومي في سوريا، وازداد الالتفاف حول الثـورة المصـرية، وتعمقت الصداقة العربية- السوفييتية، فشملت إلى جانب شحنات السلاح، مجالات التعاون الاقتصادي والفني والثقافي، فلم يبق أمام الولايات المتحدة إلا التآمر والغزو العسكري من الخارج حتى تمنع الوحدة المصرية - السورية وتمنع انتشار الصداقة العربية- السوفيتية.

*الانتخابات التكميلية:

كان الاعلان عن بدء الانتخابات التكميلية بتاريخ ١٧ أيار ١٩٥٧ في محافظات

(حلف بغداد)

دمشق وحمص والسويداء، إثر محاكمة أربعة نواب[١]، بعد ثبوت إدانتهم في المؤامرة العراقية- البريطانية- الامريكية لقلب نظام الحكم في سوريا، المختبر الحقيقي لمدى تعلق الجماهير بالسياسة التحررية التي انتهجتها حكومة التجمع الوطني بتأثير من حزب البعث والحزب الشيوعي السوري.

إن وصفاً للمعركة الانتخابية التي جرت في دمشق بين رياض المالكي مرشح حزب البعث ومصطفى السباعي مرشح أحزاب اليمين(الشعب- الاخوان المسلمين) مؤشراً على نتائج الاختبار...

لقد برهنت الجبهة (البعثية- الشيوعية) على التفاف جماهيري لم يسبق له مثيل، برهن عليه فوز ثلاثة مرشحين من حزب البعث[٢]، في الانتخابات التكميلية، بينما فاز المرشح الرابع عن كتلة العشائر.

عزز حزب البعث مركزه داخل مجلس النواب، بينما فقدت أحزاب اليمين ثلاثة مقاعد فشعرت بالخطر، في مطلع حزيران هدد« رشدي الكيخيا» زعيم حزب الشعب بالاستقالة مع مؤيديه من مجلس النواب، وذلك رداً على خطاب السيد «خالد بكداش» الذي هاجم فيه حزب الشعب واتهمه بالتبعية للرجعية والاستعمار، بينما وقف السيد« أحمد قنبر» مكيلاً التهم للحكومة بسبب تغاضيها عن تصريحات « بكداش» الذي اتهمه باستخدام المنبر النيابي للدعاية الشيوعية، وأشار « قنبر» إلى أن حكم إرهاب خطير يسيطر على المجلس وهو يقف هنا معارضاً لهذا الارهاب وللحكومة ويتحداهما[٣].

أراد نواب حزب الشعب إحداث بلبلة في مجلس النواب بانسحابهم الجماعي منه، لكنهم سرعان ما أدركوا أن محاولتهم كانت غير ناجحة، استمرت حكومة العسلي التي حققت استقراراً لم تشهده البلاد من قبل، وباشرت خططاً للتنمية تفوق

---

(١) النواب هم (منير العجلاني - عدنان الاتاسي - فضل الله جربوع - هايل سرور).
(٢) انسحب مرشحو الحزب الشيوعي في محافظتي السويداء وحمص لصالح مرشح حزب البعث.
(٣) صحيفة المساء ٢ حزيران ١٩٥٧.

كثيراً إمكانيات الاستثمارات الفردية التي اعتمدت عليها تنمية البلاد في الماضي ، حيث اتضح للحكومة أن بناء السدود وإقامة المصانع واستصلاح الأراضي لايتم إلا في إطار خطة اقتصادية تنفذها الدولة .

*الاتفاقيات الاقتصادية مع الاتحاد السوفييتي :

لم يأت التعاقد الاقتصادي مع الاتحاد السوفييتي إلا بعد حين من صفقات الاسلحة ، فقد لمس المسؤولون خطر الحصار الاقتصادي الذي أقامته الدول الغربية حول سوريا لاجبارها على الخضوع ، حاولت سوريا فك هذا الحصار بإرسال وفود إلى دول أوربا الغربية ، فأوفدت السيد فاخر الكيالي إلى بلجيكا ، والسيد خالد العظم إلى ألمانيا الغربية ، لكن محادثاتهما كانت غير مجدية[1] ، رفضت كل الدول الغربية تقديم مساعدات اقتصادية أو منح البلاد قروض لآجال طويلة تستطيع بواسطتها النهوض .

كانت الأسلحة السوفييتية تتكدس في العراء ، فالجيش بحاجة إلى أبنية وتجهيزات ، بينما أصيب الاستثمار الفردي بالكساد بالاضافة إلى عجزه عن الاستثمار في المشاريع الحيوية التي تتطلبها البلاد ، كإقامة شبكة المواصلات لنقل المحاصيل من الجزيرة إلى اللاذقية ، واستثمار الثروة البترولية والمعدنية ، وتنفيذ خطة اقتصادية طموحة من شأنها رفع المستوى الاقتصادي للبلاد .

في شهر آذار ١٩٥٧ تعاقدت الدولة مع شركة «تكنو اكسبورت» التشيكوسلوفاكية لانشاء مصفاة حمص ، وفي مطلع شهر آب وصل الى موسكو السيد خالد العظم على رأس وفد اقتصادي وعسكري ، فأجرى محادثات مع السيد «كوسيغين» نائب رئيس الوزراء السوفييتي عرض خلالها الجانب السوري :

١ ـ إطالة أمد استحقاقات صفقات السلاح إلى عشر سنوات أخرى .

٢ ـ تنفيذ المشاريع العمرانية في البلاد بالاتفاق على تسديد نفقاتها على أقساط .

٣ ـ تنفيذ مشاريع أبنية الجيش وتسديد نفقاتها على أقساط .

---

(١) مذكرات خالد العظم -الجزء الثالث -الصفحة ١١ .

٤ ـ مساعدة الحكومة السورية في عمليات التبادل التجاري وخاصة بالنسبة للمحاصيل الزراعية[١].

وافق الجانب السوفييتي على المقترحات السورية، وتم التوقيع على الاتفاقيات الخاصة بها في ٦ آب ١٩٥٧، مما أثار حملة اعلامية غربية مركزة ضد سورية، وصفتها بأنها قاعدة للشيوعية الدولية، بينما لم تجد الولايات المتحدة أمامها. وقد استفردت بالمنطقة سوى التآمر لقلب نظام الحكم، أو غزو سورية من الخارج.

*** المؤامرة الامريكية على سورية:**

بعد أسبوع واحد من التوقيع على الاتفاقيات مع الاتحاد السوفييتي أصدرت الحكومة السورية بياناً بتاريخ ١٩٥٧/٨/١٢ بعنوان «تفاصيل المؤامرة الامريكية على سورية» جاء فيه:

«لم يرق للاستعمار الامريكي ان تظل سورية حرة طليقة. فسعت مرات عديدة الى قلب نظام الحكم في سورية حتى يحل محله حكم يستند الى حراب الاجنبي فينكل بأفراد الشعب ويكيد لهم ويمتص خيراتهم، أرسل الامريكيون أمهر خبرائهم بالتآمر «هوارد ستون» فبدأ بإجراء اتصالات مع بعض رجال الحزب القومي السوري الاجتماعي للاحتكاك بضباط الجيش بهدف تبديل الاوضاع في سورية، بالتعاون مع العقيد ابراهيم الحسيني الملحق العسكري السوري في رومة وذلك تمهيداً لاعادة الشيشكلي إلى البلاد[٢].

أكد «الحسيني» لأحد ضباط الاستخبارات الذي دس بين المتآمرين أنه اتفق مع السلطات الامريكية للحصول على معونة مالية قدرها ٢٠٠-٤٠٠ مليون دولار لقاء تصفية الحكومة الراهنة في سورية وعقد صلح مع اسرائيل[٣].

ولخص «الحسيني» خطته للاستيلاء على السلطة بقوله: «تقوم بعض قطعات الجيش بالتحرك إلى العاصمة لاحداث انقلاب عسكري بينما يقوم عملاء أمريكيون

---

(٢) مذكرات خالد العظم -الجزء الثالث- الصفحة ٣١.

(٢) نص بيان الحكومة السورية في الملحق الوثائقي رقم ـ ٢٨ـ

(٣) إذاعة دمشق ١٩٥٧/٨/١٢.

باغتيال مجموعة من الضباط ضماناً لنجاح الانقلاب».

أما «اديب الشيشكلي» فقد تسلل متنكراً الى سورية وأقام في منزل أحد الدبلوماسيين الأمريكيين لاجراء اتصالات مع الضباط لضمان انضمامهم الى الحركة. ولما لمس عدم جدوى الخطة، فر من دمشق الى مكان مجهول بعد استلامه جزءاً من أموال المؤامرة(1).

كشفت السلطات السورية المؤامرة قبل استفحال خيوطها، وطردت ثلاثة من الدبلوماسيين الأمريكيين لثبوت اشتراكهم في المؤامرة، بينما ردت الولايات المتحدة على ذلك، بطرد السفير السوري من واشنطن (فريد زين الدين) وتحرك الأسطول السادس إلى الشواطىء السورية، فنظمت المقاومة الشعبية، وحمل الشعب السلاح للتصدي للغزو الأمريكي، لكن الغزو لم يحدث.. حيث صدرت الأوامر للأسطول السادس بالعودة الى برنامجه الروتيني.

* تعيين اللواء عفيف البزرة رئيساً للأركان:

في مطلع شهر حزيران قدم رئيس الأركان العامة اللواء توفيق نظام الدين مشروع مرسوم بإحداث تنقلات في صفوف بعض الضباط(2)، فرفض السيد خالد العظم هذا الاجراء ووصفه «بأنه حدث كبير لا أوافق عليه فأنا لا أقبل بأن يعمل في الوزارة وزير يغير الاتجاه الذي تسير عليه الحكومة(3)».

عرض السيد خالد العظم بوصفه وزيراً للدفاع، الموضوع على مجلس الوزراء، فأكد رئيس الوزراء استغرابه لهذه الخطوة التي تتضمن إبعاداً «للسراج» الذي كشف المؤامرة العراقية ضد سورية عام ١٩٥٦.

---

(١) باتريك سيل - الصراع على سورية - الصفحة ٣٨٣.

(٢) يقضي المرسوم بتعيين الزعيم صباغ ملحقاً عسكرياً في أثينا والسراج ملحقاً عسكرياً في القاهرة، وإحداث تغييرات بين رؤساء الشعب في هيئة الأركان.

(٣) مذكرات خالد العظم - الجزء الثاني - الصفحة ٥٠٠ في المذكرات وصف كامل لأزمة الأركان.

أصر رئيس الأركان على موقفه بحجة انقسام الضباط على أنفسهم، السراج والضباط البعثيون في جهة، والمقدم النفوري والبزرة وغيرهما في جهة أخرى.

في ٢ حزيران أعلنت بعض القطعات العسكرية في قطنا تمردها ومنعت الضباط الذين أوفدهم رئيس الأركان من دخول القطعات، بينما أعلنت قطعات حوران عزمها الزحف الى قطنا لانهاء هذا العصيان، وجندت الشرطة العسكرية عناصرها وبدأت بإقامة المتاريس والحواجز على طريق دمشق ـ قطنا.

بادر وزير الدفاع الى دعوة الضباط لاجتماع حضره: «نظام الدين، البزري، النفوري، السراج، ومصطفى حمدون، بالاضافة الى رئيس الوزراء وبعض الوزراء، اتفق في الاجتماع على إصدار قرارات بتعيين البزري رئيساً للشعبة الأولى، والسراج رئيساً للشعبة الثانية، والنفوري رئيساً للشعبة الثالثة، وحمدون رئيساً للشعبة الرابعة، وبقي اللواء توفيق نظام الدين رئيساً للأركان.

وفي ١٤ آب قدم اللواء نظام الدين استقالته من الجيش بعد وضوح الصورة التي تؤكد سيطرة الضباط الأربعة على شؤون الجيش، صدر مرسوم بتعيين اللواء عفيف البزرة رئيساً للأركان، وقد وصفته صحيفة النيويورك تايمز بأنه شيوعي ومؤيد للسوفييت(١).

أثار تعيين اللواء البزرة استياء الأوساط الأمريكية، فازدادت السماء السورية تلبداً في وجه السياسة الأمريكية، وبات تطبيق مبدأ ايزنهاور ضد سورية أمر لامفر منه.

* بعثة اندرسون ومحاولة تطبيق مبدأ ايزنهاور:

في مطلع شهر ايلول وصل الى العاصمة التركية «لوي اندرسون» وكيل وزارة الخارجية الامريكية، وأجرى محادثات عاجلة مع السيد «عدنان مندريس» رئيس وزراء تركيا بهدف الحصول على معلومات حول الوضع في سورية، ووصل الى أنقرة

---

(١) نيويورك تايمز ١٧ آب ١٩٥٧

أيضا الأمير «عبدالاله» الوصي على العرش العراقي، مع رئيس أركانه الفريق رفيق عارف، والملك حسين مع وزير خارجيته السيد سمير الرفاعي، عقد الجميع «طاولة مستديرة» لدراسة الوضع في سورية، أثناء هذا الاجتماع الرباعي طار اندرسون الى بيروت، وتحدث سريعاً الى «كميل شمعون»، ثم عاد الى أنقرة لاطلاع حلفائه على الموقف اللبناني.

ماذا جرى في اجتماع أنقرة؟

١ ـ كشف الفريق رفيق عارف رئيس الأركان العراقي[1]، الموقف الأمريكي كما عكسه أندرسون بقوله: «ستصبح سورية جهاز إرسال للنفوذ السوفييتي في المنطقة، فقد استلمت وسوف تستلم شحنات كثيرة من الأسلحة السوفييتية، ووصل معها مجموعة من الخبراء السوفييت الذين سيحولون سورية الى معسكر سوفييتي، وأكد أندرسون بأن هدف مهمته هومناقشة الوضع في سورية وطلب مساعدتهم في منع التهور السوري، وقال: «اذا قررنا اتخاذ عمل عسكري ضد سورية، فيجب إيجاد المبررات له، لكي يصبح من الممكن الدفاع عنه في الأمم المتحدة، وعلينا تطمين الدول العربية الأخرى بأن مانقوم به ليس حرباً ضد سورية، وإنما هوإجراء ضد حالة شاذة، ونصح أندرسون العراق بعدم المطالبة بوحدة سورية ـ عراقية فورية حتى لاينكشف الغرض من هذه الخطة».

٢ ـ عقد السيد «لوي اندرسون» بعد عودته الى واشنطن مؤتمراً صحفياً قال فيه: [2]

«إن الوضع في سورية خطير جداً، والولايات المتحدة مهتمة اهتماماً عميقاً بما يجري في سورية ومصر اللتين أصبحتا فريسة للشيوعية الدولية»، وقال: «لقد رفعت تقريري الى وزير الخارجية «دالس» في إطار هذه الروح».

---

(١) هيئة الاذاعة البريطانية ـ نقلاً عن محاكمة بغداد ١٧ تشرين الأول ١٩٥٨ محاكمة رفيق عارف.

(٢) السياسة الخارجية الأمريكية ـ وزارة الخارجية الأمريكية لعام ١٩٥٧ الصفحة ١٠٣٧.

٣- نشرت صحيفة النجم الأحمر(١) السوفييتية تعليقاً على اجتماع أنقرة جاء فيه : تتلخص أهداف جولة أندرسون بغزو سورية حسب الخطة المتفق عليها وهي :

-قيام اسرائيل باستفزازات عسكرية على الحدود مع سورية.

-حشد القوات التركية على الحدود الشمالية لسورية، بهدف المناورات العسكرية.

-حشد القوات العراقية على الحدود الشرقية لسورية بهدف صد العدوان الاسرائيلي.

-البدء بالغارات الجوية العراقية- التركية على القرى السورية بحجة خرق القوات السورية لحدود البلدين.

- بدء الزحف العراقي التركي باتجاه سورية.

-مناشدة الولايات المتحدة للتدخل والمساندة لصد الهجوم السوري على البلدين.

تتجلى دقة هذه المعلومات بالحشود التركية التي اتجهت نحو الحدود السورية بحجة البدء بمناورات الخريف، حيث سارع الزعيم السوفييتي « بولفانين» باتهام تركيا بأنها حشدت قواتها على الحدود السورية للقيام بهجوم مبيت على سورية، بالتعاون مع الولايات المتحدة، وحذر « بولفانين» من أن النزاع المسلح مع سورية لن يقتصر على المنطقة فقط(٢).

إن قصة الحشود التركية على سورية قديمة، تعيد للأذهان الحشود التركية إبان التوقيع على التصريح الثلاثي المصري- السوري- السعودي (آذار عام ١٩٥٥). في ذلك الحين فشلت هذه الأداة في تحقيق أهداف السياسة التركية، لكنها اليوم فشلت فشلاً ذريعاً.

أما الأردن فقد أعلن السيد « سمير الرفاعي» وزير الخارجية، بأن الأردن

---

(١) النجم الأحمر السوفييتية - موسكو- ١٠ إيلول- ١٩٥٧

(٢) النيويورك تايمز ١٤ إيلول- ١٩٥٧.

لا يفكر بالتدخل العسكري ضد سورية[1]، بينما أوفد العراق رئيس وزرائه وأعلن بعد محادثاته مع القوتلي بأن سورية والعراق وصلتا إلى تفاهم تام.

أثارت بعثة أندرسون وبيان وزير الخارجية الامريكية في ٥ إيلول ١٩٥٧، رد فعل رسمي وشعبي غاضب، فقد أصدرت الحكومة السورية بياناً ردت فيه على بيان الحكومة الامريكية، فأعربت عن استغرابها لمضمون هذا البيان، إذ كيف يعرب العرب عن قلقهم إزاء ما يجري في سورية دون أن يتصلوا بسورية لبحث كل ما يتعلق بعلاقاتهم معها حسب ميثاق الجامعة العربية، وجاء في البيان توضيح لنية العدوان الامريكي المبيت على سورية الذي لايحتاج إلا لخلق الأجواء الدولية المناسبة [2].

وتبادلت الحكومة السورية مع الحكومة الاردنية مذكرة دبلوماسية أعربت فيها عن استغرابها لموقف الأردن وعتبها على الحكومة الشقيقة التي ذهبت تشتكي للولايات المتحدة دون اطلاع سورية على شكواها، ردت الحكومة الأردنية على هذه المذكرة بأسلوب يؤكد عدم اشتراك الأردن فيما خطط في أنقرة ضد سورية، وينكر إجراء أي محادثات مع « لوي أندرسون» باعتباره لم يزر عمان.

وفي المملكة العربية السعودية سارع الملك سعود إلى زيارة بيروت وبعث برسالة عاجلة إلى الرئيس الامريكي ايزنهاور ناشده فيها سلوك الاعتدال تجاه سورية، ثم أوفد ولي العهد ورئيس الوزراء (الأمير فيصل) إلى واشنطن حيث صرح بعد اجتماعه مع ايزنهاور في ٢٣ ايلول بأنه بحث مع الرئيس الامريكي الوضع في سورية وقال: « إن سورية بلد شقيق وهي دولة مستقلة متحررة من أي سيطرة أجنبية، وأن السعودية ليست قلقة بشأن موقف سورية، إذ لا صحة للشائعات عن تغلغل النفوذ الشيوعي فيها[3]».

وفي ٢٧ ايلول وصل إلى دمشق الملك سعود فصرح للصحفيين: « أرغب أن أعلن دون لبس أو غموض وبالصدق والاخلاص.. أنني أستنكر كل اعتداء على

---

(١) إذاعة عمان ١٠ إيلول ١٩٥٧

(٢) نص البيان بالملحق الوثائق رقم - ٢٩ -

(٣) نص تصريح الأمير فيصل ولي العهد السعودي بالملحق الوثائق رقم - ٣٠ -

سوريــة، وعلى أي بلد عربي آخــر مهـما كان مصـدره، وإنني سأقـاوم مع أشقـائي السوريين والعرب أي اعتداء يقع عليهم بصرف النظر عن مصدره[1].

ورفعت سوريـة شكـوى إلى هيئـة الأمم المتحـدة بشأن الحشـود التركية على أراضيهـا، فقـررت الأمم المتحـدة ارسـال لجنـة تحقيق دوليـة بهذا الصدد.. ولم يأت مطلع تشرين الأول حتى بدأت الحشود التركية بالانسحاب.

وفي ٣ تشرين الأول أكد الرئيس الأمريكي أن الوضع السوري آخذ بالاستقرار وبدأ يخف الخطر الذي شعرت به دول عربية مثل لبنان والأردن والعراق والسعودية[2].

وفي ١١ تشـرين الثـاني زار دمشق وفـد مجلس الأمـة المصـري، برئـاسة «أنور السادات» وفي جلسة مشتركة مع النواب السوريين أعلن نواب البلدين قيام الاتحاد السوري -المصري.

هكـذا فشلت بعثـة أندرسون وسحبت الحشود التركية، ولعبت السعودية دوراً دبلوماسياً بارزاً إلى جانب سورية، بينما برهنت مصر على مساندتها العسكرية لسورية.

استهـدف التكـالب على سوريـة بصورة خاصة، وعلى المنطقة بصورة عامة، تحقيق ثلاثة أهداف:

-١- تصفيـة مشكلة اسـرائيـل على أساس الأمر الواقع أي تحويل خطوط الهدنة إلى حدود دائمة.

-٢- فرض تنظيم دفاعي يخدم المصالح الأمريكية وحدها.

-٣- انحياز العرب إلى السياسة الأمريكية في جميع المسائل الدولية حتى تتحول إلى منطقة للنفوذ الأمريكي.

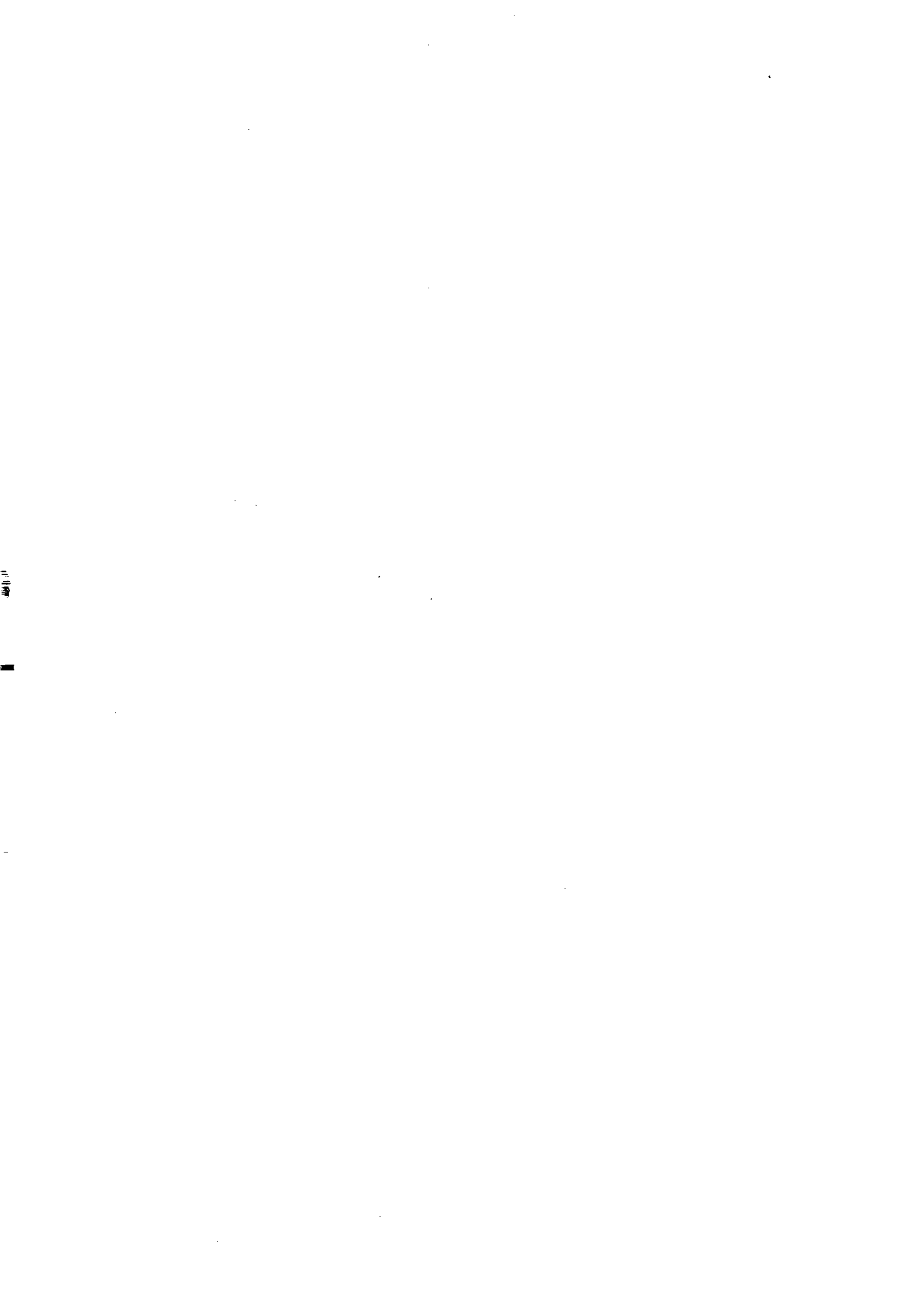
لكن المشـاريـع الأمـريكية والأحلاف واحتكار السلاح، والضغط الاقتصادي

---

(١) صحيفة الشعب - دمشق- ٢٨ ايلول ١٩٥٧

(٢) نيويورك تايمز ٤ تشرين الأول ١٩٥٧

والحرب النفسية، والاشتراك بالتامر لقلب نظام الحكم في سورية، والتخطيط لغزو سورية بعد العدوان الثلاثي على مصر، لم تؤد كلها إلا إلى زيادة التلاحم الوطني والقومي للشعب السوري، وتعميق الصداقة العربية - السوفييتية، وترسيخ التوجه الوحدوي مع مصر، إنه درس قديم حديث، يجب على الادارات الأمريكية المتعاقبة إدراكه وإلا كان مصير السياسة الأمريكية الفشل المستمر في الامتحان السوري الصعب.



الفصل العاشر

الطريق إلى الوحدة

على الرغم من الضغط الأمريكي على سورية، ومحاولة قلب نظام الحكم بالقوة للقضاء على حكومة التجمع القومي في البلاد، وتحطيم الجبهة البعثية- الشيوعية فيها، كان حماس الجماهير كافياً لاظهار مدى تماسك سورية على الساحة الدولية، وإخفاء واقع الخلافات القائمة بين أطراف التجمع القومي من جهة، وبين ضباط الأركان من جهة ثانية، وبين المدنيين والعسكرين من جهة ثالثة، فلم يجد هؤلاء جميعاً طريقاً إلا طريق الوحدة، ترسو على شاطئها سفينة البلاد، فهي الهدف والأمل قبل كل شيء، وهي الأمان والطمأنينة على مستقبل البلاد، وهي منجاة من سطوة الجيش على السلطة، ومنجاة من حكم الائتلاف القومي، نظرت كل فئة سياسية في سورية إلى الوحدة بمنظارها الخاص، بينما نظر إليها الشعب على أنها النتيجة الحتمية لكل حكم تقدمي، على الرغم من اختلاف المناظير، شهد قيام الوحدة بين سورية ومصر إجماعاً رسمياً وشعبياً وحزبياً لم يشذ عنه إلا الحزب الشيوعي السوري لأسباب سنشرحها بعد قليل، بالاضافة إلى بعض السياسيين ممن كانوا في السلطة أوخارجها، الذين خافوا على كيان البلاد وظنوا أن الوحدة تتحقق بالابقاء على الكيانات .

قد لايكون الطرح الوحدوي ناجحاً، وقد لاتكون مصر شعباً وحكومة مستعدة

له كل الاستعـداد، وقد لاتكون الممارسات التي طبقت بعد الوحدة ممارسات وحدوية، أوربما بدأت العلة من دستور الوحدة ومحاولة عبد الناصر تطبيق تجربته في مصر على سورية، وأخطاء أخرى ارتكبت أثناء السير على الطريق لتحقيق الوحدة، أو خلال الوحدة ذاتها، لكن تلك الأخطاء مهما كثرت، فإنها لاتلغي الحقيقة، وهي: الوحدة هي السبيل الوحيد أمام العرب للنهوض، وللتحرر ولبناء مجتمعهم الموحد، ومن هنا فإن ما سأقوله في هذا الفصل لايقصد الوحدة كهدف آمنت به الجماهير، بل يستهدف الذين سلكوا الدرب نحو قيام الجمهورية العربية المتحدة، منهم من آمن بالوحدة وناضل في سبيلها، ومنهم من وجدها المخرج والملجأ، ومنهم من أراد بها شراً وسوءاً، الحكم على الوحدة لايأتي نتيجة انتكاستها، وإنما يجب أن ينبع من كونها الهدف...

أولاً: التجمع القومي:

عناصر التجمع القومي هي: حزب البعث العربي الاشتراكي، الحزب الشيوعي، الحزب الوطني، الكتلة الديمقراطية.

١- حزب البعث العربي الاشتراكي:

الوحدة هي مقدمة الثالوث المقدس للحزب منذ بداياته في الأربعينات وحتى تأسيسه في ٧ نيسان **١٩٤٧** واستمرت كذلك حتى اليوم، لكن الحزب نظر إلى الثورة المصرية في بداياتها (**٢٣ تموز ١٩٥٢**) نظرة سلبية لم تنجل إلا في مطلع عام **١٩٥٥**، عندما حققت الثورة المصرية جلاء القوات البريطانية عن مصر، ونالت السودان استقلالها، ثم نص الدستور المصري على أن مصر هي جزء من الأمة العربية.

في مهرجان البعث بمناسبة الذكرى العاشرة للجلاء، طرح الحزب شعار وحدة سورية ومصر باعتبارها نواة للوحدة العربية الشاملة، وأكد بأن الشعب يريدها وحدة كاملة وعاجلة(١).

---

(١) جريدة البعث- العدد الأول- ٢٠/ ٤/ ١٩٥٦ (استأنفت الصدور أسبوعياً بعد توقف سنة).

وعندما قرر البعث الاشتراك في الوزارة الائتلافية أصدر بياناً بعنوان: « الضرورة القومية فرضت على حزبنا مغامرة الاشتراك في الحكم»[1]، فقد اشترط الحزب على رئيس الوزراء (صبري العسلي) أنْ يتضمن البيان الوزاري فقرة تلتزم بها الحكومة تتعلق بتنفيذ الاتحاد بين سورية ومصر، لكن حزب الشعب وبعض أعضاء الحزب الوطني والمستقلين هددوا بحجب الثقة عن الحكومة، إذا تضمن البيان الوزاري هذه الفقرة، فاكتفى رئيس الوزراء بالتصريح أمام مجلس النواب في ٢٧ حزيران ١٩٥٦ بأن الحكومة ستشرع في توثيق العلاقات مع مصر من خلال محادثات فورية، تؤدي إلى سياسة مشتركة بين البلدين تنضم إليها فيما بعد الدول العربية المتحررة حتى يصبح بالامكان تحقيق وحدة عربية شاملة[2].

وفي ٥ تموز تقرر تشكيل لجنة وزارية برئاسة السيد « صبري العسلي»، وعضوية صلاح البيطار وأحمد قنبر، مهمتها القيام بمفاوضات مع مصر من أجل الوحدة[3].

في ٦ تموز عام ١٩٥٦ ألقى السيد صلاح البيطار وزير الخارجية ببيان أمام مجلس النواب شكر فيه اجماع النواب على تأييد قرار الحكومة بتشكيل لجنة وزارية لبحث الوحدة مع مصر وقال: « إذا كنا جادين في تقرير عظم الأخطار المحيطة بنا، فهذا الاتحاد هو سبيل للوقاية والدفاع، وإذا كنا واثقين بامكانيات شعبنا، مؤمنين بنزوعه الصادق إلى الحرية والعدالة والوحدة، فهذا الاتحاد سيكون المحرك الفعال لتلك الامكانيات[4]».

لم تحقق اللجنة الوزارية هدف الاتحاد المنشود، بسبب تأميم عبد الناصر لقناة السويس في ٢٦ تموز ١٩٥٦، وانشغال مصر بمعركة القناة الدبلوماسية والعسكرية.

في مطلع عام ١٩٥٧ تألفت وزارة السيد صبري العسلي الثانية، فأكد البعثيون مجدداً ضرورة المثابرة على تحقيق الاتحاد مع مصر، واقترحوا تشكيل لجنة وزارية

---

(١) نضال البعث- الجزء الثالث- ١٩٥٤-١٩٥٨ الصفحة ٢٠٦.

(٢) الأيام دمشق- حزيران- ١٩٥٦.

(٣) جريدة البعث- العدد ١٢- ٦ تموز ١٩٥٦.

(٤) نضال البعث- الجزء الثالث- الصفحة ٢١٣

للسفر إلى القاهرة بشأن الوحدة، لكن وجهة نظر عبد الناصر عاجلتهم قبل مغادرة اللجنة إلى القاهرة، كان يرى أن الشعب المصري غير مستعد للوحدة، وبأنه يرى ضرورة التدرج بالتقارب بين القطرين بعقد اتفاقيات عسكرية وثقافية واقتصادية وقضائية[1]. بعد ظهور نتائج بعثة أندرسون والحشود التركية على سورية، وصل إلى البلاد في ١٨ تشرين الثاني ١٩٥٧ وفد مجلس الأمة المصري برئاسة السيد« أنور السادات» وأعلن في جلسة مشتركة الاتحاد بين سورية ومصر، وصفت جريدة البعث هذا القرار التاريخي بقولها: «نسير اليوم نحو تحقيق خطوة تاريخية كبرى، ليس في حياة قطرين عربيين فحسب، وإنما في حياة الشعب العربي كله، هذه الخطوة هي اتحاد سورية ومصر[2]».

كان البعث يمثل الرغبة الشعبية الجامحة لتحقيق الوحدة مع مصر كنواة للوحدة العربية، وفي سبيل هذا الهدف، انطلق قادة الحزب وبأقصى سرعة نحو عبد الناصر، كانوا يتطلعون نحو الوحدة دون التوقف عند مقوماتها الدستورية، كانوا يرون فيها حدثاً ثورياً وليس فقهياً، فوافقوا دون تردد على شروط عبد الناصر بحل الحزب واندماجه بالاتحاد القومي، ظنوا بأن عبد الناصر سينفذ فلسفة البعث فتنتشر في الوطن العربي من خلال موقع عبد الناصر بين الجماهير العربية، فلم يتوقفوا عند ارساء الجذور الصلبة لكيان الوحدة الجديد، كانت الوحدة بالنسبة للبعث هدفاً قبل كل شيء، ثم منجاة من هيمنة الشيوعيين، وفرصة لتحقيق قفزة نوعية في كيان البلاد الاقتصادي والاجتماعي.

ب - الحزب الشيوعي السوري:

وضعت قضية الوحدة العربية أمام الحزب الشيوعي السوري منذ نعومة أظفاره، في الثلاثينات ناقش السيد « ديمتروف» مع قادة الأحزاب الشيوعية العربية موضوع الوحدة العربية فقال:

---

(١) مذكرات خالد العظم- الجزء الثالث- الصفحة ١٠٧.

(٢) جريدة البعث- دمشق- العدد ٨٠ بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٧.

« إن البلاد العربية خاضعة للاستعمار المباشر، فكيف يطبق شعار الوحدة مثلاً بين بلاد مثل سورية يحكمها الاستعمار الفرنسي، وعراق نوري السعيد الذي يحكمه الاستعمار الانكليزي . . إن الوقت غير مناسب لمناقشة هذا الشعار، من الأفضل في هذه المرحلة رفع شعار التضامن العربي أوتضامن الشعوب العربية في سبيل الاستقلال، إنه شعار عملي ومفهوم من قبل الجماهير الشعبية، دون أن ينفي فكرة الوحدة العربية، وإمكان تطورها[1]» .

بعد الحرب العالمية الثانية كانت سورية أول بلد عربي تحرر وحقق الجلاء عن أراضيه، فنشطت المشاريع الهاشمية لتحقيق الوحدة العربية، (الهلال الخصيب) و(سورية الكبرى) هذه المشاريع حاربها الحزب الشيوعي وكشف الأصابع البريطانية التي تحركها .

في مطلع الخمسينات برز شعار الوحدة بشكله الحقيقي المعبر عن آمال الجماهير العربية، فأيد الحزب الشيوعي السوري الوحدة العربية[2] . وجرى حوار طويل بين البعثيين والشيوعيين حول مفهوم الوحدة ومفهوم الاشتراكية، فبرز الخلاف الجوهري بين الحزبين: رأى البعثيون عدم إمكانية تحقيق الاشتراكية في قطر عربي واحد، ولهذا قالوا أن الطريق إلى الاشتراكية هو الطريق إلى الوحدة، عارض الشيوعيون ذلك وقالوا بأمكان تحقيق الاشتراكية في قطر واحد ورفعوا شعار: عبر الاشتراكية تتحقق الوحدة العربية، وبرهن الشيوعيون على مقولتهم بأن البورجوازية هي التي تحول دون قيام الوحدة العربية، ولهذا يجب أن تزاح ويزاح نفوذها، وأن يصل إلى الحكم الفئات التي لاتتناقض مصالحها مع تحقيق الوحدة وفي طليعتها الطبقة العاملة .

وفي عام ١٩٥٧ برز الخلاف بين البعثيين والشيوعيين على أشده- رغم حرص الطرفين على التجمع القومي .

وكان الخلاف حول أسس قيام الوحدة بين سورية ومصر، نادى البعثيون

---

(١) مقابلة مع السيد خالد بكداش السكرتير العام للحزب الشيوعي - مجلة النهج - العدد ٢ تاريخ تشرين الثاني ١٩٨٣ الصفحة ١٠٩ .

(٢) المصدر السابق الصفحة ١١٠ ومابعدها .

بالاندماج الكلي أي ذوبان الكيانين السوري والمصري في كيان واحد جديد، أما الشيوعيون فكان لهم رأي آخر، قالوا بوجوب الأخذ بالظروف الموضوعية في كل بلد عربي وعلى أساس ذلك تقوم الوحدة، وقالوا بأن أي وحدة تقوم على غير ذلك الأساس لن يكتب لها البقاء(١).

وفي ١٣ كانون الثاني ١٩٥٨ أصدر الحزب الشيوعي السوري بياناً حول الوحدة بين سورية مصر، اقترح فيه قيام اتحاد فيدرالي بين البلدين، يأخذ بعين الاعتبار الشروط الخاصة في كل بلد، وجاء في البيان بأن هذا الشكل الوحدوي سوف يقدم فرصاً لتعزيز الحرية والديمقراطية. (٢).

كان الموقف النهائي للحزب الشيوعي السوري من موضوع الوحدة ينادي بضرورة استنادها إلى النضال ضد الاستعمار، وعلى أساس الديمقراطية التي تأخذ الظروف الموضوعية في كل بلد بعين الاعتبار، وصف السيد« خالد بكداش » اشتراك الشيوعيين بالتجمع الوطني بقوله: « إذا أخذنا سنة ١٩٥٤ وما بعدها نجد أن التعاون بين القوى التقدمية أعني الشيوعيين والبعثيين وفئات البورجوازية الوطنية النيرة مكن من عودة الديمقراطية الحقيقية للبلاد(٣).

على الرغم من هذه النظرة الايجابية للتجمع الوطني، كما يقول عنه الشيوعيون، أو التجمع القومي كما يقول عنه البعثيون، فإن الشكوك سادت بين الطرفين، وتعمقت بعد وصول اللواء عفيف البزرة إلى رئاسة الاركان، واعتبر بعض المؤلفين (خالد العظم- باتريك سيل) بأن الخوف من سيطرة الشيوعيين على مقدرات الجيش كان من بين العوامل التي عجلت بالوحدة، التي لم يوقع السيد خالد بكداش على وثيقة إعلانها.

---

(١) مجلة النهج -العدد ٢ تشرين الثاني- ١٩٨٣ الصفحة ١١١.
(٢) جريدة النور- دمشق ١٤ كانون الثاني ١٩٥٨.
(٣) مجلة النهج - العدد ٢ تشرين الثاني- ١٩٨٣ الصفحة ١٢٧.

ج- الحزب الوطني:

قلنا بأن الحزب الوطني هو الوريث الشرعي للكتلة الوطنية، تولى زعامته السيد « شكري القوتلي » الذي ربطته علاقات تاريخية عميقة الجذور بالمصريين والسعوديين أدت إلى وقوف الكتلة الوطنية ثم الحزب الوطني ضد مشاريع الوحدة الهاشمية.

كان أعضاء الحزب الوطني منقسمين متفككين لا يوحدهم رأي، وهذا نابع من طبيعة تكوينهم، كانوا من فئات متضاربة المصالح جمعتها الظروف، فمنذ انتخابات عام ١٩٤٧ والحزب يعاني انقساماً حاداً بين التيار الذي يقوده السيد « شكري القوتلي » وبين التيار الآخر الذي يقوده «ميخائيل اليان ».

في عام ١٩٤٩ وبسبب وجود القوتلي في الاسكندرية، فاز جناح « ميخائيل اليان » فعدل الحزب نظامه الداخلي وأدخل فيه مادة تنص على النظام الملكي في سورية، تمهيداً للاتحاد مع العراق.

في عام ١٩٥٤ دخل الحزب الوطني ممثلاً بالسيد « صبري العسلي » بمحادثات مع خالد العظم، وصلاح الدين البيطار، لتشكيل جبهة وطنية تهدف إلى إسقاط وزارة السيد فارس الخوري، فأدى ارتباط العسلي بهذه الجبهة إلى انفصال كل من لطفي الحفار، وبدوي الجبل، وسهيل الخوري وميخائيل اليان.

اندمج السيد « صبري العسلي بالتجمع القومي مقابل حصوله على رئاسة الوزارة، فأحدث انقساماً جديداً في صفوف الحزب، قسم من أعضائه ارتبط بالسعوديين، والقسم الآخر (صبري العسلي، فاخر الكيالي » عزز من أواصر تعاونه مع المصريين[1].

حرص السيد « صبري العسلي » على بقاء مركزه في رئاسة الوزارة، وعندما شعر أن خصومه داخل الحزب الوطني، بالاضافة إلى خصومه الاصليين« حزب

---

(١) مذكرات خالد العظم- الجزء الثالث- الصفحة ١١٧.

الشعب » قد تكتلوا ضده لاسقاط وزارته، بل وتآمر قسم منهم لاسقاط نظام الحكم، وضع كل ثقله إلى جانب البعثيين والشيوعيين والكتلة الديمقراطية باعتبارهم أغلبية في مجلس النـواب، هكـذا نبع حماس الحزب الوطني ممثلاً بالسيد « صبري العسلي » للوحدة مع مصر.

د- الكتلة الديمقراطية:

تألفت هذه الكتلة برئاسة السيد خالد العظم بعد انتخابات عام ١٩٥٤ فوصل أعضاؤ ها في مجلس النـواب إلى ٣٨ نائبـاً، ثم انخفض إلى ٢٨ نائباً، بسبب عدم تكليف رئيسهـا بتشكيـل الحكـومـة وعـدم قدرتـه على توزيع الحقائب الوزارية على أعضاء كتلته.

قامت هذه الكتلة من النـواب المستقلين الـذين لم يرتبطـوا لا بأحزاب اليمين، رغم انتمائهم لليمين، ولا بأحزاب اليسار وهذا أمر مفروغ منه.

وقف السيـد خالـد العظم بصـلابـة ضد مشـاريع الوحدة الهاشمية، كان من المؤ منـين بالكيـان السـوري وبنظامه الدستوري الجمهوري الديمقراطي، تمتع بفكر إصـلاحي واقتصـادي لكنـه نظر إلى الوحدة من خلال الابقاء على الكيانات، ولهذا طرح مشـروع الاتحـاد الـفيـدرالي بين سوريـة ومصـر، ووقف إلى جانب تعـزيـز العـلاقـات مع مصـر والـسـعـوديـة في مختـلف المجـالات، بادر إلى فتـح قنـاة العـلاقـات السورية- السوفييتية، وكان وراء توقيع الاتفاقيات الاقتصادية مع الاتحاد السوفييتي.

للسيـد العظم رأي بالـوحـدة أعلنه في اجتماع مجلس الوزراء بتاريخ ٢١ كانون الثـاني ١٩٥٨ جاء فيـه: « ماهـو جدوى قيام الوحدة طالما أن في سورية ائتلاف وطني برلماني » وكان من بين المنتقدين لحماس حزب البعث للوحدة الفورية مع مصر، حاول وضـع العـراقيـل في وجه الاندفاعة الوحدوية لكنه كان وتراً وحيداً في مجلس الوزراء، حاول تنظيم مؤ يـديـه وتحـويـل كتلته النيابية إلى حزب سياسي يعارض فكرة الوحدة الانـدمـاجيـة، لكن قيـام الـوحـدة سبقه، ولما وجد أن الأمور تجري متسارعة، تقدم بدراسة مفصلة حول الدستور المؤ قت للجمهورية العربية المتحدة، حاول فيها تهدئة

العاصفة، ولكن أحداً لم يأخذ بآرائه . . فما كان منه إلا أن وقع مع الموقعين على ميثاق الوحدة[1] .

ثانياً- العسكريون :

برهنت مجموعة الضباط القوميين التي أطاحت بنظام الشيشكلي عن تجردها ونبل مقصدها عندما سلمت السلطتين التنفيذية والتشريعية في البلاد إلى السياسيين فازداد الدور الذي لعبته هذه المجموعة بازدياد الدور الذي لعبه حزب البعث العربي الاشتراكي، على الساحة السياسية والنيابية، واتسعت قاعدة مؤيديهم وأنصارهم في أوساط القوات المسلحة .

في ٢ حزيران ١٩٥٧ وبعد أزمة الأركان التي أحدثها اللواء توفيق نظام الدين، تقرر تعيين البزرة رئيساً للشعبة الأولى، السراج رئيساً للشعبة الثانية، النفوري للشعبة الثالثة، حمدون رئيساً للشعبة الرابعة، وفي ١٤ آب ١٩٥٧ قدم رئيس الأركان « نظام الدين » استقالته، فعين اللواء البزرة رئيساً للأركان فتمت لهؤلاء الضباط السيطرة التامة على شؤون الجيش السوري .

كانوا منقسمين على أنفسهم : البزرة والنفوري من جهة، والسراج وحمدون من جهة ثانية، ولكل منهم مجموعة كبيرة من الضباط تسانده، كان ايمان كل فريق منهم بالوحدة والقومية العربية متفاوتاً، بحسب ارتباطاته الحزبية والعقائدية، ولكنهم رأوا في الوحدة السبيل الوحيد لايصال البلاد إلى شاطىء الأمان .

ظهر لهم التباين الشديد القائم بين عناصر التجمع القومي (الحزب الوطني، حزب البعث، الحزب الشيوعي، الكتلة الديمقراطية)ولمسوا عدم القدرة على توحيد صفوفهم، وبالتالي توحيد صفوف أتباعهم من الضباط، لأنهم لم يتفقوا على رأي موحد، وشعروا بأن أي خلل في السلطة المدنية نتيجة الشكوك السائدة بين عناصر

---

(١)خصص السيد خالد العظم القسم الأكبر من مذكراته - الجزء الثالث- للحديث عن الوحدة بين سورية ومصر وركز على آرائه وانتقاداته للأسلوب الذي تمت فيه الوحدة .

التجمع سيؤدي إلى انهيار الحكومة وبروز حزب الشعب الذي يكرهون . . ولهذا ألف بين قلوبهم فكرة واحدة وهم الذين أبهرتهم انتصارات عبد الناصر، واحتكوا أكثر من غيرهم بالجيش المصري من خلال القيادة المشتركة، وهي التوجه إلى القائد العام «عبد الناصر» لرجائه اعلان الوحدة مع سورية فوراً[1].

ثالثاً- حزب الشعب :

ارتبط اسم حزب الشعب بصفتين : الأولى السعي لانجاز الاتحاد مع العراق، والثانية تآمر بعض عناصره لقلب نظام الحكم في سورية، لتحقيق الهدف الذي سعى إليه الحزب منذ تأسيسه في منتصف شهر ايار ١٩٥٧ حدثت مشادة برلمانية بين « رشدي الكيخيا » و« خالد بكداش »، هدف حزب الشعب من ورائها إحداث أزمة سياسية في البلاد تنهار من جرائها حكومة التجمع القومي، انسحب السيدان « رشدي الكيخيا » و« أحمد قنبر » من مجلس النواب، وغادرا إلى حلب، لكن الأزمة لم تحدث، وسارت أمور الحكومة ومجلس النواب سيرها الطبيعي .

في نهاية عام ١٩٥٧ زار السيد رشدي الكيخيا القاهرة بدعوة من الرئيس « عبد الناصر »، لم تنشر تفاصيل هذه المحادثات، أما ثمارها فقد تمثلت بتخلي الكيخيا عن عزلته البرلمانية، فحضر جلسة النواب التي صوت خلالها على ميثاق الوحدة مع مصر.

لابد لكل من قرأ تاريخ حزب الشعب ولمس عمق ارتباطاته مع العراق، من أن يقف عند الأسباب التي دفعت رئيس حزب الشعب حضور جلسة الوحدة والتوقيع على وثيقتها .

حلل السيد خالد العظم موقف حزب الشعب بقوله : [2]

١- أراد حزب الشعب ألا يفوته قطار الوحدة فيزيد من عزلته السياسية؟

٢- أراد حزب الشعب أن يوقع على صك تحطيم التجمع القومي وانهيار حكومته .

---

(١) باتريك سيل- الصراع على سورية- الصفحة (٤١٩).

(٢) مذكرات خالد العظم- الجزء الثالث- الصفحة ١١٨ .

٣- أراد حزب الشعب أن يوقع على صك إنهاء سيطرة العسكريين على شؤون البلاد.

٤-أراد حزب الشعب الذي وصل إلى نهاية المطاف بعد ملاحقة معظم رجالاته في المؤامرات التي عرفتها البلاد، أن يرى انهيار الأحزاب الأخرى التي كان لها الدور البارز في انهياره.

لهذه الأسباب أيد حزب الشعب الوحدة مع مصر، دون أن يتخلى عن حقيقة عواطفه مع العراق.



الفصل الحادي عشر

الوحدة
١٢ كانون الثاني ١٩٥٨- ٦ آذار ١٩٥٩

في ١٢ كانون الثاني ١٩٥٨ توجه أربعة عشر ضابطاً إلى القاهرة دون علم الحكومة(١)، تاركين وراءهم الزعيم النفوري نائب رئيس الأركان، لتقديم مذكرة إلى الحكومة لشرح أسباب رحلة الضباط المفاجئة إلى القاهرة.

في صباح اليوم المذكور استقبل وزير الدفاع« خالد العظم » الزعيم النفوري الذي سلمه مذكرة الضباط المؤرخة في ١١-١-١٩٥٨ أكدت المذكرة أن الوحدة بين سورية ومصر ضرورة قومية مستمدة من ماض وحاضر ومستقبل مشترك، عبر القطران عن إرادتهما في الوحدة الكاملة، وخاضا المعارك ضد الرجعية الداخلية، والاستعمار الخارجي، حتى توصلا إلى هذه المرحلة التي مكنتهما من إعلان إرادتهما رسمياً على لسان ممثليهما في الجلسة التاريخية المنعقدة بتاريخ ١٨ تشرين الثاني ١٩٥٧ في دمشق، وحددت المذكرة شكل الوحدة بأنها اندماجية لها دستور واحد ورئيس واحد، وسلطتان تشريعيتان وتنفيذيتان موحدتان، وقائداً أعلى للقوات المسلحة

---

(١) ضم الوفد العسكري: عفيف البزرة رئيس الأركان، مصطفى حمدون رئيس الشعبة الأولى، أحمد عبد الكريم رئيس شعبة العمليات، أحمد الحنيدي، طعمة العودة الله، حسن حدة، عبد الغني قنوت، محمد النسر، ياسين فرجاني، عبد الله جسومة، جادو عز الدين، مصطفى رام حمداني، أكرم الديري، جمال الصوفي.

ومجلس دفاع أعلى .

وحملت المذكرة كل حكومة أوفئة تتهاون في تنفيذ هذه الوحدة خطورة ونتيجة عملها أمام الشعب(١) .

اجتمع مجلس الوزراء الذي أذهلت بعض أعضائه المفاجأة، وناقش مذكرة الضباط، وقرر ايفاد وزير الخارجية « البيطار » إلى القاهرة للاطلاع على محادثات الضباط مع الرئيس عبد الناصر، دون تخويله سلطة البحث في أي مشروع للوحدة مع مصر.

فلم يجد البيطار بداً من الانضمام إلى وفد الضباط احتراماً للتنسيق المسبق بين حزب البعث وهؤلاء الضباط القوميين.

وصل« البيطار » القاهرة في ١٦ كانون الثاني واشترك في المحادثات التي جرت مع الجانب المصري، وفي ٢٠ كانون الثاني أعلنت الأهرام القاهرية « أن قراراً تاريخياً قد اتخذ بعد اجتماع طويل، تم بين عبد الناصر وكل من البيطار وعفيف البزرة، وأكدت بأن الوحدة دخلت مرحلة حاسمة وعميقة » .

ونقلت الأهرام عن البيطار قوله « تم الاتفاق على شكل ومحتوى الاتحاد العضوي بين مصر وسورية . » .

وفي ٢٢ كانون الثاني اجتمع مجلس الوزراء للاطلاع على محضر الاجتماع الذي عقد بين البيطار والضباط من جهة، والرئيس عبد الناصر من جهة ثانية، فوجىء بعض الوزراء بنص المحضر الذي جاء فيه« تتحد سورية ومصر في دولة واحدة نظامها جمهوري رئاسي، يتولى السلطة التنفيذية فيها رئيس الدولة، والتشريعية مجلس تشريعي واحد منتخب انتخاباً حراً مباشراً من الشعب » .

ونص المحضر على المراحل التنفيذية لتحقيق الوحدة كما يلي :

١- اجتماع الرئيسين والحكومتين في القاهرة لاعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة

٢- اجتماع المجلسين التشريعيين في دمشق والقاهرة لاصدار القرارات التالية :

---

(١) المصدر: مذكرات خالد العظم- الجزء الثالث- الصفحة ١٢٤ .

في شباط ١٩٥٨ قيام الوحدة بين سورية ومصر
رئيس الجمهورية العربية السورية - شكري القوتلي
رئيس مجلس الوزراء السوري - صبري العسلي
رئيس مجلس النواب السوري - اكرم الحوراني

أ-قيام الدولة العربية الواحدة.
ب- ترشيح رئيس الجمهورية الجديد.
ج- تفويض رئيس الجمهورية المنتخب بإصدار دستور مؤقت.
٣- استفتاء الشعب على القرارات التشريعية وانتخاب رئيس الجمهورية.
٤- يعلن رئيس الجمهورية المنتخب الدستور المؤقت.
٥- يتم تشكيل الوزارة الجديدة.
٦- يضع رئيس الجمهورية الخطوات التنفيذية للدستور الدائم، الاتحاد القومي، الانتخابات لمجلس الأمة الجديد، توحيد مرافق الدولة.

حاول بعض الوزراء (خالد العظم » التأثير على اتجاهات مجلس الوزراء بتفويض وزير الخارجية التفاوض مع الرئيس عبد الناصر حول مشروع سوري للاتحاد الفيدرالي، وفي ٢٥ كانون الثاني غادر البيطار إلى القاهرة، وبعد يومين عاد بالجواب المصري : [1]« الرئيس عبد الناصر غير موافق على الاتحاد الفيدرالي، إما قيام وحدة كاملة وفق شروطه المبلغة للضباط أو لا شيء على الاطلاق[2] »

في ٣٠ كانون الثاني بدأت الخطوة التنفيذية الأولى لقيام الوحدة، انتقل رئيس الجمهورية « شكري القوتلي » ومجلس الوزراء ومجموعة من الضباط إلى القاهرة، تمهيداً لاعلان الجمهورية العربية المتحدة، وبعد اجتماع مطول مع القيادة المصرية، وزع الرئيس عبد الناصر مشروع الدستور المؤقت للدولة الجديدة، ودون محضر الاتفاق على قيام الجمهوية العربية المتحدة.

في ١ شباط ١٩٥٨ كلف الرئيس عبد الناصر السيد« صبري العسلي » تقديراً

---

(١) باتريك سيل- الصراع على سورية- الصفحة ٤٢١.

(٢) كانت شروط عبد الناصر:

١- حل الأحزاب واندماجها بالاتحاد القومي الذي سيصدر شكله التنظيمي.

٢- منح الرئيس عبد الناصر الثقة الكاملة واطلاق يده بالعمل.

٣-عودة الجيش إلى ثكناته وعدم تدخله بالسياسة.

لخدماته الوحدوية [1]، أن يعلن من شرفة قصر شويكار محضر اجتماع الوفدين السوري والمصري أمام الجمهور المصري المحتشد، فجاء في الاعلان: « بأن الوحدة هي ثمرة القومية العربية وهي طريق العرب إلى الحرية والسيادة، ولهذا وجد المجتمعون أن من واجبهم الخروج بالوحدة من نطاق الأماني إلى حيز التنفيذ فأعلنوا اتفاقهم التام وايمانهم الكامل وثقتهم العميقة بوجوب وحدة سورية ومصر في دولة واحدة اسمها الجمهورية العربية المتحدة»[2].

وفي ٥ شباط اجتمع مجلس النواب السوري لتنفيذ الخطوة الثانية، تليت رسالة رئيس الجمهورية فوقع النواب على مضبطة اعلان الوحدة، وترشيح السيد جمال عبد الناصر لرئاسة الجمهورية، وإجراء الاستفتاء العام لانتخاب رئيس الجمهورية، ومنحه صلاحية إصدار الدستور المؤقت، حضر الاجتماع جميع نواب المجلس ما عدا السيد خالد بكداش الذي كان قد غادر البلاد إلى إحدى الدول الاشتراكية، كان في مقدمة الحضور السيد رشدي الكيخيا، رئيس حزب الشعب الذي كان مقاطعاً جلسات المجلس منذ أربعة أشهر بسبب المشادة الكلامية مع خالد بكداش.

تحولت جلسة مجلس النواب إلى مظاهرة شعبية تعالت فيها الهتافات والتصفيق وحيا النائب سهيل الخوري الرئيس عبد الناصر.

بعث السيد أكرم الحوراني رئيس مجلس النواب رسالة إلى السيد أنور السادات رئيس مجلس الأمة المصري، تضمنت قرارات مجلس النواب، اتخذ مجلس الأمة المصري الخطوات ذاتها، وتحول اجتماعه الى مظاهرة لم تقل حماساً عن المظاهرة البرلمانية السورية.

في ٢٢ شباط ١٩٥٨ تم الاستفتاء في سورية ومصر على انتخاب رئيس الجمهورية ومنحه صلاحية إصدار الدستور المؤقت فجاءت نتيجة الاستفتاء ٩٩,٢٥٪.

في ٢٢ شباط وصل إلى دمشق الرئيس عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية

(١) خالد العظم- الجزء الثالث- الصفحة ١٥٤.

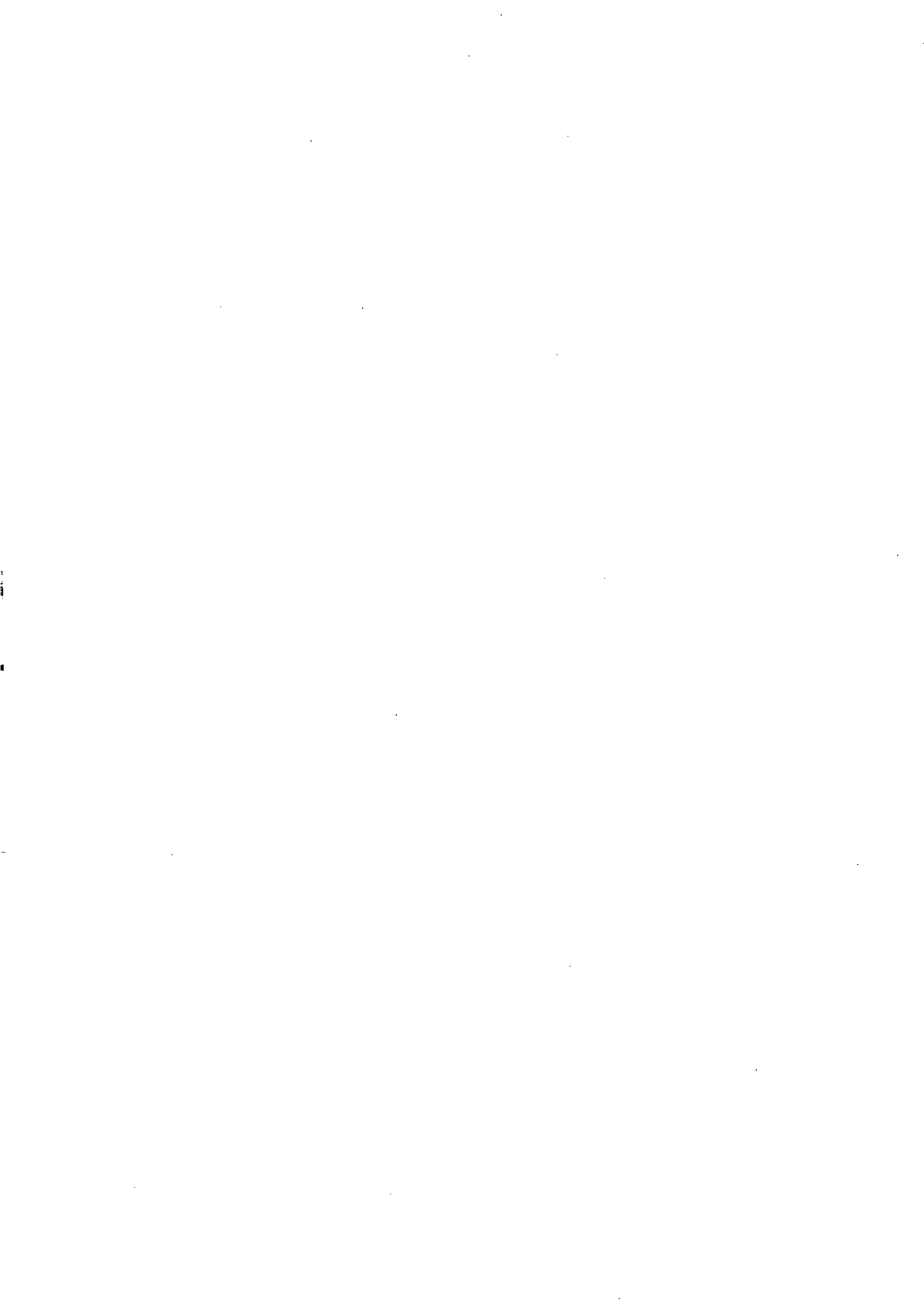
(٢) نص محضر اجتماع الوفدين السوري والمصري لاعلان الوحدة بالملحق الوثائقي رقم ٣٢.

المتحدة، فقدمت الوزارة السورية استقالتها لاتاحة المجال أمام الرئيس لاصدار الدستور المؤقت، وتشكيل الحكومة الجديدة.

في ٥ آذار ١٩٥٨ أعلن رئيس الجمهورية الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة، وأصدر في اليوم التالي مراسيم تشكيل أول وزارة للجمهورية العربية المتحدة[1].

---

(١) السادة: عبد اللطيف البغدادي، المشير عبد الحكيم عامر، أكرم الحوراني، صبري العسلي نواباً لرئيس الجمهورية.
عبد الحميد السراج وزيراً للداخلية في الاقليم الشمالي، عبد الوهاب حومد للعدل، أمين النفوري للمواصلات، أحمد عبد الكريم للشؤون البلدية، فاخر الكيالي للمالية، حسن جبارة للتخطيط، صلاح البيطار وزير دولة، خليل كلاس للاقتصاد، ووزعت بقية الحقائب الوزارية بين المصريين، وعين الفريق عفيف البزرة قائداً للجيش الأول(سورية).



الفصل الثاني عشر

مسيرة الديمقراطية في سورية

أولاً- النظام الديمقراطي:

يستند النظام الديمقراطي على حكم الشعب بواسطة ممثلين ينتخبهم، ويقوم على المساواة بين الأفراد، ومعارضة منح امتيازات سياسية لاية طبقة من طبقات الشعب، ويكون الحكام مسؤولين أمام الشعب بالسعي لنشر العدالة وصيانة الحريات وتحقيق تطور المجتمع ورفاهه حتى يتحقق شعار «الدولة خادم للشعب».

ويتوقف نجاح أي نظام ديمقراطي على:

-وعي الأفراد لمسؤولياتهم.

-رفع مستوى التعليم ومحو الأمية ونشر الوعي القومي.

-زيادة الاهتمام الشعبي بالشؤون العامة.

إن الديمقراطية الصادقة والواعية هي نظام حكم صالح، يتجلى صدقها في إدراك القائمين على الحكم تشريعاً وتنفيذاً لأوضاع الشعب وحاجاته وأساليب معالجة شؤونه، ويتجلى وعيها في إدراك المواطنين لحقوقهم وواجباتهم، وفي حسن انتقائهم لممثليهم الذين سيسيرون دفة الحكم بالنيابة عنهم.

وحتى تؤتي الديمقراطية ثمارها، ويتجنب الشعب أسباب هزاتها، ويحرم

المغـامـرون من العبث بها، لابـد من احـترام أدوات التعبـير عنهـا كالدستور وسيادة القـانـون والفصـل بين السلطـات، وتأمـين الحـريات العامة والفردية، ونشر العدالة والمسـاواة، وتحقيق رفـاه المجتمـع، واحـترام حق القوى والتيارات السياسية في إقامة أحـزابهـا المستقلة دون وصـايـة، وتنظيم الصحافة وإلغاء كافة أشكال الرقابة المباشرة والمقنعـة عليهـا، وإطلاق حرية التنظيمات النقابية والعمالية والمهنية، وانتخاب قياداتها دون تدخـل الأجهـزة الادارية، وتحقيق الاستقـرار الذي يتولد من الانتاج والتطور، ونشر الوعي والثقافة ومحو الأمية، ورفع مستوى الريف وتحقيق عدالة الانتاج والتوزيع. . . .

ثانياً- أزمة الديمقراطية في سورية:

مرت بسـوريـة في تلك السنوات القليلة من عهدها بالاستقلال، تجارب قاسية جعلت البعض يعتقـد بأن الـديمقـراطيـة أفلست بيننـا، مع أن كل تجربـة من هذه التجارب تثبت بأن الخلل لم يكن من النظام الديمقراطي، ولكن في طبيعته وسوء تطبيقه.

أ-طبيعة النظام الديمقراطي: (١)

الـديمقـراطيـة التي سادت في البـلاد آنـذاك، نسخـة مشتقة من الديمقراطية الغربية بكل ماتقدمه من ارتباط عضوي مع النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد، ومـع ذلـك امتـزجت الـديمقراطية في سورية فجر الاستقلال بالقضية الوطنية، حتى

---

(١) يرى حزب البعث العـربي الاشـتراكي أن البـديل عن النظام الديمقراطي الذي ساد آنذاك هو الـديمقـراطيـة الشعبيـة التي تحقق تعبئـة طاقـات الجـماهير، وإمكانياتها في عملية البناء الاشتراكي للمجتمع، وينطوي مفهوم الديمقراطية الشعبية على توفير ديمقراطية واسعة للجماهير، تأتي عبر تمثيلها في إطار سياسي ثوري منظم تقوده الطليعة الثورية القومية الاشتراكية، التي تؤمن الجمع بين مبـدأ الاقـتراع الشعبي وحريته لدى انتخاب الهيئات التمثيلية والمجالس الشعبية، من خلال تأمين التفاف الأكثرية الساحقة من الجماهير حول الطليعة الثورية.

أصبح كل عدوان على الحريات الديمقراطية بصورة مباشرة أو غير مباشرةهو اعتداء على القضية الوطنية.

لكن الحريات الديمقراطية بشكلها السياسي لم تأت كمفهوم مجرد مطلق، بل كانت ذات مضمون اجتماعي محدد منح لطبقة ومنع بشكل أو بآخر عن الطبقات الأخرى، فجاء مجلس النواب ليمثل الاقطاع ورأس المال بينما حرم منه العمال والفلاحون بسبب وجود امتيازات فعلية للبورجوازية، مكنتها من تحويل البرلمان إلى خادم للاقتصاد الحر وللاقطاع والعشائرية، وهذا ماجعل الديمقراطية تتناقض مع تطلعات الجماهير فامتزجت الديمقراطية بالانقلابات العسكرية وكان كل منهما يحمل بذور أجهاض الآخر.

ب- أزمة تطبيق الديمقراطية:

قادت الكتلة الوطنية منذ مطلع الثلاثينات النضال الوطني من أجل الاستقلال، ضمت هذه الهيئة مجموعة من الوطنيين القدامى الذين التفوا حول فكرة واحدة هي الاستقلال في ظل النظام الجمهوري الديمقراطي، لكنهم فقدوا تماسكهم بعد وفاة زعيمهم «هنانو»، ظلت الكتلة الوطنية على الرغم من عجزها والتناقضات بين أفرادها، المرشح الوحيد لاستلام السلطة في البلاد بعد اعلان استقلالها.

في عهد الرئاسة الأولى مابين ١٩٤٣- ١٩٤٧ تناوب على الحكومة ثلاث رؤساء للوزارة من أعضاء الكتلة البارزين وهم: سعد الله الجابري، جميل مردم، فارس الخوري، كان عليهم مصارعة الانتداب الفرنسي، وإخراج الجيوش الأجنبية من البلاد، وإجراء الاصلاحات الداخلية التي وعدت بها بياناتهم الوزارية.

نجحت الكتلة الوطنية على الصعيد الخارجي، عندما خاضت معركة الجلاء بنجاح، كما خاضت معركة المحاور العربية بدهاء، لكنها فشلت في إحراز أي تقدم على الجبهة الداخلية، حيث كثر الحديث عن مفاسد وزارة الاعاشة والاتجار غير المشروع بإجازات الاستيراد ووكالات المواد المستوردة، فظهر المبشرون بالثروة، واتسعت قاعدة الموعودين بالفقر، ومع ذلك استمر النظام الجمهوري ومعه

الديمقراطية ممثلة بمجلس النواب، سلاحاً مصوباً في وجه المشاريع الهاشمية الهادفة إلى بسط النفوذ على سورية، ووسيلة لضمان مركز الكتلة الوطنية في قيادة شؤون البلاد.

استمرت الكتلة الوطنية على صورة « الحزب الوطني » في قيادة البلاد بعد الجلاء، لكن التناقضات برزت على السطح بعد انسلاخ الأحزاب عنها، ووفاة السيد سعد الله الجابري، جرى أول انتهاك للديمقراطية عندما تم تعديل الدستور لضمان انتخاب رئيس الجمهورية للفترة الثانية.

بعد التجديد للرئيس القوتلي، تدافع المؤيدون للحصول على حصصهم من الغنيمة، استلم الحكم الفئة القديمة لفترة أخرى، وكثر الحديث عن الاتجار غير المشروع، وبرز رئيس الجمهورية على قمة مجموعة من المحابين والاقرباء الذين عجز عن إخضاعهم للنظام، فبدأت الفوضى تنخر من القاعدة ارتفعت الأسعار فازدادت الأصوات الساخطة، واتسعت قاعدة المتظاهرين ضد السلطة.

تحدث الجميع عن الأزمة، المواطن البسيط عاملاً كان أو فلاحاً، مثقفاً أو طالباً، مهنياً أو موظفاً، شعر في حياته اليومية بكل مظاهر الأزمة وأعراضها، أسعار ترتفع دون ضابط أو رابط، عجز عن اللحاق بها أصحاب الدخل المحدود، فهبط بهم السلم الاجتماعي إلى قاع الفقر، بينما امتلأت جيوب القلة بأرباح فاحشة، فارتفع بهم السلم الاجتماعي إلى ذروة الثروة.

أعلن عن إجراء أول انتخابات نيابية بعد الجلاء، فشكل حزبا البعث والشعب جبهة مشتركة لتعديل قانون الانتخابات لجعله مرحلة واحدة، لكن الانتخابات برهنت على حداثة عهد الديمقراطية في البلاد، الأمر الذي جعل الناخب يضع قائمته استناداً إلى رضاه عن ماضي فلان أو فلان من المرشحين، وثقته بأن المرشح المختار سوف يسلك في مستقبله سلوكه الطيب في ماضيه، وكأنه صك ارتبط به الناخب لا النائب، تنازل بموجبه الناخب عن أي مطلب تطوري، فأوقف طموحه عند إبقاء القديم على قدمه، على الرغم من أن الترشيح والانتخابات في جميع الأنظمة الديمقراطية هو عقد للمستقبل، يرتبط به النائب أمام الناخب.

في مجلس النواب الجديد فاز حزب المعارضة« الشعب » ب(٥١) مقعداً، وفاز الحـزب الحـاكم «الـوطني» بـ(٢٤) مقعـداً، بينـما فاز المستقلون بأكثر من (٥٠) مقعدا.

ظل المستقلون في كل المجالس النيابية ظاهرة خطيرة من مظاهر الديمقراطية في سورية، لأنهم أمسكوا بزمام التوازن بين الحزبين المتنافسين، فشكلوا الأرض الخصبة للانتهـازيـة السيـاسيـة، كانوا من ملاك الاراضي وكبار رجال الأعمال وزعماء العشائر ورؤ سـاء العـائـلات وشيـوخ الأقليـات الـدينيـة، إنهم مؤ شر واضح على قوة الولاء الشخصي وعلى ضعف التنظيمات الحزبية.

انهمـك الـزعـماء في مهمـة الاحتفـاظ بالسلطـة، فجرت المحاولة الثانية لخرق الدستور، عندما قدمت الحكومة المرسوم/ ٥٠/لتنظيم وزارة الداخلية، الذي أعطى لوزيـر الـداخليـة صلاحية الحد من الحريات العامة، التي نص عليها الدستور، كان من ثمار تطبيق هذه الصـلاحيـات سقـوط عشـرات القتلى والجرحى من المتظاهرين، وعنـدمـا جاءت حرب فلسطـين أصيب النظـام بجـراح عميقـة، أقيـل وزيـر الدفاع« الشراباتي » وجرت محاكمته، وتقاعد رئيس الأركان « عبد الله عطفة » وعين الـزعيم حسني الـزعيم، خاض الجيش المعـركـة بعتاد قديم لايتجاوز بضع مئات من الطلقـات لقطعـة السـلاح الـواحـدة، انتشرت الأقاويل عن الرشوة والربح الفاحش والفساد، وتابع الناس قصة الضابط فؤ اد مردم الذي أرسل بمهمة إلى ايطاليا لشراء السـلاح بأمـوال سوريـة، بينما شحنه لليهود، ونظمت القصائد الشعرية التي تحدثت عن نكسة النظام وقرب حلول أجله.

وعندما حاول المواطن أن يمد بصره إلى ماهو أبعد من محيط أسرته الصغيرة، للبحث عن حل لمشكلة الفساد، في المهنة أو الطبقة أو الوطن، اصطدم بسد عال من القيـود والقـوانـين، عطلت الحـريات العامة التي نص عليها الدستور، سرح العامل دون تعـويض، وطـرد الفـلاح من أرضـه، والطالب من مدرسته، ناهيك عن القمع والتعـذيب، وقتـل وجـرح العشـرات ممن تظـاهـروا دفـاعـاً عن الـديمقراطية وحرمة الدستور وسيادة القانون.

أوصـدت أبـواب مجلس النـواب أمـام شكـاوى المواطنين ، وعطلت الصحافة الحرة ، وعزل المسؤولون النقابيون الذين انتخبهم العمال بحرية . . وتغيرت الوزارات وتبـدلت الوجوه والأسماء ، وزارة للحزب الوطني ، وأخرى مستقلة ، وثالثة ائتلافية . . أما أمل المواطن في الاصلاح فقد بقي سراباً حتى إشعار آخر.

جاء البلاغ العسكري رقم« ١ » ثأراً للديمقراطية من مفا[illegible]سلطة ، صفقت له الجماهـير وعـاد الأمـل من سرابـه ، لكن الانتظـار لم يطـل ، سرعان ما كشف قادة الانقـلابـات العسكـريـة عن طمـوحـاتهم الشخصيـة باستبـدال الـديمقـراطيـة بالـديكتاتـوريـة ، استبـدل الـدستـور وانتخب رئيس جديد للجمهورية ، وصدرت مراسيم وقـوانـين فيهـا تعطيـل للدستـور القديم والجديد ولكل مظاهر الديمقراطية ، تحدث كل بلاغ عسكري عن مفاسد السلطة ، ووعد البلاد بعهد جديد عهد أوصل قائد الانقلاب إلى قمة السلطة .

في الانقـلاب الخـامس ، عادت الحيـاة الـديمقراطية وخطت خطوة أعمق نحو جوهـرهـا بسبب ما عانتـه البـلاد ممثلة بأحزابها وصحافتها ونقاباتها واتحاداتها من جور الـديكتاتورية ، ولكن عاد مع الديمقراطية الكثير من زعماء البلاد الذين حكم عليهم بالفسـاد ، قدم مجلس النـواب أول نائب شيـوعي في الـوطن العـربي ، وفـاز البعثيون ب« ٢٣ » مقعـداً ، والكتلة الـديمقـراطيـة ب« ٣٨ » مقعـداً ، بينـما تقلصت مقاعد الحـزبـين المتنـافسـين ، ايذاناً ببدء انحدارهما ، التفت الجماهير حول حكومة التجمع القومي وصدر الميثاق الوطني ، وشهدت البلاد هجمة استعمارية لم تشهدها من قبل .

كان الالتفـاف الجـماهـيري حول الـديمقـراطيـة وأدواتهـا (البرلمان ، حكومة التجمـع القـومي) كفيـلاً بإسقـاط كل المؤامـرات الخـارجيـة التي استهدفت النظام الديمقراطي في سورية .

أمـا الـوضـع الـداخـلي فقـد امتـد عليـه عدد من القـوانـين الصـادرة في عهد الانقـلابـات العسكرية ، مثل قانون العمل ، وقانون تنظيم الصحافة وغيرهما . . ومع ذلـك استمـر طغيـان التـآمـر الخارجي على كل شأن داخلي . . حتى اتجهت السفينة السورية نحوشاطىء الأمل والرجاء والأمان .

كان للوحدة شروط وضعها عبد الناصر وقبل بها السياسيون السوريون، أبرزها حل الأحزاب، واستبدالها بالاتحاد القومي[1]. . ولكن هذا الشرط دق الاسفين الأول في صرح الديمقراطية فانعكس سلباً على ديمومة الوحدة، بعد اختيار أعضاء مجلس الأمة من نواب المجلس النيابي في سورية ومجلس الأمة في مصر، وقيام الاتحاد القومي بإسقاط العضوية عن البعض منهم، جاء الانفصال، ليعيد عجلة البلاد إلى فترة ماقبل الانقلاب الأول.

لم تعش سورية حياة ديمقراطية حقيقية، سواء من حيث جوهر الديمقراطية أو ديمومتها، أو الرجال القائمين عليها، بما فيها أحزاب المعارضة التي انغمست باللعبة الانتخابية، وشغلتها القضايا الخارجية عن كل محاولة للاصلاح الداخلي، ومع ذلك، عندما جربت البلاد الذهاب بخطوة أعمق نحو جوهر الديمقراطية(١٩٥٥-١٩٥٨) وجدت أن ثمارها أنضج، تمثلت بالوحدة الوطنية، والالتفاف الجماهيري، والقدرة على مجابهة المخططات الخارجية، إنها الديمقراطية التي تفجر طاقات الجماهير، وتنضج القرار السياسي، وتحمي الوطن من الوقوع في وهدة القرار الفردي، لكن الوصول إلى جوهر الديمقراطية يحتاج إلى نكران للذات، وإلى تضحية وايمان عميق بقضايا الوطن والمواطن، كما يحتاج إلى المواطن الواعي، الذي يؤمن بأن الأمة التي لاتهدف في مستقبلها إلى أكثر مما حققته في ماضيها تتوقف فيها الحياة، وتقضي على نفسها بالموت.

---

(١) نظم الدستور المصري لعام ١٩٥٦ الحياة السياسية في مصر بالاتحاد القومي باعتباره التنظيم السياسي الاوحد ومارس الاتحاد القومي صلاحية الاعتراض على الترشيح لعضوية مجلس الأمة.



الملحق الوثائقي

الوثيقة رقم (١)

معاهدة بطرسبرج
١٩١٦

بناء على المفاوضات التي دارت بين بريطانيا وفرنسا وروسيا في ربيع عام ١٩١٥ في لندن وباريس، وبناء على اقتناع الدول المتحالفة بوجوب انقاذ الأمم الخاضعة للسلطنة العثمانية وتقسيمها إلى مناطق نفوذ فيما بينها

ولما كانت الأكثرية الساحقة من أبناء هذه البلاد راغبة جد الرغبة في الخلاص من تحكم الحكومة الحاضرة

ولما كان الواجب يقضي بضرورة العمل على تدريب هذه الشعوب فقد تقرر ما يأتي:

المادة الأولى- تتعهد فرنسا وبريطانيا وروسيا فيما بينها بأن تعمل يداً واحدة في سبيل إنقاذ البلاد العربية وحمايتها وتأليف حكومة اسلامية مستقلة فيها تتولى بريطانيا مراقبتها وإدارتها.

المادة الثانية- تتعهد الدول المتعاقدة بحماية الحج وتسهيل سائر السبل المؤدية إلى مرور الحجاج وعدم الاعتداء عليهم.

المادة الثالثة- تقسم البلاد العثمانية إلى مناطق نفوذ بين الدول المتعاقدة على الوجه الآتي:

منطقة نفوذ روسيا

أولاً- تنال روسيا المناطق التالية:

أ- ولايتي أرضروم وبتليس والمناطق التابعة لها.

ب- الاراضي الكائنة جنوبي كردستان وتمتد على خط من ولاية موش إلى سعرد، ومن هناك

ينحدر إلى جزيرة ابن عمر ثم تتبع خطاً مستقيماً إلى العمادية ومنها إلى الحدود الايرانية.
ج- تتجه نقطة الحدود هذه من موش شملاً إلى البحر الأسود فتدخل طرابزون في سمتها.
د- تنتهي نقطة حدود روسيا على البحر الأسود شرقي طرابزون في نقطة تحدد فيما بعد.
ه- تخضع هذه الاراضي خضوعاً تاماً إلى حكومة صاحب الجلالة قيصر روسيا وتعتبر من ممتلكاته.

منطقة نفوذ فرنسا

ثانياً- تضم إلى منطقة نفوذ فرنسا المناطق التالية:
أ- السواحل السورية: وتبدأ هذه السواحل من حدود الناقورة مارة بصور وصيدا فبيروت فطرابلس واللاذقية وتنتهي في الاسكندرونة.
ب-تضم المناطق الساحلية جميعها إلى فرنسا مع جبل لبنان المعروفة حدوده بموجب الاتفاق الدولي المعقود سنة ١٨٦١.
تضم جزيرة أرواد والمناطق المجاورة لها والجزر الصغيرة القائمة على الساحل نفسه.
وتضم مقاطعة كيليكية(أدنة) من جهة الجنوب من الحدود الخاضعة للنفوذ الروسي في جزيرة ابن عمر ثم تتجه إإى عينتاب وماردين ثم تنحدر شمالاً من آق طاغ- قيصري- آق طاغ، يلدزطاغ- زرعه-اكين- خربوط
ج- تظل هذه المنطقة خاضعة تمام الخضوع للنفوذ الفرنسي.

منطقة نفوذ بريطانيا

ثالثاً: تؤلف منطقة النفوذ البريطاني كما يلي:
أ- تضم المنطقة الممتدة من الحدود الروسية والفرنسوية في المنطقتين المذكورتين إلى النفوذ البريطاني وهذه المنطقة تضم القطر العراقي ونفس مدينة بغداد.
ب- السواحل الممتدة من الحدود العربية إلى حيفا فعكا حيث تتصل بحدود نفوذ فرنسا.
ج- تضم المنطقة الممتدة من خليج فارس إلى آخر البحر الأحمر إلى نفوذ بريطانيا.
د- تؤلف الحكومات العربية عملا بالمادة الآتية من سكان المناطق المسكونة بالعرب على أن تكون هذه الحكومات حائزة على السيادة والاستقلال اللازم لها والذي يعين فيما بعد بين الحكومات المتآلفة.
رابعاً ـ تؤلف في المنطقة الكائنة بين منطقتي النفوذ الفرنسي والبريطاني دولة أو حلف دول

عربية مستقلة وفقاً لاتفاق خاص بين فرنسا وانكلترا على أن تحدد حدود هذه الدولة حين عقد هذا الاتفاق.

خامساً- يكون ثغر الاسكندرية دولياً وتعلن حريته.

سادساً- تعتبر فلسطين وأماكنها المقدسة منطقة خارجة عن الاراضي التركية على أن توضع تحت إدارة خاصة وفقاً لاتفاق يعين بين فرنسا وانكلترا وروسيا بهذا الشأن وتحدد مناطق نفوذ المتعاقدين ومصالحهم.

سابعاً- تقبل الدول المتعاقدة جانباً من الدين العثماني بنسبة الاراضي التي تملكها[1]

---

(١): المصدر أمين سعيد - تاريخ الاستعمار الفرنسي والايطالي في بلاد العرب - الجزء الثاني القاهرة عام ١٩٣٦.

الوثيقة رقم (٢)

اتفاق سايكس بيكو
٩ مايو سنة ١٩١٦

المادة الاولى: إن فرنسا وبريطانيا العظمى مستعدتان أن تعترفا وتحميا دولة عربية برئاسة رئيس عربي في المنطقتين « أ » (داخلية سورية) و« ب » (داخلية العراق) المبينة في الخريطة الملحقة بهذا الاتفاق

يكون لفرنسا في منطقة« أ »ولانكلترا في منطقة« ب » حق الاولوية في المشروعات والقروض المحلية وتنفرد فرنسا في منطقة « أ » وانكلترا في منطقة « ب » بتقديم المستشارين والموظفين الاجانب بناء على طلب الحكومة العربية أو حلف الحكومات العربية.

المادة الثانية: يباح لفرنسا في المنطقة الزرقاء (سورية الساحلية) ولانكلترا في المنطقة الحمراء(منطقة البصرة) إنشاء ما ترغبان به من شكل الحكم مباشرة أو بالواسطة أومن المراقبة بعد الاتفاق مع الحكومة أو حلف الحكومات العربية.

المادة الثالثة: تنشأ إدارة دولية في المنطقة السمراء(فلسطين » يعين شكلها بعد استشارة روسيا وبالاتفاق مع بقية الحلفاء وممثلي شريف مكة.

المادة الرابعة: تنال انكلترا ما يلي:

١ ـ ميناءي حيفا وعكا.

٢ ـ يضمن مقدار محدود من مياه دجلة والفرات في المنطقة« أ » للمنطقة « ب » وتتعهد حكومة جلالة الملك من جهتها بألا تتخلى في أي مفاوضات ما مع دولة أخرى للتنازل عن جزيرة قبرص إلا بعد موافقة الحكومة الفرنسوية مقدماً.

المادة الخامسة: تكون اسكندرونة ميناء حراً لتجارة الامبراطورية البريطانية ولا تنشأ معاملات مختلفة في رسوم الميناء ولا تفرض تسهيلات خاصة للملاحة والبضائع البريطانية.

وتباح حرية النقل للبضائع الانكليزية عن طريق اسكندرونة وسكة الحديد في المنطقة

الزرقاء سواء كانت واردة إلى المنطقة الحمراء أو إلى المنطقتين « أ » أو« ب » أو صادرة منها.

ولاتنشأ معـاملات مختلفة مباشرة أو غير مباشرة على أي من سكك الحديد أو في أي ميناء من موانىء المناطق المذكورة تمس البضائع والبواخر البريطانية.

تكـون حيفـا مينـاء حراً لتجـارة فرنسـا ومستعمـراتهـا والبـلاد الواقعة تحت حمايتها ولا يقع اختـلاف في المعـامـلات ولا يرفض إعطـاء تسهيـلات للمـلاحـة والبضائع الفرنسوية ويكون نقل البضائع حراً بطريق حيفا وعلى سكة الحديد الانكليزية في المنطقة السمراء(فلسطين) سواء كانت البضـائـع صادرة من المنطقـة الـزرقـاء أو الحمراء، أو من المنطقتين« أ » أو« ب » أو واردة إليها ولا يجري أدنى اختلاف في المعاملة بطريق مباشر أو غير مباشر يمس البضائع أو الباخر الفرنسوية في أي سكة من سكك الحديد ولا في ميناء من الموانىء المذكورة.

المـادة السـادسة: لاتمد سكة حديد بغداد في المنطقة« أ » إلى ما بعد الموصل جنوباً، ولا إلى المنطقة« ب » إلى ما بعد سامرا شمالاً إلى أن يتم إنشاء خط حديدي يصل بغداد بحلب ماراً بوادي الفرات ويكون ذلك بمساعدة الحكومتين.

المادة السابعة: يحق لبريطانيا العظمى أن تنشىء وتدير وتكون المالكة الوحيدة لخط حديدي يصل حيفا بالمنطقة « ب » ويكون لها ماعدا ذلك حق دائم بنقل الجنود في أي وقت كان على طول هذا الخط، ويجب أن يكون معلوما لدى الحكومتين أن هذا الخط يجب أن يسهل اتصال حيفا ببغداد وأنـه إذا حالت دون إنشـاء خط الاتصـال في المنطقـة السمـراء مصاعب فنية ونفقات وافرة لادارته تجعـل إنشـاؤه متعـذراً، فالحكـومـة الفرنسوية تسمح بمروره في طريق بربورة ـ أم قيس ـ ملقى ـ ايدار ـ غسطا ـ مغاير إلى أن يصل المنطقة « ب »

المـادة الثـامنـة: تبقى تعـريفـة الجـمارك الـتركية نافذة عشرين سنة في جميع جهات المنطقتين الـزرقـاء والحمـراء وفي المنطقتـين (أ)و(ب) فلا تضـاف أي علاوة على الـرسوم ولاتبدل قاعدة التثمين في الرسوم بقاعدة أخذ العين إلا أن يكون باتفاق بين الحكومتين

ولاتنشأ جمارك داخلية بين أي منطقة وأخرى في المناطق المذكورة أعلاه، وما يفرض من رسوم جمركية على البضائع المرسلة يدفع في الميناء ويعطى لادارة المنطقة المرسلة إليها البضائع.

المادة التاسعة: من المتفق عليه أن الحكومة الفرنسية لاتجري مفاوضة في أي وقت للتنازل عن حقـوقهـا، ولاتعطي مالها من الحقوق في المنطقة الزرقاء لدولة أخرى سوى للدولة أو لحلف الدول العربية بدون أن توافق على ذلك مقدماً حكومة جلالة الملك التي تتعهد للحكومة الفرنسوية بمثل هذا في المنطقة الحمراء.

المادة العاشرة: تتفق الحكومتان الانكليزية والفرنسوية بصفتهما حاميتين للدولة العربية على

أن لا تمتلكا ولاتسمحا لدولة ثالثة أن تمتلك أقطاراً في شبه جزيرة العرب وتنشىء قاعدة بحرية على ساحل البحر المتوسط الشرقي على أن هذا لايمنع تصحيحاً في حدود عدن قد يصبح ضرورياً بسبب عداء الترك الأخير.

المادة الحادية عشرة: تستمر المفاوضات مع العرب باسم الحكومتين بالطرق السابقة نفسها لتعيين حدود الدولة أو حلف الدول العربية.

المادة الثانية عشرة ـ من المتفق عليه ماعدا ذكره أن تنظر الحكومتان في الوسائل اللازمة لمراقبة جلب السلاح إلى البلاد العربية[1].

---

(١) المصدر أمين سعيد- تاريخ الاستعمارين الفرنسي والايطالي في بلاد العرب ـ الجزء الثاني ـ القاهرة ١٩٣٦.

الوثيقة رقم - ٣ -

« . . . صك الانتداب . . . »

عمـلاً بقـرار مجلس الحلفـاء الأعلى الصـادر في سان ريمـو يوم ١ فبرايـر سنـة ١٩٢٠ يمنح الانتداب على سورية لفرنسا.

أقر مجلس جمعية الأمم حين اجتماعه في لندن يوم ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٤ صك الانتداب الذي وضعته الحكومة الافرنسية لسورية ولبنان وهذا نصه:

« مجلس جمعية الأمم . . ولما كانت دول الحلفاء العظمى متفقة على أن أرض سورية ولبنان التي كانت فيما مضى جزءاً من السلطنة العثمانية يعهد بها ضمن حدود تعينها الدول المشار إليها إلى دولة منتدبة موكول إليها نصح الاهالي ومعاونتهم وإرشادهم في إدارتهم وفقاً لنص الفقـرة الرابعة من المادة ٢٢ من عهدة جمعية الأمم . .

ولما كانت دول الحلفاء الرئيسية قد قررت أن الانتداب على البلاد المذكورة يعطي الحكومة الفرنسية التي قبلته . .

ولمـا كان صك هذا الانتـداب المبيـن في المـواد المـذكـورة فيـما بعـد قد وافقت عليـه حكومة الجمهورية الفرنسوية تتعهد بإجراء هذا الانتداب باسم جمعية الأمم طبقاً للمواد المذكورة.

ولـما كانت نصـوص المـادة الثـانيـة والعشرين الآنفة الذكر الفقرة الثانية تقتضي بأنه لما كانت درجة السلطة والمراقبة والادارة التي تجريها الدولة المنتدبة لم يتفق عليها سابقاً بين أعضاء جمعية الأمم فالمجلس الذي ينظم ذلك. . .

يضع نصوص الانتداب كما يلي موافقاً عليها:

١ - تضـع الحكـومـة المنتـدبـة في بحـر ثلاثـة سنـوات اعتباراً من تاريخ تنفيذ هذا الانتداب دستوراً نظامياً لسورية ولبنان.

يصاغ هذا الدستور بالاتفاق مع السلطات الوطنية وتراعى فيه حقوق عموم السكان القاطنة

في هذه البلاد ومصالحهم وتشرع الحكومة المنتدبة في إيجاد الوسائل التي من شأنها أن تسهل تقدم سورية ولبنان ورقيها كحكومتين مستقلتين وتسيرهما بموجب روح هذا الصك إلى أن يتم الشروع في تنفيذ ذلك الدستور.

ويجب على الدولة المنتدبة أن تنشط الاستقلال المحلي قدر ما تسمح به الأحوال.

١ ـ يمكن للحكومة المنتدبة أن تبقي جنودها في البلاد للدفاع عنها، وقد خولت حق تنظيم جند من البوليس المحلي، للمحافظة على الأمن والدفاع عن البلاد كما تقضي الأحوال وذلك حتى تنفيذ الدستور وإعادة الأمن إلى نصابه، وتنظيم جنود البوليس المحلي من سكان البلاد فقط.

٢ ـ ترتبط هذه الجنود فيما بعد بالادارات المحلية تحت إشراف الدولة المنتدبة، ولايجوز استخدامها لأغراض أخرى سوى الأغراض المعينة فيما تقدم إلا بعد موافقة الدولة المنتدبة.

لامانع يمنع سورية ولبنان من الاشتراك في نفقات القوات التي تضعها الدولة المنتدبة في البلاد.

يحق للدولة المنتدبة في كل حين أن تستعمل الموانىء والخطوط الحديدية ووسائل النقل الموجودة في سورية ولبنان لسوق جندها ونقل جميع المواد والمهمات والوقود اللازمة لها.

٣ ـ يعهد إلى الدولة المنتدبة بالسيطرة على جميع علاقات سورية ولبنان الخارجية، ولها حق إصدار البراءات إلى القناصل الذين يعينون من قبل الدولة الاجنبية.

وتشمل الدولة المنتدبة بحمايتها السياسية والقنصلية الرعايا السوريين واللبنانيين الذين يعيشون خارج البلاد.

٤ ـ الدولة المنتدبة مسؤولة عن عدم التنازل عن أي جزء من أجزاء سورية ولبنان وعن عدم تأجيره أو وضعه تحت تسلط دولة أجنبية.

٥ ـ إن إعفاء الأجانب من الأمور الواجبة وتمتعهم بالامتيازات الأجنبية وبقضاء القنصلاتو وحمايته التي كانوا يتمتعون بها إبان الدولة العثمانية لاتطبق في سورية ولبنان.

غير أن محاكم القنصلاتو تداوم على القيام بوظيفتها إلى أن يتم تنفيذ النظام الجديد المنصوص عنه في المادة السادسة.

إن الدولة التي كان أتباعها يتمتعون بالامتيازات الأجنبية المبينة أعلاه لأول أغسطس عام ١٩١٤ والتي لم تتنازل عن هذه الامتيازات أو توافق على عدم تطبيقها لأجل محدود.

٦ ـ تضع الحكومة المنتدبة في سورية ولبنان نظاماً قضائياً يصون حقوق الوطنيين والأجانب على السواء.

يحافظ على أحوال الناس الشخصية وعلى مصالحهم الدينية وخصوصاً إدارة الأوقاف التي

تدار وفقا للشريعة وإرادة الوقف .

٧ ـ تكون معاهدات تسليم الرعايا الأجانب المبرمة بين الدول المنتدبة وبين سائر الدول الأجنبية مرعية في سورية ولبنان إلى أن يتم عقد اتفاقات خاصة بهذا الشأن .

٨ ـ تضمن الدولة المنتدبة للجميع حرية التعبير وحرية القيام بجميع شعائر العبادة التي لاتخل بالأمن ولا بالآداب العامة ، ولايكون تمييز من أي نوع بين سكان سورية بسبب الجنس أو الدين أو اللغة .

٩ ـ تتجنب الحكومة المنتدبة التدخل في أعمال المجالس البلدية ، وفي إدارة الطوائف الدينية وفي إدارة المعابد المقدسة التي تخص إحدى الطوائف وقد تكفلت بالمحافظة على هذه المعابد .

١٠ ـ تحدد سلطة الدولة المنتدبة في مراقبة البعثات الدينية في سورية ولبنان لأجل محافظتهم على الأمن وعلى الحكم بطريقة مرضية ، ولاتحصر الدولة المنتدبة مساعي هذه البعثات بصورة من الصور ولا تقيد أعضاءها بقيود بسبب قوميتهم ما لم تخرج أعمالهم عن أصول الدين .

يمكن لهذه البعثات الدينية أن تشتغل بأمور الاسعاف والتعليم تحت مراقبة الدولة المنتدبة أو الحكومة المحلية .

١١ ـ يجب على الحكومة المنتدبة ألا تميز بالمعاملة في سورية ولبنان بين أتباعها وبين أتباع غيرها من الدول الداخلة في عضوية جمعية الأمم ، وتشمل هذه المعاملة الجمعيات والشركات الأجنبية على اختلافها ، وأن لاتميز بين أتباع أي دولة أجنبية وبين أتباعها في الأمور التي لها مساس بالضرائب والتجارة والملاحة وتعاطي الحرف والمهن أو في معاملة السفن البحرية أو الوسائط الهوائية وكذلك الأمر يجب ألا يكون تمييز في سورية ولبنان بين البضائع التي يكون مصدرها أومحط رحالها بلاد تلك الدول المذكورة ويجب إطلاق حرية المرور التجارية عبر المنطقة المشار إليها بشروط عادلة .

يمكن للحكومة المنتدبة بعد مراعاة ما ذكر أعلاه أن تفرض الضرائب والرسوم الجمركية التي تراها ضرورية أو أن توعز للحكومات المحلية أن تفرضها ، ويمكن للدولة المنتدبة أو الدولة المحلية التابعة لمشورتها أن تعقد لأسباب جوارية اتفاقاً جمركياً خاصاً مع البلاد المتاخمة لها .

ويمكن للحكومة المنتدبة عملاً بشروط البند الأول من هذه المادة أن تتخذ الوسائل الفعالة التي تعتقد صلاحها لترقية موارد البلاد الطبيعية لمن شاء دون تمييز في تابعية الأشخاص الداخلة دولهم في عداد أعضاء جمعية الأمم بشرط ألا تمس هذه الامتيازات بسلطة الحكومة المحلية . ولا تمنح الامتيازات بصفة احتكار عام .

لاتمس هذه الفقرة بتحديد سلطة الدولة المنتدبة في ايجاد الاحتكارات المالية التي من شأنها أن

ترقي مصالح سورية ولبنان وتحفظ مظاهرهما المالية والمحلية، ويمكن للحكومة أن تسعى لترقية هذه الموارد الطبيعية مباشرة أو بواسطة شركة خاصة تعمل تحت إشرافها بشرط ألا يوجد هذا العمل لاعمداً ولا بالواسطة احتكاراً خاصاً بالدولة المنتدبة أو برعاياها، أو يمنحها ميزة في الأمور الاقتصادية والتجارية والصناعية التي تفتقر فيها المساواة بين الجميع.

١٢ ـ تحافظ الدولة المنتدبة بالنيابة عن سورية ولبنان على كل اتفاق دولي عام عقد حتى الآن وربما يعقد فيها بعد. بموافقة جمعية الأمم بخصوص الاتجار بالرقيق والعقاقير والسلاح والمعدات الحربية وبالمساواة التجارية وحرية العبور والملاحة والطيران والمواصلات البريدية والبرقية واللاسلكية وباتخاذ الوسائل اللازمة لحماية الصنائع والآداب والفنون.

١٣ ـ تصون الدولة المنتدبة بقدر ما تسمح لها الأحوال الاجتماعية والدينية اتحاد سورية ولبنان في الأمور التي تقرها جمعية الأمم لمنع الأمراض ومقاومتها ومن جملتها أمراض الحيوانات والنباتات.

١٤ ـ تتضمن هذه المادة بحثاً طويلاً في قانون الآثار لافائدة من نشره وهوشبيه بالمادة الخاصة بالآثار في صك الانتداب لفلسطين فليرجع إليها.

١٥ ـ عندما يتم تنفيذ الدستور المنصوص عليه في المادة الأولى يوضع ترتيب بين الحكومة المنتدبة والحكومات المحلية، تدفع بموجبه هذه الحكومات جميع النفقات التي أنفقتها الحكومة المنتدبة لأجل تنظيم الادارة وترقية الموارد المحلية، والقيام بالمشروعات العامة التي أفادت البلاد إفادة خاصة وترسل نسخة عن هذه الترتيبات إلى مجلس جمعية الأمم.

١٦ ـ تكون اللغة الفرنسية واللغة العربية اللغتين الرسميتين المستعملتين في سورية ولبنان.

١٧ ـ تقدم الدولة المنتدبة لمجلس جمعية الأمم تقريراً سنوياً حسب طلبه تبين فيه التدابير التي اتخذتها أثناء السنة لتنفيذ شروط صك الانتداب ويرسل مع هذا التقرير أربع نسخ عن جميع القوانين والأنظمة التي تسن سنوياً.

١٨ ـ يجب أن يوافق مجلس جمعية الأمم على كل تعديل يحصل في شروط هذا الصك.

١٩ ـ يستعمل مجلس جمعية الأمم نفوذه عندما تنتهي مدة الانتداب لتحافظ حكومة سورية ولبنان في المستقبل على علاقتها المالية ومنها الرواتب القانونية التي منحتها إدارة سورية ولبنان أيام الانتداب.

٢٠ ـ توافق الدولة المنتدبة إذا حصل نزاع بينها وبين دولة ثانية داخلة في عضوية جمعية الأمم بخصوص تفسير الشرط في صك الانتداب أو تطبيقه على عرض هذا النزاع على محكمة العدل الدولية الدائمة المنصوص عليها في المادة الرابعة عشرة من عهدة جمعية الأمم، هذا إذا لم يمكن حل النزاع بين الدولتين بواسطة المفاوضات.

الوثيقة رقم (٤)

برقية الملك فيصل الأول إلى دول الحلفاء
يوم الأربعاء ٢١ تموز ١٩٢٠

« رغم قبولي جميع الشروط الواردة في إنذار الجنرال غورو المؤرخ ١٤ يوليو وهي تنطوي على احتلال مدينة حلب الواقعة في أقصى حدودنا الشمالية ومحطات حلب وحمص وحماه وعلى سحب جيوشنا من الحدود وتسريح الباقي منها، وإلغاء التجنيد الاجباري وعلى قبول التعامل بالنقد السوري وعلى الاعتراف بالانتداب الفرنسوي لسورية، ذلك القبول الذي أعرب لي عن ارتياحه إليه في كتابه المؤرخ في يوم ٢٠ منه والمقدم إلي بواسطة ضابط ارتباطه في دمشق، فإنه أصدر الأمر إلى جيشه بالزحف على دمشق

وسيؤدي حتماً هذا العمل الشاذ الذي لايكاد تاريخ الانسانية والحضارة ينطوي على مثيل له إلى إراقة كثير من الدماء البريئة خصوصاً وهو يقع بعد قبول إنذار باهظ الشروط، سرح بموجبه الجيش السوري وأرسل رجاله إلى بيوتهم ويخشى معه من انتقاض شعبي الذي يلح في رفض هذا الانذار

فألفت نظر حكومتكم والعالم المتمدن إلى هذه الجناية السيئة ولن تقع تبعتها إلا على عاتق مرتكبها ذاك الذي انتهك حرمة العهود الدولية المقدسة »[1]

---

(١) المصدر أمين سعيد- تاريخ الاستعمارين الفرنسي والايطالي في بلاد العرب - الجزء الثاني - القاهرة ١٩٣٦ .

الوثيقة رقم (٥)

القانون الأساسي للكتلة الوطنية
أقر في حمص في ٤ تشرين الثاني ١٩٣٢ .

١ ـ المبادىء العامة :

مادة ١ ـ الكتلة الوطنية هيئة سياسية غايتها :

(أ) : تحرير البلاد السورية المنفصلة عن الدولة العثمانية من كل سلطة أجنبية وايصالها إلى الاستقلال التام والسيادة الكاملة ، وجمع أراضيها المجزءة في دولة ذات حكومة واحدة ، على أن يبقى للبنان الحق في تقرير مصيره ضمن حدوده القديمة .

(ب) تأليف المساعي مع العمل القائم في الأقطار العربية الاخرى ، لتأمين الاتحاد مع هذه الأقطار، على أن لايحول هذا السعي دون الأهداف الواجب بلوغها في كل قطر .

(ج) تأمين الحرية والمساواة في الحقوق والواجبات بين أفراد الشعب كافة على اختلاف طوائفه ورفع مستوى الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، ونشر الثقافة وبث الأخلاق القومية بين جميع الطبقات مع إنمائها وتغذيتها .

المادة ٢ ـ تعتبر الكتلة الوطنية أن الأمة جمعاء بكل ما لديها من قوة معنوية ومادية وقف على هذا الجهاد الوطني حتى تبلغ أهدافها .

المادة ٣ ـ من الواجب المحتم جمع قوى الأمة وتوجيه جهودها لتحقيق الآمال الوطنية ، ولذلك تعتبر الكتلة الوطنية تأليف الأحزاب السياسية مخالفاً لوحدة الجهود .

المادة ٤ ـ لايجوز مس ولا تعديل هذه المبادىء باعتبارها جوهرية في حياة الأمة وفي كيان الكتلة الوطنية وكل مخالفة لها تسقط صاحبها من حق الانتساب لها .

٢ ـ التشكيلات :

مادة ٥ ـ تقوم الأوضاع الأساسية على ثلاثة هيئات :

١ ـ المكتب الدائم .

٢ ـ مجلس الكتلة الوطنية.
٣ ـ المؤتمر العام.

٣ ـ المكتب الدائم :

مادة ٦ ـ يتألف مكتب الكتلة الدائم من سبعة أعضاء وينتخبهم مجلس الكتلة الوطنية من بين أعضائه لمدى الحياة، وقد تألف هذا المكتب من السادة: هاشم الأتاسي رئيساً، وابراهيم هنانو زعيماً، وسعد الله الجابري نائباً للرئيس، وجميل مردم بك وشكري القوتلي والدكتور عبد الرحمن الكيالي وفارس الخوري أعضاء« وبعد وفاة الزعيم ابراهيم هنانو انتخب لطفي الحفار عضواً مكانه ».

٤ ـ أعمال المكتب الدائم :

مادة ٧ ـ يشرف المكتب الدائم على مجرى السياسة العامة ويمارسها مباشرة، ويؤمن الصلات الدائمة في الداخل والخارج، ويسهر على تطبيق المبادىء، وينفذ مقررات المجلس والمؤتمر العام، ويصدر البيانات ويقبل الشكايات ويفصل في الاختلافات كافة، ويدعو مجلس الكتلة إلى الاجتماعات العادية والاستثنائية، ويراقب سيرة الأعضاء، وتطبيق النظام، وأعمال اللجان الرئيسية والفرعية، ويقبل التبرعات، ويعين وجوه صرفها، على أن يوضح ذلك في تقريره العام لمجلس الكتلة الوطنية.

مادة ٨ ـ رئيس المكتب الدائم هو رئيس الكتلة الوطنية، وهو يرأس اجتماعات المكتب والمجلس والمؤتمر، وعند تساوي الأصوات يكون صوته المرجح.

مادة ٩ ـ إذا انقطع أحد أعضاء المكتب الدائم عن عمله، بدون معذرة شرعية مقبولة من المكتب مدة ثلاثة شهور عد مستقيلاً من المكتب، ويدعى مجلس الكتلة الوطنية لانتخاب من يحل محله، وأما إذا كان عذره مقبولاً، أو كلف بمهمة أخرى من قبل المكتب، ينتدب من أعضاء المجلس وكيلاً عنه إلى حين عودته، وزوال المعذرة وانتهاء المهمة.

مادة ١٠ ـ إذا خلا مركز في المكتب الدائم لسبب من الأسباب ينتخب المجلس من أعضائه عوضاً عنه ويكون الانتخاب بالأكثرية المطلقة ويجب أن يتم انتخاب العضو في خلال شهرين على الأقل.

مادة ١١ ـ يتألف مجلس الكتلة الوطنية من الاشخاص الآتية أسماؤهم، وهم الموقعون أيام إقرار النظام السادة :

« هاشم الاتاسي، ابراهيم هنانو، سعد الله الجابري، عبد الرحمن الكيالي، لطفي الحفار، شكري

القوتلي، نسيب البكري، الشيخ عبد القادر السرميني، فارس الخوري، احسان الشريف، أحمد اللحام، محمد اسماعيل، عفيف الصلح، ناظم القدسي، رشدي كيخيا، سعد الله الجابري، فائز الخوري، مظهر رسلان، اسماعيل كيخيا، عبد الوهاب ميسر، نوري الفيتح، نعيم الانطاكي، ادمون رباط، جميل مردم بك، الدكتور توفيق الشيشكلي، نجيب البرازي، نجيب الباقي، أحمد منير الوفائي، ميخائيل اليان، أحمد خليل المدرس، نجيب الريس، فخري البارودي، حسني فؤاد ابراهيم باشا، عبد القادر شريتح، سليمان المعصراني، عبد الواحد هارون، مجد الدين الازهري ».

مادة ١٢ - يشترك المكتب الدائم مع المجلس في وضع الخطط العامة ويوافق على الموازنة، ويفصل في جميع القضايا، التي يعرضها عليه المكتب ويؤازره في جميع أعماله.

مادة ١٣ - يجتمع المجلس في دمشق مرتين في السنة، إحداهما في أول آذار، والثانية في أول تشرين الأول، إلا إذا قرر المكتب عقد الاجتماع في مكان آخر، وللمكتب في الظروف الاستثنائية أن يدعو المجلس لاجتماع طارىء يعين زمانه ومكانه، وينتخب المجلس من بين أعضائه لكل دورة يعقدها كاتب لوقائع الجلسات تنتهي مهمته بانتهاء الدورة.

مادة ١٤ - إذا خلا مركز في الكتلة الوطنية يرشح المكتب الدائم ثلاثة أسماء عن كل عضو، ويقترع المؤتمر على أحدهم بالأكثرية المطلقة ويجب أن يتم الاقتراع أثناء عقد المؤتمر.

المؤتمر العام:

مادة ١٥ - يتألف المؤتمر من أعضاء المكتب الدائم وأعضاء المجلس ومندوب اللجان الرئيسية والفرعية.

مادة ١٦ - تنتدب كل لجنة رئيسية أو فرعية مندوباً يمثلها في المؤتمر العام.

مادة ١٧ - يبحث المؤتمر العام في القضايا التي يعرضها عليه المكتب الدائم ويناقش الاعمال التي تطرح عليه بقصد تطبيق مبادىء الكتلة الوطنية ونظامها العام، وانعاش الفكرة الوطنية في البلاد وإظهار قوى الأمة المتحدة.

مادة ١٨ - إذا أراد أحد المؤتمرين أموراً خارجة عن نطاق القضايا التي يهيئها المكتب الدائم، فعليه أن يعلن المكتب الدائم بذلك، وينال موافقته على عرضها قبل انعقاد المؤتمر بخمسة عشر يوماً.

مادة ١٩ - يجتمع المؤتمر العام بدعوة من المكتب الدائم، والمكتب يعين مكان الاجتماع وزمانه.

٧ - اللجان:

مادة ٢٠ ـ تؤلف الكتلة الوطنية لجاناً رئيسية وفرعية في جميع الأماكن التي ترى لزوماً لها، ويعين المكتب الدائم بتعليمات خاصة مراكز اللجان الرئيسية ومايتبع كل مركز من لجان فرعية.

مادة ٢١ ـ لكل مركز رئيسي أو فرعي لجنة ينتخبها أعضاء الكتلة الوطنية في ذلك المركز.

مادة ٢٢ ـ تتألف اللجنة الرئيسية من الأعضاء الطبيعيين للمركز مع إضافة أعضاء منتخبين لايزيد عددهم عن خمسة، والأعضاء المنتخبون في اللجنة الفرعية ينتخبهم أعضاء الكتلة الوطنية في مركز اللجنة، ويعاد الانتخاب مرة كل سنتين، بحضور ثلثي الأعضاء على الأقل، وبالاقتراع السري وبأكثرية الحاضرين المطلقة.

مادة ٢٣ ـ يصادق المكتب الدائم على انتخاب اللجان الرئيسية، وتصادق اللجان المذكورة بدورها على انتخاب الفروع وتعلم بذلك المكتب الدائم.

مادة ٢٤ ـ لكل لجنة رئيسية أو فرعية أمين سر وخازن، فالأمين يتولى إدارة اللجنة ومخابراتها، وينفذ قراراتها ويمثلها ويحفظ دفاترها وأوراقها، وهو المسؤول عن أعمال اللجنة أمام المكتب الدائم، وينشر مقررات اللجنة ومخابراتها تحت توقيعه، والخازن يقوم بجمع المال اللازم لنفقات الفرع واحتياطه، ويحفظ الأموال وينفقها بموجب قرارات اللجنة.

مادة ٢٥ ـ تتولى اللجان تنظيم الأعمال المحلية، وتنفذ المقررات وتكون على اتصال دائم مع أعضاء هيئتها العامة فتطلعهم على ما ينبغي الاطلاع عليه، ضمن نطاق منهاج الكتلة وبلاغات المكتب الدائم، من الأعمال والخطط وعليها أن تمكن أواصر الاتحاد والوئام بين أبناء الوطن في منطقتها، وبث روح الحماسة والعمل في سبيل مبادىء الكتلة الوطنية.

مادة ٢٦ ـ أعضاء الكتلة الوطنية هم جميع الاشخاص من القائمين بمبادئها العاملين فيها والمنسوبين إليها بالتسجيل.

وقد أضيف إليهم: السيد عبد اللطيف بيسار، عبد الحميد كرامي من طرابلس الشام، رياض الصلح وعبد الرحمن بيهم من بيروت، الدكتور عبد الرحمن شهبندر من دمشق، الأميرين أمين أرسلان وشكيب أرسلان من جبل لبنان، احسان الجابري من حلب، سعيد حيدر من بعلبك، نبيه العظمة من دمشق، محمد حسن عارف الرفاعي من طرابلس الشام.

مادة ٢٧ ـ يشترط في عضو الكتلة الوطنية أن يكون قد أتم الثامنة عشرة من عمره، ومن ذوي السيرة الحسنة.

مادة ٢٨ ـ يتم انتساب العضو على الشكل التالي: تقدم طلبات الانتساب إلى مكتب اللجان الرئيسية أوالفرعية وبعد موافقة اللجنة المنسوب إليها الطلب، ترفع مقررات اللجنة الرئيسية إلى المكتب الدائم، وللمكتب الدائم واللجان الرئيسية حق الرفض أو إرجاء البحث فيه

ويكون لجميع أعضاء الكتلة الوطنية سجل خاص.

٨ ـ أحكام عامة :

مادة ٢٩ ـ على جميع أعضاء الكتلة الوطنية أن يقسموا اليمين التالي : « أقسم بالله العظيم على المحافظة على مبادىء الكتلة الوطنية وعلى توطيد التضامن بين أعضائها، والتضحية في سبيل المبادىء وإطاعة النظم والقرارات الصادرة عنها والحرص على كيان الكتلة والأخلاق القومية.

مادة ٣٠ ـ أعضاء الكتلة الوطنية هم أعضاء طبيعيون في اللجان الرئيسية والفرعية في كل منظمة.

مادة ٣١ ـ يفقد عضو الكتلة الوطنية صفة الانتساب إليها بالاستقالة أو الاقالة أو الوفاة.

مادة ٣٢ ـ إذا استقال أحد الأعضاء من مختلف الهيئات المعنية في هذا النظام فعلى كل هيئة ينتسب إليها العضو أن تقرر بالاكثرية المطلقة قبول استقالته أو رفضها مع إعلام المكتب الدائم.

مادة ٣٣ ـ يقال العضو للأسباب التالية :

١ ـ الخروج على المبادىء العامة للكتلة.

٢ ـ مخالفة قرارات المكتب الدائم.

٣ ـ التواطؤ مع الخصوم أو الأجانب ضد مصلحة البلاد.

٤ ـ قبول وظيفة أو خدمة بدون علم المكتب الدائم وموافقته.

٥ ـ الاقدام على أعمال لاتتفق ومكانة الكتلة الوطنية والصفات المطلوبة بالعضو.

مادة ٣٤ ـ يصدر قرار الاقالة بثلثي أصوات الهيئات المختلفة.

مادة ٣٥ ـ لايجوز أن يقال العضو إلا بعد سماع دفاعه ويجب أن يكون قرار الاقالة معللاً.

٩ ـ الشؤون المالية :

مادة ٣٦ ـ تتألف مالية الكتلة الوطنية من مجموع الرسوم المفروضة على الأعضاء ومن الاكتتابات العامة والتبرعات.

مادة ٣٧ ـ يدفع العضو المنتسب إلى الكتلة الوطنية رسم تسجيل لايقل عن ليرة سورية ورسماً شهرياً قدره من خمسة إلى خمسة وعشرون قرشاً سورياً والذين يدفعون زيادة يعد تبرعاً.

مادة ٣٨ ـ تقوم اللجان الفرعية بنفقات المكتب الرئيسي المنسوبة إليه بأن تدفع ٢٠ في المئة من وارداتها، وتشترك اللجان الرئيسية بنسبة ٢٠ في المئة من وارداتها بنفقات المكتب الدائم ويجوز للمكتب المذكور أن يزيدها بحسب واردات اللجان ونفقاتها.

مادة ٣٩ ـ يجوز للمكتب الدائم أن يستعين بموارد لجنة رئيسية أو فرعية لمؤاورة لجنة رئيسية أو فرعية ثانية، وله أن يراقب الواردات والنفقات عند الايجاب بواسطة مراقبين ينتدبون لهذه

الغاية.

مواد متفرقة:

مادة ٤٠ ـ تجرى محاكمة الأعضاء المنسوبين إلى أحد المراكز الفرعية أو الرئيسية لدى اللجان المنسوبين إليها، ويتخذ القرار بإخراج العضو المتهم بأكثرية الثلثين، على أن قرار اللجنة الفرعية لا يكون نافذاً إلا بعد تصديق اللجنة الرئيسية وبالأكثرية ذاتها، وأما المقررات المتخذة من قبل اللجان الرئيسية فلا تكون نافذة إلا بعد المصادقة عليها من قبل المكتب الدائم.

أما أعضاء اللجان الفرعية فيحاكمون أمام لجنتهم الرئيسية، وأعضاء اللجان الرئيسية يحاكمون أمام المكتب الدائم، أو مجلس الكتلة الوطنيةحسب التسلسل.

مادة ٤١ ـ تجري محاكمة أعضاء مجلس الكتلة وأعضاء المكتب الدائم لدى المحكمة العليا المشكلة حسب المادة الآتية من هذا النظام، ولايجوز إقالة عضو من أعضاء المكتب الدائم أو المجلس إلا بقرار يتخذه مجلس الكتلة الوطنية وبأكثرية الثلثين من مجموع أعضائه، ولايحال أحد للمحاكمة أمام المحكمة العليا إلا بقرار من المكتب الدائم.

مادة ٤٢ ـ تؤلف محكمة عليا من خمسة أعضاء ينتخبهم مجلس الكتلة الوطنية في أول مجلس يعقده من غير المكتب الدائم وبالأكثرية المطلقة، وتدوم وظيفتها ثلاث سنوات وينتخب المجلس أيضاً عضوين احتياطيين لاكمال النصاب عند نقصانه.

مادة ٤٣ ـ إذا تعذر انعقاد المحكمة العليا لفقدان النصاب بأي سبب كان فالمكتب الدائم ينتدب من أعضاء المجلس من يكمل النصاب.

مادة ٤٤ ـ تعديل هذا النظام ما عدا المواد الأربعة الأولى منه يكون بقرار من مجلس الكتلة وذلك بناء على اقتراح موقع من عشرة أعضاء أو على اقتراح المكتب الدائم، ويتخذ قرار التعديل بأكثرية الثلثين من أعضاء المجلس المقيمين في البلاد.

أحكام وقتية

مادة ٤٥ ـ يعين المكتب الدائم للمرة الأولى أعضاء اللجان الرئيسية والفرعية وتدوم وظيفة هذه الهيئات سنتين.

الوثيقة رقم ٦

المعاهدة السورية ـ الافرنسية وملاحقها

إن حكومة الجمهورية الفرنسوية وحكومة الجمهورية السورية.

بناء على تصريح الحكومة الفرنسية أمام عصبة الأمم بقصدها عقد معاهدة مع الحكومة السورية معتبرة ماتم من التطور في سورية ونظراً للتقدم الذي تحقق في سبيل تثبيت سورية أمة مستقلة وبناء على اتفاق الحكومتين على تهيئة جميع الشروط لقبول سورية في عصبة الأمم في مهلة ثلاث سنوات ابتداء من مراسيم ابرام المعاهدة متبعتين في ذلك منهاجاً تام الصراحة قد اتفقتا لهذه الغاية على عقد معاهدة صداقة وتحالف لتحدد على أسس الحرية التامة والسيادة والاستقلال العلاقات التي تظل قائمة بين الدولتين بعد زوال الانتداب. وعلى تعيين شروط تطبيق المعاهدة وأساليبه في الاتفاقات والبروتوكولات والمراسلات الملحقة بالمعاهدة والمعتبرة جزءاً غير منفصل عنها.

ولهذا الغرض قد انتدب كل من صاحب الفخامة رئيس الجمهورية الفرنسية وصاحب الفخامة رئيس الجمهورية السورية مفوضين عنهما.

وبعد أن تبادلوا أوراق اعتمادهم ووجدوها صحيحة اتفقوا على مايلي:

المادة الأولى – يسود بين فرنسا وسورية سلم وصداقة دائمان ويقوم تحالف بين الدولتين المستقلتين المتمتعتين بالسيادة توثيقاً لصداقتهما وللصلات التي تجمع بينهما للدفاع عن السلم والمحافظة على مصالحهما المشتركة.

المادة الثانية – اتفقت الحكومتان على ان تتشاورا بصورة تامة وبدون تحفظ في كل أمر يتعلق بالسياسة الخارجية من شأنه أن يمس مصالحهما المشتركة.

وقد تعهدتا بأن تقفا إزاء الدول الأجنبية موقفاً يلائم تحالفهما وبأن تجتنبا كل عمل من شأنه

أن يسيىء الى علاقاتها مع الدول الاخرى.

وتقيم كل منهما لدى الاخرى ممثلاً سياسياً.

المادة الثالثة - يتخذ الطرفان الساميان المتعاقدان جميع التدابير النافعة لتنتقل يوم زوال الانتداب الى الحكومة السورية وحدها الحقوق والواجبات الناجمة عن جميع المعاهدات والاتفاقات وسائر العقود الدولية التي عقدتها الحكومة الفرنسية فيما يخص سورية أو باسمها.

المادة الرابعة - إذا أدى خلاف بين سورية ودولة أخرى إلى حالة من شأنها إحداث خطر قطع العلاقات مع تلك الدولة، تتداول عندئذ الحكومات لتسوية الخلاف بالطرق السلمية، وفقاً لأحكام ميثاق عصبة الأمم، أو لأي اتفاق دولي آخر ينطبق على مثل تلك الحال.

وإذا وجد أحد الطرفين الساميين المتعاقدين نفسه رغم التدابير المنصوص عنها في الفقرة السابقة مشتبكاً في نزاع، يبادر حينئذ الطرف السامي المتعاقد الآخر فوراً إلى نجدته بصفته حليفاً، وفي حالة خطر حرب محدق يتداول الطرفان الساميان المتعاقدان فوراً لاتخاذ تدابير الدفاع الضرورية. ومعونة الحكومة السورية تنحصر في أن تقدم إلى الحكومة الفرنسية في الاراضي السورية كل ما في وسعها من التسهيلات والمساعدة بما فيه استعمال السكك الحديدية ومجاري المياه والمرافىء والمطارات وسطوح المياه وسائر وسائل المواصلات.

المادة الخامسة- إن مسؤولية حفظ النظام في سورية ومسؤولية الدفاع عن أراضيها هما على الحكومة السورية. والحكومة الفرنسية تقبل بتقديم مساعدتها العسكرية إلى سورية مدة المعاهدة، وفقاً لنصوص الاتفاق الملحق، وتسهيلاً لقيام الحكومة الفرنسية بالواجبات المترتبة عليها من هذه المعاهدة تعترف الحكومة السورية بأن استمرار بقاء مسالك العبور« الترانست » الجوية للحكومة الفرنسية التي تجتاز الاراضي السورية وصيانتها في جميع الظروف هي من مصلحة التحالف.

المادة السادسة- عقدت هذه المعاهدة لمدة خمس وعشرون سنة.

المدة ذاتها المحددة للمعاهدة تكون للاتفاقات والعقود التطبيقية الملحقة مالم ينص في متنها على مدة أقصر، أو يتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على إعادة النظر فيها مجاراة لاوضاع جديدة.

وتفتح المفاوضات لتجديد المعاهدة أو تعديلها إذا طلبت ذلك إحدى الحكومتين اعتباراً من السنة العشرين بعد وضعها موضع العمل.

المادة السابعة- تبرم المعاهدة ويتم تبادل صكوك الابرام بأسرع ما يمكن وتبلغ إلى عصبة الأمم.

توضع هذه المعاهدة موضع العمل مع الاتفاقات والعقود الملحقة بها يوم قبول سورية في عصبة الأمم.

المـادة الثـامنـة- حالمـا توضـع هذه المعـاهـدة موضـع العمـل تسقـط عن الحكومة الفرنسية المسؤوليات والواجبات المترتبة عليها فيما يتعلق بسورية سواء من جراء مقررات دولية أو من أعمال عصبة الأمم.

فيما يبقى من هذه المسؤوليات والواجبات ينتقل من تلقاء نفسه إلى الحكومة السورية.

المـادة التـاسعـة- كتبت هذه المعـاهـدة بالفرنسية والعربية وكلا النصين رسمي ويعول على النص الفرنسي.

إذا حصـل اختـلاف بشأن تفسـير هذه المعاهدة أو تطبيقها ولم يمكن حسمه نهائياً عن طريق المفـاوضـة مبـاشـرة، فالطـرفـان السـاميـان المتعـاقـدان متفقان على أن يلجأ إلى أصول المصالحة والتحكيم المنصوص عليها في ميثاق عصبة الأمم.

الاتفاق العسكري

المادة ١- إن الحكومة السورية بحلولها محل السلطات الفرنسية تأخذ تحت مسؤوليتها القوى العسكرية المنظمة مع تكاليفها وواجباتها.

المـادة ٢- الحـد الادنى الـذي يجب أن تحويـه القوى العسكرية السورية هو فرقة مشاة ولواء خيالة والمصالح التابعة لها.

المادة ٣- تتعهد الحكومة الفرنسية بمنح الحكومة السورية بناء على طلبها التسهيلات التالية على حين تعود نفقاتها على الحكومة السورية:

(أ) وضـع بعثـة عسكـرية تحت تصرف الحكومة السورية لجيشها ودركها وبحريتها وطيرانها العسكري، تحدد مهمة البعثة وتأليفها ونظامها بالاتفاق بين الحكومتين قبل وضع معاهدة التحالف موضـع العمـل، ولمـا كان من المـرغـوب فيه أن يكون التدريب والتعليم واحداً في جيشي الطرفين الساميين المتعاقدين، فإن الحكومة السورية تتعهد بألا تستخدم سوى الفرنسيين بصفة معلمين واختصاصيين.

يطلب هؤلاء المعلمـون الاختصـاصيـون من الحكـومـة الفـرنسية ويرجع أمرهم في الادارة والانضباط العام إلى رئيس البعثة العسكرية.

يجوز أن يعهـد الى ضبـاط من البعثـة العسكـريـة الفـرنسيـة بقيـادة فعليـة مؤقتة في القوى العسكـريـة السـورية بناء على طلب موجه إلى ممثل الحكومة الفرنسية وموافق عليه منه، وفي هذه الحال يرتبط هؤلاء الضباط بقيادة القطعة التي يلحقون بها في كل ما يتعلق بممارسة القيادة المعهود بها إليهم.

(ب)إرسال كل من ترى الحكومة الفرنسية ضرورة لارساله للتعلم خارج سورية من رجال القوى المسلحة السورية إلى المدارس ومراكز التعليم وقطعات الجيوش الفرنسية وعلى ظهر السفن البحرية الفرنسية ، إلا أنه من المفهوم أن الحكومة السورية تظل محتفظة بحريتها بأن ترسل إلى أي بلد آخر من لايكون باستطاعة المدارس ومراكز التعليم الفرنسية قبولهم من هؤلاء الأشخاص.

المادة ٤ - تسهيلاً لتنفيذ واجبات التحالف تتخذ الحكومة السورية لقواها المسلحة سلاحاً وعدداً من الطراز المستعمل في القوى المسلحة الفرنسية ، وتجهزها بقدر الضرورات تجهيزات من الطراز المستعمل في القوى المسلحة الفرنسية.

والحكومة الفرنسية تمنح جميع التسهيلات للحكومة السورية لتمكينها من أن تؤمن في فرنسة احتياجات القوى المسلحة السورية من أسلحة وعتاد وسفن وطيارات ولوازم وتجهيزات من أحدث طراز.

المادة ٥- عملاً بأحكام الفقرة التالية من المادة الخامسة من المعاهدة تتعهد الحكومة السورية بأن تضع تحت تصرف الحكومة الفرنسية لمدة التحالف مواقع لقاعدتين جويتين.

تختار الحكومة الفرنسية هذه المواقع في نقاط لايقل ابتعادها عن المدن الكبرى الأربع عن أربعين كيلومتراً على وجه التقريب.

وبصورة وقتية يسمح للحكومة الفرنسية باستعمال مطاري النيرب والمزة كقاعدتين ويتم النقل إلى الموقعين الجديدين حالما يتم تهيئة القاعدتين الجديدتين بنفس شروط التجهيز والانشاء الكائنة في القاعدتين القديمتين اللتين تصبحان ملكاً للحكومة السورية على أن تتحمل نفقات هذه العملية.

وفي ماعدا هاتين القاعدتين وريثما يصبح باستطاعة القوى الجوية السورية القيام بتعهد شؤون أراضي النزول المجهزة حالياً ، تقبل الحكومة الفرنسية بأن تقدم مساعدتها لتعهد هذه الاراضي ومن المفهوم أن هذه المساعدة لاتخل بحقوق ملكية الحكومة السورية لهذه الاراضي.

والحكومة السورية تتعهد بأن تقوم بناء على طلب الحكومة الفرنسية وعلى نفقة هذه الحكومة وبالشروط التي يتفق عليها الطرفان الساميان المتعاقدان حرساً خاصاً من جنودها للتعاون مع القوى الفرنسية الموكول إليها تأمين سلامة القاعدتين وتجهيزهما مع الاختصاصيين في القوى الجوية الفرنسية المخصصين وقتياً لتجهيز أراضي النزول الآنفة الذكر والاعتناء بها.

والحكومة الفرنسية تقبل بأن تستبقي لمدة خمس سنوات اعتباراً من تاريخ إنفاذ المعاهدة جنوداً في جبل الدروز والعلويين، وتحدد نقاط إقامة هذه الجنود باتفاق الحكومتين.

والحكومة السورية تضع تحت تصرف القيادة الفرنسية الوحدات القائمة في هاتين المنطقتين

فتقوم هذه القيادة بتعهد شؤونها وتعليمها. والحكومة السورية تسهل استخدام ما يقتضي من الأشخاص المحليين لتأمين المحافظة على موجود تلك الوحدات.

ومن الواضح أن استبقاء الجنود الفرنسية في مختلف هذه النقاط لايعد احتلالاً ولايمس بحقوق السيادة السورية.

المادة ٦- تمنح الحكومة السورية كل ما يمكن من التسهيلات لتعهد القوى الفرنسية ولتعليمها ولتنقلاتها ومواصلاتها، سواء كان ذلك حول النقاط القيمة فيها، أو المرور من إحدى تلك النقاط إلى غيرها، وكذلك لنقل جميع المؤن والتجهيزات التي تحتاج إليها هذه القوى وخزنها.

وهذه التسهيلات تشمل استعمال الطرق والسكك الحديدية وطرق الملاحة والمرافىء والأرصفة والمطارات وسطوح المياه وحق الطيران فوق الأراضي واستعمال شبكات البرق والهاتف واللاسلكي، ولايجوز في حال من الاحوال وضع تعرفة متفاوتة ضد الحكومة الفرنسية، وللسفن الحربية الفرنسية جواز عام في دخول المياه السورية والرسو فيها وزيارة المرافىء السورية، على أنه من المفهوم أن الحكومة السورية تتلقى بلاغاً مقدماً عن زيارة المرافىء السورية، والحكومة السورية تضع تحت تصرف الحكومة الفرنسية جميع المواقع والأمكنة اللازمة لاحتياجات القوى الفرنسية.

توضع اتفاقات خاصة بأساليب تطبيق هذا النص وكذلك مختلف المسائل المتعلقة بالممتلكات العسكرية الفرنسية أو بالممتلكات التي لها عليها حق انتفاع، ولايجوز أن ينتج تنفيذ هذه الاتفاقات زيادة في أعباء الحكومة الفرنسية المترتبة عليها حالياً.

المادة ٧- تنفيذاً للمادة الخامسة من معاهدة التحالف ومع التحفظ بالتعديلات التي قد يتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على إحداثها في المستقبل تتعهد الحكومة السورية بأن تؤمن للقوى الفرنسية وللعسكريين والبحريين الفرنسيين المنفردين وكذلك للمستخدمين المدنيين وعائلاتهم المقيمة في الاراضي السورية بمقتضى التحالف الميزات والمناعات التي كان يتمتع بها في سورية هؤلاء العسكريون والبحريون والمدنيون حين وضع هذا الاتفاق موضع العمل.

المادة ٨- تتعهد الحكوم السورية بأن تسلم أراضي الطيران المحدثة من قبل السلطة الفرنسية في سورية في تاريخ وضع معاهدة التحالف موضع التنفيذ أو الاراضي التي يرى الطرفان الساميان المتعاقدان إحداثها ضروري للدفاع الجوي(وهي غير المؤسسات والاراضي المذكورة في المادة ٥) وتأخذ على عاتقها تلك الاراضي جميعها والمحافظة عليها وتعين شروط أخذ تلك الاراضي باتفاقات خاصة.

ولطيارات القوى الفرنسية بصورة عامة حق الطيران فوق الاراضي السورية تحت قيد مراعاة قواعد السير ذاتها المراعاة في فرنسا، وخاصة فيما يتعلق بالطيران فوق المدن والقرى وأماكن

الاجتماع المرتادة، ولهذه الطيارات الانتفاع من أراضي الطيران وسطوح الاراضي السورية ويحق للحكومة الفرنسية أن تستبقي في هذه الاراضي أو أن تحدث ترتيبات تكون عليها نفقة إنشائهاوتعهدها.

ويجوز للحكومة الفرنسية أن تقيم على المخازن والمعامل التي تحتفظ بها أو تحدثها اختصاصيين من القوى الجوية تفرزهم لهذه الغاية.

والحكومة السورية منح جميع التسهيلات لتعهد هذه المؤسسات والقائمين عليها.

الملاحق والكتب المتبادلة بين الطرفين

مراسلة رقم «١»:

من رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية
إلى المفوض السامي للجمهورية الفرنسية.

عطفاً على المادة الاولى من الاتفاق العسكري أتشرف بإحاطة فخامتكم علماً بأن الحكومة السورية تعتبر الحقوق المكتسبة للضباط وصغار الضباط والعسكريين السوريين في الجيش الخاص من جملة التكاليف والواجبات المذكورة في المادة المشار إليها.

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية إلى رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية.

لقد تكرمتم دولتكم وأعلمتموني عطفاً على المادة الاولى من الاتفاق العسكري بتاريخ اليوم أن الحكومة السورية تعتبر الحقوق المكتسبة للضباط وصغار الضباط والعسكريين السوريين في الجيش الخاص من جملة التكاليف والواجبات المذكورة في المادة المشار إليها.

فأتشرف بأخذ العلم بهذا البلاغ الكريم.

بروتوكول رقم «١».

عطفاً على المادة السابعة من الاتفاق العسكري اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أن يحددا قبل دخول المعاهدة في دور العمل الميزات
والمناعات المذكورة في تلك المادة وفقاً للأساليب المتبعة في الحالات المشابهة.

مراسلة رقم «٢»

من رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السامية

إلى المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

عطفاً على المعاهدة الموقعة بتاريخ اليوم أتشرف بإحاطة فخامتكم علماً بأن الحكومة السورية

نظراً للصداقة والتحالف الوثيق بين البلدين ستأتي من فرنسا بالمستشارين الفنيين والقضاة والموظفين الأجانب الذين ترى لزوماً لوجودهم في سورية.

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية
إلى رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية

لقد تكرمتم دولتكم فأعلمتموني بكتاب بتاريخ اليوم نيات الحكومة السورية في أمر استبدال موظفين أجانب في سورية على الشرف بأخذ العلم في هذا البلاغ الكريم.

مراسلة رقم « ٣ »

من رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية
إلى المفوض السامي في الجمهورية الفرنسية

عطفاً على المادة الثانية من المعاهدة التي وقعناها بتاريخ اليوم، نتشرف بإحاطة فخامتكم علماً بأن الحكومة السورية تطلب إلى الحكومة الفرنسية أن تتكرم فتؤمن وفاقاً للتعامل الدولي المتبع في مثل هذه الأمور حماية التبعة والمصالح السورية في كل مكان لاتكون فيه الحكومة السورية ممثلة تمثيلاً مباشراً.

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية
إلى رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية

جواباً على كتاب دولتكم بتاريخ اليوم أتشرف بإعلامكم أن الحكومة الفرنسية نزولاً عند الرغبة التي أبدتها الحكومة السورية ووفاقاً للتعامل الدولي المتبع في هذه الأمور، تستقبل بارتياح أن تؤمن حماية التبعة والمصالح السورية في كل مكان لاتكون فيه الحكومة السورية ممثلة تمثيلاً مباشراً.

مراسلة رقم « ٤ »

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية إلى رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية

عطفاً على المادة الثانية من المعاهدة التي وقعناها بتاريخ اليوم أتشرف بإحاطة دولتكم علماً أن الممثل السياسي لحكومة الجمهورية الفرنسية في سورية ستكون له صفة سفير.

من رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية
إلى المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

جواباً على كتابكم بتاريخ اليوم أتشرف بإعلام فخامتكم أن الحكومة السورية رغبة منها في إعلان ارتياحها على أثر تعيين ممثل الجمهورية الفرنسية بصفة أول سفير في سورية، قررت أن

يظل مقدمة بالنسبة إلى ممثلي سائر الدول الذي يخلفونه.

والحكومة السورية تود بهذه المناسبة إحاطة فخامتكم علماً أن ممثل سورية السياسي لدى حكومة الجمهورية الفرنسية يكون مدة المعاهدة بدرجة وزير مفوض.

مراسلة رقم « ٥ »

من رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية
إلى المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

لي الشرف بأن أثبت لفخامتكم أن الحكومة السورية تؤمن بقاء ضمانات الحقوق العامة المنصوص عنها في الدستور السوري للأفراد وتعطي هذه الضمانات كامل مفعولها.

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية
إلى رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية

لقد تكرمتم بكتاب اليوم فأثبتم لي أن الحكومة السورية تؤمن بقاء ضمانات الحقوق العامة المنصوص عليها في الدستور السوري للأفراد والجماعات، وتعطي هذه الضمانات كامل مفعولها.

فلي الشرف بإعلامكم باستلامي هذا البلاغ الكريم وبتقديم الشكر لدولتكم على التأكيدات التي يحويها.

مراسلة رقم « ٦ »

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية
إلى رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية

لي الشرف بأن أقدم إلى دولتكم طياً نص القرارين رقم . . . و . . . بتاريخ . . المتضمنين نقل اختصاصات السيادة على أرض اللاذقية وجبل الدروز إلى الحكومة السورية وتعيين النظام الخاص الاداري والمالي لهاتين المنطقتين.

وهذان النصان هما نتيجة الاتفاق الذي تم في باريس فيما يتعلق بضم هاتين المنطقتين إلى دولة سورية بالنظام الاداري والمالي الذي استنسب الاحتفاظ به لهاتين المنطقتين وفاقاً للمبادىء التي حددتها عصبة الأمم.

إن المفوض السامي للجمهورية الفرنسية.

بناء على صك الانتداب المؤرخ في ٢٤ تموز ١٩٢٢.

وبناء على مرسوم ٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٠ الذي حدد سلطات المفوض السامي وبناء على مرسوم . . .

ولما كان قد حصل اتفاق في باريس بين الحكومة الفرنسية والوفد الذي كان قد عهد إليه وضع

أسس معاهدة تعقد بين فرنسا وسورية.

ولما كان الاتفاق المذكور يستلزم نقل اختصاصات السيادة التي كان حق ممارستها محفوظاً للمفوض السامي بموجب القرار رقم ٣١١٣ بتاريخ ١٤ أيار ١٩٣٥ إلى الحكومة السورية ويستلزم أيضاً تحديد أساليب النظام الخاص في الادارة والمالية الذي تنوي الحكومة السورية تأمينه لمنطقة اللاذقية وفاقاً للمبادىء التي حددتها عصبة الأمم.

قرر ما يأتي:

مادة أولى - إن أراضي اللاذقية هي جزء من الدولة السورية.

مادة ثانية - تستفيد هذه الأراضي ضمن دولة سورية من نظام خاص إداري ومالي حددت أساليبه في النظام الملحق.

مادة ثالثة - مع الاحتفاظ بأحكام النظام المذكور يسري على أراضي اللاذقية دستور الجمهورية السورية وقوانينها وأنظمتها العامة.

مادة رابعة - فور ابرام المعاهدة الفرنسية اليورسة يدخل هذا النظام والقرار الملحق به في دور التنفيذ بدلاً من النصوص التي كانت تسري على هذه الأمور.

إن المفوض السامي للجمهورية الفرنسية.

بناء على الانتداب المؤرخ في ٢٤ تموز ١٩٢٢.

وبناء على مرسوم ٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٠ الذي حدد سلطات المفوض السامي.

وبناء على مرسوم..

ولما كان قد حصل اتفاق بي الحكومة الفرنسية والوفد الذي كان قد عهد إليه وضع أسس معاهدة بين فرنسا وسورية.

ولما كان الاتفاق المذكور يستلزم نقل اختصاصات السيادة التي كان حق ممارستها محفوظاً للمفوض السامي بموجب القرار رقم ٣١١٣ بتاريخ ١٤ أيار ١٩٣٠ إلى الحكومة السورية ويستلزم أيضاً تحديد أساليب النظام الخاص في الادارة والمالية الذي تنوي الحكومة السورية تأمينه لمنطقة جبل الدروز وفاقاً للمبادىء التي حددتها عصبة الأمم.

قرر ما يأتي

مادة أولى - إن أراضي جبل الدروز هي جزء من الدولة السورية.

مادة ثانية - تستفيد هذه الأراضي ضمن دولة سورية من نظام خاص إداري ومالي حددت أساليبه في النظام الملحق.

مادة ثالثة - مع الاحتفاظ بأحكام النظام المذكور يسري على أراضي جبل الدروز دستور

الجمهورية السورية وقوانينها وأنظمتها العامة.

مادة رابعة ـ فور إبرام المعاهدة الفرنسية السورية يدخل هذا القرار والنظام الملحق به في دور التنفيذ بدلاً من النصوص التي كانت تسري على هذه الأمور.

ملاحظة

من المفهوم أن النظام الخاص الاداري والمالي المشار إليه في المادة الثانية من المشروعين سيكون النظام الذي يستفيد منه حالياً لواء الاسكندرون.

إلا أنه وجد أن نص المادة الثامنة من النظام الأساسي للواء الاسكندرون قد وضع على أساس أسلوب إدارة سيجري تعديله، وأن المادة المذكورة يجب توفيقها مع المقتضيات لاظهار اختصاصات الحكومة السورية فيما يتعلق بالواردات والنفقات التي تشير إليها هذه المادة.

ورغم كون النظام الذي تستفيد منه حالياً حكومتا اللاذقية وجبل الدروز مماثلاً لما حددته المادة الثامنة أعلاه إلا أنه وجد أن النظام الأساسي لكل من هاتين الحكومتين لايحوي أحكاماً مقابلة للمادة المذكورة ولذلك فإنه من المفهوم، حفظاً للمستقبل أن النظام الذي سيلحق بالقرار أعلاه لن يتضمن مادة مقابلة للمادة الثامنة من نظام اللواء، ومن جهة أخرى يستوحى في وضع النص المقابل للفقرة الثالثة من المادة الرابعة من نظام لواء الاسكندرون من النص التالي:

٢ ـ المبالغ المخصصة بصفة توزيع فيض الواردات المدونة حالياً في حساب الادارة بعد تنزيل المصاريف العامة العائدة لمجموع الدولة السورية والتي تتحملها الميزانية العامة للجمهورية السورية.

من رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية

إلى المفوض السامي الفرنسي

لقد تكرمتم فخامتكم بكتاب تاريخ اليوم فبعثتم إلي نص القرارين رقم . . و . . الصادرين بتاريخ . . المتضمنين نقل اختصاصات السيادة على منطقتي اللاذقية وجبل الدروز إلى الحكومة السورية وتعيين النظام الخاص الاداري والمالي لهاتين المنطقتين.

فلي الشرف بإعلام فخامتكم أن الحكومة السورية بعد اطلاعها على هذين النصين تعتبرهما منطبقين تماماً على الاتفاق الذي تم في باريس بشأن هذه الأمور.

بروتوكول رقم « ٢ »

إن الطرفين الساميين المتعاقدين يثبتنا اتفاقيتهما على النقاط التالية:

بغية تهيئة نقل سلطات التشريع والادارة لحساب سورية في الشؤون الاقتصادية والمالية إلى الحكومة السورية، تعلن هذه الحكومة استعدادها للدخول في المفاوضات فور إبرام المعاهدة

الفرنسية السورية لتسوية المسائل المعلقة بين سورية ولبنان .

والحكومة الفرنسية من جهتها مستعدة لتأمين النقل المذكور وفاقاً لأية تسوية تنتج عن تلك المفاوضات وفي حال عدم إفضاء التسوية إلى وجود هيئة مشتركة بين سورية ولبنان ، ولا إلى أساليب للتعاون بين الادارات السورية واللبنانية فالحكومة السورية شرط المقابلة لن تقرر ضد لبنان نظاماً متفاوتتً بالنسبة إلى سائر الدول المنسلخة عن السلطنة العثمانية القديمة .

وفي حال عدم وجود هيئة مشتركة تنقل الحكومة الفرنسية مباشرة إلى الحكومة السورية سلطات التشريع والادارة التي يمارسها حالياً ممثل فرنسا لحساب سورية في الشؤون الاقتصادية والمالية .

مراسلة رقم « ٧ »

من رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية
إلى المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

أتشرف بإحاطة فخامتكم علماً بأن الحكومة الورية مستعدة لأن يبقى لمؤسسات الاسعاف والخير الأجنبية ولبعثات التنقيب الأثرية الانتفاع من النظام الحالي للمؤسسات والعاديات .

من المفوض السامي الفرنسي
إلى رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية

لقد تكرمتم دولتكم فأعلمتموني بكتاب تاريخ اليوم نيات الحكومة السورية بشأن نظام المؤسسات العادية في سورية .

فلي الشرف بأخذ العلم بهذا البلاغ الكريم .

بروتوكول رقم « ٣ »

يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بالمفاوضة فور إبرام المعاهدة الفرنسية السورية لعقد اتفاق بشأن الجامعات .

مراسلة رقم« ٨ »

من رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية
إلى المفوض السامي في الجمهورية الفرنسية

في هذا الحين الذي نسوي فيه العلاقات مع فرنسا بمعاهدة صداقة لي الشرف بإحاطة فخامتكم علماً بأنه مع الاحتفاظ بالتعديلات التي يمكن أن تدخل باتفاق الطرفين الساميين المتعاقدين على الامتيازات والاتفاقات التي تهم مالية الدولة أو الجماعات العامة مجاراة للأحوال الاقتصادية والمالية في سورية تتعهد الحكومة السورية باحترام الحقوق

المكتسبة باسم سورية ولحساب منفعة الأشخاص الطبيعية والحكومة الفرنسية .

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية
إلى رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية

لقد تكرمتم دولتكم فأعلمتموني بكتاب تاريخ اليوم أنه مع الاحتفاظ بالتعديلات التي يمكن أن تدخل باتفاق الطرفين الساميين المتعاقدين على الامتيازات والاتفاقات التي تهم مالية الدولة أو الجماعات العامة مجاراة للأحوال الاقتصادية والمالية في سورية تتعهد الحكومة السورية باحترام الحقوق المكتسبة المنشأة باسم سورية ولحسابها لمنفعة الأشخاص الطبيعية والحكومة الفرنسية .

فلي الشرف بأخذ العلم بهذا البلاغ الكريم .

مراسلة رقم « ٩ »

من رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية
إلى المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

في هذا الحين الذي تسوى فيه العلاقات بين سورية وفرنسا بمعاهدة صداقة وتحالف ، لي الشرف أن أؤكد لفخامتكم أن الحكومة السورية ستحافظ على التعادل النقدي القائم بين العملة السورية والعملة الفرنسية .

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية
إلى رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية

لقد تكرمتم دولتكم فأكدتم لي بكتاب تاريخ اليوم أن الحكومة السورية تحافظ على التعادل النقدي بين العملة السورية والعملة الفرنسية .

فلي الشرف بأخذ العلم بهذا البلاغ الكريم

مراسلة رقم « ١٠ »

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية
إلى رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية

بغية تحديد وضع التبعة الفرنسيين في سورية وبالمقابلة وضع التبعة السورين في فرنسا لي الشرف بإحاطة دولتكم بأن الحكومة الفرنسية مستعدة للتفاوض مع الحكومة السورية لعقد اتفاق إقامة وسيتضمن هذا الاتفاق تأييد الوضع الوقتي المقرر بمرسوم رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٥ نيسان ١٩٣٥ .

ويزاد توضيحاً على ذلك :

١ - إن تبعة كل من الطرفين الساميين المتعاقدين يتمتعون بمعاملة الدولة الأكثر رعاية فيها

يتعلق بمراجعة محاكم الطرف الآخر سواء للمطلبة بحقوقهم أو للدفاع عنها لدى جميع درجات المحاكم المقررة قانوناً.

/ امج٢ ـ أما فيما يتعلق بالدخول والاقامة يستفيد التبعة السوريون في المستعمرات الفرنسية من السلطة الممنوحة لتبعة الدولة الأكبر رعاية.

والحكومة الفرنسية تؤمن هذه المعاملة للتبعة السوريين أشخاصاً طبيعيين أو شركات، ممن هم مقبولون للاقامة في المستعمرات الفرنسية أو الذين يقبلون فيها بعد مع التحفظ بمراعاة القوانين المتعلقة بالنظام العام أو بالأمن أو بالتشريع المحلي.

والحكومة الفرنسية توصي الحكومة التونسية بأن لا توجد بحق التبعة السوريين أشخاصاً طبيعيين أو شركات مقيمة في الأراضي التونسية حق الاستفادة من الحقوق الشاملة لرعايا مختلف الدول مع الاحتفاظ بمراعاة القوانين المتعلقة بالنظام العام وبالأمن وبالتشريع المحلي.

وكذلك يستفيد في سورية تبعة المستعمرات والحمايات من المعاملة الممنوحة لرعايا الدول الأكثر رعاية.

من رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية
إلى المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

لقد تكرمتم فخامتكم فأطلعتموني بكتاب بتاريخ اليوم على الشروط التي أظهرت الحكومة الفرنسية استعدادها للمفاوضة على أساسها مع الحكومة السورية لعقد اتفاق إقامة.

فلي الشرف باعلام فخامتكم أن الحكومة السورية مع موافقتها الحكومة الفرنسية على مضمون هذا الكتاب بأخذ العلم بهذا البلاغ الكريم.

بروتوكول رقم « ٤ »

يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بالدخول في المفاوضة بعد إبرام المعاهدة ليحددا ضمن المهلة المعينة لقبول سورية في عصبة الأمم نظاماً قضائياً مستوحى من اتفاق أول آذار ١٩٣٦ من شأنه التوفيق بين الاهتمام بحماية المصالح الأجنبية والتقدم الذي أحرزته الحكومة السورية في تنظيم القضاء.

والحكومة الفرنسية تؤيد الحكومة السورية تأييداً تاماً ليؤمن وضع هذا النظام موضع التطبيق ضمن المهلة ذاتها.

وإلى أن تنتهي تلك المفاوضة يوضع فور إبرام المعاهدة منهاج إصلاحات تشمل:

١ ـ تطبيق مبدأ وحدة القضاء بجمع المحاكم.

٢ ـ تقليل عدد القضاة الفرنسيين.

٣ ـ تحديد المصلحة الأجنبية بصورة تعالج بها بعض وسائل سوء الاستعمال كالمصلحة الوهمية وتحويل القضايا عن مجراها الطبيعي إلى محكمة أخرى بايجاد مصلحة أجنبية احتيالاً على القانون .

٤ ـ إلغاء اشتراط نقل الصلاحية بين التبعة السوريين .

مراسلة رقم « ١١ »

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية
إلى رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية

كان من حق الحكومة الفرنسية عملاً بمقررات عصبة الأمم أن تطلب من الحكومة السورية المساهمة نفقات تعهد قواها العسكرية وكان من حقها أيضاً التفاهم معها لأجل تسديد جميع النفقات التي تكبدتها الحكومة لتنظيم الادارة ولتنمية الموارد وإجراء الأشغال العامة في سورية .

فأتشرف بأن أخبر دولتكم بأن الحكومة الفرنسية أخذت بعين الاعتبار قرب بلوغ سورية مرتبة دولة تامة الاستقلال، فقررت بمناسبة توقيع معاهدة التحالف أن لاتطالب بدفع هذه النفقات .

وينحصر الاستيفاء بمختلف العقارات والتجهيزات المتنوعة التي تسلم للحكومة السورية وتقدر قيمتها عند التسليم بمعرفة لجنة خبراء حكيمة مختلطة .*

من رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية
إلى المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

تفضلتم فخامتكم وأبلغتموني بكتاب بتاريخ اليوم نيات الحكومة الفرنسية بخصوص النفقات المدنية والعسكرية التي تكبدتها فرنسا في سورية .

وذلك أن الحكومة الفرنسية أخذت بنظر الاعتبار قرب بلوغ سورية مرتبة دولة تامة الاستقلال فقررت بمناسبة توقيع معاهدة التحالف أن لاتطالب بدفع هذه النفقات .

وينحصر الاستيفاء بمختلف العقارات والتجهيزات المتنوعة التي تسلم للحكومة السورية وتقدر قيمتها عند التسليم بمعرفة لجنة خبراء تحكيمية مختلطة .

فلي الشرف بأخذ العلم بهذا البلاغ الكريم .

بروتوكول رقم « ٥ »

عطفاً على الفقرة الرابعة من مقدمة المعاهدة ، يوضح الطرفان الساميان المتعاقدان أنهما ينويان تخصيص السنتين الأوليين من مهلة السنوات الثلاث المشروطة في النص المذكور، لاقامة جميع المؤسسات السورية المعدة لتأمين تسليم الحكومة السورية المسؤوليات التي يؤمنها حالياً ممثل

فرانسا لحساب سورية على أن تخصص السنة التالية من المهلة الآنفة الذكر لتكييف تلك المؤسسات في ممارسة هذه المسؤوليات.

ومن جهة أخرى عطفاً على البر وتوكول رقم« ٢ » يعتبر الطرفان الساميان المتعاقدان أن المفاوضات الوارد ذكرها في الفقرة الثانية منه، يجب أم تقترن بنتيجة في مهلة سنة اعتباراً من تاريخ البدء بتلك المفاوضات والطرفان الساميان المتعاقدان يبذلان منتهى الاهتمام لفتح هذه المفاوضات في أقرب تاريخ ممكن من أول كانون الثاني ١٩٣٧.

وفي حالة عدم افضاء التسوية الناتجة عن هذه المفاوضات إلى وجود هيئة مشتركة فالطرفان الساميان المتعاقدان متفقان على أن تحدد بستة شهور المهلة الاضافية المخصصة لتنظيم الادارات السورية التي ستنقل إليها الاختصاصات الاقتصادية والمالية التي يمارسها حالياً ممثل فرنسا لحساب سورية.

الوثيقة السابعة

من خالد بكداش السكرتير العام للحزب الشيوعي
لحضرة سكرتير الكتلة الوطنية الدائم الأستاذ عفيف الصلح المحترم.

لايخفاكم أن عقد المعاهدة السورية الفرنسية وتأليف الحكومة الوطنية كانا ضربة قاسية على الموظفين الافرنسيين الفاشست الموجودين في سورية، وعلى امتيازاتهموسيطرتهم المطلقة ومطامعها الاستعمارية والشخصية، فرغبة منهم في المحافظة على سيطرتهم من جهة، ونظراً لعدائهم للجبهة الشعبية الافرنسية وحكومة بلوم من جهة أخرى، نشطوا إلى حوك مختلف المؤامرات والدسائس لعرقلة السير والتقدم في العهد الجديد، وإثارة القلاقل والفتن بأمل الوصول إلى منع تصديق المعاهدة في البرلمان الفرنسي، وإظهار الشعب السوري بمظهر شعب غير كفء الارادة نفسه وتمثيل سورية عرضة للفتن في عهد الحكم الوطني، وتخييب الآمال التي عقدها الشعب على هذا العهد.

وغير خاف عليكم ما قامت به هذه العناصر الفاشستية بمعونة الرجعيين المنتشرين بعد في جهاز الحكم من تغذية النعرات الانفصالية التركية بمناسبة ظهور قضية اسكندرون ومسؤوليتها الكبرى في حوادث حلب واللاذقية، وتبعتها المباشرة في حوادث جبل الدروز الأخيرة، التي أظهر الشعب الدرزي تجاهها روحاً وطنية صادقة وإدراكاً عميقاً ورباطة جأش تدعو إلى الاعجاب.

فلأجل قطع دابر هذه المسائل والتخلص من هؤلاء الموظفين ومن نفوذهم والسير بنجاح في العهد الجديد، وتثبيت الحكم الوطني وتحقيق مطاليب الشعب وتنفيذ الاصلاحات التي تفرضها مصلحة الوطن أقترح عليكم أن نبحث معاً الأسس والوسائل التي يمكن أن تكون أسس عمل مشترك منظم بينكم وبيننا لأجل:

أولاً - القيام بمشاريع مشتركة في باريس وهنا ومطالبة حكومة بلوم ووزارة الخارجية الفرنسية بتنظيف جهاز الادارة الفرنسية في بلادنا من الموظفين الفاشست المنوه عنهم واستبدالهم بعناصر

مخلصة للعهد الجديد تتعاون بنزاهة مع الحكومة الوطنية لاجتياز دور الانتقال بسلام.

ثانياً ـ اتخاذ التدابير السريعة التي من شأنها أن تساعد على تحاشي تكرر مثل حوادث جبل الدروز ووضع حد لدسائس مثيريها إلى حين التوفيق في التخلص منها نهائياً.

ثالثاً ـ القيام بمشاريع مشتركة لمطالبة الحكومة الوطنية بتشكيل لجنة تحقيق تدرس السائس والمؤامرات التي يحبكها الفاشست والرجعيون في مختلف المناطق.

رابعاً ـ اتخاذ تدابير ناجعة لأجل وقف دعايات الفاشست الألمان والطليان التي تطغى على بلادنا بطريق بعض الصحف والباعة، وبغيرها من الطرق وبحماية الموظفين الفاشست الافرنسيين أنفسهم.

وفي انتظار جوابكم الذي نأمل أن لايتأخر تفضلوا بقبول فائق احتراماتنا الاخوية.

دمشق في ٣ نيسان (ابريل) ١٩٣٧

سجل في ٥ ـ ٤ ـ ١٩٣٧ رقم

عن سكرتارية الحزب الشيوعي

السكرتير العام

خالد بكداش

الوثيقة رقم « ٨ »

١ ـ بيان فخامة الجنرال كاترو
باسم الجنرال ده غول زعيم الافرنسيين الاحرار

في الوقت الذي تدخل فيه قوات الفرنسيين الاحرار باتحاد مع قوات حليفتهم الامبراطورية البريطانية أصرح بأنني توليت سلطات ممثل فرنسا في الشرق ومسؤولياته وواجباته باسم فرنسا الحرة فرنسا ذات التقاليد المجيدة، فرنسا الحقيقية وباسم زعيمها الجنرال ده غول.

وإني قادم إليكم بهذه الصفة لانهاء عهد الانتداب، واعلان حريتكم واستقلالكم.

وبناء على ذلك ستصبحون من الآن فصاعداً شعباً حراً ذا سيادة وستتمكنون من أن تؤلفوا لأنفسكم دولاً منفردة أو أن تتحدوا في دولة واحدة، وفي الحالتين سيكفل استقلالكم وستكفل سيادتكم بمعاهدة توضح بها العلاقات المتبادلة فيما بيننا. وستجري المفاوضات لعقد هذه المعاهدة بين ممثليكم وبيني في أقرب ما يمكن. وريثما تعقد هذه المعاهدة سيكون موقف بعضنا من بعض موقف الحليف من حليفه متحدين معاً كل الاتحاد في سبيل مثل أعلى واحد وأهداف مشتركة.

أيها السوريون واللبنانيون:

ترون من هذا التصريح أن قوات فرنسا الحرة والقوات البريطانية تدخل بلادكم لاللتسلط على حريتكم بل لتأمينها، وهم يفعلون ذلك لطرد قوات هتلر من سورية وللحيلولة دون جعل منطقة الشرق الادنى(سورية ولبنان) مركزاً يستعمله العدو للهجوم على البريطانيين وعلينا.

ونحن الذين نحارب في سبيل حرية الشعوب، لايمكننا أن نسمح للعدو أن يطغى على بلادكم شيئاً فشيئاً، وأن يفرض رقابته على أشخاصكم ويغتصب أموالكم ويجعل منكم عبيداً أرقاء، ولن نسمح بأن تسلم الشعوب التي وعدت فرنسا بالدفاع عنها إلى أشد المتسلطين الذين عرفهم التاريخ قسوة، ولن نسمح أن نسلم ما لفرنسا من مصالح قديمة في الشرق.

أيها السوريون واللبنانيون الكرام:

إذا استجبتم لندائي وانضممتم إلينا فاعلموا أن الحكومة البريطانية بالاتفاق مع فرنسا الحرة قد تعهدت بأن تبذل لكم جميع المزايا والفوائد التي تتمتع بها البلدان الحرة المرتبطة معها، وهكذا يرفع الحصر عن بلادكم ويتاح لكم أن تنشئوا فوراً علاقات مع البلاد الداخلة في نطاق الجنيه الاسترليني، وبذلك تفتح أمامكم أوسع الامال في تجارة الوارد والصادر وتتمكنون من البيع والشراء بحرية مع جميع البلدان الحرة.

أيها السوريون واللبنانيون الكرام:

لقد أزفت ساعة عظمى في تاريخكم، إن فرنسا بصوت أبنائها الذين يحاربون من أجل حياتها ومن أجل حرية العالم تعلن استقلالكم.

في ٨ حزيران سنة ١٩٤١

الجنرال كاترو

٢ - خطاب فخامة الجنرال ده غول

زعيم فرنسا الحرة في الجامعة السورية بتاريخ ٣٠ تموز ١٩٤١

إذا كان لابد من براهين على الصداقة التي تربط سورية بفرنسا مع بعضهما لم تتأثر في الاحداث المرهقة الأخيرة، بل أن هذه الصداقة خرجت أكثر حياة وأشد قوة من كل وقت وجدت فيه فإن الاستقبال الرائع الذي حفتني به أمس عاصمتكم الفخمة النبيلة مع وجود حكومتكم اليوم محاطة بهذا النفر الكريم من الشخصيات الرفيعة يقدمان البراهين الناصعة على ذلك.

ويظهر لي أن اتفاقاً واضحاً كهذا بالشعور وبالعزائم بين سورية وفرنسا ناتج قبل كل شيء عن أن تفتهما قد ازداد تأكيداً وجلاء في هذه العاصفة التي تجتاح العالم والتي شعرتم مؤخراً في بلادكم بذيولها المؤلمة.

لقد فهمنا جيداً نحن الفرنسيون بأن طبيعة هذه الحرب المستعرة في سبيل الحرية والتطور الذي يطرد تقدماً فيها جعلا من العدل بل من الضروري أن ينشأ نظام جديد لكم في بلادكم السورية وقد رأينا بأن الوقت قد حان لفرنسة بأن تضع الاتفاق معكم نهاية للانتداب وتتفاوض وإياكم في الشروط التي ستتحقق ضمنها سيادتكم التامة واستقلالكم الناجز.

لاحظتم أنتم السوريون بأن تبدلات الأشخاص التي جرت على مشهد منكم في هذه البلاد لم تغير استمرار فرنسا في البقاء وتبين لكم أن هزيمة عسكرية مؤقتة لن تمنع فرنسا من أن تقبض على ناصية الحال مرة أخرى في تاريخها سواء كان من جهة الانتعاش الروحي أو من جهة تحسين

موقفها العسكري.

لا أعتقد أيها السادة بأنه يوجد شعبان كانا في وقت من الأوقات قريبين الواحد من الآخر كما هما عليه شعبانا اليوم، أو أنه يوجد شعبان يتيسر لهما معالجة أمورهما سوية وتنظيم تعاونهما بسهولة أدبية أكثر من التي تجدها اليوم سورية الحرة التي تمثلونها أنتم وفرانسة الحرة التي نمثلها نحن.

ولا أظن بأن الأحداث كانت في زمن من الأزمان ملحة علينا لتضافر عزائمنا وأعمالنا كما هي ملحة الآن، لأننا في حالة حرب وعلى نتيجة هذه الحرب معلقة حرية وحياة جميع الشعوب بما فيها شعبكم وشعبنا.

وإذا أصبح من المبتذل القول أن الصراع الحالي هو صراع عالمي وأخلاقي فذلك لأن هذا القول هو الصواب بل عين الصواب فالملحمة الجبارة القائمة الآن بين الحرية والظلم لاتقبل من حدود سوى حدود الكرة الأرضية ولا تقبل من خاتمة غير الظفر التام لأحد الطرفين المتحاربين

هذا وإنه ليهدد سورية في حرياتها كما يهدد كل دولة من الدول هؤلاء الذين انصرفوا بعزيمتهم لتهديم حرية الغير رغبة منهم في إقامة نظام مبني على القوة والافساد والاستثمار وما هذا النظام إلا شكل جديد للعبودية، ففرنسا أيها السادة ستحول دون ذلك متحدة معكم، كما تحتم عليها واجباتها وسنصل إلى هذه الغاية بفضل القوى التي نملكها في هذه البلاد والقوى التي ستحصل عليها في المستقبل مشتركة في العمل مع حلفائها البريطانيين البواسل الذين لم يدخلوا

ويسرني أن أذكر في هذا الصدد تصريحات حكومة لندن والعهود الشريفة النبيلة التي قطعتها، والتي أكدت بريطانيا العظمى تجردها التام من كل مطمع سياسي في سورية ولبنان وعزمها على احترام مركز فرنسا احتراماً تاماً، هذا وإني لست واثقاً من أن هذا العهد مع ما فيه من تأكيد حاسم يكفي لوضع حد لدعاية العدو أو للاحاديث غير المجدية التي يتبادلها البعض أحياناً هنا وهناك ولكني واثق من أن اتحاد انكلترة وفرنسا التام فيما يتعلق بوجود جيوشهما وعملهما المشترك في بلاد الشرق سيساعد على تقوية هذا التأكيد الذي تشعر به سورية ولبنان بالاحتفاظ بحريتهما وتمام كيانهما القومي ضمن حدود بلادهما التي تمتد من دجلة إلى البحر المتوسط ومن تخوم شرقي الاردن إلى تخوم تركيا، لاأنكر أيها السادة أن هذه الحرب ستكون مديدة الأجل مفجعة الحوادث بيد أنه يمكننا أن نلاحظ من الآن الناحية التي بدأت ترجح إليها كفة القوة أو بالحري كفة القدر.

فأمام الامبراطورية البرطانية التي تزداد تسلحاً وعزماً إلى درجة لم يسبق لها مثيل.

وأمام اميركة التي أعدت للنضال مرافق ثروتها التي لاتنضب.

وأمام روسية التي تنزل بالعدو في هذا الوقت أكبر خسارات أنزلت به حتى الآن.

وأمام الشرق الذي رأى انهيار امبراطورية موسوليني ذلك الشرق الذي يشعر اليوم بأن قوة

إبيرة تحميه .

وأمام فرنسا التي تستعيد قواها العسكرية والأدبية يوماً بعد يوم.

وأمـام ذلـك العـدد الكبير من الأمم الأوربية المجتاحة أراضيها مؤقتاً والتي ما انفكت تحافظ على روح المقاومة محافظة تامة.

فأمـــام كل هذه القـوى لابـد للعـدو من أن يخفق في أمله بالنصر إذا لم يكن قد أخفق في هذا الأمل الساعة التي أكلمكم فيها الآن، ذلك نصيب العدو أما نصيب خصمه هو الذي يمثل أنصار الحرية وقد بدت أمامه طلائع النصر بكاملها في أفق القدر.

أيها السادة : إن شمس النصر ستكون شمس السلام ذلك السلام الذي سيجعل في استطاعة كل شعب وكـل رجـل في العـالم أن يعيش متمتعـاً بالحـريـة متمتعـاً بالطمأنينة ، إن فرنسا وسورية المتحـدتـين اتحـاداً تاماً واللتـين تعمـلان على خدمـة مثـل أعلى واحـد في اليـوم الذي توقعان فيه المعـاهـدات التي سيـوضـع معهـا حد لأكـبر فاجعة عرفها التاريخ ، سيظهر لهما بأن تحالفهما الوثيق وصداقتهما الخالدة كانت في عداد الفوائد التي جنيت من المصائب التي جرتها الحرب.

***

١ ـ كتب فخامة الجنرال كاترو
المندوب الأعلى لفرنسا الحرة في الشرق
إلى فخامة الشيخ محمد تاج الدين أفندي الحسني
المتضمن عرض رياسة الجمهورية السورية على فخامته

دمشق في ١٢ ايلول ١٩٤١

يا صاحب الفخامة :

في البيان الرسمي الذي أذعته في الثامن من حزيران الماضي على أهالي سورية ولبنان باسم الجنرال ده غول رئيس الافرنسيين الأحرار، وفي التصريحات السياسية التي أدلى بها الجنرال ده غول نفسه، قطعت فرنسـا الحـرة فوراً على نفسهـا بالاتفـاق مع حليفتهـا بريطانيا العظمى عهداً بأن تضع حداً للانتداب وأن تمنح سورية نظام دولة مستقلة ذات سيادة وأن تضمن هذا النظام الجديد بمعاهدة.

واليـوم ترى فرنسـا الحـرة أن الوقت قد حان لانجاز هذا الوعد وتحقيق هذا البرنامج، وأول عمـل تقـوم به في هذا الظـرف هو أن تضـع بين يدي شخصية سورية كبرى تتمتع بثقة البلاد مهام وتبعات تنظيم الدولة السورية الجديدة في استقلالها وسيادتها.

ونـزولاً على رغبـة الرأي العام الذي قمت باستشارته بدقة أرى ـ وأنا لاأستهدف إلا صالح

البلاد العام ـ أن فخامتكم هي في الظروف الحاضرة أكثر صفة من أي سواها للقيام بتحقيق هذه المهمة الوطنية الكبرى.

لذلك أقترح على فخامتكم أن تتسلموا مقدرات سورية متخذين لقب رئيس الجمهورية السورية مع الميزات والواجبات المترتبة على هذا اللقب وأن تؤلفوا بهذه الصفة حكومة الدولة في أسرع ما يمكن من الوقت.

وإذا قبلتم هذا الاقتراح ـ وهذا ما أتمناه ـ يمكنكم أن تتأكدوا أن مساعدتي التامة ومؤازرتي لن تعوزانكم.

إني أضم إلى هذا الكتاب البيان الرسمي الذي سأذيعه عند تسلمكم مهام الحكم وهو يتضمن المبادىء التي ستبني عليها فرانسا الحرة سياستها وعلاقاتها مع سورية المستقلة ذات السيادة.

وتقبلوا يا فخامة الرئيس فائق احترامي

التوقيع : الجنرال كاترو

٢ ـ جواب فخامة الشيخ محمد تاج الدين أفندي الحسني

على كتاب فخامة الجنرال كاترو المتضمن قبوله رياسة الجمهورية السورية

دمشق في ١٢ ايلول ٩٤١

يا صاحب الفخامة

لقد تبلغت كتاب فخامتكم تاريخ ١٢ ايلول ٩٤١ بمزيد الغبطة والسرور، فلا يسعني إلا أن أبدي عظيم شكري وفائق امتناني على ما أبديتموه فخامتكم من العطف الأكيد على القضية السورية التي يسرنا جميعاً أن تدخل في حيز الحل في عهد فرنسا الحرة وعلى رأسها ذلك القائد الكبير فخامة الجنرال ده غول.

لقد أثبتت فرنسا مرة أخرى صدق نواياها نحو بلادنا العزيزة وها هي اليوم تحقق ما عاهدتنا عليه في منحنا الاستقلال والسيادة المطلقة التي ينشدها الشعب السوري منذ زمن طويل، فهذا العمل الطيب سيكون دعامة قوية في توثيق عرى الصداقة التي تربط شعبينا منذ أقدم العصور.

هذا وإنني فخور بأن أضم وثيقتكم الهامة إلى وثائق سورية التاريخية وبصورة تحل فيها في المقام الأول، وتلبية لنداء فخامتكم المخلص أبادر بإعلان قبولي للمهمة الخطيرة التي يدعوني الواجب الوطني لأن أتولاها، بالرغم مما يحيق بها من التبعات الخطيرة مستنداً في ذلك إلى مساعدة فخامتكم الثمينة وإلى ثقة مواطني الأعزاء سائلاً المولى أن يسدد خطانا إلى ما فيه خير بلادنا

العزيزة.

كما يسرني أن يقترن اسم فخامتكم المحبوب بهذا العهد الجديد الذي هو عهد الاستقلال ولاغرو فإن تاريخ سورية سيحفظ لكم في طياته ما أسديتم من الخدمات الجلى لقضيتنا الوطنية.

وأختم كتابي هذا بالشكر الجزيل على العواطف النبيلة التي أفصحتم عنها نحو شخصي وأرجو أن يمن الله على فرنسا الحرة وعلى سورية وحلفائها بالخير والصلاح

وتفضلوا ياصاحب الفخامة بقبول أسمى تعظيماتي واحتراماتي الفائقة.

التوقيع محمد تاج الدين الحسني

٣ ـ بيان فخامة الشيخ محمد تاج الدين أفندي الحسني

رئيس الجمهورية السورية إلى الشعب السوري

بني وطني

شاءت الارادة الالهية فدعيت مرة أخرى لخدمة هذا الوطن، فلبيت، ولم أتردد، ولم أحجم، فخدمة الوطن فرض على القادرين من أبنائه لزام على الأكفاء من رجاله.

لقد حقق الله لسورية المحبوبة أمنيتها العظمى، وأتاح لها الفوز بما كافحت السنين الطوال من أجله، وضحت الضحايا الغالية في سبيله، فاعترف حلفاؤنا الكرام بسورية دولة حرة مستقلة ذات سيادة، تدير شؤونها بنفسها، فشكراً لفرنسا الحرة وممثلها صديق سورية العزيز فخامة الجنرال كاترو، وشكراً للحلفاء الكرام على هذه اليد البيضاء التي أسدوها لوطننا والحمد لله على ما وفق وأنعم، وهو وحده المسؤول أن يكلل بالتوفيق أعمالنا. وبالنجاح مساعينا.

بني وطني:

تستقبل سورية اليوم عهداً جديداً، وتستفتح مرحلة مباركة، فأعاهدكم عهداً مسؤولاً بأن أكون للأمة جميعاً وسيكون بابي مفتوحاً لكم جميعاً وتكون حماية القانون والسهر على تنفيذه وإقامة العدل المستقيم شعاري ودثاري، فلاحياة لأمة لاتحترم القانون، ولاتساوي بين أبنائها، وتعدل بين طوائفها، ولقد تألفت حكومة جديدة من صفوة أبنائكم. ومن خيرة رجالكم، أخذت على عاتقها السير ببلادكم في طريق النجاح، وتطبيق الاستقلال، وإقامة الأوضاع الجديدة التي تحتاج إليها في العهد الجديد، وستنص عليها في برنامجها الجديد الذي سينشر قريباً، وأرجو أن يكون محققاً لما ترغبونه، ومنطوياً على كل ما تتطلبونه، وسأعنى في العهد الجديد عناية خاصة بإنشاء علاقات سياسية مع البلدان العربية المجاورة وتوطيد العلاقات الاقتصادية، وتشجيع عنصر الشباب

المثقف، وتدريبه على ممارسة الحكم وإعداده للمستقبل القريب، وسأيهر على تشييد النظام الجديد وأرعاه بدون هوادة ولاتسامح.

بني وطني:

إن الوقت عصيب والدور الذي نجتازه من أشد الاوقات التي مر بها العالم في تاريخه، فأدعوكم إلى التصافي والتآخي وتناسي الماضي، وعقد الخناصر على خدمة وطنكم، فيعطف غنيكم على فقيركم، ويرعى كبيركم صغيركم، ونوحد جهودنا لاسعاد بلادنا، فنثبت للعالم أننا أهل للاستقلال الذي نلناه، ونقيم الدليل مرة أخرى على تسامحنا وصدق وطنيتنا، ونتعاون باخلاص مع حلفائنا لتأييد قضية العدل والانسانية.

وأسأل الله في الختام أن يأخذ بيدي، ويكون عوناً لي، وسنداً، إنه نعم المولى ونعم النصير.

عاشت سورية حرة مستقلة وعاش حلفاؤنا الكرام.

التوقيع: محمد تاج الدين الحسني

نص التصريح الفرنسي

المتضمن إعلان استقلال سورية

أيها السوريون:

في اليوم الثامن من شهر حزيران الماضي عند دخول جيوش الحلفاء بلاد المشرق أذعت عليكم باسم فرنسا الحرة ورئيسها الجنرال ده غول بياناً اعترفت فيه لسورية بصفة الدولة المستقلة ذات السيادة تضمنها معاهدة تحدد فيها علائقنا المتبادلة: وفي نفس الوقت أذاعت الحكومة البريطانية حليفة فرنسا الحرة بالاتفاق معها بياناً اشتركت فيه بهذا العمل السياسي الخطير.

وفي السادس عشر من الشهر الحالي حققتُ مضمون بيان ٨ حزيران ١٩٤١ وحولتهُ من مصاف المبادىء المكتسبة إلى حيز المؤسسات والحقائق الراهنة.

وهكذا فقد أتيح لسورية المستقلة ذات السيادة العهد الذي تتولى فيه مقدراتها.

لقد قبل فخامة الشيخ تاج الدين أفندي الحسني أن ينظم عهد الاستقلال الجديد، وقد عينه لهذه المهمة السامية ما تحلى به من خبرة في الأعمال ومعرفة صميمية للضرورات العامة.

وإني أؤكد له وللأمة السورية النبيلة مؤازرتي ومعاونتي المخلصة.

وسأقوم بهذه المعاونة مستوحياً المبادىء التالية:

تتمتع الدولة السورية بالحقوق والميزات التي تتمتع بها الدول المستقلة ذات السيادة.

ولاتخضع هذه الحقوق والميزات إلا للقيود التي تفرضها حالة الحرب الحاضرة وأمن البلاد وسلامة الجيوش المتحالفة.

ومن جهة أخرى فإن موقع سورية في الواقع كحليفة لفرنسا الحرة وبريطانيا العظمى يستدعي انطباق سياستها انطباقاً وثيقاً على سياسة الحلفاء.

وحيث أن سورية قد دخلت في الحياة الدولية فإنها تنتقل إليها طبعاً الحقوق والواجبات المعقودة باسمها.

ويحق لسورية أن تعين ممثلين سياسيين لها في البلدان التي ترى أن مصالحها تقتضي بهذا التمثيل، أما في سائر البلدان الاخرى فإن سلطات فرنسا الحرة تقدم المساعدة لتأمين الدفاع عن حقوق سورية ومصالحها العامة وحماية التبعة السورية فيها.

ويحق للدولة السورية أن تشكل قواتها العسكرية الوطنية وتقدم لها فرنسا الحرة مؤازرتها التامة لذلك، لقد تعهدت بريطانيا مراراً بأن تعترف باستقلال سورية وستتدخل فرنسا الحرة بدون إبطاء لدى سائر الدول الحليفة أو الصديقة لتعترف أيضاً باستقلال الدولة السورية.

ترى فرنسا الحرة أن دولة سورية تشكل من الوجهة السياسية والجغرافية وحدة لاتتجزأ وأنه من الضروري أن تضمن سلامة كيانها من أية تجزئة كانت، ولذلك فهي ستساعد على توثيق الروابط السياسية والثقافية والاقتصادية التي تجمع بين أجزاء الوطن السوري، وبلوغاً لهذه الغاية سيعدل مندوب فرنسا الحرة العام المطلق الصلاحية النصوص التي تتضمن الأنظمة الخاصة الممنوحة سابقاً إلى بعض المناطق بطريقة تؤمن خضوع هذه المناطق سياسياً إلى السلطة المركزية مع استبقاء الاستقلال الاداري والمالي التي تظهر تمسكها الوثيق به وهكذا وفق بين مبدأ الوحدة السورية وأماني تلك المناطق الخاصة.

ومن المفهوم أيضاً أن ضمانات الحقوق العامة المسجلة في النصوص الأساسية لصالح الأفراد والجماعات تبقى ويكون لها كامل مفعولها.

تتعهد فرنسا الحرة بالتوسط لدى سورية ولبنان لإيجاد وضع أسس للتعاون الاقتصادي بين البلدين ولازالة الصعوبات التي يواجهها هذا التعاون في الوقت الحاضر وهذا الاتفاق الضروري بين بلدين أخوين وبين جارين يجب أن يضمن حقوق الطرفين المشروعة المتبادلة وأن يثبت العلائق بينهما على أساس الثقة المتبادلة.

ومحافظة على استقلال سورية وسيادتها وقياماً بمهمة الكفاح المشترك قياماً موفقاً يتحمل الحلفاء في فترة الحرب أعباء الدفاع عن البلاد، ومن أجل ذلك تضع الحكومة السورية تحت تصرف قيادة الحلفاء لأجل المساهمة في الذود عن أراضي البلاد القوى الوطنية السورية.

كما أن قيادة الحلفاء تتصرف منذ الآن بتجهيزات سورية ومصالحها العمومية لاسيما طرق المواصلات والمطارات وانشاءات الشواطىء وذلك على قدر ما تقضي به الضرورات العسكرية.
وتقضي مهمة الذود عن البلاد بأن يقوم تعاون وثيق في أي وقت كان بين الجنرال القائد الأعلى المندوب العام ودوائر الدرك والشرطة والأمن في الدولة السورية إذ أنه من الواجب الدفاع عن سورية أيام الحرب ليس من أعدائها في الخارج فحسب، بل ومن أعدائها في الداخل.

وبالنظر لاندماج سورية في منطقة الحرب وفي نظام الحلفاء الاقتصادي والمالي يقتضي أن يقوم أيضاً أوثق تعاون بين الحكومة السورية والحلفاء لكي تتأمن في فترة الحرب وفي سبيل المصلحة المشتركة موجبات واحترام جميع التدابير المتخذة لتسيير الحرب الاقتصادية في طريق النجاح وبلوغاً لهذه الغاية يمنح في فترة الحرب أكثر ما يمكن من التسهيلات لتأمين حرية التبادل بأوسع ما يمكن بين سورية والبلاد الداخلة في كتلة الاسترليني، وسورية التي انضمت إلى هذه الكتلة الاسترلينية تتخذ في الحقل الاقتصادي والمالي ولاسيما فيما يتعلق بالقطع (الكمبيو) التدابير اللازمة لتبقى متمشية مع سياسة الكتلة الاسترلينية العامة.
إن الأحكام الواردة أعلاه توفق بين احترام استقلال سورية وسياستها من جهة، ومقتضيات الحرب من جهة ثانية، وهي تستوحي فكرة واحدة هي فكرة وربح الحرب وتأمين مستقبل حر للشعب السوري عن هذه الطريق، وهي تحل المشكلة الفرنسية السورية حلاً منبثقاً عن عزم فرنسا الحرة على عدم تأخير تحقيق الأماني القومية السورية، وتنفيذ وعود الحلفاء بالرغم من الحرب على أنه من الضروري أن يقوم مقام هذا الحل حل نهائي بأسرع ما يمكن على شكل معاهدة سورية فرنسية تكرس استقلال البلاد وتثبته تثبيتاً نهائياً.
لتحيا سورية المستقلة
ولتحيا فرنسا

دمشق في ٢٧ ايلول ١٩٤١

٨ ـ ضبط حفلة اعلان استقلال سورية
في ٢٧ ايلول ١٩٤١

في هذا اليوم السبت الواقع في السابع والعشرين من شهر ايلول ١٩٤١ تجمع جمهور عظيم يمثل جميع طبقات الشعب في سراي الحكومة تحت رعاية حضرة صاحب الفخامة الشيخ محمد تاج

الدين الحسني رئيس الجمهورية وحضرة صاحب الفخامة الجنرال كاترو المندوب العام لفرنسا الحرة الذي كان يحيط به معاونوه وكذلك الوزراء وأعضاء السلك القنصلي والرؤساء الروحيون للطوائف المختلفة وفي وسط مظاهر السرور وهتاف الجماهير تلا فخامة الجنرال كاترو التصريح الرسمي الذي تعترف فيه فرنسا الحرة وحليفتها بريطانيا العظمى باستقلال سورية وسيادتها وقد تلا كذلك نص جواب فخامة رئيس الجمهورية على كتاب فخامة الجنرال كاترو والمرفق بالتصريح المذكور وقد تجلى في هذا الاحتفال شعور الغبطة العام الذي دل على ثقة الأمة وتقبلها واطمئنانها إلى العهد الجديد الذي انبثق فجره هذا اليوم، لقد اعترفت البلاد أخيراً بالجميل وأدركت أن الحلفاء يؤيدون قضيتها.

لقد حرر هذا الضبط إشعاراً بما حدث في ذلك الاحتفال وقد وقعه كل من أصحاب الفخامة والدولة والغبطة والمعالي والسعادة:

محمد تاج الدين الحسني الجنرال كاترو هاملتون

حسن الحكيم رئيس مجلس الوزراء

فائز الخوري وزير الخارجية

الجنرال كوله الكولونيل كاردنر الماجور أوغدن

خريستو فوروس بابا الاسكندرية الكساندروس طحان البطريك الانطاكي

أتابكي قنصل ايران فكرت أوزدوكانجي

حكمت الجاردجي وكيل قنصل العراق جان قدسي قنصل اليونان

ـ خطاب فخامة الجنرال كاترو في مهرجان اعلان استقلال سورية

يافخامة الرئيس:

عندما رفضنا نحن الافرنسيين الاحرار الاندحار ولبينا نداء الجنرال دي غول لمتابعة الكفاح إلى جانب الحلفاء البريطانيين البواسل، لم نرفع سيف فرنسا فحسب بل تسلمنا أيضاً مثلها العليا وروحها وتقاليدها ومهمتها لنثابر عليها وننفذها.

لقد امتزجنا امتزاجاً كلياً بفرنسا التاريخية الباسلة النبيلة الوفية لغيرها ولنفسها، وعرفت فرنسا نفسها فينا بشهادة ما عندنا من ألوف البراهين، كما أن العالم بأسره والشعب السوري الكريم عرفا في فرنسا الحرة وجه فرنسا الحقيقية وروحها.

ففرنسا إذاً فينا ومعنا، لذلك يحق لي هنا أن أظهر ليس باسم فرنسا الحرة فحسب بل باسم فرنسا، ولذلك فالكلام الذي سألقيه يشكل عهداً على فرنسا، فرنسا التي قطعتكم وعداً من واجبي أن أقوم بتنفيذه.

فباسم فرنسا إذاً، وبالاتفاق مع حليفتنا بريطانيا العظمى أعلن رسمياً استقلال سورية وأسلم ياصاحب الفخامة إلى حكمتكم ودرايتكم مقدرات سورية.

وبهذا العمل تؤدي فرنسا واجباً عليها، تؤديه فوراً، كاملاً، دون أن تضمر فكراً مستتراً أو باطلاً، مقدرة أيضاً الضمانات التي اتخذتها بربطها هذا الشعب الكريم إليها برابطة من العدل والصداقة لاتفصم.

إن الاعتراف باستقلالكم كان مستوحى من روح الصداقة والعدل، وتلك الصداقة وذلك العدل سيوحيان أيضاً المعاهدة التي ستضمن الاستقلال وتضع أسس التحالف الثابتة ودعائم العلائق الفرنسية السورية.

وهذا التحالف هو الآن كالأمر الراهن، لأن حوادث الحرب رسمته واقعياً لمدة الحرب ليس بين فرنسا وسوريا فحسب، بل وبين بلادكم وبريطانيا العظمى، وستجد سورية في هذا التحالف الواقعي ضماناً للحفاظ على استقلالها الفتي كما أنها تجد فيه أيضاً موجبات لاب منها.

وهذه الضمانات والموجبات مضافة إلى الاعتراف باستقلالكم سجلت في بيان رسمي موجه الى الأمة السورية سأتلوه على فخامتكم بعد هنيهة تاركا بين يدي فخامتكم نسخة منه لتضم بين وثائق الدولة.

ياصاحب الفخامة: إني أضرع إلى الله عز وجل أن يبارككم ويبارك دولة سورية المستقلة ذات السيادة، وأشكره عز شأنه إذ أنعم علي وأنا الصديق الذي تربطه بكم رابطة صداقة لن تفصم عراها، أن أشترك بهذا الحدث الجليل الذي يتم اليوم.

دمشق في ٢٧ ايلول ١٩٤١

ـ جواب فخامة رئيس الجمهورية

على تصريح فخامة الجنرال كاترو المتضمن اعلان استقلال سورية

ياصاحب الفخامة:

إن العالم بأسره لم يشك قط أن فرنسا الكريمة التي عثر بها الحظ في هذا الصراع لم يفت في

عضدها ولم تطفأ جذوة الحماس التي تتقد في أفئدة أبنائها البررة البواسل الذين تناقلت الأجيال شتى الضروب من فروسيتهم وقوة مراسهم، وقد كان الشعب السوري الذي خبر رجالكم عن كثب يقدر أن هذا العثار إن هو إلا سحابة صيف، لاتلبث أن تبددها رياح حماسكم المتقد، وعندما نهض الافرنسيون الاحرار وعلى رأسهم ذلك القائد ألعظيم الجنرال دي غول وصحبه الأشاوس أيقنا أن ذلك الركود الذي سبق أن نزل بالأمة الحليفة إن هو إلا فترة تجمع أمتكم في خلالها قوتها لتنزل مرة ثانية إلى حلبة الجهاد حاملة لواء البطولة ومشعل الحرية، لتأخذ مقامها الرفيع في طليعة الأمم الحية المناضلة. وها نحن اليوم نرحب بفخامتكم ياعزيزي الجنرال وبجهادكم الميمون ونعلق أسمى الآمال وأعزها على اقتران قضيتكم العادلة بنصر مبين، إن انشغالكم في مواصلة الكفاح في استعادة مجد فرنسا لم يشغلكم عن العناية بالشعب السوري الأبي، فسرتم مع تقاليدكم المأثورة في تحرير الشعوب وإنالتها استقلالها، وأقمتم بأيديكم الكريمة صرح استقلالنا الذي ننشد تحقيقه منذ زمن طويل فأثبتم للملأ أن فرنسا هي دوماً فرنسا السخية التواقة لتحرير الشعوب وتحقيق آمالها الغالية في الاستقلال والسيادة.

انظروا يافخامة الجنرال إلى هذه الوجوه المشرقة بالبشر والحبور، يتضح لكم مدى الأثر البعيد الذي تركه عملكم المشكور في أبناء هذه البلاد، فهذه صفوة القوم حولكم ترمقكم بكل عطف وحنان، وتكبر نبلكم الفياض وعلمكم المأثور، وهي تهتف معي طويلاً بحياة فرنسا الحرة وقادتها العظام وحياة حليفتها بريطانيا العظمى، التي شاءت أن تؤازر صنيعكم هذا بعطفها وتأييدها.

فالعالم يعرف اليوم أن الحلفاء إذا عاهدوا وفوا، وإذا صادقوا أخلصوا في صداقتهم، فالشعب السوري الذي هو جزء من العالم العربي يعلن خالص شكره وجزيل امتنانه للحلفاء ويحبو قضيتهم بكل عطفه وتأييده، أما وقد أعلنتم يافخامة الجنرال باسمكم وباسم حلفائكم استقلالنا وسيادتنا فإننا معشر السوريين سنكون عند حسن ظنكم بنا، وسنقيم دعائم صرحنا المشمخر على أساس العدل والتآخي وتفهم الواجبات والعلاقات الدولية، وسيظهر الشعب السوري أنه خليق بثقتكم جدير بماضيه اللامع وهو لاينسى أن أبناءه حملوا مشكلة الحضارة أجيالاً طويلة أناروا بها ظلمات القرون الوسطى فمن كان هذا شأنه فإن نجاحه مضمون.

إن وثيقة هذا الاستقلال التي شئتم أن تتحفونا بها في هذا اليوم التاريخي المشهود ستحفظ مع اسمكم الكريم في طيات الصدور لافي خزائن الدولة وحدها، ففي هذا ملكتم يافخامة الجنرال قلوب السوريين، وأقمتم روابط قلبية لاتستطيع حوادث الدهر أن تفصم عراها بعد اليوم.

فلتحيا سورية مستقلة

ولتحيا فرنسا
ولتحيا حليفتها بريطانيا العظمى

بيان الحكومة السورية
إلى الشعب السوري الكريم

لقد كانت الأمة السورية في تاريخها الحديث أمة ناهضة مجاهدة، حملت لواء استقلالها وسيادتها، ومازالت تناضل في سبيل إعلائه وتوطيده، حتى كانت الحرب العامة سنة ١٩١٤ فتقدم رجالها وكلهم إيمان بهذا الاستقلال وانضموا إلى الحلفاء وحاربوا في صفوفهم لبلوغ ذلك المثل الأعلى من السيادة والاستقلال، وفي مثل هذا الشهر الفائت من سنة ٩١٨ دخل الحلفاء دمشق وأقاموا فيها حكماً وطنياً ألقوا مقاليده إلى جلالة المغفور له الملك فيصل فنظم عهد الاستقلال ووضع أسسه بمعونة السوريين ثم تتابعت الأحداث بعد ذلك على هذه الأمة المناضلة إلى أن دخلت جيوش الحلفاء دمشق في حزيران الماضي وقطعت فرنسا الحرة باللاتفاق مع حليفتها بريطانيا العظمى عهداً بمنح سورية استقلالها، وإلغاء الانتداب عنها، وما أن انتهت الأعمال العسكربة في سورية حتى نفذ هذا العهد المقطوع، وحول من مصاف المبادىء المكتسبة إلى حيز الانشاء والحقيقة الراهنة، بدعوة حضرة صاحب الفخامة الرئيس محمد تاج الدين الحسني إلى استلام مقاليد الحكم وتنظيم عهد الاستقلال ووضع أسسه بعد مفاوضات دقيقة تعهدها فخامته بحنكة وإخلاص مستهدفاً بذلك تحقيق أماني البلاد القومية.

وعلى هذه القواعد أعلن فخامة الجنرال كاترو باسم فرانسا الحرة بالاتفاق مع حليفتها بريطانيا العظمى تصريح ٢٧ أيلول ٩٤١ فصدق الحلفاء وعودهم لسورية واعترفوا باستقلالها وسيادتها اعترافاً صريحاً قاطعاً فأصبحت منذ هذا التاريخ دولة مستقلة ذات سيادة فالحكومة السورية الاولى في عهد الاستقلال تعلن امتنانها من هذا العمل النبيل وتسجل لفرنسا الحرة بشخص ممثلها فخامة الجنرال كاترو صديق سوريا ولحليفتها بريطانيا العظمي هذه اليد البيضاء.

وقد كان في هذا التصريح بإعلان سوريا دولة مستقلة ذات سيادة فوراً ودون انتظار فترة الانتقال المحفوفة بالمكاره والأخطار مجال تظهر فيه كفاءة السوريين لممارسة هذا الحق كما انه اقر للشعب السوري سيادته القومية في الداخل والخارج.

فالتشريع بعد اليوم لايصدر إلا عن الحكومة الوطنية ولسورية الحق في تأسيس قواها الوطنية عندما تجد من مواردها المالية واستعداد أبنائها مايكفل لها نجاح هذا العمل المقدس.

وسنمارس السيادة الخارجية فوراً فنوفد ممثلين سياسيين إلى البلاد الشقيقة والمجاورة ويتسع نطاق هذا التمثيل السياسي جرياً مع المقدرة المالية والحاجة السياسية.

ولايسعنا إلا إعلان غبطتنا بما تم بشأن محافظتي اللاذقية وجبل الدروز والترحيب بإخواننا الذين جمعت بيننا وبينهم سياسة عادلة محققة لأماني البلاد ونحن على يقين بأن الصلات بين سورية ولبنان ستطبع دائماً بطابع الاخوة والاخلاص وأن قضاياهما ستحل بروح من الثقة المتبادلة والشعور بالمصلحة المشتركة.

أما برنامج الحكومة في أعمالها الداخلية فإن أول ماستصرف إليه عنايتها واهتمامها هو مسألة الاعاشة والتموين فتكافح أزمة الغلاء مكافحة ناجعة فعالة وترجو من المواطنين الكرام أن يؤازروها في هذا الأمر الخطير فيذكر الموسر واجبه الانساني نحو أخيه المعسر فلايستحل مزاحمته على قوته بالاحتكار أو بالاتجار غير المشروع، والحكومة باذلة أقصى جهدها لتوفير الاقوات لجميع الناس على الرغم من الصعوبات التي واجهتها عند اضطلاعها بأعباء الحكم بعد فوات الموسم.

ولايجهل أحد ما لاستتباب الأمن والنظام واستقرار الهدوء من الأهمية لاسيما في أثناء هذه الحرب، وفي البلاد جيوش للحلفاء فالحكومة ستسهر على طمأنينة الشعب وأمنه بعين يقظة حارسة وتدعو المواطنين الى الانتباه والحذر من كل عمل فيه مخالفة للقانون أو تعكير للصفاء.

إننا نعرف ما يشكوه المكلف من الأنظمة المالية وسنعمل على انتهاج سياسة مالية عادلة تتلافى معها أسباب هذه الشكوى قدر المستطاع.

وستسعى الحكومة لازدهار التجارة في البلاد بفتح أبواب التبادل مع الأقطار المجاورة خصوصاً وقد أصبح هذا ميسوراً بانضمام سورية إلى المجموعة الاسترلينية وكذلك سيكون للصناعة شأن كبير في برنامج الحكومة فيبذل الجهد لتسويقها وتقوية الانتاج الوطني. ثم إن للزراعة مكانة لاتقل عما تقدم فسورية قبل كل شيء بلد زراعي تحتاج فيه الزراعة إلى مشاريع كبيرة في الري سوف تدرسها الحكومة وترجو أن تحقق منها قسماً كبيراً. أما الفلاح والعامل وهما ركنا الزراعة والصناعة فإنهما موضع اهتمام الحكومة الدقيق وسينظر في هذه الناحية الاجتماعية نظرة عطف وعدل وإنصاف.

ومع العناية بالصحة العامة ترى الحكومة في مقدمة واجباتها بذل الاهتمام بتربية النشء وتهذيبه على مبادىء قومية صالحة وسيكون للشباب المتعلم رجحان في تولي وظائف الدولة والتوفر على خدمة المصلحة العامة.

وترى الحكومة أن حال الموظف أصبحت تستدعي معالجة سريعة وهي ستنصرف إلى الترفيه عنه بأقرب برهة، وضمن الطاقة المالية.

أما الحريات العامة فهي مصونة في حدود القانون، والحكومة تدافع عنها وتحميها، وتبث روح الديمقراطية الصحيحة بين جميع طبقات الأمة حتى يطمئن كل مواطن إلى أنه ينال في حمى القانون المنزلة التي يستحقها، بكفاءته وجدارته بعد أن يشعر بما عليه من واجب فيؤديه وماله من حق فيطالب به.

وما كان رجال هذه الحكومة ليقدموا على تحمل أعباء الحكم في هذا الظرف العصيب لولا اتكالهم على الله سبحانه وتعالى واعتمادهم على نضج وإدراك المواطنين الكرام الذين يقدرون الظروف السياسية العالمية ويعلمون أن لهذا اليوم ما بعده، وأن هذه الفرصة السانحة ينبغي انتهازها بإقامة الدليل على كفاءة الأمة السورية للسيادة والاستقلال توصلاً لتحقيق جميع أمانيها القومية ومثلها الوطنية العليا وذلك بشد أزر القائمين على الحكم والله الموفق وهو من وراء القصد.

وثيقة ٩

المصالح المسلمة للحكومة السورية

اسم المصلحة	تاريخ توقيع اتفاقها
١ ـ اتفاق تسليم إدارة الجمارك	٣ كانون الثاني ١٩٤٤
٢ ـ اتفاق تسليم مراقبة حصر الدخان	٣ كانون الثاني ١٩٤٤
٣ ـ اتفاق تسليم مصلحة المنارات	٥ كانون الثاني ١٩٤٤
٤ ـ اتفاق تسليم مراقبة الشركات ذوات الامتياز	
ترامواي وكهرباء دمشق	٥ كانون الثاني ١٩٤٤
كهرباء حمص وحماة	
كهرباء حلب	
٥ ـ الاتفاق المالي	٢٥ كانون الثاني ١٩٤٤
٦ ـ اتفاق تسليم مصلحة المعادن والمطاط ومصلحة	
مراقبة السيارات ومصلحة الارصاد الجوية	٤ شباط ١٩٤٤
٧ ـ اتفاق تسليم دائرة الشؤون الاقتصادية للمصالح المشتركة	٤ شباط ١٩٤٤
٨ ـ اتفاق تسليم دائرة الشؤون المالية للمصالح المشتركة	٤ شباط ١٩٤٤
شعبة الخزينة ومصلحة البارود والمفرقعات	
٩ ـ اتفاق تسليم مصلحة الدفاع السلبي	٥ شباط ١٩٤٤
١٠ ـ اتفاق تسليم إدارة الصيدلة	١٤ آذار ١٩٤٤
١١ ـ اتفاق تسليم مصلحة العشائر	٦نيسان ١٩٤٤
١٢ ـ اتفاق تسليم أموال مكتب القطع	١٥ نيسان ١٩٤٤

١٣ ـ اتفاق تنظيم رقابة القطع	١٩ نيسان ١٩٤٤
١٤ ـ اتفاق تسليم دار الآثار	٣ حزيران ١٩٤٤
١٥ ـ اتفاق تسليم دائرة القطع	١٩ نيسان ١٩٤٤
١٦ ـ اتفاق تسليم الرقابة الصحية والبيطرية	٣ حزيران ١٩٤٤
١٧ ـ اتفاق تسليم إدارة حماية الملكية التجارية والصناعية والفنية والأدبية والموسيقية	٣ حزيران ١٩٤٤
١٨ ـ اتفاق تسليم المراقبة العامة للبرق والبريد	٣ حزيران ١٩٤٤
١٩ ـ اتفاق تسليم دوائر الحجر الصحي	٣ حزيران ١٩٤٤
٢٠ ـ اتفاق تسليم رقابة السكك الحديدية والموانىء	٥ حزيران ١٩٤٤

الوثيقة رقم ١٠

سيدي الرئيس سادتي :

لقد وصف حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا بأجلى بيان العوامل التي دعتنا لعقد هذا الاجتماع وذكر بايجاز بليغ صلات الاخاء الدائم التي لاتنفصم عراها بين الأقطار العربية والمؤسسة على قواعد الأصل واللغة والطبائع والتقاليد والآلام والآمال التي يكتفى ببعضها في توثيق الروابط بين الأمم ، فكيف بها مجتمعة متراصة قد اصطبغت بحقائق الحياة وكانت في وحتها المنسجمة المتناسقة ذات شأن كبير في هذا الطريق الأعظم بين الشرق والغرب على شواطىء البحر الأبيض المتوسط .

فالشام التي تحمل إلى هذا الجمع الحافل أمانيها وآمالها لاتزال كما كانت منذ القدم عاملة على خدمة القضية العربية ، قد هيأت نفسها لتقوم بما يتطلبه منها المجموع العربي بايثار واختيار وهي تبذل كل ما تدعى إلى بذله لتحقيق الغاية العظمى التي تسعى وراءها الأقطار العربية لتؤلف وحدة قوية من أجزاء متماسكة في السلم والحرب ، لايستطيع أي جزء منها أن يعيش بمعزل عن صاحبه ، هذه الأمنية هي في مصلحة الدول العربية ، كما أنها من غير شك في مصلحة سائر الدول التي يهمها السلام والأمان في بلاد كانت مصدر حكمة وثقافة وركناً من أركان الحضارة ، هذه الأمنية التي كانت في الماضي ذات صبغة معنوية ، أصبحت الآن حاجة ملحة بعد أن رأينا الظروف التي تكتنف العالم وشهدنا حاجة الأمم إلى التعاون والتضامن كبيرة كانت أم صغيرة ، هذه الأمنية التي تشتمل على مثلها شعوب ودول لاتمت بالروابط التي يمت بها بعضنا إلى بعض ولكنها تريد أن تستمد منها زيادة في القوة والمنعة فإذا كانت لها كذلك فإنها لنا ضرورة من ضرورات الحياة وسبباً من أسباب البقاء .

لواء الوحدة العربية

أيها السادة :

لقد أطل على العالم العربي فجر جديد ، فاستفاق من سابق رقاده وأخذ يعمل على إحياء تراثه العظيم الذي خلفته الأمة العربية في ماضيها الغابر وتاريخها الزاهر ، تحدوه آمال عظيمة ملأت قلوب أبنائه فليس في استطاعة الهيئات الحاكمة إلا أن تكون في أعمالها معربة عن هذه الآمال التي تشتمل عليها جوانح الأمة ، وإنا لنعرب عن آمال الشام التي أوفدتها والتي تهتز أعطاف أبنائها لكل ما هو عربي ، فنتقدم الى العمل المشترك بإخلاص لاشائبة فيه ، ونتطلع إلى كثكب الآمال المشرق بعيون تفيض ثقة ورجاء ، هذه الشام المستقلة في أوضاعها والتي هي ليست مرتبطة بأي عهد أو عقد كما أنها لاتريد أن ترتبط بأي عهد أو عقد إلا بما ترتبط به مع البلاد العربية وتقتضيه مصلحة السلم العام ، وهي تحترم في سياستها آراء كل دولة عربية وأنظمتها وتريد أن تكون عنصر تأليف وتقارب بين الجميع ، وإني لاأجد تعبيراً يصف المهمة التي نتهيأ للقيام بها أفضل من الكلمة البليغة التي نطق بها رئيس جمهوريتنا وهي « أن البلاد السورية تأبى أن يرتفع في سمائها لواء يعلو على لوائها ، إلا لواء واحد وهو لواء الوحدة العربية ، هذه الكلمة التي هي عنوان السياسة التي أوحى بها إلينا رئيسنا وحملتنا إياها أمتنا فيما استوحتناه واستلهمناه من رغائبها .

إن مصر الكريمة تقوم الآن بأداء مهمة خطيرة بالاشتراك مع سائر الأقطار العربية العزيزة التي يشرف عليها أصحاب الجلالة والفخامة والسمو الملوك والرؤساء والأمراء سيسجلها لها تاريخ نهضة العرب الحديثة وقد شاءت المقادير أن تؤدي هذه المهمة في عهد جلالة الملك الذي نشأ في مهد الملك وترعرع في عرشه ، وأصبح اسمه مقروناً بأجا المفاخر وأسماها ، وكذلك في عهد الحكومة التي تستمد قواها من روح الأمة ورغباتها ، وتمد بأبصارها إلى آفاق واسعة مهدت السبيل إلى العمل العظيم الذي نرجو أن يؤتي ثمراته ويكون له أحمد العواقب في تحقيق آمال الأمة التي ترنو إلينا بأبصارها في أرجائها القاصية والدانية .

على المقيمين وممتلكاتهم.

٤ ـ تنظيم أمور الري في نهري دجلة والفرات بصورة دائمية وفي ماهو جار في الدول الأخرى بحيث تستفيد كافة الأقطار التي يمر فيها النهران المذكوران بشكل مضمون وأدق مما هو عليه الآن.

٥ ـ تسليم المجرمين

٦ ـ التعاون الثقافي.

إن الحكومة العراقية على استعداد أن تتفق مع الجمهورية السورية في أي وقت تشاء على الأسس التي سيتم الاتفاق عليها مع الحكومة التركية أو على أسس أوسع وذلك في كافة المواضيع التي ذكرتها آنفاً.

وفيما يتعلق بتنظيم الري في نهري دجلة والفرات فإني أرى من المستحسن عقد اتفاق ثلاثي بين العراق وتركية وسورية وذلك عندما يحين الوقت لذلك، أما الآن فإن العراق مستعد لعقد اتفاقية مع سورية وتركية على انفراد، وإذا حان الوقت لعقد اتفاق ثلاثي فإنه ستشكل لجنة تمثل الدول الثلاثة تكون مهمتها الاشراف على جميع مشاريع الري في النهرين المذكورين من منبعيهما حتى المصب.

إني أقدم لدولتكم مسودة الاتفاقية العراقية السورية والعراقية التركية، وأرجو إحالتها إلى الأخصائيين لدرسها وإبداء الرأي فيها، فإذا حلت محل القبول لدى الحكومة السورية فإني مستعد للتوقيع عليها باسم الحكومة العراقية.

إن من الجدير بذكره أن أنوه لدولتكم بأنه حين عقدت المعاهدة العراقية ـ البريطانية في سنة ١٩٣٠ كان من جملة النصوص التي تضمنتها مبدأ قبول الحكومة العراقية كافة المسؤوليات التي كانت ملقاة على عاتق الحكومة البريطانية قبل سنة ١٩٣٠ ولما استفسر الممثل العراقي من الممثل البريطاني عن ماهية المسؤوليات التي نص عليها في المعاهدة تبين أن هناك اتفاقاً بين الحكومة الفرنسية والحكومة البريطانية(بالنيابة عن العراق) عقد بتاريخ ٢٣ كانون الأول ١٩٢٠ بشأن الحدود بين العراق وسورية، وقد وضع في المادة الثالثة منه نص تضمن تعيين لجنة مهمتها فحص كل مشروع ري يؤدي تنفيذه إلى خفض مياه دجلة والفرات حين يمران في البلاد العراقية.

لقد ظهر من بحث الخبراء العراقيين أن سورية لاتستطيع أن تقوم بمشاريع ري كبيرة إلا في منطقتين الأولى على نهر الخابور والثانية على نهر البليخ. لذلك فإن تأليف لجنة دائمية مشتركة من الفنيين ذوي الاختصاص يكون ذافائدة كبيرة لسورية لاستغلال المياه وتحقيق مشاريع الري النافعة على نهري الخابور والبليخ بصورة لاتلحق أضراراً بالعراق.

هذا فيما يتعلق بالري أما المواضيع الأخرى التي سنبحثها مع الحكومة التركية فإنها لم توضع

بشكلها النهائي وإنما هناك مقترحات من كلا الجانبين ستقوم بالمداولة فيها ووضع صيغ الاتفاقيات النهائية حين سفرنا إلى تركية.

دولة السيد الجابري:

هل نستطيع أن نفهم ما هو الذي حدا بالعراق لهذا الاتجاه الجديد نحو تركيا بهذه السرعة؟!!

فخامة السيد السعيد:

لايخفاكم أن بين العراق وتركية معاهدات واتفاقيات منها معاهدة حسن الجوار ومعاهدة تسليم المجرمين ومعاهدة تجارية وغير ذلك ولما انخرط العراق في سلك عصبة الأمم، طلب إليه أن يعامل رعايا الدول الأجنبية على قدم المساواة، فطلب العراق أن تستثنى من ذلك الدولة العثمانية والأقطار التي انسلخت عنها ومن جملتها سورية ولبنان وفلسطين وغيرها، وكان الغرض من ذلك إقامة علاقات حسنة بين العراق من ناحية وتركية والأقطار العربية من ناحية أخرى، سواء كانت هذه العلاقات اقتصادية أم تجارية أم مالية أم غير ذلك، إذ أن العراق كان ومازال يعتقد أنه من الضروري إقامة تعاون وثيق في شتى الأمور بين الدول العربية والدول الشرقية الأخرى ومنها تركية وايران، وقد كانت هذه السياسة التعاونية موضوع البحث بين المغفور له جلالة الملك فيصل وجلالة المغفور شاه ايران وفخامة المغفور له رئيس الجمهورية التركية وذلك في أثناء زيارة جلالته لطهران وأنقرة، ولم يتحقق هذا البرنامج التعاوني نظراً لوفاة المغفور له جلالة الملك فيصل وانشغال العراق بمشاكله ومن ثم قيام الحرب العالمية الثانية.

ولما وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها وجدنا التعاون بلغ من الاتساع بحيث أنه أخذ يتناول كافة مناحي الحياة فهناك مؤتمرات اقتصادية وثقافية ومؤتمرات الأطباء والمحامين والمهندسين ومؤتمرات للشباب وكثير غيرها. فإذا كان هذا هو الحال بالنسبة للدول المتباينة فيكون من باب أولى أن يقوم تعاون وثيق بين دول تربطها ببعضها كثير من الروابط تمتد إلى أسلاف قديمة، فإذا كنا نحجم عن وضع أسس التعاون عاجلاً فإننا سنندفع إلى ذلك آجلاً بتأثير الاتجاهات الدولية العامة.

لقد كان بودي أن يتم هذا التعاون على يد الجامعة العربية بالنظر لأن المواضيع التي عرضتها هي من أحسن مبادئها التي كنا نصبو إلى تحقيقها بأسرع وقت ولكن التباطؤ في العمل وانشغال الجامعة العربية بأمور أخرى وانصرافها عن هذه الأمور الحيوية هي التي ألجأت الحكومة العراقية إلى تحقيق هذه الغايات مع الدول المجاورة لها وطرق باب الدول العربية والشرقية كل على انفراد.

إن الأمر الذي دعانا إلى البدء في المفاوضات مع الحكومة التركية هو مشاركتها إيانا في الشعور بضرورة إقامة هذا التعاون بأسرع مايمكن واستعدادها لعقد الاتفاقيات عاجلاً على أننا سندع الباب مفتوحاً لشقيقاتنا الدول العربية والدول الشرقية الأخرى للاشتراك معنا في هذا المضمار.

دولة السيد الجابري:

هلا يمكن توجيه الدعوة إلى الدول العربية والاتفاق معها عن طريق الجامعة العربية وإن لم يكن فبصورة انفرادية قبل تركية؟؟

فخامة السيد السعيد:

لقد فكر العراق بتحقيق أمر التعاون في المواضيع الآنفة الذكر عن طريقين، الأول هو مع الدول العربية عن طريق الجامعة العربية، وعلى ما تذكرون أن ميثاق الجامعة العربية بني على المواد المماثلة وبشكل أوسع فعلى أعضاء الجامعة أن يحققوا هذا التعاون. الطريق الثاني هو مع جيرانه وكما بينت ارتباط العراق بميثاق سعد آباد من جهة وكونه عضواً في الجامعة العربية من جهة أخرى، وعليه واجبات قد تختلف عن بعض أقطار الجامعة العربية وليس في هذا أي تعارض بين الطرفين بل إنها متممة لبعضها البعض لاسيما وأن العالم بأجمعه بدا في التعاون المماثل بين أعضاء الأمم المتحدة بمجموعها.

وإذا نظرنا إلى الدول المجاورة للعراق نجدها المملكة السعودية وإمارة شرقي الأردن وسورية وتركية وايران.

فأما مع المملكة العربية السعودية فإن جميع قضايا التنقل عن طريق الحدود والتبادل التجاري فهو مؤمن بطريقة خاصة تتناسب ووضع العشائر وتقاليدهم وكذلك قضايا المواصلات والاقامة والسفر والأمور الأخرى سائرة سيراً حسناً على أسس أملتها الظروف والحاجة وأمر تحسينها يتوقف على رضاء الطرفين.

أما مع شرق الأردن فإلى أن يتحقق استقلالها ويصبح بإمكانه عقد اتفاقيات دولية فليس بالامكان الآن عقد اتفاقات معه.

لم يبق من الدول العربية المجاورة إلا سورية مرتبطة بلبنان وبروابط لايمكن التفريق بينهما والضرورة تقضي بالمداولة وتحقيق هذه الأغراض مع كلتيهما في وقت واحد ولهذه الأسباب قدمنا إلى دمشق ومنها سنذهب إلى بيروت لاجراء المداولات في هذه الأمور.

ثم سنذهب إلى تركية وهي الدولة المجاورة أيضاً للقيام بنفس العمل.

أما ايران فإلى أن يصفو الجو فيها، إذ أنه ليس بالامكان المداولة معها الآن.

إن العـراق سعى سعيـاً حثيثـاً منذ ١٩٣٠ لتحقيق التعاون مع جميع الدول المجاورة والدول العـربيـة فقـد قام بواجبـه على الشكل الأكمل، إلا أنه لم يتمكن من تحقيق هذه الأهداف لأسباب مختلفة، والآن جئت لعرض الأمر على سورية الشقيقة فإن وجدت فيه ضالتها، فإني مستعد لتوقيع الاتفاقيات معها فوراً على أن يكون في هذا خيراً لنا وحافزاً لباقي الدول الشقيقة، ولأني واثق بأن الروابط التجارية وقضايا الاقامة والسفر بين العراق وسورية أقوى مما هي عليه بين الدول العربية الأخرى.

إني لاأتردد في تقديم هذه المقترحات إلى الدول العربية، ولكن التجارب التي مرت بنا حتى المـاضي القـريب لاتشجعني على ذلـك، وأنـا أفضـل الانتظار في تحقيق هذه الأغراض عن طريق الجامعة وقد يصيب نجاحاً دولتكم في التوسط بعرضها على الدول العربية وإني على استعداد تام لمؤازرتكم.

دولة السيد الجابري:

لقد عقدتم قبلاً اتفاقاً ثقافياً مع مصر فهلا يمكن عقد اتفاقات معها ومع غيرها وتقديم هذه المقترحات لمصر وغيرها.

فخامة السيد السعيد:

إن أي مشروع أتقدم به لمصر إذا لم تشعر هي بفائدته فلا يمكن أن ينجح.

دولة السيد الجابري:

هل تقدمتم باقتراح فيما يتعلق بقضايا الاقامة والسفر.

فخامة السيد السعيد:

كلا.

دولة السيد الجابري:

لقد كنتم أنشط الدول العربية في هذه القضايا وإن شخص فخامتكم كان أكثر رجال العرب مجهوداً وتحمساً لاقامة الوحدة العربية فما المانع لتقديم هذه المقترحات لمصر؟!

فخامة السيد السعيد:

إنني أتقـدم لكم بهذه المقـترحـات وسـأتقدم بها إلى حكومة لبنان أيضاً والغرض من ذلك مشاورتكم واستمزاج رأيكم فيما تنوي الحكومة العراقية عمله قبل السفر إلى تركية.

أمـا فيما يخص مصر فإني كما سبق ايضاحه أوسطكم في مفاتحتها، لأن الحكومة العراقية غير مستعدة لتأجيل المفاوضات مع تركية وأخشى أن تلاقي مقترحاتي بعض العراقيل إذا تقدمت بها لمصر.

إني أحسبكم تقرون الروابط التي تربطنا بجيراننا تركية وايران ، والمشاكل المشتركة بيننا والتي
الأمـر في صالحـه ، أمـا إذا كانت بعض البـلاد العـربية لاتشعر بضرورة إقامة مثل هذا التعاون فإن
مصالحها ووضعها الجغرافي لايسمح لها بتجاهل الولايات المتحدة والارتباط معها بمواثيق تضمن لها كيانها واقتصاديتها .

فمثـل العـراق كمثل كندا تربطه بشقيقاته البلاد العربية روابط جد وثيقة ولكنه مع ذلك لايستـطيـع أن يتجاهل مصالحه ووضعه الجغرافي بالنسبة إلى جيرانه تركيا وايران فما زالت تركية تشعـر بضرورة تقوية روابطها مع العراق ، فما عليه إلا أن ينتهز هذه الفرصة ليلبي نداءها مادام الأمـر في صالحـه ، أما إذا كانت بعض البلاد العربية لاتشعر بضرورة إقامة مثلهذا التعاون فإن الوزر كله يقع عليها . وقد أوضحت لدولتكم أن العراق كان ينتهز كل فرصة منذ سنة ١٩٣٠ حتى الآن لحمل الدول العربية على التعاون والتآزر في حقول الحياة المختلفة إلا أنه لم يجد من يلبي دعوته .

دولة السيد الجابري :

يستدل مما تفضلتم به فخامتكم أن هذه الاتفاقيات درست وتهيأت من أمد بعيد فالاتفاقيات تنقسم إلى قسمين منها ما هو ضروري ويمس العراق مباشرة كتنظيم المياه والباقي اتفاقيات عامة تعقد عادة بين جميع الدول ليس فيها من الأسباب ما يقتضي الاسراع والاتجاه الجديد نحو تركية بهذه السرعـة . إنني لاأنكـر الصعوبات التي صادفتكم وتصادفكم إن كان ذلك في العراق أو في خارج العراق وأنتم أول من اشتغل لوحدة العرب فلا أجد مبرراً للاسراع في هذا الاتجاه قبل أن يعمل للتقارب مع الدول العربية .

تفضلتم أن للعراق ظروفاً خاصة تقوم على مجاورتها لتركية وايران ، إنه لايمكن إنكار هذه الـظروف الخاصة كما أن لكل بلد عربي ظروفه الخاصة منكب على تصفيتها ، فإذا كانت الجامعة العربية على قصر مدة تكوينها لم تقم بما تطلبون منها تماماً فتقع المسؤولية على هذه الظروف الخاصة ، التي شغلت كل بلد بظروفـه ، فمصر لها ظروفها بالمعاهدة والسودان وشرق الأردن بالانتداب و فلسطين بالصهيونية وسورية ولبنان بجلاء فرنسا والجيوش الأجنبية وتأمين استقلالها ، ولكن هذا يجب ألا يمنع مطلقاً هذه البلدان أن تنظر بصورة عامة إلى الظروف الخاصة المتعلقة بكل بلد .

تفضلتم عن كندا بأنها لم يمنعها ارتباطها بالامبراطورية البريطانية من أن تنظم صلاتها مع أمريكة بالنسبة إلى مصالحها ، هذا المثل لاينطبق كثيراً على خطة العراق لأن كندا بعد ما كانت جزءاً متـماسكـاً متمركزاً مع بريطانيا توسع بالتحلل من الارتباط ببريطانيا ليأخذ حكمه الذاتي وشكله الاستقلالي ، وأما نحن فبعد تقسيم وتجزئة وبعد ونأي ، عدنا بمسعاكم لتوثيق الروابط للوصول إلى

هدفنا بالوحدة، ومع ذلك فكندا لم تقم بتنظيم أمرها مع أمريكة إلا بعد أن انتهت من تنظيم أمرها مع الامبراطورية البريطانية.

لايمكن التوسع بالشكوى من الجامعة العربية في ماضيها القصير هذا الذي لايمتد لأكثر من سنة، ويجعلكم في تردد لتقديم الاقتراحاتلها واعتبار ذلك حجة للتسلح بها عليها، فأنتم تذكرون أنكم منذ زمن طويل وأنتم تعالجون أمر هذه الاتفاقات مع تركية وغيرها من سنين طويلة.

فإذا وجدتم أن أمد الاتفاقات قد يطول كالجمارك لأنها تحتاج إلى تنسيق في المصالح والحسابات فيمكن تقديم الاتفاقات العامة التي لاتحتاج إلى كثير من الوقت.

فخامة السيد السعيد:

إن الجامعة العربية لم تستكمل حتى الآن الشروط والصفات التي أتمنى من الصميم أن تستكملها في أقرب وقت، فإن لسورية ولبنان مشاكلهما وللجامعة العربية فائدة معنوية لهما لتقويتهما ضد خصومهم، فإن سلاحكم هو الشعور العربي كما أن الدول الكبرى التي لها مصلحة في مؤازرتكم سلاح ثاني وهو الأقوى على ماأعتقد.

لوتفضلتم دولتكم بالرجوع إلى المادة الثانية من ميثاق الجامعة العربية لوجدتم الأغراض التي عقد الميثاق من أجلها واضحة لالبس فيها ولا ابهام، وهي لاتخرج في موضوعها عن المواضيع التي أقوم الآن ببحثها مع دولتكم، (وستلاحظون بأنه قد مر على عقد الميثاق ما يقرب من السنة دون أن تحقق الجامعة العربية غرضاً من أغراضها، وهذا ما يحدو بالعراق إلى اتخاذ التدابير الفورية لتحفظ كيانه ومراعاة مصالحه فإن العالم يسير بخطوات واسعة) والعراق لايستطيع أن يفرط في مصالحه انتظاراً لما ستقوم به الجامعة العربية من مشاريع لايعرف موعد البدء بها والانتهاء منها، وظروفه ومشاكله غير خافية عليكم وإني واثق بأن دولتكم تتفقون معي على أن التعاون بين العراق وجارته على أسس ميثاق الأمم المتحدة لايتعارض مع ميثاق الجامعة العربية بل على العكس يتمشى معها على طول الخط، وقد سبق لكثير من دول الجامعة أن ارتبطت بمواثيق مع دول أخرى ليست طرفاً في ميثاق الجامعة.

إنني أنظر إلى الجامعة نظرة عملية وليست عاطفية، فإن لدينا مع تركية معاهدات واتفاقيات عديدة أملتها علينا ظروف الجوار والمصالح المشتركة، وليس هناك ما يمنعنا من تقوية أواصر الصداقة معها وتوثيقها مازال ذلك لايتعارض مع أهدافها كأمة عربية تنشد التعاون مع باقي دول العالم في إقامة صرح المدنية وتوطيد الأمن.

دولة السيد الجابري:

إنني متفق معكم كل الاتفاق بأن العالم بعد هذه الحرب خاصة يمشي بخطوات واسعة إلى

التعـاون وارتباط راضياً كان أو مكرهاً، ولايستطيع أي بلد كان أن ينفرد أو يعتزل هذا التعاون لاالبلدان الصغـيرة ولاحتى الكبـيرة منهـا، وإني أقـدر ظروفكم ومشاغلكم ولكن يجب أن تقدم مصلحـة البلدان العربية على غيرها، وأن لاتنفرد كل بلد في تصريف أمورها لكي يوثق التعاون وتصبح الجامعة العربية كتلة نافعة لها وتكسب حرية غيرها، ولاأنكر أيضاً أن ميثاق الجامعة لاينكر الاتفاقات التي تخص كل بلد، ولكن ما أجمل لو كانت هذه الاتفاقات معقودة مع البلدان العربية وهذا من أهم أهداف الجامعة العربية التي كنتم أول من عمل لها فخامتكم، لايكفي أن ينظر إلى الجامعة العربية نظرة عملية بحتة بل يجب أن ينظر اليها أيضاً من ناحية العاطفة والحياة لاأن تقوم على شكـل عمـلي وحده ولاعلى شكل عاطفي ومستقل، وكلنا يرغب في أن يقوم في هذا الشرق الأوسط تعاون وثيق يسهل أحسن الصلات بين الجامعة العربية وبقية بلدان الشرق الأوسط ولكن لأجل الوصول إلى هذا التعاون يجب أن نكون البيت أولاً في الداخل وهو الجامعة العربية، والذي منعني أن لايكون هنالك شعور بأن العراق يريد أن ينفرد بعقد اتفاقيات بعيداً عن الجامعة.

فخامة السيد السعيد:

إنني أؤكد لدولتكم بأن العراق لايفكر مطلقاً بالانفراد بعقد اتفاقيات مع أية دولة، ولكن أعتقد بأن عقد الاتفاقيات مع الدول العربية يتطلب وقتاً طويلاً، والعراق لايريد أن يؤخر عقد الاتفاقيات مع تركية بالنظر للأسباب التي سبق بسطها، كما أنه على استعداد تام لعقد الاتفاقيات مع أية دولة عربية ترغب في ذلك على الفور، وأود أن أوضح لدولتكم بأن العراق غير مستعد لقبول موافقة أية دولة عربية على التوقيع على أية اتفاقية معلقة ذلك على شرط توقيع كافة أو بعض دول الجـامعة العربية إذ أن في ذلك تأخيراً لايبرره وضع العراق وضمان مصالحه، فضلاً عن أنه يشل مشاريعنا الحيوية من جراء الأخذ والرد وضياع الفرص المؤاتية.

دولة السيد الجابري:

إنني لم أقصد بكلامي أنني لاأريد أن أعقد مثل هذه الاتفاقيات بخاصة وأن ميثاق الجامعة يشجع على مثل هذه المواضيع، ولكن بالنسبة إلى الأهداف التي ترمي إليها وبالنسبة إلى أن البلاد العربية لاتجد مانعاً في عقدها، إني أرغب في التقريب بين كل البلدان العربية وخاصة مع العراق الذي يشعر بأن عرض الاقتراح عليها من قبله لايلاقي التشجيع مع أنكم سبق وعقدتم اتفاقاً مع اليمن ومصر، وأن أمر المواصلات الذي سيزداد بينكم وبين بقية البلدان العربية غير المجاورة لكم يوجب الاسراع بعقد هذه الاتفاقيات، خاصة مواصلاتكم مع مصر ومع المملكة العربية السعودية ستزداد، وإني أرى الاتفاق مع البلدان العربية جميعاً ضرورياً.

واسمحوا لي أن أصارحكم بأنني لاأريد أن أجعل موقف سورية تحت الشبهة والشكوك فيه

من قبل كل بلد عربي وبالنسبة للجامعة العربية ، أما رغبتكم في توسطنا فهذا شرف لنا لانتأخر عنه ولكنني أرجح أن يكون هذا الاقتراح من قبل العراق ونحن نؤيده توثيقاً للروابط بين البلدان العربية .

فخامة السيد السعيد :

عندما تشكل الوزارة العراقية الجديدة سأطلب إليها تقديم المقترحات إلى الدول العربية كل على انفراد، على أن لاتتأخر الحكومات العربية في عقد الاتفاقيات بحجة أن البلاد العربية يجب أن تعقدها صفقة واحدة .

إن اتفاقية الري تهمكم لذلك فإني أقدم لدولتكم مسودة الاتفاقية عراقية ـ سورية وأخرى لاتفاقية عراقية ـ تركية وأرجو درسها واستطلاع رأي الأخصائيين فيها وذلك تمهيداً لتوقيعها إذا حازت رضا الحكومة السورية ، أما المواضيع الأخرى فإنها ماتزال بشكل مقترحات كما سبق أن أوضحته، وسأفاوض الحكومة التركية بشأنها، فإذا وضعنا الصيغ النهائية لها فإني سأعرضها عليكم .

دولة السيد الجابري :

إنني سأدرس هذه المبادىء للمشاريع المذكورة ومشروع اتفاقية تنظيم المياه الذي سلمتمونا إياه، وسيكون هذا الاتفاق الانكليزي الفرنسي القديم موضوع دراسة بالنسبة لما تفضلتم فخامتكم وأبديتم رأي جيرانكم فيه على أننا لانستطيع الاستفادة إلا من البليخ والخابور .

فخامة السيد السعيد :

قد يكون من المستحسن أن أحيط دولتكم علماً بأني كنت في شهر تموز ١٩٤٠ توسطت شخصياً بعرض مقترحاتنا التي نحن بصددها على الحكومة المصرية للاتفاق عليها بين العراق ومصر وتركية وكان آنذاك رفعة علي باشا ماهر رئيساً للوزارة فأخبرني بعد مرور بضعة أيام بأن رفعته عرضها على جلالة ملك مصر وبعض زملائه وقد استحسنوها إلا أنهم طلبوا إرجاء المداولات بشأنها حتى تنتهي الحرب ، وقد انتهت الحرب وانصرفت مصر إلى أمورها الخاصة دون أن تتعرض لهذه المشاريع حسبما وعدت .

وقد انتهى الاجتماع الأول في الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر بعد أن تم الاتفاق على صيغة البلاغ الرسمي الذي قررت الحكومة السورية إذاعته وهذا نصه :

« حضر صاحب الفخامة السيد نوري السعيد رئيس الأعيان(الشيوخ) إلى دمشق بالطائرة الساعة الواحدة بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ٥ شباط ١٩٤٦ قادماً من عمان فاستقبل بمجالي الترحيب والاكرام وحل ضيفاً كريماً على الحكومة السورية في نزل اوريان بالاس وقام بزيارة حضرة

صاحب الفخامة رئيس الجمهورية السورية في الساعة السادسة من نفس اليوم وتناول العشاء
بصورة خاصة مع رئيس الوزراء في نزل اوريان بالاس

١ ـ اجتمع صاحب الفخامة السيد نوري السعيد مع رئيس الوزراء في قصر وزارة الخارجية في الساعة العاشرة من صباح يوم الأربعاء الموافق ٦ شباط ١٩٤٦ وتباحثا في كثير من المسائل التي تهم البلدين خاصة والبلاد العربية عامة وكانت وجهات النظر متفقة تماماً.

وقد اطلع فخامة السيد نوري السعيد رئيس الوزراء بصورة خاصة على مهمة الوفد العراقي في تركية وهي تنحصر بالعلاقات بين تركية والعراق.

سعد الله الجابري رئيس الوزراء ووزير الخارجية

الفريق نوري السعيد

رئيس مجلس الأعيان ورئيس الوفد العراقي

نصادق على أننا قابلنا هذا المحضر مع المسودة الأصلية فوجدناه مطابقاً ولأجله وقعنا عليه.

خليل ابراهيم

الملحق بوزارة الخارجية وسكرتير الوفد العراقي

وليد ماجد

الملحق بوزارة الخارجية وسكرتير الوزير

الوثيقة رقم « ١٢ »

بيان ملكي

سورية الكبرى والاتحاد العربي

قل هذه دعوة الحق

« ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وأنت خير الفاتحين »

(قرآن كريم)

أيها الشعب العزيز:

أما وقد أعربت مملكتنا الأردنية الهاشمية وسائر الدول العربية الكريمة عن رأي العرب جميعاً في قضية فلسطين العزيزة (الجزء الجنوبي من بلاد الشام) وأدلينا جميعاً بحججنا الواضحة في مواجهة لجنة التحقيق الدولية وأجمعنا أمرنا على مطاليب واحدة قوامها استبعاد التقسيم وإلغاء الانتداب واستقلال فلسطين على أساس (ديمقراطي) ووقف الهجرة اليهودية وقفاً تاماً فقد وجب علينا أن نواصل جهادنا المشترك لدعم ما أدلينا به بتحقيق وحدة بلادنا وبالتمكين للقدرة القومية في الديار الشامية، والهلال الخصيب تمكيناً مؤيداً ليس بالأقوال فحسب بل بالأفعال أيضاً عامدين في حدود الامكانيات المشروعة لمحو ما ترتب على الانتدابات الأجنبية الزائلة من آثار التجزئة المجحفة بحقوق بلادنا الشامية ومصالحها المشتركة بعد أن أصبح هذا الأمر حقاً من حقوقنا الخاصة لايحق لغير الأقاليم السورية أن تتدخل فيه دولياً وقومياً.

أيها الشعب العزيز:

ها إن دعاة التفرقة والقطيعة والانفصال مازالوا يبيتون بالأراجيف والاجحاف لدعوة ميثاقنا المشترك ثم مازالوا يقيمون من شكل الحكم الطارىء على الجزء الشمالي من الوطن العزيز عقبة

	كمال أسعد الكنج	درزي
حمص وضواحيها	هاني السباعي	مسلم
	عدنان الاتاسي	مسلم
قضاء الرقة	خلف الحسان	مسلم
	رشيد السويد	مسلم
	شوح الاحمد البوران	مسلم
	عبد السلام العجيلي	مسلم
قضاء البوكمال	عثمان المرعي	مسلم
الحسكة	عبد العزيز المسلط	مسلم
	لطفي الحاج الحسين	مسلم
قضاء القامشلي	حسن حاجو	مسلم
	عبد الباقي نظام الدين	مسلم
	عبد الرزاق الحسو	مسلم
	الياس النجار	سريان أرثوذكس
قضاء الدجلة	عبد الكريم ملا صادق	مسلم
مدينة حلب	رشدي الكيخيا	مسلم
	عبد الوهاب حومد	مسلم
	مصطفى برمدا	مسلم
	ناظم القدسي	مسلم
	أحمد الرفاعي	مسلم
	أحمد قنبر	مسلم
	معروف الدواليبي	مسلم
	وهبي الحريري	مسلم
	يوسف اليان	روم كاثوليك
	رزق الله أنطاكي	روم أرثوذكس
	عبد الله فتال	أرمن أرثوذكس
	فرحان جندلي	مسلم
	فيضي الاتاسي	مسلم

	محمود سويدان	مسلم
	مسلم حداد	روم أرثوذكس
	عيسى السرياني	سريان أرثوذكس
	عيسى اليونس	مسلم علوي
حماه وضواحيها	أكرم الحوراني	مسلم
	عبد الرحمن العظم	مسلم
	محمد السراج	مسلم
	محمود الشفقة	مسلم
	أديب نصور	روم أرثوذكس
قضاء السلمية	سليمان العلي	مسلم اسماعيلي
قضاء درعا	محمد المفلح	مسلم
	مصطفى الدخان	مسلم
قضاء ازرع	محمد خير الحريري	مسلم
	محمد يوسف أبو رومية	مسلم
قضاء الزوية	أحمد الحسين	مسلم
قضاء دير الزور	توفيق الهندي	مسلم
	راغب البشير	مسلم
	محمد العايش	مسلم
	محمد الفتيح	مسلم
قضاء الميادين	صالح الخريب	مسلم
	عبود الجدعان الهفل	مسلم
	رشاد برمدا	مسلم
قضاء عين العرب	بوزان شاهين	مسلم
	مصطفى شاهين	مسلم
محافظة اللاذقية وقضاؤها	أسعد هارون	مسلم
	نديم شومان	مسلم
	محمد سليمان الاحمد	مسلم علوي
قضاء جبلة	جمال علي أديب	مسلم

كأداء ليحولوا دون وحدة الوطن أو اتحاده وهم يعلمون حق العلم أن شكل الحكم حق من حقوق الأمة، لايستأثر بفرضه على البلاد الواحدة شخص أو حزب أو اقليم كما يعلمون حق العلم أن شكل الحكم في الدولة « السورية الكبرى » مازال قائمًا في قرار الجمعية التأسيسية الأولى أي المؤتمر السوري العام. محمولاً على استفتاء دولي وعلى الادارة القومية العامة وأن نظاماً جمهورياً اقليمياً أوجدته التجزئة الاستعمارية وقام تحت انتداب فرض بالقوة لن ينسخ ميثاقاً قومياً مشتركاً قد انبثق عن ارادة الشعب بكامله وفي هدى حريته التامة.

بل إن نظام الدولة السورية الكبرى مازال منوطاً بارادة الأمة، فإما رجوع إلى الأصل أو استفتاء جديد.. ومجلس تأسيسي واحد يضم ممثلي الأقاليم السورية جميعاً فيضع دستور الدولة الموحدة أو الدول الاقليمية المتحدة بمحض اختياره وعلى مقتضى حق تقرير المصير وفي ضوء الحرية المضمونة المأمونة، إلا أن « الأردن » واصل دعوته الحرة إلى الوحدة الشامية والاتحاد العربي مستمسكاً في هذه الدعوة الفاضلة والقضية العادلة بالأصل وهومع احتفاظه بكامل حقوقه المشروعة لن يقيم أية عقبة شكلية في سبيل الوحدة والاتحاد محتكمًا في هذا إلى إرادة الأمة مجتمعة لامتفرقة، وغير ناكل ولامتراجع عن خيار ترك لبنان.

أيها الشعب العزيز:

ليس ما ندعو إليه مجرد كلمة بل هو أمل منشود وحقيقة آتية، وإن الضمير القومي يحزنه أن يقول قائل بأن ميثاق الجامعة العربية يوجب المحافظة على الوضع القائم في البلاد العربية، أي يوجب شل حركة التطور العربي بالمحافظة على التجزئة التي بيتها الاستعمار الأجنبي لغير مصلحة الشام بل لغير مصلحة العرب جميعاً، إلا أن في مثل هذا القول لخروجاً عن ميثاق الجامعة وتحطيمًا لأهدافها العليا، وإنه ليحفزنا إلى الجهر من غير لجلجة أو جمجمة، لأن مبادىء الثورة العربية التحريرية المنبثقة عن الوجدان القومي والمكتوبة بدمع العرب ودمهم مازالت مهوى هوى العرب جميعهم، مؤمنين بأن الشام وهي مازالت مقطعة الأوصال والأرحام لم تصدر على تمزيقها وسد طريقها مثبتة في الحق وعيها مضاعفة في الله سعيها.

أيها الشعب العربي العزيز:

إلا أن الجهد بحق الوطن هو الحق في كل زمان ومكان، وإنه لمن هذا الجهر أن تنادى الأقاليم الشامية أو حكوماتها الرسمية إلى عقد مؤتمر قومي تمهيدي يقرر الأمور التالية:

١ ـ وضع تصميم الوحدة أو الاتحاد السوري موضعياً وفي حدود المواثيق الدولية والأماني القومية والمصالح الاقليمية المشتركة.

٢ ـ اعتبار الوحدة أو الاتحاد السوري قضية خاصة بالدول السورية الاقليمية وبارادة الشعب

السوري وحده، وفي حدود وطنه الكامل جغرافياً وتاريخياً وقومياً.
٣ - وضع التحفظات الضامنة براءة الوحدة أو الاتحاد من كل ما ينقص الحقوق القومية الاستقلالية المكتسبة دولياً في حدود ميثاق الأمم المتحدة.
٤ - تحديد مركز فلسطين من الوحدة أو الاتحاد السوري على الوجه الذي يوقف خطر الصهيونية وقفاً تاماً.
٥ - دعـوة الحكـومـات السورية الاقليمية إلى اتفاق مشترك ينتهي إلى عقد جمعية عمومية(مجلس تأسيسي) تضم ممثلي الأقاليم السورية جميعاً لوضع دستور الدول على أساس الوحدة أو الاتحاد في ضوء التصميم المقرر.
٦ - التنادي حال قيام الدولة السورية الكبرى إلى الاتحاد العربي العهدي في الهلال الخصيب(الشام والعراق) تحقيقاً لما رسمته مبادىء الثورة العربية التحررية وأوجبه ميثاق ٨ آذار وأفسح له السبيل ميثاق جامعة الدول العربية.

هذا ما ندعو إليه ونعمل على تحقيقه لانبغي من أجله إلا وجه الله الكريم ومستقبل العرب العظيم، وإنه الحق المبين، وليأتينكم نبأه بعد حين.

عمان في ٧ رمضان المبارك ١٢٦٦
الموافق ٤ آب سنة ١٩٤٧

الوثيقة رقم « ١٣ »

إن رئيس الجمهورية

بناء على الدستور

وبناء على قانون الانتخابات النيابية رقم ٣٢٥ تاريخ ٢١ أيار ١٩٤٧ ولاسيما المادة ٤٦ منه.

وبناء على المرسوم المؤرخ في ٢٨ أيار ١٩٤٧ رقم ٧٠٨ وتاريخ ١٠ تموز ٩٤٧ المتضمن تحديد موعد الانتخابات التكميلية.

وبناء على المرسوم رقم ٥٨٨ المؤرخ في ٥ حزيران ٩٤٦ المتضمن تحديد عدد المقاعد النيابية وتوزيعها على الدوائر الانتخابية والطوائف وتعديلاته

وبناء على محاضر الانتخابات التي وضعتها اللجان المنصوص عليها في المادة ٤١ من قانون الانتخابات رقم ٣٢٥

وعلى اقتراح وزير الداخلية

يرسم ما يلي

مادة ١ ـ بمقتضى الانتخابات النيابية الجارية ووفاقاً لأحكام المرسومين رقم ٥٥٠ تاريخ ٢٨ أيار ١٩٤٧ ورقم ٧٠٨ تاريخ ١٠ تموز ١٩٤٧ يعتبر السادة المدونة أسماؤهم أدناه نواباً اعتباراً من ١٨ آب ١٩٤٧

الدوائر الانتخابية	أسماء النواب	الطوائف
دمشق ـ المركز والضواحي	جميل مردم بك	مسلم
	زكي الخطيب	مسلم
	سامي كبارة	مسلم
	سعيد الغزي	مسلم

	محمد آقبيق	مسلم
	محمد مبارك	مسلم
	منير العجلاني	مسلم
	نوري ايبش	مسلم
	نوري الحكيم	مسلم
	أحمد الشراباتي	مسلم
	صبري العسلي	مسلم
	لطفي الحفار	مسلم
	نسيب البكري	مسلم
	حبيب كحالة	روم أرثوذكس
	جورج صحناوي	روم كاتوليك
	فريد أرسلانيان	أرمن أرثوذكس
	فارس الخوري	الأقليات غير الممثلة
	وحيد مزراحي	اسرائيلي
قضاء دوما	فخري البارودي	مسلم
	فرزت المملوك	مسلم
	يونس الخنشور	مسلم
قضاء القلمون	ابراهيم طيفور	مسلم
	عبد السلام حيدر	مسلم
قضاء القطيفة	محمد محمود دياب	مسلم
قضاء الزبداني	فيصل العسلي	مسلم
قضاء الجولان	عادل أرسلان	مسلم
	فاعور الفاعور	مسلم
قضاء وادي العجم	عادل العجلاني	مسلم

	عثمان حسن اسبر	مسلم علوي
	عزيز الكنج	مسلم علوي
قضاء بانياس	ابراهيم ناصر الحكيم	مسلم علوي
قضاء طرطوس	رياض عبد الرزاق	مسلم
	أنيس محمد اسماعيل	مسلم علوي
قضاء تلكلخ	محمد سعيد درويش بلال	مسلم علوي
	خليل دعاس الجرجس	روم أرثوذكس
قضاء صافيتا	علي ملحم رسلان	مسلم علوي
	منير العباس	مسلم علوي
	شفيق بيطار	روم أرثوذكس
قضاء الحفة	نوري بازيدو	مسلم
	أحمد علي كامل	مسلم علوي
قضاء مصياف	جهاد الهواش	مسلم علوي
	محمد جنيد	مسلم علوي
عشائر البدو الرحل	فواز الشعلان	بادية الشام بما فيها الحسنة
	تامر طراد الملحم	بادية الشام بما فيها الحسنة
	لطيف غنيمة	سريان كاثوليك
	لويس هندية	أرمن كاثوليك
	جبران غزال	موارنة
	ديكران جيرجيان	أقليات غير ممثلة
قضاء جبل سمعان	حبكي المحمد الحبكي	مسلم
	عبد العزيز حلاج	مسلم
	محمد الاسود	مسلم
	محمد محمود البركات	مسلم
قضاء ادلب	حكمة الحكيم	مسلم
	عبد الحميد الدويدري	مسلم

القضاء	الاسم	
	غالب العياشي	مسلم
قضاء المعرة	حكمة الحراكي	مسلم
قضاء جسر الشغور	نجدت النجاري	مسلم
قضاء اعزاز	أنور ابراهيم باشا	مسلم
	حسن الجابري	مسلم
قضاء جبل الاكراد	خليل سيدو ميمي	مسلم
	عارف الغباوي	مسلم
قضاء الباب	أسعد درويش	مسلم
	عبد القادر رحمو	مسلم
قضاء منبج	عبد الرحمن الصائغ	مسلم
	محمد الغانم	مسلم
قضاء جرابلس	زكي المدرس	مسلم
قضاء حارم	عبد القادر برمدا	مسلم
	هايل السرور	عشائر جبل الدروز
	راكان المرشد	بادية تدمر
	نواف الصالح	بادية حلب
	عبد الابراهيم	بادية حلب(الموالي)
	مجحم ابن المهد	بادية دير الزور(فدعان الولد)
	عبد العزيز الكميشيش	بادية دير الزور(فدعان الخرسا)
	ميزر عبد المحسن	بادية الجزيرة(شمر الزور)
	دهام الهادي	بادية الجزيرة(شمر الخرسا)

مادة ٢ ـ ينشر هذا المرسوم ويبلغ من يجب لتنفيذ أحكامه.

دمشق في ٢٠ رمضان ١٣٦٦ ٧ آب ١٩٤٧

صدر عن رئيس الجمهورية شكري القوتلي

وزير الداخلية جميل مردم بك

الوثيقة رقم ١٤

صاحب الدولة القائد العام للجيش والقوات المسلحة

رئيس الوزراء

طالعنا بمنتهى الدقة والامعان مشروع الاتفاق الذي عقد بتاريخ أول ايلول عام ١٩٤٧ بين الحكومة السورية وشركة الأنابيب عبر الدول العربية، وهذه الشركة معروفة باسم (التابلاين) وقد رأينا أن نبدي بعض الملاحظات بهذا الشأن.

ملاحظة عامة

إننا ممن يحثون على التعاون الوثيق مع كل بلد، عربي وأجنبي، يضمر لنا الخير والولاء، على ألا يمس هذا التعاون السيادة القومية بشكل من الأشكال.

غير أنه يتضح من مطالعة مشروع الاتفاق المتقدم الذكر، أن هناك دولة ستحل ضمن دولة أخرى، فقد جاء في مقدمة الاتفاق أنه يحق للشركة أن تقوم بالانشاءات التالية:

مطارات، سكة حديد فوق الأرض وتحتها، خطوط برقية وتلفونية، أجهزة لاسلكية وأعمال أخرى، هذا علاوة على الانشاءات الفنية المتعلقة بتنفيذ المشروع كمد الأنابيب وإقامة محطات للمضخات ومعامل ومخازن، وصهاريج لخزن الماء والزيت، وجسور ومساكن للمستخدمين ومستشفيات.

ومن البديهي أن إنشاء المطارات والمحطات اللاسلكية، والسكك الحديدية فوق الأرض وتحتها يمس مباشرة السيادة القومية، إذ يتعذر على الحكومة أن تراقب مراقبة دقيقة فعالة كل ما يمكن أن يجري في أراضيها من شؤون.

ولهذا نرى عدم التوسع في منح الصلاحيات التي تطلبها الشركة، والتي لاتمت بصلة إلى المشرق نفسه.

بعض الملاحظات من الناحية القانونية

الملاحظة الأولى:

جاء في المادة الرابعة أن الحكومة ستتقاضى جزءاً من الألف ونصف الجزء(من الليرةالاسترلينية) عن كل طن من الزيت يمر بأراضيها، عبر الصحراء السورية على ألا تقل هذه الحصة عن عشرين ألف ليرة سنوياً.

ولقاء ذلك تنزل الحكومة عن ضريبة التوريد أو ضريبة المرور(الترانزيت) وعن جميع الرسوم المالية مهما كان نوعها التي يمكن أن تترتب اعتيادياً عن المواد التي ستخرجها الشركة، ومن المعلوم قانوناً أن الضرائب تفرض خاصة على المشاريع التجارية والصناعية، ولايجوز أن يعفى منها إلا المؤسسات التي تقوم بخدمة عامة، والتي لها طابع خيري أو انساني.

ولاريب أن مشروع التابلاين هو مشروع تجاري بحت، والشركات التي تمارس هذا العمل تعد من أقوى شركات العالم مالياً وهي:

ستاندارد أويل كومباني أوف كاليفورنيا

ستاندارد أويل أوف نيوجرسي

سوكوتي فاكريم أويل كومباني

تكساس كومباني

وعليه فليس من مصلحة الدولة أن تتناول مبلغاً ضئيلاً كالمبلغ المحدد وقدره عشرين ألف ليرة انكليزية سنوياً لتنزل عن ضرائب قد تبلغ أضعاف أضعاف هذا المبلغ.

***

الملاحظة الثانية

جاء في المادة الخامسة أنه يحق للشركة أن تستورد ما تشاء من البضائع، دون أي رسم جمركي أو أي رسم آخر، وأن تصدر تلك البضائع - إذا فاضت عنها - دون قيد ولاشرط، وفي جميع الأوقات أي ليلاً ونهاراً.

كما وأنه يحق لها أن تشتري من الأسواق المحلية ماترغبه من البضائع على أن تستورد بضائع مماثلة لها وتسلمها إلى التجار المحليين، دون دفع أي رسم كان.

ولاشك أن هذا الاستثناء العام والشامل سيخلق كثيراً من المشاكل المالية، لأنه يتعذر على الحكومة القيام بالمراقبة الدقيقة اللازمة، لمعرفة البضائع وكيفية استعمالها.

أما إعفاء البضائع التي تستوردها الشركة، من كل رسم أو ضريبة، فليس هناك ما يسوغه من الناحية القانونية كما سبق وأشرنا إلى ذلك، لأن فائدة هذا المشروع لاتعود على البلاد السورية

فحسب، بل على جميع بلاد العالم.

ولهـذا فلابأس من أن يزاد سعر البيع بنسبة الرسوم التي ستدفع، ولاسيما أن المبلغ الأدنى المحدد للأرباح، التي ستجنيها الحكومة السورية لايتجاوز عشرين ألف ليرة انكليزية سنوياً، وهو مبلغ ضئيل بالنسبة لفخامة المشروع وللأرباح الطائلة التي تغنمها شركات الزيوت المعدنية، وقد أصبحت ثرواتها تضاهي ميزانيات الدول.

ومما لاشك فيه أن سورية بحاجة قصوى إلى زيادة وارداتها، لتتمكن من تحقيق ما تصبو إليه من الأعـمال الانشـائية، التي تحتاج إلى المال الوفير، والذي يتعذر تحصيله من الموارد الاعتيادية، ولذلك فإننا نرى ضرورة استيفاء الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى.

***

الملاحظة الثالثة:

جاء في المـادة السابعة أنه يجوز للشركة أن تطلب من الحكومة أن تمنحها حق بناء ميناء أو موانىء تشحن منها الزيوت إلى الخارج.

ويهم الحكومة أن تعمل الشركة على بناء ميناء في أحد السواحل السورية، وخصوصاً في اللاذقية، وبهـذه الـطريقة يتحقق بناء مشروع ميناء اللاذقية دون أن تضطلع الحكومة بعبء هذا المشروع وبدون أن تتحمل ما يتطلبه من النفقات الباهظة.

وفضـلاً عن ذلك فإن سورية ستتخلص من نيرها الاقتصادي، الذي يحتم عليها الآن أن تستورد بضائعها بواسطة الموانىء اللبنانية.

وقـد ورد في المادة نفسها أن السفن التي ستستعمل في سبيل مصالح الشركة لاتخضع لأية ضريبة، وهذا الاعفاء مخالف للمبادىء الأساسية في علم التشريع المالي والجمركي.

***

الملاحظة الرابعة

جاء في المادة الحادية عشرة أنه(يرجح السوريون في التعيين لوظائف الشركة عندما يكونوا حائزين على الأهلية المطلوبة).

بيد أن هذه المادة لم تعين نسبة الوظائف للسوريين، بل تترك للشركة الحرية المطلقة لتعيين من تشـاء، فإذا ادعت أن السـوريـين غير حائزين على الأهلية المطلوبة، جاز لها أن تعين جميع الموظفين من تبعة أجنبية.

وقد سمح للشركة أن تأتي بعمال من الخارج، إذا كان عدد العمال المحليين غير كاف، وهذا أمر لايمكن قبوله أيضاً لأن اليد العاملة قليلة في بلدنا، وإذا كانت الحكومة السورية قد قبلت بهذا

المشروع، وتساهلت في شروطه وقيوده، فلكي تجد عملاً لمن لاعمل لهم.

***

الملاحظة الخامسة

جاء في المادة الثانية عشر أن الشركة لاتخضع لضريبة الملك، ولالضريبة الدخل، ولا لأي نوع من الضرائب والرسوم.

كما أن مستخدميها أيضاً لايخضعون لأية ضريبة.

وقد استثنى من هذا الاعفاء الشامل الأرباح التي تنشأ عن جميع منتوجاتها في الأسواق المحلية، وعن أسهم الشركة الموزعة على الخاضعين للضريبة من أهالي الجمهورية السورية.

وقد أعفيت الشركة بموجب المادة نفسها من كل رسم من رسوم الطوابع.

وقد سبق أن بينا أنه ليس هناك ما يسوغ هذا الاعفاء الشامل. لأن هذا المشروع تجاري بحت، ينبغي أن يخضع للرسوم والضرائب كلها.

الملاحظة السادسة:

جاء في المادة الثالثة عشر أنه يحق للشركة أن تستعمل خطوطها الخصوصية البرقية والتلفونية واللاسلكية دون أية معارضة. وأنه يجوز للحكومة أن تعين موظفين من قبلها للاشراف على استعمال تلك الخطوط.

غير أنه يتعذر القيام بالمراقبة الفعلية الواجبة، إذا شاءت الشركة أن تعمد إلى أسلوب خاص لنقل الرسائل.

***

الملاحظة السابعة

جاء في المادة الخامسة عشرة أنه يحق للشركة أن تستعمل في سبيل أبنيتها وإنشاءاتها جميع المواد اللازمة لها من كلس وبحص وحجارة، دون أن تدفع للحكومة قيمتها، فيما إذا كانت تلك المواد ستستخرج من الأراضي التي تخص الحكومة.

ولاشيء يسوغ هذه الهبة المجانية ولاسيما أنه في مقدور الشركة أن تدفع بدل تلك المواد. ولاشك بدل الحديد والاسمنت والمواد الأخرى اللازمة لانشاءاتها.

***

الملاحظة الثامنة:

جاء في المادة التاسعة عشرة أنه إذا عرضت الشركة أسهمها على الجمهور، تفتتح قوائم الاكتتاب في الجمهورية السورية، في نفس الوقت الذي تفتتح فيه قوائم الاكتتاب في محلات

أخرى، ويفهم من هذا النص أن الشركة غير مضطرة إلى عرض أسهمها على الجمهور السوري، وهذا استئثار في عمل تسهم فيه البلاد العربية السورية، بأراضيها وسمائها ومياهها.

وليس من العدل أن تحرم سورية فوائد هذا المشروع إذا رغبت أن تسهم فيه بمالها.

***

الملاحظة التاسعة:

جاء في المادة الحادية والعشرين أن الشركة تتعهد باتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة لمنع تسرب الفساد إلى التربة والهواء والماء المجاور لأجهزتها.

على أنه إذا تسرب هذا الفساد ونتج عنه بعض الأضرار فإن الشركة غير مسؤولة عنها، وهذه أيضاً نظرية غريبة في بابها، إذ أن الشركة تتنصل سلفاً من المسؤولية عن أعمال يمكن أن تسفر عنها بعض الأضرار.

***

الملاحظة العاشرة:

جاء في الكتاب الذي أرسله السيد هيل رئيس التابلاين، إلى رئيس مجلس الوزراء السوري في أول إيلول عام ١٩٤٧ ثلاث شروط غير معقولة:

١ ـ أن الشركة لاتستطيع أن تسلم الكمية التي تعهدت ببيعها إلى سورية من الزيت الخام وقدرها مئتا ألف طن إلا بعد ستة شهور من تاريخ نقل الزيت الخام إلى المصب الواقع على شاطىء البحر المتوسط. ولاندري الحكمة في التأجيل ببيع الزيت إلى سورية بعد المدة المتقدم ذكرها.

٢ ـ جاء في الكتاب المشر إليه أن سعر البيع سيكون عادلاً ومقبولاً، ومتوافقاً مع أسعار السوق الجارية في موانىء البحر المتوسط، وإذا كان السعر مماثلاً للأسعار الخارجية فما هي الفائدة التي ستجنيها سورية من هذا البيع؟

٣ ـ تشترط الشركة أن يكون الدفع بالدولارات فمن أين تأتيها سورية بالدولارات؟ إن هذا الطلب لايمت إلى المنطق والانصاف.

***

تلك هي الملاحظات التي رأينا أن نبديها حفظاً لحقوق سورية وهذا المشروع يتطلب تعديلاً يتلاءم مع المبادىء الأساسية للسيادة القومية، والتشريعات المالية والجمركية.

ولايعقل أن تقبل سورية بمنح الامتيازات المتعددة والمتنوعة، التي تطلبها شركة التابلاين لقاء مبلغ ضئيل من المال يمكن ألا يتجاوز العشرين ألف ليرة انكليزية، كما جاء في المادة الرابعة من الاتفاق المتقدم الذكر.

والرأي عندنا أن تتناول التعديلات النقاط التالية :

١ ـ أن تكون للانشاءات صلة وثيقة بالمشروع نفسه، وأن لاتتحدى السيادة القومية.

٢ ـ أن تخضع الشركة لدفع جميع الرسوم والضرائب لأن المشروع تجاري بحت، تقوم به أربع شركات هي ولاشك أغنى شركات العالم.

٣ ـ أن تتعهد الشركة بإنشاء مرفأ على أحد السواحل السورية نخص بالذكر ساحل اللاذقية.

٤ ـ أن تتعهد الشركة بطرح قسم من أسهمها على الأسواق السورية.

٥ ـ أن تتعهد الشركة باستخدام موظفين سوريين بنسبة ٧٥ بالمئة، وعمال سوريين بنسبة تسعين في المئة.

٦ ـ أن تحدد للحكومة حصة سنوية بمبلغ يتناسب وضخامة المشروع.

٧ ـ أن يباع الزيت الخام بالعملة السورية لابالدولارات المفقودة في البلاد.

التوقيع فتح الله صقال

الوثيقة رقم ١٥

محضر الجلسة التي عقدت بالأركان العامة يوم الأحد في ١٤ آب ١٩٤٩

بناء على دعوة موجهة من الزعيم السيد سامي الحناوي القائم بالانقلاب الثاني في صبيحة هذا اليوم الموافق يوم الأحد في ٢٠ شوال سنة ١٣٦٨ و١٤ آب سنة ١٩٤٩ وقد فتحت الجلسة بحضور صاحب الدعوة وحضور اللواء السيد عبد الله عطفة في مقام وزارة الدفاع، وقد حضر هذا الاجتماع من المدعوين السادة« فارس الخوري . . حسن الحكيم ! . زكي الخطيب . . منير العجلاني . . شاكر العاص . . سامي كبارة . . فيضي الأتاسي . . صلاح البيطار . . أمين الجعفري . . أكرم الحوراني . . معروف الدواليبي . . عيسى السرياني »

ثم افتتح الحديث اللواء السيد عبد الله عطفة فقال:

« إن انقلاب ٢٠ آذار الماضي كان يقصد منه إزالة مساوىء الحكم الماضي، وتوطيد دعائم الحكم لضمان العدل والسعادة للأمة، ولقد قام الجيش بذلك الانقلاب وساند بعمله هذا الذين دعوه إليه، مخلصاً فيماقام، وما كان يرغب من وراء ذلك أي هدف سياسي، ولما بدا للجيش بعد ذلك أن الغاية من الانقلاب تحولت إلى استثمار وغايات تجاوزت المساوىء السابقة من عبث بالقوانين وضغط على الحريات الشخصية والتلاعب بأموال الدولة، إن رجال الجيش الذين قاموا بالانقلاب الثاني وقد استهدفوا في ذلك غاية نبيلة جداً، ولايريدون من وراء هذا العمل إلا إعادة الحق إلى نصابه، وتسليم أمور الدولة إلى الشعب، لذلك دعونا أصحاب الرأي من الموجودين في العاصمة كما دعونا أشخاص آخرين من بقية المدن لنضع بين أيديهم مقدرات البلاد، وليتخذوا المقررات اللازمة لتأسيس حكومة صالحة تقوم على أساس العدل واحترام القانون والحريات الشخصية والاجتماعية، وسيقف الجيش بعيداً عن كل تدخل سياسي ليراقب الأعمال، حتى إذا قامت الحكومة

بتسيير الأمور بما يعود على الوطن بالسعادة والطمأنينة ترك لها حرية العمل، ويكون رجال الجيش قد أدوا بذلك أفضل الخدمات لوطنهم، وحسبهم هذا الفخر من القيام بالواجب، ونحن الآن أمام الأمر الواقع فإن مجلس الدفاع العسكري يقوم على مصلحة البلاد ريثما تتألف حكومة مشروعة. »

وبعد استعراض الموقف من قبل المجتمعين وبحث الأدوار الماضية ومارافقها من ضغط على الحريات العامة وتهتكاً بحرمة الدستور والقانون، قال الزعيم الحناوي:

نحن نريد الأن تسليم مصير البلاد والدولة لساسة الأمة التي شعرت بالحاجة إلى هذا الانقلاب الثاني بسبب ما أصابها من خيبة أمل مريرة ».

وقد لبى الجيش رغبة الأمة فقام بالانقلاب وهو يريد تسليم الأمور إلى رجالات مسؤولة تعمل لمصلحة البلاد والوطن. فقال اللواء عطفة:

« إننا لانفكر بأي منصب عال، ومبدؤنا التضحية وما هدفنا سوى إقامة حكومة تنال ثقة الشعب، وتعيد للأمة الحرية والحياة الدستورية. »

وهنا انتهى الاجتماع وخرج المجتمعون على أن يعودوا في الساعة السابعة مساء، وفي المساء عقد الاجتماع الثاني في الوقت المحدد في رئاسة الأركان العامة، حضره كل من السادة: هاشم الأتاسي فارس الخوري، حسن الحكيم، اللواء عطفة والزعيم الحناوي.

وجرى البحث في اختيار الحكومة وانتقاء الأشخاص، فشكر الأستاذ الخوري الجيش على عمله وقيامه بالانقلاب الثاني، الذي أعاد إلى البلاد الطمأنينة والثقة والهدوء، واستوثق الأستاذ الخوري من قادة الانقلاب بأن لايكون وراء هذا الانقلاب انقلاب اخر، أو ما يعكر الجو السياسي في البلاد بعد، وأعقبه بعد ذلك هاشم الأتاسي والمجتمعون، وبعد الوثوق من حسن نية رجال الجيش، كلف الأتاسي بأن يتولى أمر تأليف الوزارة فرغب الأتاسي والخوري في البداية تأليف لجنة لهذه الغاية، فتألفت اللجنة من المجتمعين وقد اختلت بنفسها وتداولت بالأمر وبعد المذاكرة قرر أعضاؤها بالاجماع تكليف فخامة الرئيس الأتاسي بتكليف الوزارة، واختيار معاونيه.

وانفض الاجتماع على هذا المنوال، وبعد ذلك اختار الرئيس الأتاسي وزراءه وأبلغهم ذلك وأصر عليهم بالقبول وعلى الأثر صدرت المراسيم بتأليف الوزارة على الشكل التالي:

هاشم الأتاسي للرئاسة

خالد العظم للمالية (مستقل)

رشدي الكيخيا للداخلية (الشعب)

ناظم القدسي للخارجية (الشعب)

عبد الله عطفة للدفاع الوطني (الشعب)

سامي كبارة للعدلية والصحة والشؤون الاجتماعية (مستقل)
فيضي الأتاسي للاقتصاد الوطني (حزب الشعب)
عادل العظمة وزير الدولة (الحزب الوطني)
فتح الله أسيون وزير الدولة (الحزب الوطني)
أكرم الحوراني للزراعة (البعث)
ميشيل عفلق للمعارف (البعث)
مجد الدين الجابري للأشغال العامة (مستقل)

وفي يوم الاثنين جرت مراسيم تسليم الوزارة زمام الأعمال كالمعتاد وشرع كل وزير القيام بمهام منصبه، ومن ثم أذاعت رئاسة الوزراء بيانها عن منهاجها الجديد وهذا نصه:

«علم الشعب الكريم ما كان من أمر الانقلاب الذي تم يوم ٣٠ آذار الماضي، وكيف أن الأمة علقت عليه الآمال ثم ما لبث أن أخلف ظنها وخيب رجاءها وانحرف عن السبيل السوي حتى انتهى إلى أوضاع أفضت إلى الحركة الانقلابية الأخيرة، ولقد جاءت الحركة الأخيرة سالمة من كل غرض شخصي مريب، إذ أن الذين قاموا بها كانوا أول من انصرف اهتمامهم أن يتصلوا على متن السرعة بطائفة من رجالات البلد وليبحثوا معهم أسرع الطرق لتسليم الأمور إلى حكومة مدنية يثق بها الشعب، وفي اجتماعين عقدا يوم ١٤ الجاري، كشفت القيادة العسكرية عن نواياها السليمة وأعلنت عن أمنيتها العاجلة والملحة، وهي أن تتخلى عن مقاليد السلطة إلى وزارة قومية يجد فيها الشعب الضمانات الكافية وخدمة مصالحه ورعاية شأنه بتجرد وإخلاص، وعلى هذا، وبعد أن اطمأن الجميع إلى سلامة نوايا الذين قاموا بالحركة الأخيرة وجد أن داعي الوطنية يستدعي قبول المهمة، فأسفر الاجتماع الثاني عن تأليف هذه الوزارة وهي إذ تتقدم اليوم إلى الأمة مزودة بصلاحيات رئيس الجمهورية وبالسلطتين التنفيذية والتشريعية، تعلن أنها حكومة مؤقتة مهمتها أن تعد العدة اللازمة لاقامة أوضاع دستورية مشروعة في البلاد، وذلك في أقرب وقت ممكن، وأن تتعهد في غضون هذه الفترة الانتقالية بتصريف شؤون الدولة ومصالح الشعب، مع تحكيم القانون في جميع الأمور دون الوساوس والأهواء، وفي سبيل إقامة الأوضاع الدستورية المنشودة، سوف تعمل هذه الحكومة إلى دعوة الأمة إلى انتخابات جمعية تأسيسية تضع دستور البلاد، وفي جو من الحريات العامة تكفل إخراج شرعية البلاد الأساسية على ما فيه خيرها وازدهارها، مع السلامة من خطيئات الماضي وزلاته، وفي غضون هذه الفترة الانتقالية سوف تجعل الحكومة نصب عينيها وجوب إحكام أسباب المودة وأواصر القربى في علاقات الدول العربية مع بعضها ورفع شأن

الجامعة العربية على وجه يكفل خير البلاد العربية ، وأما سياسة الحكومة الخارجية فهي تهدف إلى البقاء على صلات المجاملة والصداقة مع الدول الاجنبية ضمن نطاق المصالح ، وفي حدود ميثاق الأمم المتحدة ، مع رعاية أحكام الشرع الدولي ، ذلك ما تقطع الحكومة على نفسها عهداً به ملتمسة العون من المولى القدير ومن تأييد الشعب الكريم .

الوثيقة رقم ١٦

بلاغ الأركان عن أسباب إقصاء الحناوي عن القيادة

إن الأحداث الثلاث التي وقعت في البلاد والتي قام بها الجيش لهي انتفاضة حيوية في صفوف الأمة، ونتيجة طبيعية للسياسة التي تبناها المسؤولون في فترة دقيقة من تاريخ الوطن، إن الأركان العامة للجيش تحرص أن يطلع الشعب الكريم على تفاصيل الأمور ليتمكن كل مخلص من كم أفواه المغرضين ومروجي الأراجيف ومساندة الجيش في مسعاه لاقصاء العناصر الفاسدة وبث روح التقدمية في صفوف الأمة، صوناً للانطلاق الجوهري العربي في أجواء حرة تغمرها العزة والكرامة، لقد استهل انقلاب الثلاثين من آذار هذه المبادىء غير أن القائمين على الأمور استغلوها لأغراض شخصية فخرج الانقلاب عن هدفه الأساسي وغايته المثلى، وكان الانقلاب الثاني نتيجة طبيعية لتقويم هذا الاعوجاج، وظن ضباط الجيش الذين ساهموا مع اللواء سامي الحناوي وتبنوه لحركتهم أنه سيصلح ما أفسده الحكم السابق.

وأن مجرى الأمور سيؤدي حتمًا إلى إعادة الحياة الدستورية والنظام الجمهوري الذي يوافق رغبات الشعب والفكرة القومية في العالم، غير أنه تبين لسوء الحظ أن اللواء سامي الحناوي لم يكن غير أداة طيعة تسيرها أهواء مغرضة تستهدف القضاء على استقلال البلاد، فقد بدأ اللواء الحناوي فور تسلمه مركز رئاسة الأركان العامة بمفاوضات كبار رجال الجيش بطرق مباشرة وغير مباشرة للموافقة على إعلان اتحاد سياسي يطيح باستقلال سورية ونظامها الجمهوري مبيناً أن القيام بهذا العمل يجب أن يكون بصورة مفاجئة تجعل حسب زعمه الرأي العام السوري أمام الأمر الواقع، وكان يؤكد في أحاديثه أنه متفق على هذه الخطة مع بعض كبار رجال السياسة الذين يرون رأيه في

وجوب الاسراع بهذا الأمر عن طريق الجيش منعاً للمشاحنات البرلمانية والحكومية ونقمة الشعب التي قد تحدث فيما إذا عرض الأمر بصورة طبيعية على أعضائها ، وقد لفت كبار الضباط نظر اللواء سامي مراراً وتكراراً بعد أن تكشفت النوايا إلى الويلات التي يجرها على البلاد السورية خاصة والعربية عامة ، هذا الاتجاه الخطر الذي سؤدي إلى انشقاق مريع في صفوف العرب وفقدان استقلال البلاد السورية ، كما أنهم لفتوا أنظار بعض كبار رجال السياسة ، غير أن هذه المساعي باءت بالفشل ، وعقب اجتماع الجمعية التأسيسية بدأ ضباط الجيش المقربون بحكم وظيفتهم إلى اللواء سامي الحناوي يشعرون بالتوجيه الذي يقوم به هو وعديله (أسعد طلس) باسم الجيش وكذلك بعض القادة السياسيين وقسم من النواب لحملهم على تحقيق أغراضهم .

وفي الأيام التي سبقت إقصاء اللواء سامي نقل إلى بعض المصادر الموثوقة أن بعض رجال السياسة اشترطوا على اللواء سامي اعتقال عدد كبير من الضباط حتى يتسنى لهم حمل الجمعية التأسيسية ولو بالقوة ، إذا اقتضى الأمر على إقرار المشروع الاستعماري فوراً ، وبعد نقل هذا الخبر بأقل من ثلاثة أيام أي مساء الجمعة الواقع في ١٦ - ١٢ - ١٩٤٩ استدعى اللواء سامي الحناوي ليلاً إلى منزله خمسة من الضباط الكبار بعد أن هيأ الوسائل اللازمة لاعتقالهم ، ولكنه عندما علم أن سر الاعتقال قد ذاع بين أوساط الجيش واتخذت التدابير المعاكسة له رجع عن تنفيذ خطته ، لكنه في اليوم التالي أمر بإجراء بعض التنقلات في قيادة القطعات وفي صباح يوم الاثنين ١٨ - ١٢ - ١٩٤٩ أمر اللواء سامي كتيبة المدرعات المرابطة بجوار دمشق القيام بسد منافذ المدينة منعاً لدخول قطعات عسكرية من الخارج حتى يتمكن من إجراء الاعتقالات التي كان قدقررها ولكن ضباط هذه الكتيبة عندما ظهرت لهم نية اللواء سامي عملوا فوراً على إقصائه عن القيادة ، وقد ذهب وفد من كبار ضباط الجيش إلى منزل فخامة رئيس الجمهورية ، وعرضوا له أسباب التدابير التي اتخذت ، وصرحوا له بصورة قاطعة أنهم لن يتدخلوا بأي عمل سياسي وأن جل رغبتهم هي أن يطلع المجلس التأسيسي بمسؤولياته دون ضغط أو إكراه .

أيها الشعب السوري الكريم : إن الجيش السوري بضباطه وجنوده عربي قومي ينشد تحقيق الوحدة العربية الصحيحة بأجلى معانيها ، وأن الجيش يرى في المشروع الاستعماري مؤامرة يقصد من ورائها القضاء على استقلال سورية وتحطيم جيشها وإنشاء عرش جديد يبعد تحقيق الوحدة المنشودة ، إن الجيش يرفض أن يكون أداة طيعة لتحقيق الأغراض الاستعمارية لأنه من أبناء الشعب ، يتحسس بشعوره وعليه تقع مسؤولية الدفاع عن استقلال البلاد وحفظ كيانها وسيادتها .

وقد كان بود الجيش بعد إقصاء اللواء الحناوي ألا يذيع أي بيان على الرأي العام، غير أن

الدعايات المغرضة التي قام بها المتآمرون مع الأجنبي دعته لاطلاع الجمهور على بعض خفايا الأمور.

دمشق في ٢٦ - ١٢ - ١٩٤٩
رئيس أركان الجيش العامة

الوثيقة رقم ١٧

البيان المشترك
السوري ـ السعودي

« تباحث في الرياض الوفد السوري مع رجال حكومة حضرة صاحب الجلالة الملك عبد العزيز آل سعود بالأمور المتعلقة بين البلاد العربية، وحول بعض المشاريع التي يشاع بأن سورية تجريها بما سميت سورية الكبرى أو الاتحاد مع العراق.

أثناء المحادثات أوضح الوفد السوري موقف الحكومة السورية من السياسة العربية ورغبتها في تنقية الجو بين أعضاء الجامعة العربية، وأن لايتخذ أي موقف للحكومة السورية أداة للتفرقة بين البلاد العربية خاصة بعد أن أقرت دستورها الجمهوري الذي يمثل سياستها، وأوضحت أهدافها ومراميها وأنها ترغب بإقامة سياستها مع جميع الدول العربية بدون تحيز لاحدى دول الجامعة، وجل غايتها أن تزيل هذه الخلافات وتوضح موقفها بصراحة.

وهي ترفض أن تقوم أي دولة عربية بأي عمل من شأنه المساس بسيادة سورية ونظامها الجمهوري ووضعها الراهن، حتى لايتخذ ذريعة لاحداث الشقاق بين العرب فهي ترى في تنافر البلاد العربية مايضر بها جميعاً، ويمكن عدوها المشترك من الدس بينها للحيلولة دون وقوفها صفاً واحداً تجاهها.

وأوضح ممثلو الحكومة السعودية سياسة حكومتهم تجاه البلدان العربية ورغبتها في أن يسود الاتفاق بين العرب جميعاً في هذه الظروف الخطيرة، وأن موقف الحكومة السورية يسهل كثيراً إزالة الخلافات القائمة، والحكومة السعودية جاهزة لمؤازرة أي مسعى يكون فيه أي نفع عملي لجميع الدول العربية ضمن نطاق الجامعة فاتفق الطرفان على:

أولاً ـ أن تكف كل حكومة عن بث دعاية مضرة في بلاد الحكومة الأخرى.
ثانياً ـ تقوم الحكومة السعودية بدفع القسط الثاني من القرض.
ثالثاً ـ اتفق الطرفان على أن يقوم رؤساء أركانهما كمقدمة لتنفيذ أحكام معاهدة الضمان الجماعي بالبحث والاتفاق إلى مايؤول إلى تقوية الجيشين فنياً ومادياً ومساعدة توسيع التعاضد والتساند بين جيوش البلاد العربية الأخرى.

ناظم القدسي　　　　فيصل

الوثيقة رقم ١٨

مشروع
الدكتور ناظم القدسي رئيس الوزراء ـ وزير الخارجية
بشأن الوحدة العربية

نص المذكرة:

يتشرف رئيس مجلس وزراء سورية بتقديم هذه المذكرة باسم الحكومة السورية إلى الأمانة العامة للجامعة العربية وإلى أصحاب السمو الملكي والمقام الرفيع والفخامة والدولة والمعالي ممثلي الحكـومات العربية السعودية والمصرية والعراقية والاردنية الهاشمية واللبنانية والمتوكلية اليمنية في اللجنـة السيـاسيـة المنعقـدة حاليـاً في القـاهرة، ويرجو أن تكون في هذه اللجنة موضع الدرس والتوصيات لمجلس الجامعة كيما يتخذ هذا المجلس مقررات بشأن ما يرد فيها في اجتماعه المنتظر القريب.

٢ ـ إن خطورة الحالة الدولية واضحة لاتحتاج إلى بيان، وتتوالى الأحداث سراعاً بشكل تمثل فيه الأخطار الداهمة للعيان، كل هذا والعرب بما هم فيه من تمزق وضعف وتفرق وتردد وتخلف وحـيرة بما يدع أقـطارهم وشعـوبهم عرضـة لمصـائر يصعب على المرء تحديدها، ومما لايجعل لهم شأناً في الميزان الدولي سواء استمرت الحرب الباردة أو يوم تقع الواقعة أو يوم يسوى الحساب.

وقد ثبت أنه لم يعد للدول الصغيرة من ذكر، ولابد لها من تكتل يربط بينها بصلات قانونية وثقى يتبين أثرها الفعال في السلم ولايشك في صمودها في الحرب.

٣ ـ وإلى جانب هذه الأخطار التي تقلق العالم جميعاً، نجد الدول العربية بليت بخطر آخر

وهو العدو اليهودي المقيم في صرة بلادنا والمتربص بنا شراً والذي يزداد خطره كلما رست باخرة من المهاجرين اليهود على شواطىء فلسطين.

٤ ـ وتدل الاعتبارات العسكرية أنه يتعذر في الوقت الحاضر لأكثر الدول العربية منفردة مجابهة هذا الخطر الصهيوني الذي كان ولما يزل همه الأكبر التفريق بين الدول العربية ومقابلتها واحدة بعد أخرى ليكتب له البقاء ثم التوسع، وأن الوسيلة الوحيدة حالياً لاتقاء شره هي إحاطته بسوار دفاعي من الشمال والشرق والجنوب.

وأن من أكبر النكبات التي تخشاها على العالم العربي من جراء اسرائيل هو الشطر بين عرب مصر وماجاورها في الغرب، وهم حوالي ستين مليوناً، وبين عرب المشرق وهم حوالي عشرين مليوناً من جهة أخرى، وأخطر سهم وجهه اليهود إلى العرب هو الفصل بين هذين القسمين في مناوراتهم حول النقب وفي قتلهم لبرنادوت لصالحهم الأكيد.

٥ ـ ولنذكر أن اليهود يطلون على البحر الابيض المتوسط وعلى البحر الاحمر وأن لهم من إمكانياتهم في تجهيز الأساطيل التجارية والحربية بما يعرض كل السواحل العربية المجاورة لأخطار في اقتصادياتهم أو في سلامتها وتدل مشاريعهم في العقبة خاصة على نوايا توسع كبير في تلك المياه.

٦ ـ إن هذه الأخطار من عالمية دولية أو صهيونية تتساوى تجاهها الدول العربية جميعاً عاجلاً أو آجلاً مهما اختلفت هذه الدول في مواقعها الجغرافية منها أو في عواملها المحلية، وهذه حقيقة يحسن التذكير بها إذ ليس الأمر أن تقوم بعض الدول العربية في إنقاذ شقيقاتها بل واقع الحال أن تتدبر الدول العربية جميعاً سلامتها، وتضمن وجودها، إن حوادث السنين الأخيرة إن في النطاق الدولي أو في فلسطين والنوايا المبيتة للعالم العربي شواهد ناطقة على ما نقول.

٧ ـ والمعروف أن عناصر القوة والاستعداد الحربي والامكانات المادية هو وحدها التي تجعل للدول شأن في رقعة السياسة، ويتضح أن تركية واسرائيل وحدهما يدخلان في الوقت الحاضر بين الكتلتين العالميتين في حال الدفاع عن الشرق الأوسط وتحقيق الأمن فيه بالاستناد إلى جيوشهما، أما العرب في نظر قادة الحروب وأخصائييهم فكمياً غير ذات شأن ولهذا لانشحن إليهم الأسلحة ولاتحقق المساعدات التي طالما منا بها واختصر آخر الأمر على مخابرات ودراسات وتسويفات لاطائل تحتها.

٨ ـ ونشير إلى أنه إذا ماظل العرب على حالهم، فليس الأمر في انحيازهم للكتلة الديمقراطية أو الشيوعية، فسواء انتصرت هذه أوتلك سيظلون على بلواهم بالصهيونية وبالضغط الخارجي من الشرق أو الغرب، إن المهم هو ايجاد القوة أولاً ثم تقرير موقفنا على ضوء مصالحنا بثقة وايمان قبل التطلع إلى هذا المعسكر أوذاك، وقد دلت أعقاب الحرب الأخيرة للمتبصر أن الدول

القوية في قافلة المغلوب تعامل وستعامل آخر الأمر خيراً من الدول الضعيفة في قافلة الغالب.

٩ ـ لهذه الاعتبارات التي قدمنا عنها بموجز عنها نرى لزاماً اقتراح مشروع عملي يشمل الدول العربية جميعاً ويكتل التوحيد في السياسة الخارجية وفي قوى الدفاع القومي والاقتصادي والمرافق الرئيسية، ويكون بنظر الرأي العام العربي وبنظر الكتل العالمية موضع اهتمام وأمل وخشية.

ويدل التاريخ القريب أن لهذه الوسيلة العملية ثلاثة أشكال أولها قيام الدول(المتحدة العربية) وهوالمثل الأعلى لكل عربي. وقد أثبتت حوادث القرنين الماضيين صلاحه وتأثيره في أمم أوربة وأمريكة، وهو ليس بدعاً في تاريخ العرب فقد كانوا لاثني عشر قرناً خلت دولة واحدة وهذه أقوى من الدول المتحدة.

أما الشكل الثاني وهو أقل أثراً من الأول في نتائجه كما أثبت التاريخ، فهو الاتحاد بين الدول العربية والشكل الثالث وهو أضعفها وهو الكونفدراسيون.

١٠ ـ وإنا إذ نتقدم بهذه الاقتراحات نعلن ايماننا بأرجحية الشكل الأول حتماً، وإذا كنا أشرنا إلى الشكلين الثاني والثالث فذلك دفعاً لصعوبات وعقبات قد تعترض سبيل الأول أو تؤدي إلى البحث في الشكلين الآخرين، وإنا نرى بأن في سلوك هذا الطريق توخي المصلحة القومية ومصدر قوة ذات شأن لها كلمتها الأولى في الشرق الأوسط ورأي في الميزان الدولي، وهي تضمن لنا ولذوارينا سلامة الوطن واستمرار الأمل في هذه الظروف الدولية الخطيرة.

أما بقاء الصلات بين الدول العربية على ما هي عليه فلم يؤد إلى تقوية شأن العرب في الماضي القريب، وبالتالي لاينتظر منه شيء كثير في الحاضر الخطير والمستقبل الداهم، ولابد في نظرنا من الأخذ بالاقتراح السابق الذكر.

١١ ـ أما الطريق العملية لتحقيق ذلك فنقترح أن تبدأ اللجنة السياسية في اجتماعها الحاضر بإقرار الفكرة مبدئياً وإعلانها على الملأ أولاً، حتى يحي آمال الشعوب العربية ويقوي عزمها في الداخل، ويوطد موقف العرب السياسي في الخارج، ثم نختار على الفور لجنة من جميع الدول مهمتها الاتصال السريع بأولي الأمر في عواصمهم وعرض الفكرة وتذليل العقبات، وتأليف وجهات النظر وتحضير النصوص والوثائق اللازمة للوضع الجديد على أسس قومية عملية منتجة، تقوم بدراستها بإمعان وتبصر وتقترح ما ينبغي إجراؤه وتشريعه في نصوص وأحكام على أن تنجز عملها في وقت قصير تحدده اللجنة السياسية مقدماً.

وتجتمع اللجنة السياسية بعد ذلك فوراً في موعد يتفق عليه من الآن، لتنظر في مقترحات اللجنة المختصة وتوصي بها مجلس الجامعة ـ في برهة محدودة الأجل ـ ثم يدعي هذا المجلس فوراً لاقرار ما تم عليه الوفاق.

١٢ ـ ولما كانت الظروف الحاضرة لاتمهل ولاتغتفر التأجيل أو ضياع الأيام، فنرى إلى جانب ما تقدم ومنذ الآن أن يبرم الضمان الاجتماعي على أساس القيادة الموحدة وتدعي اللجنة أو اللجان العسكرية المختصة لتقوم بأعمالها، ولاسيما تنظيم القيادة في زمن السلم وتأمين التدريب العسكري العام في الأقطار العربية.

إن في هذا الجمع بين التحضير السياسي وتحقيق التنظيم العسكري ما يعيد إلى جماهير العرب ذلك الايمان الذي سطروا بفضله أروع الأمجاد في تاريخهم، والذي يمكن أن ينقذهم من أخطار تداهمهم، فيخدمون أمتهم والانسانية بوضعهم القوي النافع، وبمنعهم التطاحن بين الأقوياء على مافي أرضنا من ثروات دفينة وخبرات تتوقف المدنية الآلية على توفرها.

١٣ ـ ومن الواضح أن قضية السلاح عقبة يتوقف حلها على تذليل قضايا معلقة، وهذا يتطلب بعض الوقت، لذا نرى أن تقوم الدول العربية فوراً بتمرين أكبر عدد ممكن من سكانها على الأسلحة الموجودة لديها وبطريقة سريعة وعملية، كما فعلت ألمانيا قبل السماح لها بالتسلح في سنتي ١٩٣٠ ـ ١٩٣٥ فإذا فعلت الدول العربية ذلك بجد وسرعة وهمة أيقنت حينذاك الدول المعنية بالأمر أن حياة جديدة وأسلوباً نشيطاً بدأ العرب بسلوكه مما يمهد للعرب حل قضاياهم المعلقة على اختلافها لأن أهمية الدول تقاس دائمًا وخاصة في الظروف الحاضرة بما لديها من نظام وقوة أو على ما يمكن أن يكون لديها من قوة عسكرية في الوقت المناسب.

ونعتقد أن المهم ايجاد الرجال المدربين للدفاع عن أوطاننا، فإذا ما وجدوا سبل توفير الأسلحة والأعتدة اللازمة لمجموعاتهم.

١٤ ـ وإننا لانبالغ حين نقول أن فيما تقدم من مقترحات رغبة الأمة العربية الملحة في مختلف أقطارها.

كما اننا نثق بأن مانذهب اليه لايتعدى الحقيقة، فسواء تطلعنا إلى ماضي الأمة العربية فيما سلف، أو إلى صميم الواقع فيما حضر نجد أن عوامل الوحدة كامنة موفورة راكدة تنتظر من قادة الشعوب شارة الهبوب لتقضي على شبح التفرقة الجاثم والذي لاجذور له ولاأسس في ضمائر الناس.

والغريب أن نرى في هذا العالم ولاسيما في غرب أوربا أو في شرقها قيام اتحادات تجمع بين أمم متنافرة في أصولها وعروقها وتاريخهاوتقاليدها تقف صفاً واحداً وتوحد سياستها الخارجية وتشترك في قواها الدفاعية، وتناسق بين إمكاناتها الاقتصادية بينما تتفرق الدول العربية وقد جمع بينها الأصل والعرق واللغة والتاريخ والمعتقدات والمصلحة أيضاً، بل نرى ما هو أغرب فيما يتعلق بألمانيا واليابان والحلفاء إذ يتصافى أعداء الأمس القريب في سبيل المصلحة المشتركة، وتتوحد

الجيوش التي لما يمض سنون قليلة على قتالها الضاري وذلك لدفع الخطر الداهم، فما أحرى إخوان التاريخ والغد أن يتحدوا فيما بينهم.

وأخيراً نرى أن الاتحادات الكبرى في كل أصقاع الأرض في أمريكا شماليها وجنوبيها، وفي المنطقة الأطلسية وفي شرق أوربا وفي الشرق الأقصى، وهذه الأحلاف وحدها قادرة على الوقوف.

١٥ ـ على أنه إذا صممنا على قيام أحد أشكال الاتحاد الثلاثة فعلينا أن نشير بوضوح إلى أن في الدول العربية أوضاعاً في طراز الحكم يقضي منطق الواقع احلالها الاعتبار الاول، ولكن يمكن التوفيق بينها وبين ما نذهب إليه في المراحل الأولى حتى تنسجم هذه الأوضاع مع الشكل الجديد.

وفي التاريخ أمثلة كثيرة من هذا القبيل حافظت فيه دول أو دويلات أو ايالات على بعض أوضاعها الخاصة واشتركت وثيقاً في المرافق الرئيسية، فانسجمت هذه الأوضاع بتؤدة ووفاق في إطار الوحدة القومية المشتركة التي آلت في النهاية على هذه الأوضاع بالخير العميم.

١٦ ـ كما نجد من الواجب الاشارة إلى أن تفاوت الدول العربية في عدد سكانها حقيقة راهنة يقتضي منطق الواقع أيضاً أن تؤخذ بعين الاعتبار حين تشكيل المجلس والهيئات المشرفة على الاتحاد

١٧ ـ هذا أما الاعتبارات التي طالما قيل أنها تقف في طريق الوحدة أو الاتحاد، فإن في التطورات الاجتماعية وفي الانقلابات الدولية من بطيئة هادئة او مداهمة صاخبة، مالاتقف أمامه كل اعتبارات مبنية على المقياس المحلي الصرف ومن الواجب أن ندبرها في حينه قبل أن يفلت الزمام ويفوت الأوان.

وقد يرى البعض فيما تنطوي عليه هذه المذكرة من المقترحات ضرباً من المشاريع البعيدة التحقيق أو الخيالية ولكننا في يقيننا أن بقاء العرب على ماهم فيه تجاه الظروف الدولية الخطيرة هو الأقرب إلى الخيال والأبعد عن التحقيق.

١٨ ـ وفي رأينا الصريح أن الدول العربية ستكون عرضة لتطورات لايمكن تجنبها ومن الخير أن نسعى إلى الاتحاد أحراراً وأن يكون لصالحنا، من صنع أيدينا وفي اندفاع الأمة العربية وحماسها بدلاً من أن تفرض علينا أشكال أخرى في ظروف قاهرة، وتكون علينا ولاعادبنا وأن تذوق الشعوب العربية في طريقها الأهوال.

١٩ ـ إن الوعي القومي يسبق السياسة في العالم العربي، وهذا الوعي لن يغتفر التمادي في سياسة جرت عليه نكبة فلسطين وقد تجر أدهى منها في قطر بعد آخر، ومن الحكمة أن نستمع لارادة الشعوب وهي منقادة واثقة قبل أن تدخل فيها فوضى النزعات مستفيدة من خيبتها في الحاضر وبأسها في المستقبل.

٢٠ ـ ولقد خيبت الجامعة العربية آمال العرب، وكانت إسرافاً في المظاهر والأقوال وجدباً في النتائج والأفعال، وعرف الجميع أن الروح السائدة فيها لاتساير واقع العصر وسرعة الزمن

وخطورة الأحداث ووثبة إرادة الشعوب لأنها لم تسلك الطريق الانشائي في أي حقل من الدفاع والاقتصاد أو الثقافة والاجتماع ولم يشعر الفرد العربي بوجودها لأنها لم تلأمن له حاجة أو تحيي له أملاً بالتطور والتقدم.

٢١ ـ وهذا الاجتماع الحاضر للجنة السياسية ولمجلس الجامعة من بعده هو القول الفصل في حياة الجامعة في نظر العرب جميعاً، كما أن الأحداث الدولية في هذه الظروف هي القول الفصل بين السلم والحرب وبين الكتلتين المتطاحنتين، فإما أن تندثر الجامعة العربية في عقيدة الأمة اذا استمر فيها الجدل والتعليق والتأجيل والتحويل إلى اللجان والحكومات أو أن تبعث إذا أقرت ما يطمئن إليه الرأي العام.

القاهرة: ٢٣ ـ ١ ـ ١٩٥١

الوثيقة رقم - ١٩ -

أيها الشعب السوري الكريم :

أنت مصدر السلطات العسكرية والمدنية ، أنت مصدر الدستور ، من أجلك وضع الدستور . . من أجل حماية إرادتك ومصالحك القومية وصيانة حقوقك من عبث الذين نشأوا على اعتبار وسائل الحكم والسلطة أداة استغلال ليتمكنوا من نيل المركز ، ولتأمين منافعهم الخاصة هي غريبة عن مصالحك وغايتك النبيلة ، إن الجيش الذي هو منك حريص على الدستور حرصك عليه ، وإن ما حدا به إلى حزم أمره والمبادرة إلى حماية إرادتك ومصالحك من الاستغلال . . هو فئة تتآمر على الدستور وتدعي باطلاً العمل بموجبه ، أما الفئة المتآمرة فإليك قصتها بالاختصار : « إن نياتها مافتئت منذ كانت في مركز التأثير في مصيرك نيات مبيتة ما لبثت أن كشفت للنور ، في آذار الماضي بينما كان جيشك في الحولة يتلقى بصدور دامية عدوان الصهيونيين وأعمالهم التوسعية ، ويحول دون ضياع أراضي الحولة ، خلقت هذه الفئة المتآمرة على سلام أرضك وسلامتك وسلامة جيشك أزمة وزارية مصطنعة دامت ثلاثة أسابيع وتركت فيها البلاد بدون حكومة تواجه أعاصير الأخطار ، هذه الأزمة المصطنعة في ـ مؤخرة القوات المسلحة ـ تعتبر في الأمم الواعية خيانة عظمى ، وفي الوقت الذي تستعد أمم العالم أجمع لتنمية مواردها المادية والمعنوية ولتقوية وسائل دفاعها لحماية أوطانها ومصالحها القومية ، وفي هذا الوقت العصيب في فترة استعداد أمتنا لمواجهة الأخطار الخارجية والداخلية تصطنع هذه الفئة المتآمرة مرة أخرى أزمة وزارية حادة وتأبى إلا أن تلوث وسائل أمنك الداخلي والخارجي بالمفاسد والمآرب الخصوصية التي اعتمدتها في الحكم لتشل بذلك جيشك ، هادفة من وراء إحداث هذا الشلل العمل على تشويه سمعة الجيش لديك لتفصل بينك وبينه ، وأنت وهو وحدة لاتتجزأ ، فتنطلق هي حرة من كل رادع ورقيب في تقويض الاستقلال والكيان الجمهوري وفي ربط مصيرك بمصير آخر للارادات الخارجية وحدها مصلحة فيه ، وليس لك أنت

فيه أية مصلحة، هذه الفئة المتآمرة بدأت منذ أن أصبحت في مركز النفوذ تعد العدة وترسم الخطط لتجرك إلى التهلكة والاستسلام والتعاون مع جهات غريبة عنك، باتصالاتها المشبوهة في الخارج. ليربطك في عروة الأجنبي الذي دفع السوريون من دمائهم للخلاص والتحرر منه، هذه الفئة المتآمرة مسؤولة عن بقاء البلاد بدون وزارة منذ عام كامل، هادفة إلى حبس المخصصات الضرورية لتقوية جيش ووسائل دفاعه، هذه الفئة المتآمرة هي نفسها حالت دون تنفيذ ما ينص عليه الدستور وكادت أن تجر البلاد إلى تناحر طبيعي يشتت قوى الأمن ويعطل فعاليتها، هذه الفئة المتآمرة مسؤولة عما ينتظر سورية في هذا الوقت الذي اتجهت فيه أبصار العالم نحو الشرق الأوسط وبدأت مشاورات ومحادثات حول مستقبل أممه. وسورية هي موضع القلب منه، فماذا تراهم يفعلون؟! فعلاوة عن كل محاولاتهم لايجاد قوة بين الشعب وجيشه ومحاولة إهمال وسائل دفاعه، تراهم يترددون ويتراجعون وينادون مضللين أن السلطات ليست في يدهم، متذرعين بربط الدرك بوزارة الداخلية ووزارة الدفاع بوزير مدني، رامين من وراء ذلك تحميل الجيش مسؤولية تقصيرهم وفوضاهم وصلفهم عن مصالح البلاد الكبرى، بخصوصياتهم الجامحة أن قوات البلاد المسلحة من جيش ودرك وشرطة ستبقى عند ثقة الشعب فيها، تقوم بواجبها حق القيام متفانية في المحافظة على الأمن وحماية الحدود من العدوان، وفي حماية مصالح الشعب العليا من استثمار المتآمرين. . إن هذه القوات في مأمن من مفاسد المتآمرين ورغبتهم الخصوصية، إنهم يريدونها في أيديهم إدارة طيعة هزيلة ليتمكنوا من التأثير في الانتخابات المقبلة لتحقيق دكتاتورية المفاسد والمآرب، وحصرها في أيديهم، ليقولوا للشعب عندئذ سر. . فيسر إلى الهلاك.

هذه الفئة المتآمرة لم تكتف بإظهار البلاد إلى العالم الخارجي بمظهر الأمة غير العارفة لما تريد، غير الموحدة الصفوف بل تعاونوا مع عناصر من معدنها الفاسد في الخارج على تشويه سمعة الجيش وقواده وعلى تشويه سمعة الشعب وإرادته وأنت تعلم أيها الشعب السوري الكريم أنهم كاذبون وفي فلك منافعهم الشخصية يدورون. وفي خدمة مآربهم الأجنبية ساعون. . هذه الفئة المتآمرة حالت دون تنفيذ المشروع المالي الذي ينص فيه الدستور على الضرائب التصاعدية على الدخل. هذه الفئة المتآمرة قضت على قانون توزيع أملاك الدولة كما قضت على مشاريع وقوانين أنت أعلم الناس بها وأشد الناس حاجة إليها.

إن تعسف المتنفذين بحقوق الشعب يجب أن يوضع له حد. . إن فرض الارادات علينا أياً كانت يجب أن تمحق وتزول. . إن عهد الدجالين والمشعوذين والمسترين وراء مصالح الشعب لمنافعهم الخصوصية يجب أن ينتهي هذا ما يريده الجيش لآن هذا ما يريده الشعب. . والجيش ليس سوى فئة من الشعب. . مقاتلة في سبيل صيانة حدود الوطن والذود عن إستقلاله والمحافظة عليه من عبث العابثين وطمع الطامعين، هذا ما يريده الجيش وتريده أنت وأراده الدستور. . وطمسته

الفئة المتآمرة التي نحرت الدستور وأخذت تتظاهر بالبكاء وتتصنع الغيرة عليه، أيها الشعب السوري الكريم: هذا هو الوضع الرزء الذي دفعت إرادتك التي لاترد للمبادرة إلى وضع حد له. والرجوع إليك لتسليمك حقوقك ومسؤولياتك وستعطي للعالم البرهان على أنك يد واحدة وصف واحد في محاربة الاستغلال والطغيان والتآمر. . والقضاء عليها وعلى أنك أهل لقيادة مصالحك إلى النصر والفوز.

أيها الشعب السوري الكريم: إن سورية لاترضى أن تجر إلى حيث تريد. . إن لها مصالح واضحة ينبغي أن تؤمن في المعترك العالمي الصاخب وأنت تريد أيها الشعب وبإرادتك يريد الجيش أن نقوم بواجبنا في تحقيق مصالح هذه الأمة العظيمة ليكون لها الوزن الذي تستحقه في تأمين السلام والرفاهية والرقي في شعبها والعالم أجمع، إن هذا لايمكن أن يتم بالسياسة النفعية أو بالتردد أو بالتآمر على سلامة الأمة. . إنه يكون فقط في وضع مصلحة الأمة فوق أية مصلحة. . وفي إبعاد تلك الفئة المتآمرة.

أيها الشعب السوري الكريم: إن الجيش يعرض لك الواقع ويترك الأمر والحكم لك. .

دمشق في ٢ - ١٢ - ١٩٥١

التوقيع

العقيد أديب الشيشكلي

الوثيقة رقم ٢٠

المذكرة الامريكية للحكومة السورية

صباح يوم السبت في ٢٦ شباط ١٩٥٥ زار السفير الامريكي في سورية جيمس . س. موس. بناء على طلبه، دولة صبري بك العسلي رئيس مجلس الوزراء السوري، وكان يرافق السفير فؤاد بك غميان الذي كان يقوم بدور المترجم. وبعد قليل وصل دولة خالد بك العظم وزير الخارجية السورية وانضم إلى المجتمعين.

وبعد تهنئة رئيس الوزراء ووزير الخارجية على الثقة الممنوحة إلى وزارة العسلي، قال السفير الأمريكي أنه مكلف بناء على تعليمات من حكومته بأن ينقل لهم آراء حكومة الولايات المتحدة الامريكية بخصوص الاتفاق العراقي - التركي المعقود مؤخراً، وبخصوص الدفاع الاقليمي للشرق الاعلى، والقضايا المتعلقة بها.

ولقد تناول المستر موس أولاً الاتفاق التركي العراقي قائلاً ما فحواه:

١ - إن الولايات المتحدة كانت دائمًا تساند جهود الدول الأخرى للقيام بالتعاون بهدف الوصول إلى أعلى درجة من الاستقرار والأمن، وعلى الأخص فالولايات المتحدة تحبذ التعاون بين الدول المهتمة بتحسين دفاع الشرق الأوسط ضد العدوان الشيوعي.

ب - ترحب الولايات المتحدة بالاتفاق التركي - العراقي كخطوة انشائية للاعتراف بحاجة للدفاع الفعال عن الشرق الأوسط ضد التوسع الشيوعي.

ج - إن الولايات المتحدة مستعدة لمساعدة الجهود التركية والعراقية الرامية إلى ترتيبات مجدية للدفاع.

د - تعتقد الولايات المتحدة أن على الدول العربية أن ترحب بالاتفاق التركي - العراقي كتدبير

يساهم في سلامة هذه الدول الخاصة، ومذكراً بالحديث الذي جرى بتاريخ ٤ شباط ١٩٥٥ بين سفير لبنان في واشنطن وموظفي وزارة الخارجية الامريكية قال السفير الامريكي أنه يود أن يسرد النقاط البارزة التي أوردها موظفو وزارة الخارجية الامريكية، ولقد لاحظ السفير أن الحديث جرى بخصوص لبنان. ولكن هذا لايدل أنه محصوربتلك المنطقةفقط، وفي الواقع قال السفير مايلي:

١ ـ إن وزارة الخارجية الامريكية رحبت علناً بالاتفاق التركي ـ العراقي كخطوة انشائية نحو منظمة دفاع حقيقية يمكن مع الوقت أن تضم الباكستان وايران وبعض الدول العربية.

٢ ـ وبعد تطور المنظمة على غرار الاتفاق الاخير فالولايات المتحدة ترى سلفاً احتمال أن تستطيع الدول العربية الواقعة« خلف المنطقة » وراء الصف الشمالي لعب دور سيد بخصوص المنظمة الدفاعية وفي تلك الظروف إذا أرادت إحدى الدول العربية في « خلف المنطقة » أن تنضم إلى المنظمة الدفاعية فالولايات المتحدة ستكون مستعدة للنظر في تقوية دفاع تلك الدولة العربية، أو أية دولة عربية بما فيها مصر ترغب بالاشتراك في الخطط الحقيقية للدفاع عن الشرق الأوسط.

٣ ـ إن نمو الترتيبات الذفاعية وتحسين العلاقات العربية ـ الاسرائيلية ضروري للمساهمة الفعالة من قبل الولايات المتحدة الامريكية في الدفاع عن منطقة الشرق الأوسط، فالولايات المتحدة لاتستطيع أن تبدد مواردها في قوى غير متجانسة داخل المنطقة أو في سباق على التسلح بين العرب واسرائيل.

٤ ـ إن الولايات المتحدة تعترف بقيمة الجامعة العربية في المساهمة في التقدم الاقتصادي والفني والاجتماعي للدول العربية، ولكن ميثاق الضمان الجماعي العربي لايفي حسب رأي الولايات المتحدة الامريكية حاجة المنطقة إلى أنظمة دفاع فعالة، إما من وجهة القوة الداخلية أو من وجهة القدرة على الحصول على مساعدة فعالة من الدول المجاورة، إن وزارة الخارجية الامريكية لاترى سلفاً إمكانية دعم ميثاق الضمان الجماعي العربي من قبل الحكومة الامريكية في أي وقت، أو دعم أية منظمة تخلفه.

٥ ـ إن المساعدات الحربية الامريكية إلى مصر يمكن أن تعد مستثناة من الفقرة ٤ أعلاه، إلا أنه يجب أن يلاحظ أن مصر هي الآن مرتبطة مع الغرب بموجب الاتفاقية الانكليزية ـ المصرية على قاعدة قناة السويس، فأية مساعدة عسكرية لمصر سيكون القصد منها تقوية الدفاع عن قاعدة القنال، وستكون طبعاً أية مساعدة عسكرية لمصر خاضعة للاتفاقات المعتادة مع ضمانات مصرية بعدم استعمال الاسلحة للعدوان وتأكيدات بالتعاون للدفاع المشترك.

٦ ـ إن الـولايات المتحدة لاتستطيع أن تعطي أية نصيحة عن الطرق التي تختارها الدول العربية بخصـوص سيـاسـة الـدفـاع العربي، فعلى كل دولة عربية أن تقرر طريقها إلى ماتعتبره أضمن لمصالحها، ومع ذلك فالولايات المتحدة تأمل ألا تشترك سورية نفسها بأي جهد يجعل موقف العراق أكثـر صعـوبـة، وتأمل بأن سورية ستتصرف بشكل يجعل الطريق مفتوحاً لامكانية انضمامها في المستقبل إلى منظمة الدفاع النامية.

ولقـد عرض السفـير الامريكي أن تقدم إلى رئيس الوزراء ووزير الخارجية مذكرة مساعدة عن النقـاط المـذكـورة مع ترجمـة لها بالعـربيـة ولقد أجابا بأنهما يرغبان في الحصول على مذكرة كهذه تساعدهما أكثر على دراسة موقف الولايات المتحدة.

الوثيقة رقم - ٢١ -

البيان السوري - المصري

اجتمع السادة: صبري العسلي رئيس مجلس الوزراء، وخالد العظم وزير الخارجية ووزير الدفاع الوطني بالوكالة - عن الجانب السوري، والصاغ أركان حرب صلاح سالم وزير الارشاد القومي - عن الجانب المصري، وذلك في دمشق ما بين ٢٦ - ٢ - ١٩٥٥ و ٣ - ٣ - ١٩٥٥. ولما كان الاتفاق تاماً بين الحكومتين المصرية والسورية في السياسة الخارجية، فقد تشاور الطرفان بالموقف العربي في الظروف الراهنة، وتبادلا الرأي في الوسائل التي تؤدي إلى تقرير الكيان العربي سياسياً وعسكرياً واقتصادياً وعاهدا أن الأسس التالية هي الطمأنينة لتحقيق هذه الأهداف:

أولاً - عدم الانضمام إلى الحلف التركي - العراقي أو أية أحلاف.

ثانياً - إقامة منظمة دفاع وتعاون اقتصادي عربي مشترك ترتكز على الأمور التالية:

أ - الالتزام بالاشتراك في صد أي عدوان يقع على إحدى دول المنظمة.

ب - إنشاء قيادة مشتركة دائمة لها مقر رئيسي تشرف على تدريب القوات العسكرية التي تضعها كل دولة تحت تصرف تلك القيادة، وعلى تسليحها وتنظيمها وتوزيعها وفقاً للخطة الدفاعية المشتركة، كما تتولى هذه القيادة تنسيق الصناعات العربية والمواصلات اللازمة للأغراض العسكرية.

ج - عدم قيام أية دولة مشتركة في المنظمة بعقد اتفاقيات دولية أو عسكرية أو سياسية بدون موافقة بقية أعضاء المنظمة.

د - دعم الاقتصاد بين دول المنظمة تمهيداً لتحقيق الوحدة الاقتصادية الجامعة.

ويتبنى الفريقان الأمور التالية:

١ - إحداث مصرف عربي يصدر نقداً عربياً، وتأليف لجنة فنية لوضع قواعد هذا المشروع تهيئة لاقراره.

٢ - إعادة النظر في نظام التبادل التجاري العربي المعمول به حالياًرفعة في تعزيزه وتوطيده بإعفاء المنتجات والمصنوعات المحلية من الرسوم الجمركية أو تخفيض هذه الرسوم لأدنى حد ممكن.

٣ - تشجيع تأليف شركات مساهمة برؤوس أموال عربية مشتركة للقيام بمشاريع زراعية وصناعية واسعة وبأعمال الملاحة الجوية والبحرية والتأمين وغيرها.

٤ - تأليف مجلس اقتصادي عربي لتوجيه هذه السياسة الاقتصادية والاشراف عليها.

ثالثاً - الاتصال بالحكومات العربية لعرض الأسس والمبادىء المذكورة في هذا البيان، ودعوة الدول العربية الموافقة عليها إلى عقد مؤتمر توضع فيه النصوص مع تفاصيلها وإقرارها وإنفاذها فور إبرامها، على أن يعقد هذا المؤتمر خلال شهر آذار(مارس) ١٩٥٥ وأن يضم رؤساء الحكومات ووزراء الخارجية والدفاع الوطني والمالية والاقتصاد والأركان.

دمشق في ٣ - ٣ - ١٩٥٥

صلاح سالم خالد العظم صبري العسلي

الوثيقة رقم - ٢٢ -

نص بيان وزير الخارجية الاميركية المستر دالاس

عن الشرق الأوسط في ٢٦ آب سنة ١٩٥٥

كانت زيارتي للشرق الأوسط من الأمور الأولية التي قمت بها كوزير للخارجية، فقد أردت أن أرى بنفسي تلك المنطقة الغنية بثقافتها وتقاليدها الدينية، والممزقة حالياً بالمنازعات والبغضاء شر تمزيق، وهكـذا ففي ربيـع ١٩٥٣ قمت بزيارة مصر واسرائيل والأردن وسورية ولبنان والعراق والمملكة العربية السعودية، وعند عودتي تكلمت عن الأثر الذي تركته هذه الزيارة في نفسي وعن الآمال التي عقدتها نتيجة لمباحثاتي مع القادة والشعب هناك.

وقد تحققت بعض تلك الآمال، ففي ذلك الوقت كانت قاعدة السويس محور جدل ونزاع كامن، أما الآن وبعد جهود طويلة تمت تسوية مشكلة قاعدة السويس بروح من الود والتوفيق.

وثمة مشكلة كانت تشغل أفكار الزعماء في الشرق الأوسط في ذلك الحين، وهي أمن تلك المنطقة، فكان من الواضح أن الدفاع الفعال يعتمد على إجراءات جماعية وأن مثل هذه الاجراءات كي يصح الاعتماد عليها لابد وأن تكون عن طريق تكاتف طبيعي من قبل أولئك الذين يشعرون بمصير مشترك أمام ماقد يكون خطراً مشتركاً. وهنا أيضاً حصل تطور مشجع، والمشكلة الثالثة التي لفتت الأنـظار كانت الحـاجـة إلى الميـاه لري الأراضي، وقد ذكرت في تقريري عن إمكانية استخدام مياه الاردن لجعل هذا الوادي مصدر رزق بدلاً من أن يكون مصدر نزاع، ومنذ ذلك الحين أجرى السفير أريك جونستون مباحثات مع حكومات البلاد التي يمر بها نهر الاردن، وقد أبـدت استعداداً مشجعاً لقبول مبدأ تنسيق التدابير لاستخدام مياه الاردن، وقد تقدمت الخطط

لتحسين الوادي تقدماً كبيراً، ويقوم الآن السفير جونستون بزيارته الرابعة للبلاد التي يعنيها الأمر بغية استبعاد الخلافات الصغيرة التي مازالت قائمة.

وهكـذا فقد بدأ العمل كما ترون لازالة العراقيل التي كانت تعترض أماني شعوب الشرق الأوسط، وإنني لأرجـو، وهـو الـرجاء الذي سأتكلم عنه الآن، أن يكون الوقت المفيد قد حان للتفكير في الخطوات الاضافية التي يجب اتخاذها لنشر الاستقرار والطمأنينة والازدهار في الشرق الأوسط.

المشكلة العربية ـ الاسرائيلية

ماهي المشاكل الرئيسية المتبقية؟ إنها تلك المشاكل التي لم تحل في اتفاقيات الهدنة المعقودة في عام ١٩٤٩ والتي بمـوجبهـا توقف القتـال بين الاسرائيليين والعرب، وقبل خوض موضوع هذه المشكلات بصورة محدودة أرى لزاماً أن أعرب عن عظيم تقديري لما قامت به الأمم المتحدة لحفظ الهدوء والسلام وخدمة الانسانية في تلك المنطقة، وعلى الرغم من هذه الجهود التي لاغنى عنها، فهناك مشكلات ثلاث تحتاج إلى تسوية بشكل بارز، الأولى: محنة التسعمأية ألف لاجىء المحزنة، ممن كانوا في الماضي يسكنون المنطقة المحتلة حالياً من قبل اسرائيل، ، والثانية: ستار الرعب الذي يخيم فوق الشعب العـربي والاسرائيـلي على السوّاء، فالدول العربية تخشى أن تلجأ اسرائيل إلى العنف لتتوسع على حساب هذه الدول، ومن جهة أخرى فإن الاسرائيليين يساورهم الخوف بأن يقوم العرب بتنظيم قوات متفوقة تدريجياً، لاستخدامها في قذفهم إلى البحر، وكذلك فإنهم يعانون من الاجراءات الاقتصادية المتخذة ضدهم في الوقت الحاضر.

وأمـا المشكلة الثـالثـة فهي عدم وجـود حدود ثابتـة بين اسرائيل وجيرانها العرب، وهناك مشكلات هامة أخرى، غير أنه إذا ما عولجت هذه المشكلات الرئيسية الثلاث فعندئذ تمهد الطريق لتسوية المشكلات الاخرى.

وهـذه المشكـلات الثـلاث تبـدو أنها قابلة للحـل، ومن المؤكد أنه من الضروري حلها، فالاشتباكات التي تقع على الحدود تودي بحياة عدد من الأفراد في كل أسبوع، وكذلك تزيد من حدة التوتر الخطير القائم، وإن آلام اللاجئين العرب أصبحت لاتطاق، وإن مخاوف الجانبين تؤدي إلى عبء ثقيل من التسلح يعيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي بشكل خطير، ويجد الزعماء المسؤولون أنه من الصعب جداً إعادة كامل اهتمامهم ونشاطهم إلى خلق أحوال من النمو السليم.

إن الحالة الراهنة لشديدة الخطورة، وهناك خطر من أنها قد تسوء إذا لم يطرأ عليها تحسين، فالعلة تؤدي إلى غيرها ومن الصعب فصل السبب عن الأثر الذي يتركه، وإذا ماساء الجو فإنه قد

يسدل غيمة قاتمة على الأحكام الواضحة ويجعل ماهو في الواقع ضرباً من الطيش يبدو أنه جذاباً.

إن الجانبين يعانيان كثيراً من الحالة الراهنة، وكلاهما يرغب في تسوية عاجلة ولكنهما لم يتمكنا من ايجاد الطريق لذلك، وقد تكون هذه حالة يستطيع معها الأصدقاء خدمة المنفعة المشتركة فيها، وهذا صحيح وخاصة أن المنطقة في حد ذاتها لاتحوز على جميع العناصر الضرورية لاقامة حالة كافية من الأمن والرفاهية في وقت قريب.

إن الولايات المتحدة بصفتها صديقة للعرب والاسرائيليين على السواء، قد أعارت هذه الحالة اهتماماً بالغاً، وقد توصلت الى بعض النتائج التي قد تساعد ذوي النيات الحسنة في تلك المنطقة على القيام بمجهودات انشائية جديدة. وإني أتكلم في هذا الخصوص بتفويض من الرئيس ايزنهاور.

١ ـ لأجل انهاء محنة التسعماية ألف لاجىء يجب أن يستطيع هؤلاء المشردون بواسطة إعادة الاسكان وبالعودة إلى ديارهم بقدر ما يمكن أن يكون عملي، استئناف حياة فيها عوم واحترام ذاتي، ولأجل تحقيق ذلك يجب ايجاد الاراضي الصالحة للزراعة وعلى وجه أوسع بحيث يستطيع اللاجئون أن يجدوا منازل دائمة وأن يكسبوا رزقهم بكدهم وعملهم ولحسن الحظ أن هناك مشاريع عملية خاصة لتحسين المياه قد تجعل ذلك ممكناً.

إن كل هذا يحتاج إلى نقود، فالتعويض واجب على اسرائيل للاجئين غير أن اسرائيل قد لاتستطيع، من غير معونة أن تدفع تعويضاً كافياً الآن، وإذا كان الحل كذلك فإنه بالامكان تدبير قرض دولي يمكن اسرائيل من دفع التعويض المستحق والذي سيمكن كثيراً من اللاجئين من أن يجدوا لأنفسهم حياة أفضل، وسيوصي الرئيس أيزنهاور بأن تشترك الولايات المتحدة اشتراكاً جوهرياً في مثل هذا القرض، من أجل مثل هذه الغاية، وكذلك سيوصي بأن تساهم الولايات في تحقيق مشاريع تحسين المياه والري التي تساعد بطريق مباشر أو غير مباشر على إعادة إسكان اللاجئين، فإنها ستمكن الاهالي في سائر المنطقة أن يتمتعوا بحياة أفضل، أضف إلى هذا أن تسوية مشكلة اللاجئين ستساعد على تجنب تكرار حوادث الحدود، تلك الحوادث التي آلمت وأفزعت القرى على جانبي الحدود.

٢ ـ والمشكلة الرئيسية الثانية التي ذكرتها هي مشكلة الخوف وبناء على طبيعة هذا الخوف فإنه ليس بمقدور دول هذه المنطقة إذا ماانفردت بالعمل أن تستبدل هذا الخوف بشعور من الأمن، وهنا كما هو الحال في كثير من المناطق الأخرى لايستتب الأمن إلا بالاجراءات الجماعية التي تكفل قمع أي عدوان، وقد أذن لي الرئيس أيزنهاور بأن أصرح أنه إذا ما توفرت التسوية للمشاكل الأخرى ذات العلاقة، فإنه سيوصي بأن تنضم الولايات المتحدة إلى معاهدة رسمية لمنع عرقلة أي مجهود من قبل

أي جانب لاجراء تغييرات بطريق القوة في الحدود بين اسرائيل وجيرانها العرب، وإني لأرجو أن تكون الدول الأخرى مستعدة للانضمام في مثل هذا الضمان الأمني، وأن يكون تحت إشراف الأمم المتحدة، فبواسطة مثل هذه الاجراءات الجماعية الخاصة بالأمن نستطيع المنطقة أن تتخلص من المخاوف الشديدة التي يتكلم عنها الآن كل من الجانبين، وتستطيع العائلات القاطنة بالقرب من الحدود أن تستريح من شدة شعورها أن الموت العنيف قد يفاجئها وأن شعوب المنطقة المتخلفة في مستوى معيشتها لاتحتاج بعد ذلك أن تتحمل عبء ما يهدد بأن يصبح سباقاً في التسلح، هذا إن لم يتحول مثل هذا السباق إلى حرب حقيقية، وفوق كل ذلك تستطيع القيادة السياسية في المنطقة أن تكرس جهودها إلى المهمات الانشائية.

٣ ـ أما من جهة ضمان الحدود فإنه من الطبيعي أن يكون هنالك اتفاق سابق حول ما هي هذه الحدود، وهذه هي المشكلة الرئيسية الثالثة، فإن الخطوط الحالية التي تفصل بين اسرائيل والدول العربية قد وضعتها اتفاقيات الهدنة في عام ١٩٤٩، ولم يقصد منها أن تكون حدوداً دائمة من كل جهة، فإنها انعكاس جزئي لمراكز القتال في ذلك الوقت، إن مهمة رسم حدود دائمة هي مهمة شاقة ولاشك، فلا يوجد دليل واحد قاطع، خاصة وأن كل ادعاء من الادعائين المتضاربين قد يبدو أنه قائم على أساس، هذا ومما يزيد الصعوبة أنه حتى المناطق القاحلة قد اكتسبت جانباً من الأهمية.

ومن المؤكد أن المنافع الناجمة عن الاجراءات التي أوردتها، تبدو في مجملها متفوقة كثيراً على أية خسارة خالصة قد تنتج عن التعديلات الضرورية التي ينبغي إجراؤها لتحويل خطوط الهدنة المحفوفة بالأخطار إلى حدود أمن وسلامة، وعلى الرغم من الشعور المتناقض والادعاءات المتباينة، فإنني أعتقد أنه بالامكان ايجاد طريق للتوفيق بين المصالح الحيوية الخاصة لجميع الفرقاء، وستكون الولايات المتحدة على استعداد للمساعدة في البحث عن حل إذا ماأراد ذلك الفرقاء في النزاع.

٤ ـ وإذا أمكن الوصول إلى اتفاق حول المشاكل الرئيسية، مشكلة اللاجئين والخوف والحدود، فسوف يكون بالامكان ايجاد حلول للمسائل الأخرى، وأغلبها اقتصادية، التي تزيد الآن من شدة الخصام والامتعاض وكذلك يجب أن يكون بالمستطاع الوصول إلى اتفاق حول وضع القدس، وستقدم الولايات المتحدة تأييدها لاعادة النظر بهذه المسألة من قبل الأمم المتحدة.

الخلاصة:

لم أحاول أن أعدد جميع المسائل التي يستحسن أن تتم تسويتها وكذلك لم أحاول أن أذكر تفاصيل الشكل الذي بموجبه يمكن تسوية هذه المشاكل، فقد حاولت أن أبين أن الامكانيات متوفرة لاجراء تحسين لايقاس، وأن الامكانيات لاتتطلب من أية أمة القيام بأي عمل ضد مصالحها سواءأقيست هذه المصالح بالنسبة إلى القوة المادية أو بالنسبة إلى العزة القومية والشرف، ولقد

أوضحت كما أعتقد أن حكومة الولايات المتحدة مستعدة لتوسيع هذه الامكانيات عن طريق معونتها إذا مارغب بذلك من يعنيهم الأمر.

إن للجانبين في هذا النزاع ماض نبيل، وإرث فياض من الهبات القيمة للمدنية، وكلاهما غذى العلم والفن وتقدمه، وكل منهما يمثل ديناً من أعظم الأديان في العالم، وكلاهما يرغب في تحقيق حياة طيبة لشعوبه وفي المشاركة والمساهمة في تقدم ونجاح هذا العصر.

وفي الوقت الذي تبذل فيه الجهود الجبارة لتخفيف التوتر الذي طالما ساد بين العالمين السوفياتي والغربي، ألا يمكننا أن نأمل بأن تسود مثل هذه الروح في الشرق الأوسط.

هذا هو نداؤنا، أن روح التوفيق وحسن الجوار يأتيان بفوائد عظيمة للناس والشعوب، وإذا كان ذلك سينطوي على تحمل بعض الأعباء فإن الولايات المتحدة مستعدة لتحمل تلك الأعباء، كما لوكنا نشترك في الرضا الذي يعم الشعب بأكمله فيما لوكانت السعادة والقناعة والنية الحسنة بطرد البغضاء والبؤس من شعوب نُكن لها كل احترام وتقدير.

الوثيقة رقم ـ ٢٣ ـ

البيان المشترك

عن المحادثات الاميركية ـ البريطانية

اختتمت في مساء يوم ١ ـ ٢ ـ ١٩٥٦ المحادثات الاميركية البريطانية التي دارت بين الرئيسين الجنرال ايزنهاور رئيس جمهورية الولايات المتحدة الامريكية والسير أنطوني ايدن رئيس وزراء بريطانيا، وصدر بيان مشترك عن المشاكل الدولية القائمة لاسيما مشاكل الشرقين الأوسط والأقصى، وفيما يلي الفقرة الخاصة بالشرق الأوسط الواردة في البيان المذكور.

لقد درسنا التوترات ومخاوف الاستقرار في الشرق الأوسط وكيف أن ذلك يشكل تهديداً للسلم العالمي، ولقد اتفقنا بأن كل مجهود يجب أن يكرس لتخفيف سوء التفاهم بين هذه المنطقة من العالم والدول الغربية، ونحن مستعدون دائماً لأن نقدم كل جهد ممكن لتخفيف النزاع بين دول هذه المنطقة وترغب في مساعدة شعوبها على تحقيق أمانيها المشروعة.

وأن الحاجة أكثر الحاحاً لاجراء تسوية بين العرب واسرائيل، وهذا لن يكون ممكناً إلا إذا كان الجانبان راغبين في تسوية أوضاعهما التي تمشيا عليها حتى الآن.

وقد صرحت حكومتانا باستعدادهما للمساهمة في ايجاد حل كهذا عن طريق تقديم المساعدات المالية للاجئين وضمان حدود يتفق عليها.

وخلال ذلك فإن ما يهمنا هو حالة التوتر في تلك المنطقة وما هي المراحل التي يجب اتخاذها لتخفيفها.

إن البيان الثلاثي الصادر في ٢٥ ـ أيار ١٩٥١ يفتح مجال عمل لفض النزاع داخل الأمم

المتحدة وخارجها في حالة استخدام القوة أو وجود حالة تهدد باستخدام القوة، أو استعدادات لخرق الحدود وخطوط الهدنة.

ولايسعنا إلا أن نعترف بأن الخطر يتزايد من جراء استخدام القوة، وبناء عليه فقد اتخذنا التدابير اللازمة لاجراء اجتماعات أخرى تضم الاميركيين والبريطانيين لدرس كيفية تدخلنا في المستقبل لفض النزاع، وستدعى الحكومة الفرنسية لهذه الاجتماعات.

وإننا نؤمن بأن سلامة دول هذه المنطقة لايمكن أن تقوم على تسلحها، بل على احترام القانون الدولي وعلى إقامة علاقات ودية بين الجيرانوإن عمل الكتلة السوفياتية (1) في ما يختص بتزويد دول

---

(1) أصدرت وزارة الخارجية السوفياتية في ١٣ - ٢ - ١٩٥٦ بياناً علقت فيه على مباحثات ايدن وايزنهاور في واشنطن، وخاصة ما يتعلق منها بالشرقين الأوسط والأدنى، وقد قال البيان أن الاجراءات التي وضعت خطتها بريطانيا وأمريكا في الشرق الأوسط لايمكن أن تكون نتيجتها إلا خلق أخطار على السلام والأمن في المنطقة، كما أنها تنقص استقلال بلاد الشرق الأوسط وسيادتها.

وقال البيان أن وزارة الخارجية السوفييتية ترى أنه من الضروري أن تعلن أن أي عمل يؤدي إلى التوريط في الشرق الأوسط لايمكن أن يكون إلا مسألة للاتحاد السوفييتي فيها شأن مشروع، وقال البيان أن الحكومة السوفياتية ستعتبر إرسال الجنود إلى منطقة الشرق الأوسط عملاً منافياً لمصلحة السلام.

وجاء في البيان أن أي محاولة لتعقيد الأمور في الشرق الأوسط تزيد حالة التوتر في المنطقة وتسبب قلقاً مشروعاً للاتحاد السوفييتي، كما أنها تنطوي على خرق ميثاق الأمم المتحدة وتخلق مجالاً للنزاعات الخطرة والتوتر. وهذا يزيد في عرقلة تسوية المسائل المتنازع عليها بين دول هذه المنطقة.

وقال البيان أن ميثاق واشنطن هو إجراء فردي اتخذ من دون موافقة الأمم المتحدة ومن غير اشتراك أقطار الشرق الأوسط، وأن الاتحاد السوفياتي لايمكنه أن يقف عديم المبالاة تجاه الموقف المتطور في الشرق الأوسط لأنه مرتبط ارتباطاً واضحاً بأمن الاتحاد السوفييتي المجاور للشرق الأوسط مباشرة خلال الدول الأخرى، وتأمل الحكومة السوفييتية أن يحظى موقفها هذا بالفهم والتأييد من جانب الدول المحبة للسلام، وأنها ستتمسك بمبدأ خدمة السلام والدفاع عن حرية شعوب الشرق الأوسط، وعدم التدخل في شؤونها الخاصة وستسعى مع الدول الأخرى لافراز الأمن في المنطقة.

ووصف البيان التصريح الثلاثي الغربي بشأن الشرق الأوسط إجراء لاقتسام المنطقة وجعلها مناطق نفوذ لبعض الدول، مما يخرق استقلال الدول العربية وسيادتها.

الشرق الأوسط بالأسلحة قد زاد من حدة التوتر في هذه المنطقة وخطر نشوب حرب وأن هدفنا هو تجنب ذلك الخطر.

وإننا نعرب عن تأييدنا التام لجهود الجنرال بيرنز في سبيل المحافظة على السلم وعلى الحدود، وننظر بعين الاعتبار في أية توصيات من أجل توسيع نطاق مؤسسته وتقوية امكانات عمله.

ولقد ناقشنا عمل حلف بغداد واتفقنا على أهميته بالنسبة لضمان الأمن في الشرق الأوسط، ولقد لاحظنا بأن منافع هذاالحلف تتعدى وجهة النظر العسكرية، وبالاضافة إلى ذلك فإن الحلف يحسن العلاقات الاقتصادية والسياسية بين أعضاء المنطقة.

ونحن نؤمن أن ذلك يخدم مصالح المنطقة كمجموع دون أن يؤثر في العلاقات بيننا وبين دول المنطقة غير الداخلة في الحلف، وإن حكومة الولايات المتحدة ستبقى تدعم أهداف هذا الحلف ولجانه.

وقد استعرضنا الموقف في السعودية العربية والخليج الفارسي، وخاصة النزاعات الحالية والخلافات في المنطقة ونعتقد أن هذه الخلافات جميعها يمكن أن تحل بطريقة ودية.

الوثيقة رقم - ٢٤ -

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان مشترك

في الظروف الخطيرة التي تحيط بالبلاد العربية، وتهدد سلامتها رأينا أن نجتمع لبحث الأمر من جميع نواحيه. ونستكمل بذلك المشاورات التي دارت من قبل بين حكوماتنا ونختمها بما نجده ضروري من القرارات.

ولقد تم اجتماعنا في القاهرة في الفترة ما بين يوم الثلاثاء الموافق ٦ من مارس سنة ٧١٩٥٦ وبين الأحد الموافق ١٢ من مارس سنة ١٩٥٦

والتقت آراؤنا عند تفاهم كامل في كل ما عرض للبحث أمامنا، واستطعنا بذلك أن نجمع إرادتنا على خطة كاملة نواجه بها كافة الاحتمالات والمفاجآت.

ولقد تمت محادثاتنا في جو من الصداقة الوطيدة، التي يدعمها التفاهم المتبادل بيننا، ويربطها ايماننا الواحد الراسخ بفكرة العروبة والثقة التي لاحد لها في مستقبل الأمة العربية.

وشد من عزمنا وقوى روحنا ما لاحظناه بارتياح من زيادة الوعي الوطني في الأمة العربية، وإننا لننظر بإعجاب واطمئنان، إلى الدور العظيم الذي أصبح الرأي العام العربي يقوم به في توجيه الحوادث بيقظة مستنيرة وشجاعة حكيمة. ولقد بحثنا الموقف في الشرق الأوسط من جميع وجوهه ونواحيه، واتفق رأينا على أن العمل للسلام وتحقيقه والمحافظة عليه إنما يقوم بالتعاون الصادق بين الدول، على أساس من الاستقلال والمساواة التامة بينها جميعاً، وعلى احترام حقوق الانسان، والتزام أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وإننا لنؤمن بأن السلام الحقيقي الذي تتطلع إليه

شعوبنا وشعوب العالم لن يسود مالم تصبح هذه الأسس مصدر الالهام في تصرف دل دولة إزاء غيرها من الدول، وبذلك تخف حدة التوتر الناشىء من تدخل بعضها في الشؤون الداخلة للبعض الآخر، والضغط عليها بمختلف الوسائل والأساليب، وإننا لنعلن عزمنا على تجنيب الأمة العربية ضرر الحرب الباردة، والبعد بها عن منازعاتها والتزام عدم الانحياز تجاهها، محافظة بذلك على مصالحها الأصيلة.

كذلك نعلن أن الدفاع عن العالم العربي يجب أن ينبثق من داخل الأمة العربية على هدى أمنها الحقيقي، وخارج نطاق الأحلاف الأجنبية، التي تحاول استخدام التنظيمات الدفاعية لخدمة المصالح الذاتية لأية دولة من الدول الكبرى، مضحية في سبيل ذلك بالقضايا والأماني العربية الخالصة ووحدة أمتنا.

ولقد كانت قضية فلسطين موضع اهتمامنا البالغ، وإننا لنؤكد تمسكنا بحقوق عرب فلسطين كاملة، وأنه ليطيب لنا في هذه المناسبة أن نؤكد تمسكنابالمبادىء التي أعلنها مؤتمر الدولالافريقية الآسيوية في باندونغ، واعتبارها الطريق الذي تسير عليه سياستنا في المحيط الدولي.

القرارات

اجتمع في القاهرة في الفترة بين ٢٣ رجب سنة ١٣٧٥ الموافق ٦ مارس سنة ١٩٥٦، إلى ٢٩ رجب سنة ١٣٧٥ الموافق ١٢ مارس سنة ١٩٥٦:

حضرة صاحب الجلالة الملك سعود بن عبد العزبز آل سعود

وصاحب الفخامة السيد شكري القوتلي

والسيد الرئيس جمال عبد الناصر

وقد عقد هذا المؤتمر عدة اجتماعات عكف فيها الرؤساء على دراسة الموقف بالشرق الأوسط على ضوء ما ورد ببيانهم من مبادىء وأسس، وانتهوا إلى قرارات محددة بشأن كل ما عرض أمامهم من مشاكل وفيما يلي بعضها:

أولاً ـ تم وضع خطة شاملة لتدعيم الأمن العربي والعمل على حفظ كيان الأمة العربية، والدفاع عنها ضد أخطار العدوان الصهيوني، والسيطرة الأجنبية التي تحول دون استتباب السلام والاستقرار في تلك المنطقة وتخلق حالة من التهديد والتوتر.

ثانياً ـ تم وضع خطة شاملة لتنسيق خطط الدفاع العربي لمواجهة أي عدوان قد يقع ضد أية دولة عربية من قبل اسرائيل، التي دأبت على سلوك سياسة عدوانية تنكر مبادىء الحق والقانون

وتتجاهل قرارات الأمم المتحدة.

ثالثاً - تم وضع خطة شاملة لمواجهة موقف بعض الدول التي تسمح بتجنيد رجالها للخدمة العسكرية في القوات الاسرائيلية.

رابعاً - تم الاتفاق على مواجهة الموقف الذي يقتضيه أمن الدول العربية، تجاه إمداد اسرائيل بالاسلحة التي تساعدها على التمادي في العدوان.

خامساً - تم وضع خطة شاملة لمواجهة المحاولات التي تبذل عن طريق حلف بغداد، للضغط على البلاد العربية، وتعريض الأمن العربي للخطر وتفرقة الصف العربي، في الوقت الذي تجد فيه البلاد العربية نفسها أشد ماتكون حاجة إلى وحدة متماسكة في الجهود والاتجاهات.

سادساً - تم الاتفاق على التأييد الكامل للاردن ومساندته ضد أي ضغط أجنبي أو أي عدوان صهيوني، مما يكفل للشعب الاردني الباسل تحقيق غايته، وقد اتصل المؤتمر بحضرة صاحب الجلالة الملك حسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية لابلاغه ذلك وتأييد ماسبق الاعراب عنه، عن الاستعداد التام الأكيد لمعاونة الاردن والوقوف إلى جانبه.

سابعاً - وضع المؤتمر خطة شاملة تهدف إلى توثيق روابط الكيان العربي، وتنمية التعاون بين الدول العربية في أوسع نطاق، من أجل تحقيق الأهداف العربية الخالصة، كما بحث المؤتمر وسائل تحقيق الوحدة العربية التي يؤمن الرؤساء الثلاثة ايماناً لايتزعزع بأنها السياج المنيع للبلاد العربية الذي يضمن استقلالها، ويكفل لها أسباب استكمال نهضتها.

ثامناً - وضع المؤتمر خطة شاملة لتنسيق السياسة السعودية المصرية السورية، من النواحي السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية، بحيث يكون نتيجة هذا التنسيق الشامل تعبئة جميع القوى وتوجيهها الوجهة التي تحقق المصلحة العليا للأمة العربية.

تاسعاً - وضع المؤتمر خطة لمواجهة مشكلة الاحتلال البريطاني لواحة البوريمي وإمارة عمان، ورسم الوسائل التي تؤدي إلى انهاء هذا النزاع على نحو يحفظ لهذه المناطق عروبتها، ويحول دون الانتقاص من سيادتها وحقوقها.

عاشراً - رأى المؤتمر بعد بحث مستفيض للوضع الراهن في شمال افريقياأن السياسة الفرنسية التي تمعن في انتهاك حقوق شعوب شمال افريقيا وتهدد السلم تهديداً خطيراًفي تلك المنطقة، وعلى فرنسا أن تعترف بحقوق شعوب شمال افريقيا في الاستقلال، طبقاً لميثاق الأمم المتحدة ومبدأ حق تقرير المصير لكل الشعوب.

حادي عشر - رأى المؤتمر بعد بحث القضايا العربية، أن يعمل بكل الوسائل حتى تحل هذه القضايا حلاً عادلاً، يحفظ للعرب سيادتهم وحقوقهم.

الوثيقة رقم (٢٥)

الميثاق القومي

اجتمع ممثلو الأحزاب والكتل النيابية وتدارسوا أوضاع البلاد الخارجية والداخلية والظروف الدقيقة التي تكتنفها وما يحيق بها من خطر داهم، فرأوا أن الواجب القومي والمصلحة الوطنية تفرض عليهم الاتفاق على هذا الميثاق القومي.

١ - في السياسة الخارجية والداخلية

أولاً - مقاومة الاستعمار والصهيونية واسرائيل وذلك:

أ - بعدم الاعتراف باغتصاب فلسطين بمقاومة الصلح مع اسرائيل وإحكام مقاطعتها ومقاومة مشاريعها التوسعية وكل سياسة تؤدي إلى ذلك.

ب - بمناهضة الأحلاف العسكرية الأجنبية وكل سياسة تتجه في هذا السبيل.

ج - بانتهاج سياسة الحياد الايجابي بين المعسكرين الغربي والشرقي ودعم مقررا باندونغ

ثانياً - تحري البلاد العربية وتوحيدها وذلك:

أ - بتوسيع الاتفاق الثنائي مع مصر بعقد اتفاق بين الطرفين في الشؤون الاقتصادية والسياسية والثقافية ليصبح هذا الاتفاق نواة للوحدة العربية الشاملة

ب - بالسعي لتوثيق ميثاق الجامعة العربية باتجاه سياسة الاستقلال والوحدة

ج - بدعم الجيش العربي الاردني عن طريق تقديم المساعدة المالية له.

د - بدعم نضال المغرب العربي في سبيل تحرير هذا الشطر الخطير من وطننا العربي تحريراً كاملاً

وانضمامه الى الوحدة العربية الشاملة.

ثالثاً ـ توطيد علاقات الامة العربية مع الأمم الاسلامية بما لايمس قضايانا القومية ومساعدة إل أمة اسلامية على التحرر.

رابعاً ـ انتهاج سياسة عربية خارجية استقلالية مستمدة من ايمان الشعب العربي بوحدته وحريته وسيادته ومتجهة نحو تدعيم علاقاتنا السياسية والدبلوماسية مع الدول التي تدعم قضايانا القومية.

خامساً ـ ممارسة سيادتنا الكاملة:

أ ـ في الدفاع عن أنفسنا وكياننا ووحدتنا وتسليحنا تسليحاً حراً

ب ـ في تصنيع بلادنا والتخلص من تخلفنا عن طريق المساعدات العسكرية والفنية والمالية والاقتصادية الاجنبية بدون التزامات سياسية وعن طريق المقايضة بين منتجاتنا وتجهيزنا الصناعي والدفاعي، وتدعيم علاقاتنا التجارية مع البلدان التي نجد فيها دعماً لاستقلالنا الاقتصادي والمالي.

٢ ـ في سياسة الدفاع

تعبئة كامل قوى الامة وامكانياتها المادية والمعنوية في سبيل الدفاع عن كيانها القومي وذلك:

أ ـ بتنفيذ مشروع انشاء القوى الدفاعية في مناطق الحدود.

ب ـ بالاسراع بإنجاز مشروع مصفاة البترول، وإنشاء مستودعات لتخزين المحروقات والمباشرة فوراً بخزن البترول بجميع الوسائل الممكنة.

ج ـ باستكمال التسليح والتصنيع والتجهيز وإشادة المنشآت العسكرية للجيش.

د ـ بتدريب الشعب على الدفاع المدني بحيث يستطيع أن ينظم نفسه لأعمال الدفاع المدني وما يتطلبه ذلك.

هـ ـ بتدريب الشبيبة على حمل السلاح وإعدادها اعداداً روحياً وجسمياً لمهمة الدفاع وبصورة خاصة بتشكيل الحرس الوطني.

و ـ بتوجيه أفراد الجيش توجيهاً روحياً يعزز الايمان بالله في نفوسهم وتثقيفهم ثقافة عسكرية وقومية بتخصيص إذاعات منظمة ومجلات ونشرات وحفلات ومهرجانات متنوعة.

ز ـ بالسعي لوضع سياسة تسلح موحدة مع مصر، وذلك بوحدة السلاح والتصنيع الحربي والتدريب، باعتبار أن جيش سورية وجيش مصر يؤلفان نواة الجيش الموحد للدفاع عن الوطن العربي.

ح ـ بالأخذ بمبدأ فرض الخدمة المدنية واتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذه.

٣ ـ في السياسة الداخلية

أولاً ـ في النواحية المالية :

أ ـ بذل كل تضحية ضرورية لتأمين حاجات الدفاع عن البلاد .

ب ـ إعادة النظر في نظام الضرائب بحيث يبنى على أسس حديثة عادلة .

ج ـ إعادة النظر في أسس موازنة الدولة لوضعها على قواعد سليمة .

ثانياً ـ في الناحية الاقتصادية :

أ ـ اتباع سياسة تقنين وتدبير تقوم على أساس الحد أو المنع في استيراد المواد الاستهلاكية والكمالية والمنتوجات الحيوانية والزراعية الصناعية .

ب ـ اتباع سياسة اقتصاد موجهة تهدف كلى تنشيط استثمار رأس المال القومي في المشاريع الانتاجية وفي الصناعات التي تحررنا من أن نعيش عالة على البلاد الاجنبية والتي توفر العمل لليد العاملة في البلاد وترفع من مستواها الفني والاجتماعي والمعاشي ليتم الاستقلال الاقتصادي والسياسي وإعداد مجلس الانتهاء الاقتصادي للمهمة التي أنشأ من أجلها .

ج ـ سن تشريع لمنع الاحتكار ومكافحة الاثراء غير المشروع .

تجتاز القضية العربية اليوم في صراعها مع الاستعمار والصهيونية مرحلة حاسمة وخطيرة ، لاسيما بعد العدوان على مصر الشقيقة الذي اشتركت فيه دول الاستعمار مع صنيعتها اسرائيل محاولة القضاء على قوميتنا العربية وحريتنا واستقلالنا ، وبعد كشف المؤامرات الاستعمارية الداخلة ضد سلامة البلاد وأمنها الداخلي والخارجي والتي تهدف إلى تمزيق وحدة الامة وتصديع كيانها .

لذلك ولما كانت هذا الاخطار تستدعي التعاون الجدي والوثيق الصادق بين كافة العاملين المخلصين لمجابهتها وتعبئة كافة القوى المادية والمعنوية وحشد جميع امكانات الامة وجعلها في مستوى هذه الأخطار ، فقد اتفقت الكلمة على تشكيل جبهة قومية تضم مختلف العناصر المنسجمة من كل الاحزاب والكتل . وتعمل متضامنة مخلصة لانقاذ البلاد دون قيد أو اعتبار حزبي ، متعاهدة أمام الله والوطن على تنفيذ بنود الميثاق القومي تنفيذاً صادقاً جدياً مبتدئة ببنودها التي يستدعيها الوضع الحاضر

وهي إذ تعلن هذا العهد تؤكد النقاط التالية :

١ ـ اتخاذ جميع التدابير والوسائل للدفاع عن البلاد وضمان سيادتها وتقوية وسائل الدفاع العسكري والشعبي وتعبئة كافة الامكانيات المادية والمعنوية لمواجهة الاحداث بما تقتضيه مصلحة الوطن العليا .

٢ ـ قمع المؤامرات والدسائس التي تحاك ضد سلامة البلاد وأمنها الداخلي والخارجي أو التي تهدف إلى إضعاف معنويات الشعب وبث روح الانهزامية بين صفوفه بشدة وحزم، مع ضمان سلامة التحقيق وحمايته من الفوضى وتأمين سير العدالة في قضية التآمر الأخيرة.

٣ ـ السهر بالبلاد نحو حياة التقشف والجد وجعلها في مستوى الاخطار المحيطة بها.

٤ ـ مقاومة حلف بغداد باعتباره يهدف إلى تمزيق وحدة العرب وربطهم بعجلة الاستعمار.

٥ ـ العمل على تحرير البلاد العربية الخاضعة للاستعمار مباشرة أو عن طريق عملائه وبصورة خاصة، الوقوف إلى جانب الشعب العراقي في نضاله ضد حكم الاستعمار.

٦ ـ صرف الاهتمام البالغ لاحباط المؤامرات التي يحيكها الاستعمار في بعض البلاد العربية ضد سلامة سورية والقومية العربية.

٧ ـ العمل على تحقيق هذه الاهداف بكل الوسائل المجدية بما فيها لاقامة حكم سليم منسجم يضمن تنفيذ بنود الميثاق القومي وهذا العهد باخلاص وحزم.

***

ثالثاً ـ في الناحية الاجتماعية:

أ ـ مكافحة الالحاد والميوعة والانحلال الخلقي والحركات المنافية للقومية العربية ضمن مبادىء الدستور.

ب ـ تحقيق العدالة الاجتماعية بتنفيذ الضمان الاجتماعي وبسن تشريع يحمي حقوق العمال والفلاحين وفق نصوص الدستور.

ج ـ توزيع أراضي أملاك الدولة على الفلاحين غير المالكين وخريجي المدارس الزراعية والمواطنين العاطلين عن العمل وأفراد العشائر، مع ايجاد تعاونيات تضمن لهم توفير الآلات والبذار والقروض وأدوية المكافحة، وبيع المحاصيل وتشكيل مجلس خاص يسمى مجلس الانتاج الزراعي لتنفيذ هذه الاغراض.

د ـ وضع تشريع لحفظ كرامة الصحافة ورفع مستواها المادي والمعنوي وتطبيق الرقابة المالية على مواردها وصيانة المجتمع أفراداً وجماعات من جرائم المطبوعات.

هـ ـ مكافحة التجسس والدعايات والنشرات الضارة بكياننا القومي والاجتماعي والسياسي.

و ـ سن قانون لتحديد الاعمال التي لايجوز الجمع بينها وبين النيابة تنفيذاً للمادة (٤٨) من الدستور.

***

جهاز الادارة:

الخروج بهذا الجهاز من فساده بانشاء ديوان للموظفين تحدد اختصاصاته وصلاحياته بقانون.

*****

الوثيقة رقم (٢٦)

رئيس مجلس الوزراء السيد صبري العسلي

دولة الرئيس، حضرات الزملاء الاكارم، أحب أن أعلم مجلسكم الكريم أن مجلس الوزراء قد اتخذ قراراً باجماع آرائه بتفويض لجنة وزارية لاجراء التفاوض فيما بين سورية وبين مصر الشقيقة ولاجراء هذه المفاوضات توصلاً لاتحاد فيدرالي بيننا وبينها، وأرجو الله العلي القدير أن يوفقنا في هذه الخطوة المباركة حتى إذا تمت أمكن أن تقدم إلى مجلسكم الكريم المشروع اللازم لاقراره من قبلكم، هذا وإن ما كان يدغدغ أحاسيسنا وأفئدتنا أرجو يحقق في القريب العاجل بحيث يضحي حقيقة ملموسة بالنسبة إلى هذا الاتحاد بين البلدين، وأحب أن أعلن أن هذا الاتحاد سيبقى مفتوحاً لجميع البلاد العربية المتحررة.

***

الرئيس ـ إذا كنتم ترون أن نسجل في القرار ما جرى هنا في هذه الجلسة وهذا نص القرار:

قرار

إن مجلس النواب السوري تنفيذاً للفقرة الثالثة من المادة الاولى من الدستور التي تنص أن الشعب السوري جزء من الامة العربية يؤيد قرار الحكومة الذي أعلنه دولة رئيس مجلس الوزراء في هذه الجلسة والذي نصه:

(إنني أعلن للمجلس الموقر أن الحكومة اتخذت قراراً باجماع آرائها بتفويض لجنة وزارية لمباشرة المفاوضات مع الشقيقة مصر، توصلاً لتحقيق اتحاد فيدرالي بين قطرينا، على أن يكون هذا الاتحاد مفتوحاً للدول العربية المتحررة الاخرى، وإني لأرجو الله أن يحقق لنا هذه الخطوة المباركة حتى إذا تم الاتفاق على هذا الاتحاد تقدمنا بمشروعه إلى مجلسكم الموقر لاقراره.)

الوثيقة رقم (٢٧)

بيان مشترك

في العاشر والحادي عشر من ربيع الثاني الموافق الثالث عشر والرابع عشر من شهر تشرين الثاني(نوفمبر) ١٩٥٦اجتمع في بيروت بناء على دعوة فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية :
صاحب الجلالة الملك حسين، ملك المملكة الاردنية الهاشمية .
صاحب الجلالة الملك سعود بن عبد العزيز، ملك المملكة العربية السعودية .
سيادة الرئيس عبد الفتاح محمد المغربي، رئيس مجلس السيادة في السودان .
صاحب الفخامة السيد شكري القوتلي، رئيس جمهورية سورية
صاحب الجلالة الملك فيصل. ملك المملكة العراقية .
صاحب الفخامة السيد كميل شمعون، رئيس الجمهورية اللبنانية .
صاحب الدولة السيد مصطفى بن حليم رئيس مجلس وزراء ليبيا نيابة عن مليكها .
السيد عبد الحميد غالب سفير مصر في بيروت نيابة عن سيادة رئيس الجمهورية المصرية .
وصاحب السمو الملكي الامير سيف الاسلام محمد البدر، ولي عهد المملكة المتوكلية اليمنية، نيابة عن مليكها .

وذلك لدرس الموقف الناجم عن العدوان الذي أقدمت عليه بريطانيا وفرنسا واسرائيل على مصر وقطاع غزة، وللاتفاق على ما يجب عمله لمناصرة مصر في دفاعها المجيد عن سلامة أراضيها وسيادتها، معتبرين أن هذا العدوان على مصر هو عدوان على البلاد العربية جميعاً، يقتضي توحيد السياسة والجهود حرصاً على المصلحة العربية المشتركة

وقد استعرض المجتمعون بارتياح التدابير التي اتخذتها الجمعية العامة للامم المتحدة في

القرارات الصادرة بأغلبية ساحقة في ٢] ٤] ٦ تشرين الثاني ١٩٥٦ : وقدروا جهود الدول المحبة للسلام التي ساهمت في إصدار القرارات المذكورة، القاضية بوقف القتال وسحب القوات المعتدية فوراً من الاراضي المصرية والعودة إلى ماوراء خطوط الهدنة.

وقد أجمع الرأي على مايلي:

١ ـ ضرورة تنفيذ قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة المذكورة أعلاه، وإذا رفضت بريطانيا وفرنسا الامتثال لقرارات الامم المتحدة وامتنعتا عن سحب قواتها من الاراضي المصرية فوراً وبدون قيد أوشرط، وكذلك إذا خالفت اسرائيل قرارات الامم المتحدة وامتنعت عن سحب قواتها إلى ما وراء خطوط الهدنة دون قيد ولاشرط، أو إذا تسبب عن موقف أي من بريطانيا وفرنسا واسرائيل تأزم جديد من شأنه أن يؤدي إلى استئناف الاعمال العسكرية، اعتبرت بريطانيا وفرنسا واسرائيل مسؤولة بالتضامن عن استمرار الاعتداء، وحينئذ تباشر كل من الدول الممثلة في هذا المؤتمر خصها، وعملاً بحق الدفاع المشروع عن النفس تطبيق أحكام المادة الحادية والاربعين من ميثاق الامم المتحدة واتخاذ التدابير الفعالة التي تسمح بها أقصى امكانياتها وفقاً لالتزاماتها بمقتضى المادة الثانية من معاهدة الدفاع العربي المشترك.

٢ ـ الحرص على فصل قضية قناة السويس عن الظروف التي رافقت الاعتداء على مصر، واعتبارها قضية مستقلة قائمة بذاتها، والعمل على حلها حلا يتفق مع مقتضيات سيادة مصر وكرامتها، وذلك في نطاق الامم المتحدة وبمفاوضات تجري بين الفرقاء المعنيين، بعيداً عن أي مظهر من مظاهر الضغط أو التدخل أو الاراه، وعلى أساس معاهدة ١٨٨٨ والمبادىء الستة التي أقرها مجلس الامن في ١٣ تشرين الاول(أكتوبر) ١٩٥٦.

٣ ـ تأييد مطلب الشعب الجزائري في نضاله حتى يحقق أمانيه القومية في الاستقلال والسيادة.

وإن المجتمعين يتوجهون بتحية الاخوة الصادقة والتقدير والاعجاب إلى سيادة رئيس الجمهورية المصرية جمال عبد الناصر وإلى القوات المصرية المسلحة وإلى شعب مصر، مكبرين وطنيتهم وتفانيهم في الدفاع عن سلامة مصر وسيادتها وعن القومية العربية وكرامة شعوبها وعزتها.

بيروت في ١٥/ ١١/ ١٩٥٦

الوثيقة رقم (٢٨)

بيان من الحكومة السورية
١٩٥٧/١/١٠

اطلعت الحكومة السورية على بيان الرئيس الامريكي الموجه إلى الكونغرس يوم ١٩٥٧/١/٥، وهي إذ ترحب بما ورد فيه من دعم الولايات المتحدة الامريكية بدون تحفظ للسيادة الكاملة والاستقلال لأمم الشرق الأوسط، ترى من الواجب تبيان مايلي:

أولاً ـ ترفض الحكومة السورية النظرية القائلة بأن وجود مصالح اقتصادية لدولة أو لمجموعة من الدول في إحدى مناطق العالم يبيح لها الحق بالتدخل في شؤون هذه المنطقة للحفاظ على تلك المصالح إذ أن هذه النظرية تخالف بصراحة مبدأ احترام السيادة، هذا المبدأ الذي يجب اتخاذه أساساً لعلاقات الدول فيما بينها والذي قام عليه ميثاق الأمم المتحدة.

ثانياً ـ ترى الحكومة السورية أن نظرية الفراغ هي نظرية مصطنعة يتذرع بها الاستعمار لتبرير تدخله وسيطرته، وأن الحكومة لترفض هذه النظرية رفضاً قاطعاً إذ لافراغ في منطقة الشرق الأوسط بعد أن حصلت دوله على حريتها واستقلالها، كما أن الدول العربية هي وحدها صاحبة الحق الطبيعي في الدفاع عن استقلالها ووحدة أراضيها، وفي ممارسة سيادتها الكاملة دون أي سيطرة أو نفوذ أجنبي.

ثالثاً ـ إن الوقائع التاريخية البعيدة والقريبة الحدود والتي مازالت ماثلة في أذهان العالم بأسره تثبت بشكل قاطع أنه لاأثر لوجود خطر الشيوعية في بلادنا يهدد سلامتها واستقلالها وحريتها، بل إن الوقائع الثابتة لتؤكد أن الاضطراب في الوطن العربي واحتمال العدوان عليه ليس لهما من سبب ولايتأتيان إلا من الاستعمار والصهيونية، ولعل متتبع هذه الحوادث يرد مبدأها إلى تاريخ طويل

حيث ينتهي إلى انشاء اسرائيل في قلب الوطن العربي.

وقد تأيدت مطامع الاستعمار والصهيونية بشكل سافر في تضافر هذين الخطرين بالعدوان الاخير على مصر.

ومن المؤسف أن يغفل الرئيس أيزنهاور الاشارة إلى هذا الحادث الدولي الهام والذي وقفت منها أمريكا نفسها ورئيسها موقفاً يدعو إلى التقدير وأن توصف الدول المعتدية بأنها حكومات وشعوب تحترم بشكل لائق آراء بني البشر.

إن الحكومة السورية إذ تشير إلى خطورة بيان الرئيس أيزنهاور لتعلن عن اعتقادها الراسخ بأن مهمة الحفاظ على الأمن والسلام في الشرق الأوسط منوطة بأهل هذه المنطقة الذين لهم الحق بالدفاع عن أنفسهم تجاه كل خطر يهددهم أياً كان مصدره.

الوثيقة رقم (٢٩)

البيان الرسمي
الصادر بتاريخ
١٩٥٧/٨/١٢
والمتضمن تفاصيل المؤامرة الامريكية على سورية

لم يرق للاستعمار الامريكي أن تظل سورية حرة طليقة بما حققته من خطوات موفقة في حياتها الاستقلالية، فسعت الولايات المتحدة مرات عديدة إلى قلب نظام الحكم في سورية ليحل محله حكم يستند إلى حراب الاجنبي ومساعدته، فينكل بأفراد الشعب ويكيد لهم ويمتص خيرات أراضيهم.

على أن هذه المؤامرات فشلت كلها بفضل وعي الرأي العام السوري ويقظة الشعب الباسل وصدرت أحكام القضاء السوري في آخر هذه المؤامرات على عدد من أصحاب النفوس الدنيئة الذين باعوا بلادها إلى المستعمر، ولكن الدوائر الاستعمارية الامريكية لم تقنع بالهزيمة، وتابعت دون توقف حملتها المغرضة على سورية، وأحاطتها بجو من التشويش والتمويه، ولم تتوان عن اعلان موقفها هذا عن طريق التصريحات الرسمية والصحافة.

وكانت هذه الاوساط تهاجم باستمرار الاوضاع في سورية، مبدية عدم رضاها عنها، عاملة على الاتصال بالعملاء والمأجورين والخونة لنشر الأخبار الكاذبة، وترويج الاشاعات الملفقة التي يقصد منها الاساءة إلى سمعة سورية، وتهيئة الجو الدولي لعدون ممكن ضدها.

وكان أن أرسلوا أمهر خبرائهم في التآمر وهو المدعو هوارد ستون، وقد سبق لستون هذا أن حاك مؤامرة ضد سلامة السودان، ونظم مؤامرة أخرى للنيل من أماني الشعب الايراني وكان من

وراء الانقلاب الذي قامت به الولايات المتحدة في غواتيمالا.

وقد تسلم ستون ادارة دفة التآمر، فأحيط علماً بجميع ما يحتاج إليه من معلومات عن الاوضاع في سورية، وطلب لعملاء الاستعمار بوضع خدماتهم تحت تصرفه.

وقد سارعت السفارة الامريكية فجندت لخبيرها موظفيها وسياراتها ومنازل موظفيها وامكانياتها المالية الضخمة.

وبدأ نشاط الخبير بإجراء اتصالات واسعة النطاق شملت أولاً عصابة القوميين الخونة، ثم تجاوزتها إلى محاولات متتابعة للاحتكاك بضباط الجيش السوري.

وجرت فعلاً اتصالات كثيرة مع عدد من الضباط السوريين، كما عقدت اجتماعات متتابعة، على أن الضباط السوريين الشرفاء لم يقعوا بفخ المستعمر المتآمر، فبلغوا المراجع المختصة عن تفاصيل المؤامرة وتابعوا اتصالاتهم بالمتآمرين ليكشفوا عما خفي من الأمر.

وتأكد لهم أن من أهداف المؤامرة تبديل الأوضاع في سورية، ومتابعة المؤامرات الواحدة تلو الأخرى، إلى أن تنجح إحداها، وقد عرض المتآمرون على الضباط الشرفاء مبالغ طائلة من الأموال، سلمها هؤلاء حالاً إلى المراجع المختصة، وأعطيت التعليمات للضباط بالعمل على معرفة رؤوس العصابة وقادة المؤامرة.

وسارت الاتصالات خطوات جديدة إلى الامام، وتظاهر الضباط بقبولهم التام للنظريات المعروضة عليهم، ومنها القبول باسرائيل، والاعتراف بوجود الخطر الشيوعي.

وأجل الاجتماع بقادة المؤامرة عدة مرات، وكانت الغاية من هذا التأجيل الاحتياط ضد امكان اتخاذ إجراءات تكشف أشخاص المؤامرة.

ثم تم الاتفاق على موعد الاجتماع مع قادة المؤامرة في اجتماع عام، ولكن ذلك لم يلبث أن بدل، وتقرر أن يجري الاجتماع بالضباط منفردين، وقد سبق أحد الاجتماعات ٤٥ دقيقة زيادة في الحيطة.

وكان الامريكيون يفسرون هذه التبدلات في المواعيد بقولهم بأن وقت زعماء الحركة ضيق جداً وثمين، وأنهم لايستطيعون أن يضحوا بدقيقة واحدة بلا سبب.

ولم تأل السلطات العسكرية جهداً في كل مراحل المؤامرة لاتخاذ الاحتياطات اللازمة لاكتشاف تفاصيل مايدور في الخفاء وإلقاء القبض على المتآمرين في الوقت المناسب.

وقد أرفقت هذه السلطات الضباط بمدني عهدت إليه بمهمة الترجمة، وكان من المنتظر من هذا المدني أن يخبر المسؤولين بأي تبديل يطرأ على موعد ومكان الاجتماع وتم أخيراً الاتفاق على موعد للاجتماع بزعماء المؤامرة مساء يوم الأحد الواقع في الحادي عشر من شهر آب الجاري.

وطلب من أحد الضباط الشرفاء أن يقصد مكاناً معيناً في شارع الروضة، فذهب الضابط إلى المكان المذكور في الوقت المحدد وبرفقته المدني فوجد سيارة من طراز فورد تحمل رقم ٧١٧٥ ويملكها أمريكي وقد قاد السيارة ستون بنفسه، وتعمد التجول في شوارع المدينة مدة نصف ساعة ثم توقفت السيارة فجأة أمام منزل في شارع أبي رمانة ظهر فيما بعد أنه يعود لأحد موظفي السفارة الامريكية.

وقد طلب من الضابط أن يهبط من السيارة واحتجز المدني فيها، ولم يسمح له بمغادرتها إلا بعد انتهاء الاجتماع.

دخل الضابط المنزل وهو منزل علم فيما بعد أنه يخص أحد الامريكيين، ثم أدخل الضابط إلى غرفة منفردة وبعد مرور دقيقة فوجىء بدخول العقيد ابراهيم الحسيني الملحق العسكري في السفارة السورية في روما، وكان يحمل في يده قبعة من القش تحتوي على لحية وشاربين مستعارة.

وقد بادر الضابط العقيد بالتحية العسكرية، وعانقه العقيد الحسيني، وبادره بحديث خلاصته أنه اتفق مع السلطات الامريكية المختصة على الحصول على معونة مالية لسورية تتراوح بين ٣٠٠ ـ ٤٠٠ مليون دولار، وذلك لقاء تصفية الأوضاع الحالية في سورية، وعقد الصلح مع اسرائيل.

وأضاف الحسيني بأن أمريكا قد وافقت على أن تهاجم سورية لبنان وتحتله، ثم ينظر في أمر الاردن ثم في أمر العراق.

وتهجم الحسيني على الأوضاع في سورية، وعلى الأركان العامة في الجيش السوري، وأخيراً أخرج مصحفاً من جيبه، وطلب منه ألا يبوح بشيء من هذا الحديث وأن لا يفشي أي اسم من أسماء المتآمرين.

ولخص الحسيني خطته بقوله أنه يطلب من الضابط أن يتعاون مع بعض القطعات على القيام بانقلاب عسكري، وعندما تدبر جميع الأمور عليه أن يعلمه بإشارة رمزية ليجري تحديد التاريخ لتنفيذ المؤامرة. إن هذا الضابط ثمين في نظر العقيد ونظر الامريكيين لما له من النفوذ الفعلي في القطعة التي ينتمي إليها.

وقبل أن يودع الحسيني الضابط أشار إلى أنه سيسعى مع الامريكيين الذين يتعاون معهم، لكي يدبروا اغتيال بعض الضباط، الذين يحولون دون تنفيذ رغبات الاستعمار، ولكي يعملوا على تعريفه إلى بعض المشتركين في المؤامرة، كما ألح العقيد الحسيني على الضابط بضرورة اغتيال آمر قطعته.

وبعد أن ودع العقيد الحسيني الضابط دخل شخص أميركي اسمه « جانين » الغرفة وطلب

منه البقاء في الغرفة وأغلق عليه الباب مدة ٦٥ دقيقة، ثم عاد إليه بعد ذلك وأبلغه أن العقيد الحسيني استقل الطائرة في طريقه إلى روما، وسمح له بعد ذلك بمغادرة المنزل.

وما كاد الضابط ينصرف حتى سارع بابلاغ ماجرى له فاتخذت جميع الاحتياطات الضرورية.

وفي الوقت نفسه تقريباً كان ضابط آخر على موعد في منزل معين للاجتماع مع مسؤول في المؤامرة.

وكانت كافة الاحتياطات قد اتخذت لالقاء القبض على المتآمرين بالجرم المشهود ولكن مكان الاجتماع بدل في اللحظة الاخيرة، واقتيد الضابط إلى منزل اتضح فيما بعد أنه يعود لأحد الامريكيين أيضاً.

وعندما دخل الضابط إحدى غرف المنزل فوجىء بوجود المتهم الفار أديب الشيشكلي جالساً وحوله ثلاث سيدات أميركيات، وقد غادرت السيدات الغرفة اثر وصول الضابط، وسارع الشيشكلي إلى معانقة الضابط ثم قال له لقد جئت إلى هنا مغامراً بدمي، ولن أعود إلا بعد أن أصفي الأوضاع في سورية.

ثم أضاف إلى ذلك قائلاً بأن طابع حركتنا هو السرعة، وستكون سعيداً في حياتك المقبلة من جراء مساهمتك في هذه الحركة، ثم طلب إليه أن يحاول شراء ضمائر بعض الضباط، ووعدهم بإغداق المال عليه، وقال إذا نجحت في تدبير الضباط فعليك بإعلامنا لنستعد للعمل ونسقه.

أيها الشعب: هذا جزء من مؤامرة استعمارية حقيرة حيكت في الظلام ضد حريتك واستقلالك. وقد سبق أن حدث اجتماع في بيروت ضم من عناصر الفساد الشريف ناصر وأديب الشيشكلي وابراهيم الحسيني والسفير الفرنسي والملحقين العسكريين الفرنسي والامريكي وقد تبادل المجتمعون بالبحث المؤامرة على سلامة سورية. وقلب الاوضاع فيها ليسلم إلى الرجعية وعناصر الاستعمار.

الوثيقة رقم (٣٠)

علق ناطق رسمي بلسـان وزارة الخـارجيـة السـورية على البيان الذي تلاه وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية أمس الاول بما يلي:

لقد تضمن البيان مجموعة من المغالطات والمتناقضات لايستند إلى أي دليل أو حقيقة.

وهذا ما توقعناه حين قلنا أن حقائق الامور عن سورية إذا لم تؤخذ في سورية نفسها فسيؤدي ذلك إلى ضياع الوقت والجهد، كما يؤدي إلى نتائج مغلوطة قد تنتج عنها أحداث خطيرة.

وعليه فإننا نرد على بيان السيد دالس بما يلي:

١ - يزعم البيان أن بعض المسؤولين العرب قد أبدوا للسيد لوي هندرسون قلقهم من تغلغل النفوذ الشيوعي في سورية، وإنا نعجب كيف يقوم هؤلاء المسؤولون بالتعبير عن قلقهم لرجل أمريكي بينما لم يسبق لهم في أي وقت مضى أن أبدوا مثل هذا القلق إلى الحكومة السورية نفسها. على الرغم من أن طبيعـة العـلاقـات الاخـوية بين سورية والدول العربية الاخرى تحتم عليهم أن يتصلوا بشقيقتهم في كل أمر يتعلق بها أو بعلاقاتهم معها، ومما يدعو إلى العجب أنه ما من مندوب عربي قد أثار أثناء الاجتماعات التي عقدتها اللجنة السياسية مؤخراً هذا الأمر.

هذا وإن ميثاق جامعة الدول العربية يقضي صراحة بضرورة التشاور في جميع الأمور التي تمس الدول العربية أو تتصل بعلاقات الدول المذكورة المتبادلة.

٢ - ورد في البيان الامريكي أن هناك كميات كبيرة من الاسلحة السوفياتية تكدس في سورية وأنه لامبرر لهذه الاسلحة من الناحية الدفاعية، إن هذا الزعم لايستند إلى الواقع فإن تسلح سورية هو تسلح دفـاعي صرف أكدت ضرورته حوادث العدوان الاسرائيلي المتوالية على الاراضي السورية خلال الأعوام الماضية والتي كانت فاجعة طبريا جزءاً منها، كما أكده العدوان الثلاثي الاثيم على

مصر، ولم يعد سراً أن طاقة سورية الدفاعية لم تبلغ نهايتها وأن ما لدى سورية من الأسلحة لايزال دون هذه الامكانيات.

ولو أنصف البيان لذكر أن اسرائيل أصبحت مستودعاً ضخمًا لجميع أنواع الأسلحة، وأضحت مكان تجمع للفنيين والمظليين والمتطوعين الذين يهددون سلامة المنطقة تهديداً مباشراً.

٣ ـ جاء البيان على ذكر حوادث الحدود ونجد هنا مغالطة مقصودة يراد منها ايهام الرأي العام العالمي بأن هناك حوادث تقع على الحدود التي تفصل سورية بجاراتها والحقيقة التي لايمكن أن يجهلها أي مسؤول سياسي هي أنه لم تقع أي حادثة على الحدود السورية وجل ما في الأمر أن اسرائيل تخترق حدود الهدنة مخالفة بذلك اتفاق الهدنة المعقود مع سورية. وهذه هي الحوادث الوحيدة التي وقعت حتى الآن، وقد أدانت لجنة الهدنة اسرائيل مراراً لهذا التصرف كما أن مجلس الأمن أدان اسرائيل بتاريخ ١٩ كانون الثاني ١٩٥٦ بالاجماع لتصرفها الشائن في طبريا وقد صوت مندوب أمريكا في ذلك الوقت إلى جانب القرار المذكور. فهل يعني البيان الصادر أخيراً أن الذين أصدروه يريدون تشويه الحقائق أم تبديل معالم التاريخ؟

أفلا يثير تجاهل البيان مسببي الحوادث الشك في أن البنية أصبحت منعقدة على اصطناع حوادث مقبلة لتبرير حركات عسكرية مريبة ضد سورية.

٤ ـ إن قول البيان بوجود دعاية وأعمال هدامة الغرض منها الاطاحة بالحكومات الدستورية المجاورة لسورية، هو قول يناقضه الواقع وتكذبه الحقائق، فإن محاولات من هذا النوع تجري فعلاً ولكن تجري ضد نظام سورية الديمقراطي وسلامته، وقد قضت المحاكم السورية بعدد معروف من المؤامرات التي تظهر هذه المحاولات بينما أثبتت سورية في كل مرحلة من مراحل علاقاتها مع جاراتها حرصها الشديد على تجنب كل مل يمكن أن يعتبر تدخلاً من قبلها بشؤون غيرها، ولم تستطع أي حكومة أن تثبت قيام سورية بأي عمل يمس الأوضاع القائمة في بعض البلدان المجاورة، على الرغم من الجهود الكبيرة التي تدفع إلى بذلها بعض الحكومات في سبيل ذلك.

٥ ـ وأشار البيان إلى عزم الرئيس ايزنهاور على تطبيق مضمون القرار الخاص بما يسمى بنظرية ايزنهاور، وأنه بناء على ذلك أباح إرسال المعدات الاقتصادية والدفاعية إلى دول المنطقة، إن تزويد الدول العربية بالمعدات خوفاً عليها من سورية أمر لامعنى له بالنسبة للعلاقات السورية بشقيقاتها العربية لأن طبيعة هذه العلاقات المستندة إلى قومية مشتركة لشعب واحد ومواثيق عربية متينة تجعل من المستحيل على أية دولة عربية أن تفكر بالعدوان على دولة عربية أخرى. وظهر أن السيد دللس يجهل وجود ميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي والاتفاقات الدفاعية المعقودة بين الأردن وسورية ومصر والمملكة العربية السعودية.

٦ ـ يكرر البيان تعابير يفهم منها أن أمريكا تريد ايجاد جو يؤدي إلى الاعتقاد أن سورية عازمة على الاعتداء على جاراتها، ولايمكن تفسير ذلك إلا بوجود نية عدوان مبيت يحاول الامريكيون تهيئة الجو الملائم له والذريعة الكافية لاستثمار هذا الجو بترداد مثل هذه الافتراءات التي لايمكن أن يصدقها الرأي العام العالمي.

٧ ـ أما ماأعرب عنه البيان من أمل في أن يعمل الشعب السوري على تخفيف حدة القلق الذي سببته الأحداث الأخيرة، فإنه يعني أن أمريكا تتمنى لو قام الشعب بمعارضة سياسة حكومته، ولو أن البيان كان منصفاً لاعترف بأن سياسة حكومة سورية هي السياسة الوحيدة التي يقبل بها شعب سورية ولايرضى عنها بديلاً.

ويتضح من مجمل البيان أن الغاية الأساسية منه هي إبعاد الأنظار عن الأخطار الحقيقية التي تهدد القومية العربية والعمل على خلق التفرقة بين الدول العربية الشقيقة، وايجاد الأوضاع التي تدفع العرب إلى أن ينسوا عدوتهم اسرائيل وينشغلوا عنها، بالخلافات بينهم لتتمكن اسرائيل من الخروج من عزلتها الحالية وفرض نفسها على المجموعة العربية في الشرق الأوسط، والتمركز بشكل دائم ثابت يتيح لها ضمان بقائها وتوسعها الاستعماري، كما يفهم من البيان أن جهوداً كثيرة تبذل بالاستناد إلى مبدأ ايزنهاور للسير بخطوات جديدة بالحرب الباردة ضد سورية واصطناع حوادث حدود يمكن استخدامها ذريعة لتطبيق نظرية ايزنهاور والقيام بعدوان على سورية.

إن سورية الحريصة على استقلالها تعلن أنه لايوجد سوري واحد يدور في خلده أن يقدم على أي اعتداء ضد أخيه العربي وأن سورية المتعلقة بحريتها لايمكن أن تفكر سياستها المستندة إلى نصوص وروح ميثاق الأمم المتحدة وأنها لاتضمر لشقيقاتها العربيات إلا كل خير وسعادة.

إن البيان الامريكي تدخل واضح في شؤون سورية الداخلية وهو بذلك يشكل خرقاً صريحاً لميثاق الأمم المتحدة. إن سورية واثقة من أنه لايوجد عربي واحد يمكن أن يؤخذ بالمغالطات التي وردت في البيان أو أن يسمح بأن يستخدم أداة لتحقيق أغراض الاستعمار والصهيوني على حساب كرامة واستقلال شعب سورية.

الوثيقة رقم (٣١)

تصريح الأمير فيصل آل سعود
ولي عهد المملكة العربية السعودية

اجتمع اليوم الأمير فيصل آل سعود ولي عهد المملكة السعودية ورئيس وزرائها بالرئيس ايزنهاور والمستر دالس في البيت الأبيض، وتناول البحث الوضع في سورية والشرق الأوسط، وصرح الأمير فيصل لمندوبي الصحافة اثر الاجتماع بأن هذا الاجتماع عقد بعد أن تلقى من الرئيس ايزنهاور رسالة شخصية ترحب بمقدمه ـ الأمير موجود في الولايات المتحدة منذ أشهر ـ وأضاف الأمير بأنه بحث مع الرئيس الامريكي الوضع في سورية، وسئل عما إذا كانت المملكة العربية السعودية قلقة بشأن ماسمي بازدياد النفوذ السوفياتي في سورية فقال أن سورية بلد شقيق وهي دولة مستقلة متحررة من أي سيطرة أجنبية تمارس حقوقها المشروعة في السياسة، وأن السعودية ليست قلقة بشأن الموقف في سورية ولاصحة للشائعات عن تغلغل النفوذ الشيوعي فيها، ومن الطبيعي أن تهتم المملكة العربية السعودية بسورية اهتمام سورية بها، وأكد أن استعماله كلمة اهتمام لاتعني قلقاً، وسئل عما إذا كان في شحن الأسلحة السوفياتية إلى سورية خطراً يهدد المملكة العربية السعودية والاردن ولبنان فقال لاخطر هناك مطلقاً من دولة عربية على دولة عربية أخرى ولايمكن أن تكون دولة عربية مهددة من جانب سورية

ومضى الأمير فيصل يقول إن اهتمام المملكة العربية السعودية يستند إلى رغبتها في مشاهدة سورية حرة مزدهرة، وسئل عما إذا كان يعتقد بأن روسيا ستحاول السيطرة على سورية فقال أن هناك شعوباً كثيرة وبلدان كثير تضمر فكرة السيطرة على بلدان أخرى ولكن ذلك يتوقف على البلد المعني.

ولم يفض الأمير فيصل بالمزيد من التفصيلات عن هذه النقطة، وسئل عن السفن الحربية السوفياتية في شرق البحر الابيض المتوسط، فقال إنني لاأرى خطراً في وجود هذه السفن مادامت لاترتكب أي عدوان.

وذكر الأمير فيصل أنه يجتمع غداً إلى دالس وقال أن الملك سعود والرئيس ايزنهاور على اتصال مستمر بشأن الموقف في الشرق الأوسط.

نيويورك تايمز ٢٣ ايلول ١٩٥٧

الوثيقة رقم (٣٢)

اعلان الوحدة

في جلسة تاريخية عقدت في قصر القبة في القاهرة يوم ١٢ من رجب سنة ١٣٧٧ الموافق أول فبراير سنة ١٩٥٨ م، اجتمع فخامة الرئيس شكري القوتلي رئيس الجمهورية السورية وسيادة الرئيس جمال عبد الناصر رئيس جمهورية مصر بممثلي جمهوريتي سورية ومصر السادة: صبري العسلي، عبد اللطيف البغدادي، خالد العظم، زكريا محيي الدين، حامد الخوجة، حسين الشافعي، مأمون الكزبري، أنور السادات، أسعد هارون، عبد الحكيم عامر، صلاح الدين البيطار، كمال الدين حسين، خليل الكلاس، نور الدين طراف، صالح عقيل، فتحي رضوان، عفيف البزري، محمود فوزي، كمال رمزي استينو، علي صبري، عبد الرحمن العظم، محمود رياض.

وكانت غاية هذا الاجتماع أن يتداولوا في الاجراءات النهائية لتحقيق إرادة الشعب العربي وتنفيذ ما نص عليه دستور الجمهوريتين، من أن شعب كل منهما، جزء من الأمة العربية، لذلك تذاكروا ما قرره كل من مجلس الأمة المصري، والمجلس النيابي السوري، من الموافقة الاجماعية على قيام الوحدة بين البلدين، كخطوة أولى نحن تحقيق الوحدة العربية الشاملة، كما تذاكروا ماتوالى في السنين الأخيرة من الدلائل القاطعة على أن القومية العربية كانت روحاً لتاريخ طويل ساد العرب في مختلف أقطارهم، وحاضراً مشتركاً بينهم، ومستقبلاً مأمولاً من كل فرد من أفرادهم.

وانتهوا إلى أن هذه الوحدة التي هي ثمرة القومية العربية هي طريق العرب إلى الحرية والسيادة، وسبيل الانسانية إلى التعاون والسلام، ولذلك فإن واجبهم أن يخرجوا بهذه الوحدة من نطاق الأماني إلى حيز التنفيذ، في عزم ثابت واصرار قوي، ثم خلص المجتمعون من هذا كله إلى أن عناصر قيام الوحدة بين الجمهوريتين السورية والمصرية وأسباب نجاحها قد توافرت بعد أن

جمع بينهما في الحقبة الأخيرة كفاح مشترك زاد معنى القومية وضوحاً وأكد أنها حركة تحرير وتعمير وعقيدة تعاون وسلام.

لذلك رأى المجتمعون أن يعلنوا اتفاقهم التام، وايمانهم الكامل، وثقتهم العميقة في وجوب اتحاد سورية ومصر، في دولة واحدة اسمها الجمهورية العربية المتحدة.

كما رأوا أن يعلنوا اتفاقهم الاجماعي على أن يكون نظام الحكم في الجمهورية العربية ديمقراطياً رئاسياً، يتولى فيه السلطة التنفيذية رئيس الدولة يعاونه وزراء يعينهم رئيس الدولة ويكونون مسؤولين أمامه.

كما يتولى السلطة التشريعية في هذه الجمهورية مجلس تشريعي واحد، وسيكون لها علم واحد، يظلل شعباً واحداً وجيشاً واحداً، في وحدة يتساوى فيها أبناؤها في الحقوق والواجبات ويدعون جميعاً لحمايتها بالانفس والمهج والأرواح. ويتسابقون لتثبيت عزتها وتأكيد منعتها، وسيتقدم كل من فخامة الرئيس شكري القوتلي وسيادة الرئيس جمال عبد الناصر ببيان إلى الشعب يلقى أمام المجلس النيابي السوري ومجلس الأمة المصري، في الأربعاء ١٦/ من رجب سنة ١٣٧٧ الموافق ٥ فبراير سنة ١٩٥٨، يبسطان فيه ماانتهى إليه هذا الاجتماع ويشرحان أسس الوحدة التي تقوم عليها دولة العرب الفتية.

كما سيدعى الشعب في سورية ومصر إلى استفتاء خلال ثلاثين يوماً على أسس الوحدة وشخص رئيس الدولة.

والمجتمعون إذ يعلنون قراراتهم هذه يحسون بأعمق السعادة وأجمل ألوان الفخر، إذ شاركوا في الخطوة الايجابية في طريق وحدة العرب وتضامنهم، تلك الوحدة التي عاشت تملأ قلوب العرب كأمل مرموق، وهدف عظيم، حقبة بعد حقبة، وجيلاً بعد جيل، والله نسأل أن يكلل هذه الخطوة وما يتلوها من الخطوات بعين رعايته الساهرة، وبفضل عنايته السابغة وأن يكتب للعرب في ظ الوحدة العزة والسلام.

القاهرة في ١٢ من رجب سنة ١٣٧٧ هـ

الموافق أول فبراير سنة ١٩٥٨ م